



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإجتماعية



رقم التسجيل : 06/PG/D/SOC/13

عنوان الأطروحة

الخطاب التنموي في الجزائر
(دراسة في الأبعاد المجتمعية لمشاريع التنمية في مرحلة التعددية السياسية)
- في ضوء برامج الأحزاب -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في : علم الاجتماع
تخصص علم اجتماع التنمية

إشراف الأستاذ الدكتور :

الطاهر الإبراهيمي

إعداد الطالب الباحث :

يوسف بالنور

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة محمد خيضر - بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أوذانية عمر
مشرفا ومقررا	//	أستاذ التعليم العالي	الطاهر الإبراهيمي
عضوا	//	أستاذ محاضر	مناصرية ميمونة
//	جامعة العربي التبسي - تبسة	//	لغويل سميرة
//	جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي	//	عبد الباسط هويدي
//	//	//	لزهر الضيف

السنة الجامعية : 2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله وكفى وصلي اللهم على المصطفى

حمدا لله على أن وفقتني في إتمام هذه الأطر وحة ، فالحمد لك كثيرا والحمد لك أولا وأخيرا
ثم أقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أساتذنا الدكتور الفاضل والمبجل الطاهر الإبراهيمي
على ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات ثمينة أفادتني أيما إفادة في إنجاز وإتمام هذه
الأطر وحة ، كما أتوجه بالشكر أيضا إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين
سيهيئون أنفسهم لمناقشة هذا الموضوع ، كما لا أنسى كل زملائي الأساتذة الذين ساندوني
وأعانوني ولم يدخلوا علي بإفادتي بمواضيع ذات العلاقة بأطر وحتي ، وأخص بالذكر منهم
الدكتور النوي بالطاهر والدكتور أحسن تريكي والدكتور فوزي لوحيدي والأسناد
مصطفى منصور ولكل من ساعدنا من قريب أو بعيد ، فبارك الله في الجميع .

إهداء

أهدي عملي هذا إلى كل من له حرقته على هذه الأمة، التي أبليت فيه في هذا الزمان العصيب بشنى الهموم والأوباء، فنسأل الله أن يفرج عنها مصائب الدهر وعوادي الزمان الذي تكالبت فيه الأمر علينا، كما أهدي هذا العمل إلى كل من له ذرة تقدير للبحث العلمي وللمجتهدين فيه، ويؤمن بأن العلم هو مفتاح النجاح والتقدم للأمر والشعوب.

و أهدي هذا العمل أيضا إلى زوجتي الكريمة وأبنائي الفضلاء وإلى كل الأقارب والأصهار والأصدقاء.

فهرس الموضوعات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

ملخص الدراسة

مقدمة أ- د

الفصل الأول : معالجة موضوع الدراسة

تمهيد :	2
أولا : إشكالية الدراسة	6-2
ثانيا : فرضيات الدراسة :	7-6
ثالثا : أسباب إختيار الموضوع	7
رابعا : أهمية الدراسة	8-7
خامسا : أهداف الدراسة	8
سادسا : مفاهيم الدراسة	18-8
سابعا : الدراسات السابقة	36-19
خلاصة الفصل :	36

الفصل الثاني : مداخل نظرية في التنمية

المحور الأول : إتجاهات نظرية في تفسير التنمية

تمهيد :	38
أولا : إتجاه التحديث	44-39
ثانيا : نظرية التبعية	50-44
ثالثا : المنظور الإسلامي	56-50
رابعا : أبعاد التنمية :	65-56

المحور الثاني : تطور التنمية في الجزائر

- أولا : التجربة التنموية في الجزائر 65-72
- ثانيا : ملاسبات في تغيير نمط التنمية 73
- ثالثا : مراحل التجربة التنموية 74-89
- خلاصة الفصل : 80

الفصل الثالث : الأحزاب السياسية في الجزائر

المحور الأول : نشأة وتطور الظاهرة الحزبية

- تمهيد : 82
- أولا : المفهوم والنشأة والتطور 83-88
- ثانيا : تصنيف الأحزاب السياسية 88-91
- ثالثا : الأحزاب ودورها في الحياة السياسية 91-93

المحور الثاني : نشأة وتطور الظاهرة الحزبية في الجزائر

- أولا : النشأة والتطور 93-95
- ثانيا : مراحل التجربة الحزبية في الجزائر بعد الإستقلال 95-115
- ثالثا : أبرز التيارات السياسية في الجزائر 115-120
- خلاصة الفصل : 121

الفصل الرابع : التنمية والممارسة السياسية في الجزائر

المحور الأول : معالجات سياسية

- تمهيد : 123
- أولا : مواصفات في التعددية السياسية 124-130
- ثانيا : مواصفات في المشاركة السياسية 131-142
- ثالثا : مواصفات في التحول الديمقراطي 142-151

المحور الثاني : إجتماعية الخطاب التنموي

- أولا : البعد التصوري للتنمية في الجزائر 152-159

179-159	ثانيا : الأبعاد المجتمعية لخطاب التنمية في الجزائر
183-179	ثالثا : قراءة في توجهات الأحزاب السياسية في الجزائر
184	خلاصة الفصل :

الفصل الخامس : الإجراءات المنهجية للدراسة

186	تمهيد :
191-186	أولا : منهج الدراسة
191-191	ثانيا : إطار التحليل
192-192	ثالثا : عينة الدراسة
198-192	رابعا : شبكة التحليل
196-193	1- فئات التحليل
196-196	2- وحدات التحليل
197-196	3- وحدة الموضوع
198-197	4- جداول التفريغ
205-198	خامسا : ضبط وقياس أداة التحليل
206	خلاصة الفصل :

الفصل السادس : عرض وتفسير نتائج الدراسة

208	تمهيد :
272-209	أولا : عرض وتحليل وتفسير بيانات الدراسة
291-273	ثانيا : مناقشة نتائج الدراسة
293-292	- المقترحات
298-295	الخاتمة
320-300	قائمة المراجع
377-322	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
209	يوضح معطيات ومؤشرات فئة التنمية الإجتماعية خاص ببرنامج "جبهة التحرير الوطني"	01
216	يوضح معطيات ومؤشرات فئة التنمية الإجتماعية خاص ببرنامج "حركة مجتمع السلم" .	02
218	يوضح معطيات ومؤشرات فئة التنمية الإجتماعية خاص ببرنامج "FFS" .	03
223	يبين ميزانية قطاع الدفاع والداخلية والمجاهدين لسنة 2017 .	04
223	يبين ميزانية قطاع التربية الوطنية والتعليم العالي لسنة 2017 .	05
227	يبين ميزانية قطاع الدفاع والداخلية والمجاهدين لسنة 2017 .	06
227	يبين ميزانية قطاع الصحة والسكان والنشاط الإجتماعي والعمل والضمان الإجتماعي والسكن والعمران لسنة 2017 .	07
238	يتضمن الوضعية السكنية في الجزائر لسنة 2016 .	08
239	يبين تكرارات ونسب مضامين بعد التنمية الإجتماعية بحسب مؤشرات لبرنامج الأحزاب الثلاثة .	09
243	يوضح معطيات ومؤشرات فئة التنمية السياسية خاص ببرنامج "جبهة التحرير الوطني" .	10
243	يوضح معطيات ومؤشرات فئة التنمية السياسية خاص ببرنامج "حركة مجتمع السلم" .	11
246	يوضح معطيات ومؤشرات فئة التنمية السياسية خاص ببرنامج "جبهة القوى الإشتراكية" .	12
253	يبين تكرارات ونسب مضامين بعد التنمية السياسية بحسب مؤشرات لبرنامج الأحزاب الثلاثة .	13
258	يوضح معطيات ومؤشرات فئة الإستقرار الإجتماعي خاص ببرنامج "جبهة التحرير الوطني" .	14
259	يوضح معطيات ومؤشرات فئة الإستقرار الإجتماعي خاص ببرنامج "حركة مجتمع السلم"	15
261	يوضح معطيات ومؤشرات فئة الإستقرار الإجتماعي خاص ببرنامج "جبهة القوى الإشتراكية" .	16
269	يبين تكرارات ونسب مضامين بعد الإستقرار الإجتماعي بحسب مؤشرات لبرنامج الأحزاب الثلاثة .	17
283	يشتمل على شبكة التحليل بكل أبعادها ومؤشراتها لجميع الأحزاب الثلاث .	18
287	يوضح المجموع العام لتكرارات ونسب الأبعاد المجتمعية مفصلة ضمن برامج الأحزاب الثلاث .	19
289	يوضح المجموع العام لتكرارات ونسب الأبعاد المجتمعية جملة ضمن برامج الأحزاب الثلاث	20

ملخص الدراسة :

في الحقيقة تستهدف سياسة التنمية الإجتماعية والإقتصادية الصالح العام وترعى الشأن المجتمعي لعموم الناس ، فالدولة بإعتبارها أداة أساسية تلعب دورا بارزا وفعالاً في توجيه الرعاية والرفاه الإجتماعيين في المجتمع ، وعليه ينبغي أن يستهدف إلى تحقيق جملة من الأبعاد المجتمعية العامة ، ليس أقلها التحقق من شروط التنمية الإجتماعية بجميع مؤشراتها ، وخاصة التربية والتعليم والرعاية الصحية والعلاجية وترقية عالم الشغل وتطوير لبرامج الإسكان ، وأيضا التحقق من شروط التنمية السياسية بجميع مؤشراتها ، والمتمثلة على الأقل في ممارسة ديمقراطية حرة وتدعيم لمجتمع مدني فاعل ومشاركة مجتمعية وتمثيل شعبي حقيقي، وذلك للتحقق من شروط الإستقرار الإجتماعي المطلوب في جميع مؤشراتته ، ليس أقلها العمل على إنجاز وإصلاح لمؤسسات الدولة السياسية والإجتماعية والإقتصادية ، في إطار من أجواء المصالحة الوطنية والتضامن الإجتماعي ، بهدف تحقيق حياة إجتماعية مستقرة وينعم الجميع بخيرات البلاد .

في هذا الإطار حاولت ومن خلال أطروحتي المدرجة تحت عنوان "الخطاب التنموي في الجزائر (دراسة في الأبعاد المجتمعية لمشاريع التنمية في مرحلة التعددية السياسية) - في ضوء برامج الأحزاب - أن أدرس جملة من الخطابات التنموية للأحزاب الأساسية في الجزائر والممثلة لثلاث تيارات رئيسية وهي التيار الوطني ممثلا بـ"حزب جبهة التحرير الوطني" ، والتيار الإسلامي ممثلا بـ"حركة مجتمع السلم" ، والتيار الديمقراطي ممثلا بـ "جبهة القوى الإشتراكية" ولمعالجة موضوع الدراسة تم طرح التساؤل التالي : هل تتضمن خطابات التنمية لدى الأحزاب السياسية الرئيسية في الجزائر ، ممثل في "حزب جبهة التحرير الوطني" و"حركة مجتمع السلم" و"جبهة القوى الإشتراكية" أبعادا مجتمعية ؟

ولقد كان سبب إختيارنا لهذا الموضوع هو : لقربه من تخصصنا ، حيث حاولنا قدر الإمكان دراسة التنمية وعلاقتها بالبرامج السياسية للأحزاب ، وخاصة أن علم إجتماع التنمية يهتم كثيرا بمسائل التنمية الشاملة وعلى الخصوص التنمية الإجتماعية والسياسية ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لإفتقار إلى مثل هكذا دراسات التي تحتاج منا الغوص في عمق مضمون خطاب التنمية في الجزائر لدى الأحزاب السياسية في الجزائر ، والكشف على سلبياته وإيجابياته .

وكان الهدف من هذه الدراسة هو : معرفة الأبعاد المجتمعية لخطابات التنمية في الجزائر المقدمة من طرف الأحزاب السياسية ، والكشف على مستوى هذه الخطابات وقدرتها على المعالجة الحقيقية للمشكلات المطروحة في المجتمع ، وإذا ما كانت على قدر من الإستجابة لمتطلبات الواقع الإجتماعي للمجتمع الجزائري ، والتعاطي مع متغيرات المجتمع ومواجهة كل التحديات التي تعرقل مسار العمل التنموي في بلادنا ، ومن ثم التعرف على مدى إهتمام الأحزاب السياسية في الجزائر بخطاب التنمية لديها. ولذا اكتسى هذا البحث أهمية خاصة ، بإعتباره حاول فهم التوجهات السياسية والإجتماعية لخطابات وبرامج الأحزاب السياسية في الجزائر ، مع ما يمكن أن يسمح لنا هذا التحليل من إجراء مقارنة بين النظرية والتطبيق ، للكشف على المسافة التي تفرق بين ما هو مكتوب على مجرد أوراق وما هو الواقع الحقيقي الذي يعيشه المجتمع الجزائري .

وقد اعتمدنا في هذا البحث على منهج تحليل الخطاب ، كمحاولة لإعطاء وصف صريح للوحدات اللغوية المتضمنة في النصوص المعالجة وقراءتها قراءة تأويلية ، مستعينين في ذلك بتقنية "تحليل المضمون" ، بغية دراسة وتحليل محتوى النصوص أو الخطابات المعنية بالدراسة ، ولقد أسقطنا هذا المنهج والأداة على عينة من الأحزاب السياسية في الجزائر والتي أشرنا إليها آنفا .

وبعد ما قمنا بالتحليل الإحصائي والسوسيولوجي للمعطيات المستخرجة من النصوص المعالجة ، نكون قد توصلنا إلى النتائج التالية :

وبادئ ذي بدأ يمكن القول أنه وفي العموم هناك فطور في وضوح الأبعاد المجتمعية ضمن خطابات التنمية عند الأحزاب السياسية الرئيسية في الجزائر، ممثلة في "حزب جبهة التحرير الوطني" و"حركة مجتمع السلم" و"جبهة القوى الاشتراكية" .

إلا أننا نجد بخصوص **بعد التنمية الإجتماعية** بجميع مؤشراتها ، ضمن برنامج "حزب جبهة التحرير الوطني" أنه ثري من حيث مضامين هذا البعد ، سواء في مؤشر التربية والتعليم ، أو مؤشر الخدمة الصحية والعلاجية ، أو مؤشر ترقية عالم اشغل ، أو مؤشر تطوير برامج الإسكان ، وهذا ربما راجع لأن هذا حزب هو حزب السلطة منذ الإستقلال ، إلا أن برامج كل من "حركة مجتمع السلم" و"جبهة القوى الاشتراكية" بخصوص بعد التنمية الإجتماعية ، كان هناك عدم وضوح في الرؤية بالنسبة لكليهما ، وربما راجع ذلك إلى أنهما لم يتمكننا بعد من الوصول للسلطة لممارسة نفوذهما وتطبيق مضامين البرنامج السياسي الذي بحوزة كل منهما على أرض الواقع .

كما تأكد لدينا أيضا عدم وضوح الرؤية بخصوص **بعد التنمية السياسية** في برامج الأحزاب السياسية المعنية بالدراسة ، وخاصة في برنامج "حزب جبهة التحرير الوطني" إذ أنه لم يتحقق كلية بأي جملة دالة على مؤشر التأكيد على الخيار الديمقراطي أو مؤشر المشاركة المجتمعية والتمثيل الشعبي ، ما عدا مؤشر تدعيم المجتمع المدني فكان هناك جملتين دالتين فقط ، أما بخصوص برنامجي "حركة مجتمع السلم" و"جبهة القوى الاشتراكية" ، فقد تضمننا جمل دالة على التأكيد على بعد التنمية السياسية ، إلا أنه وطالما أنهما لم يتمكننا بعد من الوصول إلى السلطة لممارسة نفوذهما وتطبيق مضامين البرنامج السياسي الذي بحوزتهما ، يكون الأمر سيان ، لأن المواطن يريد تطبيقا في الواقع وليس مجرد كلمات على الورق ، في حين كان ينتظر من "حزب جبهة التحرير الوطني" والذي لا يزال

منذ الإستقلال في صميم سلطة النظام الجزائري ، العمل وبجدية في تحقيق هذا البعد المهم في حياة المواطن الجزائري .

نفس الشيء تأكد لدينا أيضا عدم وضوح الرؤية بخصوص **بعد الإستقرار الإجتماعي** في برامج الأحزاب السياسية المعنية بالدراسة ، فبالنسبة لكل من "حركة مجتمع السلم" و"جبهة القوى الاشتراكية" لا يلاما ، بحكم أنهما لم يتمكننا بعد من الوصول للسلطة لممارسة نفوذهما وتطبيق مضامين البرامج السياسية التي بحوزتهما على أرض الواقع ، في حين كان ينتظر من "حزب جهة التحرير الوطني" والذي لا يزال منذ الإستقلال في صميم السلطة العمل وبجدية في تحقيق هذا البعد المهم في حياة المواطن الجزائري .

مما حدا بنا أن نقدم المقترحات والتوصيات التالية :

1- على النخبة السياسية الجزائرية حاكمة ومحكومة ، أن تتجند بكل أطيافها وحساسياتها السياسية وأن ينظروا للمصلحة العليا للبلاد ، ويتطلعوا نحو بناء مشروع جديد يكون مستجيبا لتطلعات البلاد والعباد .

2- يتوجب على الجميع القبول بالآخر في سياق العملية الديمقراطية ، والإقرار بنظام ديمقراطي منفتح ، لا يقوم على مبدأ إقصاء أحد من الحياة السياسية والإجتماعية ولا يناهض على وجه التحديد نظاماً سياسياً يستلهم مصادر عمله السياسي من قيم المجتمع نفسه .

3- ولن يكون هذا متأتيا إلا من خلال مشروع مبني على توافقات بين الجميع ، مشروع يبني البلاد ويجمع ولا يفرق ، حتى يتم وضع تصور جديد من خلاله يمكن أن تأخذ الجزائر مسارها من جديد نحو النهوض والتنمية الوطنية الحقيقية .

4- العمل على تحقيق أهداف التنمية الإجتماعية ، وبالخصوص في مسألة التربية والتعليم ، ودعم منظومة الخدمة الصحية ، وتوفير مناصب العمل اللازمة للفئات النشطة في المجتمع ، وكذا دعم برامج الإسكان .

5- دعم وإصلاح المؤسسات السياسية والدستورية ، بما يخدم توجهات الطبقة السياسية ويحقق تطلعات الشعب .

6- الإيمان الفعلي بمبدأ التداول على السلطة والممارسة الديمقراطية الحققة في المجتمع .

7- أن تأخذ المشاركة السياسية طابعها الفعلي ، وأن تكون نابعة من اهتمامات الناس بما يجري في الواقع .

8- دعم فعاليات المجتمع المدني وتدعيم الحراك الإجتماعي وتفعيل دور الأحزاب السياسية بما يخدم الأجندة الإجتماعية .

9- الحرص على التوافق بين المبادئ والمواقف والبرامج مع الممارسات السياسية الفعلية .

10- تشجيع المشاركة في مختلف أوجه النشاط الاجتماعي الأخرى وفي المجالات غير السياسية للحياة الاجتماعية ، ذلك لأن مثل هذه المشاركة تؤثر إيجاباً في اتجاهات الأفراد نحو النظام السياسي وتدعيم العملية السياسية .

Abstract:

In fact, the social and economic development policy targetets the public interest and cares for the community. The state, as an essential tool, plays a prominent and effective role in guiding social welfare in society. It should aim at achieving a number of societal dimensions. All the indicators, especially education, health care and treatment, the promotion of the world of work and the development of housing programs, as well as the verification of the conditions of political development in all its indicators, at least in the exercise of free democracy and strengthening an effective civil society and community participation and popular representation, in order to ascertain the conditions of social stability required in all its indicators, not least the work on the achievement and reform of the political, social and economic institutions of the State, within the ambience of national reconciliation and social solidarity, with the aim of achieving a stable social life and all enjoy the wealth of the country.

In this context, I tried, through my thesis Listed under the title "The societal dimensions in the speech of development in Algeria" – of post political pluralism, to study a series of development speeches of the main parties in Algeria represented by three main currents: The National Current represented by "the National Liberation Front Party", And "the Islamic Current represented by "the Movement for a Society of Peace", and the democratic Current represented by the" Socialist Forces Front ".

To deal with the subject of the study, the following question was raised:

- Does the development speeches of the main political parties in Algeria, represent by "the National Liberation Front Party", "the Movement for a Society of Peace" and "the Socialist Forces Front", include societal dimensions ?

The reason for our choice of this subject is because it is close to our specialization, we have tried, to the extent possible, to study development and its relationship to the political programs of the parties, especially that development sociology is very concerned with the issues of comprehensive development and in particular the social and political

development, and the lack of such Studies that require us to dive deep in the content of the speech of development in Algeria to the political parties in Algeria, and the detection of their negative and positive aspects .

The aim of this study was to know the societal dimensions of the development speeches in Algeria presented by the political parties, to discover the level of these speeches and their ability to deal with the real problems in society and If they are to respond to the demands of the social reality of Algerian society, and dealing with the variables of society and face all the challenges that hinder the course of development process in our country. And thus identify the extent of interest of the political parties in Algeria in their development speech. Therefore, this research has become especially important, as it tried to understand the political and social orientations of the speeches and programs of the political parties in Algeria, This analysis allows us to compare theory and practice to reveal the distance between what is written on paper and what is the true reality of Algerian society.

In this study, we have adopted the method of discourse analysis, in an attempt to give explicit description of the linguistic units contained in the texts and to read them in an interpretive reading, using the technique of "content analysis," in order to study and analyze the content of the texts or speeches assigned to the study. of the political parties in Algeria mentioned before .

After we analyzed the statistical and sociological data extracted from the texts processed, we have reached the following results:

First of all, it can be said that in general, there is a lack of clarity in the societal dimensions in the development speeches of the main political parties in Algeria, represented by "the National Liberation Front Party" and "the Movement for a Society of Peace" and "the Socialist Forces Front".

However, in terms of the social development dimension, we find that in all of its indicators, within the program of "the National Liberation Front Party", it is rich in terms of this dimension, whether in the index of education and teaching , or the index of health and therapeutic service, or the index of the promotion of the working world, or the index of housing

development , this may be due to the fact that the FLN has been the party of power since independence, but the programs of "the Movement for a Society of Peace" and "the of Socialist Forces Front" in the context of social development have been unclear in terms both of them, that they have not yet had access to the authority to exercise their influence, and the application of the contents of their political program on the ground .

We have also confirmed the lack of clarity regarding the political development dimension in the programs of the political parties concerned, especially in the "FLN" program, as they have not been fully achieved by any function of the indicator of the choice of the democratic option, or the index of community participation and popular representation, with the exception of the index of strengthening civil society, there were only two sentences indicating that . As for "the Movement of the Society for Peace" and "the Socialist Forces Front" programs, they contain sentences that are indicative of the emphasis on political development, but as long as they have not yet been able to exercise power and apply Contents of the program political on the ground, It is not to be considered, because the citizen wants an application in reality and not just words on paper, while the party of " National Liberation Front Party ", which since independence has been at the heart of the Algerian regime, to achieve this important dimension in the life of the Algerian citizen.

The same thing is true for the lack of clarity regarding the social stability in the programs of the political parties involved in the study, because both "the Movement for a Society of Peace" and "the Front of Socialist Forces" have not yet had access to the authority to exercise their influence and apply the contents of the political programs in their possession Indeed, while " National Liberation Front Party, which is still in the center of power, was expected to work seriously in achieving this important dimension in the life of the Algerian citizen.

this led us to make the following suggestions and recommendations:

1. The Algerian political elite, should be recruited in all its spectrums and political sensitivities, and should consider the supreme interest of the

country, and look forward to building a new project that will respond to the aspirations of the country and the people.

2 - Everyone should accept the other in the context of the democratic process, and the recognition of an open democratic system, not based on the principle of exclusion of one from the political and social life, does not specifically oppose the political system inspired by the sources of political work of the values of society itself.

3. This will only be achieved through a project based on consensus among all, a project that builds the country, brings together and does not divide, until a new vision is developed through which Algeria can take its course back to a real national development and growth.

4 - To work towards achieving social development goals, especially in the issue of education, supporting the health service system, providing the necessary jobs for the active groups in society, as well as supporting housing programs.

5. Supporting and reforming political and constitutional institutions, in order to serve the political class, and achieve the aspirations of the people.

6. The actual belief in the principle of deliberation on power and true democratic practice in society.

7. Political participation should take on its actual character and be based on people's concerns about what is actually happening.

8. Supporting the activities of civil society and strengthening social mobility and activating the role of political parties to serve the social agenda.

9. Ensuring that the principles, attitudes and programs are compatible with actual political practices.

10. Encouraging the participation in various aspects of social activity and in non-political aspects of social life, because such participation positively affects the attitudes of individuals towards the political system and the consolidation of the political process.

مقدمة

مقدمة :

لقد مثل مشروع الإستقلال نقطة انطلاق حقيقية وهدف إستراتيجي للثورة الجزائرية ، إلا أن هدفة الإستقلال لا يعني الإكتفاء بإسترجاع السيادة الوطنية وتحرير الوطن من نير الإستعمار فقط ، وإنما أصل الإستقلال هو منطلق أولي يأسس لمشروع ضخم وكبير يسعى في مبتدئه ضمان حق الشعب في أن يتطلع إلى آفاق التنمية الشاملة، تكون مبنية على أسس وضع سياسات وإستراتيجيات إجتماعية وإقتصادية ، تهدف إلى تحقيق منجزات المشروع المجتمعي الذي يأمله هذا الشعب . والشعب الجزائري كأى شعب من شعوب العالم التي أصيبت بداء الإستعمار ، قطع عدة أشواط وبذل مجهودات جبارة في سبيل تحقيق مشروع مجتمعه ، وقامت الحكومات الجزائرية عبر مراحل تاريخ الإستقلال لتعبر قدر الإمكان على طموح هذا الشعب ، من خلال إتباع سياسات تنموية أخذت صور وصيغ معينة من التشريعات تعددت بقدر تعدد خطابات التنمية منذ الإستقلال ، تبدلت وتغيرت بتغير المسيرين حسب مزاج ورأى كل شخص تتاح له فرصة تسيير الجزائر .

والحقيقة تقف الجزائر اليوم في دائرة الضوء وتتركز عليها الأنظار من جميع الجهات ، ومرد ذلك يعود لأسباب كثيرة ، ليس أقلها دورها الحيوي والحقيقي المرتقب أن تؤديه ، وامتلاكها لعوامل عديدة إقتصادية وإجتماعية وثقافية ، أبرزها تلك الثروات الباطنية التي تمتلكها ومكانتها التأثيرية على المستوى الإقليمي وحتى الدولي ، فضلا عن موقعها الجغرافي الإستراتيجي المعروف ، هذه العوامل وغيرها تجعل الكثير من الشعوب وأولهم الشعب الجزائري نفسه ينتظر من الجزائر أداء دورها الطبيعي المجتمعي والحضاري ، وإستغلال كل العناصر المتوفرة لديها لإنجاح مشروع النهضة

والتنمية الوطنية ولعب دورها السياسي والتاريخي المرتقب ، ولهذا فهي أمام تحديات كبيرة وطنية وإقليمية وعالمية ، تحتم عليها إصلاح منظومتها التشريعية والتنظيمية والإدارية ، لتتواءم مع واقع المجتمع الجزائري أولا وتتكيف مع واقع عالمي جديد ثانيا، هذا الواقع الذي بدأ يتسم بصور مرعبة ويتشكل على أسس وقيم جديدة تركز الهيمنة والإستغلال بشكل لافت ، فالجزائر بحكم مكانتها هذه لا يمكن أن تكون دولة منعزلة ومنطوية على نفسها ، وإنما هي بفضل عوامل كثيرة جعلها دولة تستأثر بالكثير من الحيوية وقدر هائل من القدرة على التغيير في واقعها والتأثير في الكثير من القوى الإقليمية والعالمية .

وفي هذا الإطار ونظرا لأهمية التنمية وترقية مشروع النهضة الجزائرية ، فإنه يستوجب على الجزائر عمل الكثير لتحسين طرق وأساليب عملها ليتوافق مع متطلبات التنمية الشاملة ، هذه المسألة جد مهمة ينبغي التطرق إليها ضمن أطروحتي هذه ، والتي تحت عنوان "الخطاب التنموي في الجزائر (دراسة في الأبعاد المجتمعية في الجزائر لمشاريع التنمية في مرحلة التعددية السياسية) - في ضوء برامج الأحزاب" ، يساعد على كشف العمق المجتمعي للتنمية كما يصورها الخطاب التنموي إن في مستتبعاتها أو متلازماتها ، فالعمل على تأكيد البعد الإجتماعي وتكريسه الدائم والتركيز على الغاية الإنسانية للتنمية ، ضمن ثنايا خطابات الأحزاب السياسية ، خاصة المعنية منها بالسلطة وتسيير البلاد ، هو منطلق في بناء المؤسسات المجتمعية وهدف نبيل يجب أن تسعى إليه الجزائر ، بحكم أنه الأساس الذي يضمن للناس حقوقهم ويؤكد واجباتهم ويحقق العدالة الإجتماعية بمفهومها الواسع ، لأننا كلنا نهدف إلى دفع الوطن ليحتل مكانه الطبيعي بين أمم المعمورة .

فإذا لم يتم مراعاة هذه القضية والتأكيد عليها ، وضرورة بنائها وفقا لإستراتيجية هادفة تراعي الجوانب الإجتماعية أكثر وتجعل من الإنسان محورها في كل مجريات العمل التنموي ، ذلك لأن أي خطة للعمل النهضوي لا يأخذ في الحسبان هذه الحقيقة وهي "البعد المجتمعي في التنمية " ، سوف يضع الدولة ومصير المجتمع أمام تحديات صعبة تؤدي لا قدر الله إلى انهيار أسس المجتمع نفسه . والحقيقة إذا أمعنا النظر في تصريحات الساسة الجزائريين وفي خطاباتهم التنموية ، نجد فيه توجه نحو التأكيد على أساليب الإستثمار الناجعة ، والعمل على تذليل العقبات وتسهيل الإجراءات أمام المستثمرين في إطار إجراءات الإصلاح الإقتصادي والإجتماعي كهدف إستراتيجي للدولة ، إلا أنه من جهة أخرى إذا أمعنا النظر في هذه الخطابات نلاحظ أن هناك نقص في التأكيد على الأبعاد المجتمعية لمشاريع التنمية ، أو على الأقل هناك فجوة حقيقية بين النظري والتطبيق .

ولكي نتحقق من أهداف هذا البحث اعتمدنا على طريقة علمية غاية في الضبط الموضوعي من خلال ترتيب منهجي منظم ، فقمنا إبتداءا إلى وصف متغيري الموضوع ثم تفصيل مجموعة من الأبعاد الإجتماعية التي ينبغي أن تدخل ضمن تطبيقات التنمية الوطنية ، كما قمنا بتفسير العلاقة التي ينبغي أن ترتبط بين متغير الأبعاد المجتمعية بمتغير الخطاب التنموي ، وذلك من خلال تفسير أهمية ودور العوامل الإجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المجتمعية ، بغية الكشف عن النتائج والآثار التي يمكن أن نتنبأ بها من خلال التأكيد على العلاقة المؤثرة بين متغيري الموضوع المدروس والوصول بنتائج مفيدة . وبهذا الغرض وفي إطار تحقيق الباحث للمعالجة النظرية والمنهجية لدراسته ، قام بتقسيم الموضوع إلى الفصول التالية : سنحاول في الفصل الأول من معالجة

موضوع الدراسة ، من خلاله تحديد إشكالية الدراسة وذكر أسباب ودوافع إختيار الموضوع وإبراز أهميته وأهدافه ، ثم وضع الإطار المفاهيمي الذي سيتناول فيه الباحث مفاهيم البحث مفككة إلى عناصرها الأولية : الأبعاد - المجتمعية - الخطاب - التنمية ، وكل المفاهيم اللصيقة بها . في حين سنتناول في **الفصل الثاني** المداخل النظرية في التنمية في محورين ، **المحور الأول** سنتطرق فيه لموضوع الإتجاهات النظرية المفسرة للتنمية وفي **المحور الثاني** سنتكلم عن تطور التنمية في الجزائر وتجربتها التي خاضتها والمراحل التاريخية التي مرت بها . بينما سوف نخصص **الفصل الثالث** في موضوع الأحزاب السياسية في الجزائر ، بحيث سنتكلم في **المحور الأول** عن نشأة الظاهرة الحزبية عامة ، من حيث النشأة والتطور والمفهوم والتصنيف ودورها في الحياة السياسية ، ثم في **المحور الثاني** سنتكلم عن نشأة الظاهرة الحزبية في الجزائر ، من حيث النشأة والتطور وعن مراحل التجربة الحزبية فيها ، ثم سنتكلم عن أبرز التيارات الحزبية بالجزائر . بينما سنتطرق في **الفصل الرابع** إلى موضوع التنمية والممارسة السياسية في الجزائر ، حيث يكون **المحور الأول** مخصص في معالجات سياسية ، نتطرق فيه إلى مواصفات في التعددية السياسية والمشاركة السياسية ومسألة التحول الديمقراطي في المجتمع ، أما **المحور الثاني** سنتطرق فيه إلى إجتماعية الخطاب التتموي ، الذي سنتعرض فيه إلى ذكر البعد التصوري للتنمية في الجزائر ، ثم إلى الأبعاد المجتمعية لخطابات التنمية في الجزائر ثم قراءة عامة في خطابات الأحزاب السياسية في الجزائر . أما **الفصل الخامس** فسيخصصه الباحث للإجراءات المنهجية للدراسة التي سيتحدد فيها منهج البحث وأدواته ومجالاته . في حين سنستعرض في **الفصل السادس** إلى دراسة النتائج التي سيخلص إليها الباحث ويقدم بشأنها مقترحات وتوصيات لكل من يعنيه الأمر .

الفصل الأول : معالجة موضوع الدراسة

أولا : إشكالية الدراسة

ثانيا : فرضيات الدراسة

ثالثا : أسباب إختيار الموضوع

رابعا : أهمية الدراسة

خامسا : أهداف الدراسة

سادسا : مفاهيم الدراسة

سابعا : الدراسات السابقة

تمهيد :

سنقوم في هذا الفصل بطرح المدخل الإستشكالي للموضوع ، بدأ من صياغة الإشكالية التي تعد منطلقاً لأي بحث أو دراسة ، فهي تشكل جملة تساؤلات يتأسس من خلالها منطلقات مبدئية حول معالجة المشكلة المطروحة ، مما يتطلب منا صياغتها ودراسة جميع جوانبها ، بحكم أن الإشكالية تعتبر أول وأخطر مرحلة من مراحل البحث العلمي كما يؤكد علماء المنهجية ، فهي تعد عاملاً يؤثر لا محالة في كامل مجريات البحث ، بها يتوقف نجاحه والتحقق من الهدف المبتغى والنتائج المراد الوصول إليها ، فهي تضعنا منذ البداية أمام رهانات الموضوع ، فهي المحور الذي يدور عليه البحث وترتبه نتائج به ، فكلما كانت الإشكالية جيدة كانت إنطلاقة البحث جيدة ، شريطة أن تكون قابلة للدراسة بما يمكننا من صياغة فرضيات لها ، تكون أساساً لإجابات يمكن أن تقودنا للوصول للنتائج المرجوة ، في هذا الإطار أيضاً بحثنا عن أسباب إختيار الموضوع وأهميته وأهدافه ، ثم طرحنا جملة المفاهيم الأساسية في الموضوع ، وكذا ملخص عن الدراسات السابقة ذات العلاقة .

أولاً : إشكالية الدراسة :

من البديهي أن سياسات التنمية الإجتماعية والإقتصادية لأي دولة تستهدف الصالح العام وترعى الشأن المجتمعي لعموم الناس ، بحكم أن الدولة هي الأداة الأساسية التي تلعب الدور البارز وتسهم إسهاماً فعالاً في تأسيس وتوجيه الرعاية والرفاه الإجتماعيين في المجتمع من جهة ، وبحكم أن السياسة الإجتماعية والإقتصادية تمثل عدة تدابير وإجراءات وتشريعات وبرامج مخططة من جهة ثانية ، فإن ذلك ينبغي أن يستهدف إلى تحقيق جملة من الأبعاد المجتمعية العامة ضمن ما يسمى بالعدالة الإجتماعية والمساواة والحرية والمواطنة وتحسين نوعية الحياة ، ليس أقلها التحقق من شروط التنمية الإجتماعية بجميع مؤشراتها ، وخاصة التربية والتعليم والرعاية الصحية والعلاجية وترقية

عالم الشغل وتطوير لبرامج الإسكان ، وأيضاً التحقق من شروط التنمية السياسية بجميع مؤشراتها ، والمتمثلة على الأقل في ممارسة ديمقراطية حرة وتدعيم لمجتمع مدني فاعل ومشاركة مجتمعية وتمثيل شعبي حقيقي، وذلك للتحقق من شروط الإستقرار الإجتماعي المطلوب بجميع مؤشراتته ، ليس أقلها العمل على إنجاز وإصلاح لمؤسسات الدولة السياسية والإجتماعية والإقتصادية ، في إطار من أجواء المصالحة الوطنية والتضامن الإجتماعي ، بهدف تحقيق حياة إجتماعية مستقرة ينعم فيها الجميع بخيرات البلاد .

والحقيقة تعد السياسة الإجتماعية والإقتصادية التي لا تؤثر في توزيع الموارد البشرية والمادية توزيعاً عادلاً ومحكماً ورشيداً هي سياسة فاشلة ولا جدوى منها في المجتمع ، لأن ضبط إجراءات محكمة بخصوص العدالة الإجتماعية ضمن مشاريع التنمية الوطنية ، يمثل بحق آلية ناجعة للحكومات في وضع وترتيب الأولويات والإهتمام بالقضايا ومواجهة المشكلات المرتبطة بالمجتمع ، فدراسة الأبعاد المجتمعية هي دراسة للدولة وعلاقتها برعاية مواطنيها ، حيث يجب على هذه السياسة العمل على تحسين نوعية الحياة وتحقيق المساواة بين المواطنين وأن تدافع عن الحقوق الإجتماعية للناس ، ومن ثم تجتهد كل بلدان العالم على أن تتسم سياساتها الإجتماعية والإقتصادية بالوضوح والإستقرار، وأن تتسجم وتتوافق مع منظومة متناغمة من القوانين والتشريعات المساعدة على تنفيذها ، بحيث تكون مترابطة ومنسجمة مع الخطاب التنموي للدولة ، فلا تناقض ولا إختلاف مع القرارات والسياسات المختلفة ، كما أن البنية الإدارية المناسبة والرشيده مهمة جداً لتحقيق أهداف التنمية الإجتماعية والإقتصادية للمجتمع ، ومن ثم لا يمكن تحقيق الأهداف المجتمعية العامة في غير سياسات الرعاية الاجتماعية الموجهة لخطط وبرامج ومشروعات مقابلة للحاجات الإنسانية والإرتقاء بمستوى ونوعية الحياة في المجتمع .

ونحن بصدد دراسة الخطاب التنموي لدى الأحزاب السياسية في الجزائر ، فإننا نجد أنه يواجه مجموعة من الإشكالات ، منها ما هو بنيوي ومنها ما هو نهضوي توعوي يمس التركيبية الفكرية والعقلية للإنسان الجزائري :

- فالإشكال البنيوي : يخص بالذات الفاعلين في ساحة العمل التنموي ، حيث نجد فاعلين اثنين فقط يتحركان في هذه الساحة وليس أكثر ، وهما الدولة والقطاع الخاص ، أما المشاركة الجماهيرية في التنمية فهي غير موجودة البتة :

أ- الفاعل الأول : وهو يمثل الدولة ، فحينما نذكر الدولة فإننا بالضرورة ضمنا نذكر معها مؤسساتها الوطنية ، فالدولة الجزائرية استندت في خطابها التنموي مع بداية الإستقلال على التوجه الإشتراكي ، فبنت مؤسساتها الإقتصادية على نمط التسيير الإشتراكي للمؤسسات ، هدف حقيقة إلى إعادة هيكلة الإقتصاد الوطني ، الذي خربه المستعمر ، وبناء الإنسان الجزائري ليكون مساهما في عملية التنمية ، إلا أنه كان خطابا غلب عليه الأسلوب الشعبوي .

ومنذ ثمانينات القرن الفارط تحول خطاب الدولة الجزائرية إلى خطاب إصلاحى يهدف في الظاهر إلى بناء الإقتصاد الوطني على جملة من الإصلاحات التي تتابعت منذ ذلك الحين ، إلا أن جل هذه الإصلاحات لم تحقق المرجو منها ، ولم يظهر المأمول منه في أن تكون الجزائر كما صور ذلك الخطاب دولة تتمتع بإقتصاد قوي ، ولقد أرجع البعض سبب الفشل إلى أن الدولة استندت في إصلاحاتها إلى الإتفاقات التي أجرتها مع المؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي ، والبعض أرجع السبب إلى عدم مراعاتها للواقع الجزائري الذي لا يزال في حاجة إلى مرافقته وتلبية إحتياجاته المجتمعية .

ب- أما الفاعل الثاني : فهو يمثل القطاع الخاص الذي جاء ضمن مراحل العملية الإصلاحية ، وبالضبط بداية تسعينيات القرن العشرين ، إلا أن هذا القطاع لا يزال هشا ، ليس لديه القدرات المالية والبشرية التي تؤهله لوضع إستراتيجية تنموية وطنية تكافئ حجم

الإستثمار المطلوب ، فهو قطاع لا يمتلك في الحقيقة أي شيء إلا مسعاه من النشاط الإقتصادي الذي يهدف من ورائه لتحقيق أكبر ربح ممكن ، وأن تستمر الدولة في تزويده بكل وسائل التمويل وأن تسهل له العمل الإستثماري دون الإلتفات إلى المقاصد المجتمعية أما الفاعلين الآخرين من الشرائح المجتمعية الواسعة ، الذين من المفترض أن يدخلوا ضمن العمل النهضوي التنموي ، فهم إما أنهم مغيبون قصداً أو أن مسيري الدولة لم يعيروا لهم إهتماماً ، لأسباب وعوامل كثيرة أبرزها عدم الإكتراث بالطاقات البشرية التي تدخل كعامل حاسم في أي بناء تنموي ، ولقد شاهدنا بعض التجارب التي أقيمت في أوروبا الشرقية بعد التغييرات التي حصلت بعد سقوط الإتحاد السوفيتي، وأبرزها ما حصل في "بولونيا" و"تشيكيا" و"سلوفينيا" ، حيث طبقت هذه البلدان أسلوب المشاركة الجماهيرية في عمليات الإستثمار التي يشرف عليها قطاع الدولة ، وبما سمي حينها بـ"المساهمة الجماهيرية في الرأسمال الإستثماري" ، والهدف من ذلك هو تحقيق شيئين ، وهما :

أ- إشراك الجماهير في مسؤولية التنمية الوطنية ، وذلك من خلال بيع أسهم الشركات والمؤسسات الإقتصادية لقطاعات واسعة من الشعب .

ب- تحقيق وعي جماهيري بأهمية التنمية .

- أما الإشكال النهضوي : وهو الإشكال الأهم ، فهو يدخل ضمن التركيبة العقلية للإنسان الجزائري ، الذي لا يزال يعاني من نقص في الوعي الحضاري الذي يؤهله لكي يساهم في العمل النهضوي ، بحكم أن النهضة من شروطها الأساسية "الإنسان" فالموارد البشرية تعد أساس كل عمل تنموي ، فالدولة في هذه الحالة لها مآخذ في ذلك أو أنها قصرت في تثمين المعطى البشري .

في هذا الإطار حاولت ومن خلال أطروحتي المدرجة تحت عنوان "الخطاب التنموي في الجزائر"- دراسة في الأبعاد المجتمعية لمشاريع التنمية في مرحلة التعددية السياسية ، في ضوء برامج الأحزاب" ، بحيث سأتناول بالدراسة جملة من الخطابات

التموية للأحزاب الأساسية في الجزائر والممثلة لثلاث تيارات رئيسية وهي التيار الوطني ممثلا بـ"حزب جبهة التحرير الوطني" ، والتيار الإسلامي ممثلا بـ"حركة مجتمع السلم" ، والتيار الديمقراطي ممثلا بـ "جبهة القوى الاشتراكية" ولمعالجة هذا الموضوع تم طرح التساؤل التالي :

- هل تتضمن خطابات التنمية لدى الأحزاب السياسية الرئيسية في الجزائر ، ممثل في "حزب جبهة التحرير الوطني " و"حركة مجتمع السلم" و"جبهة القوى الاشتراكية" أبعادا مجتمعية ؟

ويمكن تجزئة هذا التساؤل إلى تساؤلات فرعية كما يلي :

أ- هل تتضمن خطابات التنمية لدى برامج هذه الأحزاب بعد التنمية الإجتماعية؟

ب- هل تتضمن خطابات التنمية لدى برامج هذه الأحزاب بعد التنمية السياسية ؟

ج- هل تتضمن خطابات التنمية لدى برامج هذه الأحزاب بعد الإستقرار الإجتماعي؟

ثانيا : فرضيات الدراسة : وحتى نتمكن من الإجابة على هذه التساؤلات يمكن اقتراح الفرضيات التالية :

- الفرضية الرئيسية :

- هناك عدم وضوح في الأبعاد المجتمعية ضمن خطابات التنمية عند الأحزاب السياسية الرئيسية في الجزائر ، ممثلة في "حزب جبهة التحرير الوطني" و"حركة مجتمع السلم" و"جبهة القوى الاشتراكية" .

- الفرضيات الفرعية :

أ- هناك عدم وضوح رؤية في بعد التنمية الإجتماعية يتضمن في خطابات التنمية لدى برامج هذه الأحزاب .

ب- هناك عدم وضوح رؤية في بعد التنمية السياسية يتضمن في خطابات التنمية لدى برامج هذه الأحزاب .

ج- هناك عدم وضوح رؤية في بعد الإستقرار الإجتماعي يتضمن في خطابات التنمية لدى برامج هذه الأحزاب .

ثالثا : أسباب إختيار الموضوع : هناك جملة من الأسباب كانت وراء خوضي غمار هذا البحث منها :

أ- لقرب هذا الموضوع من تخصصنا ، حيث تعد خطابات التنمية التي تشكل صلب البرامج السياسية للأحزاب من المباحث التي يعنى بها علم إجتماع التنمية .

ب- ما هو ملاحظ من عدم وجود إنسجام بين مستويات خطابات التنمية في بلادنا والواقع الإجتماعي الذي يعيشه الناس .

ج- وأخيرا ما يمكن أن يضيفه هذا البحث للمكتبة الجامعية ولطلاب الجامعات بما يحتاجونه من دراسات حول هذا الموضوع .

رابعا : أهمية الموضوع : تبرز أهمية هذا البحث من حيث كونه يعالج موضوعا بالغ الأهمية ، بإعتباره يدرس خطابات التنمية الوطنية ذات العلاقة ببرامج الأحزاب السياسية في الجزائر التي تمس مباشرة حياة الناس اليومية ، وبخاصة إذا عرفنا الدور الخطير الذي يؤديه الحزب في الحياة السياسية والإجتماعية ، ومن ثم يصبح من الضروري فهم التوجهات السياسية والإجتماعية لهذه الخطابات ولبرامج الأحزاب السياسية في الجزائر ، ورصد جملة الأهداف والخطط المرسومة ضمن إستراتيجيات العمل التنموي للبلاد .

خامسا : أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق التالي :

أ- معرفة الأبعاد المجتمعية لخطابات التنمية في الجزائر المقدمة من طرف الأحزاب السياسية والمتمثلة بالأساس في "حزب جبهة التحرير الوطني" و"حركة مجتمع السلم" و"جبهة القوى الإشتراكية" كنماذج للأحزاب السياسية في الجزائر .

ب- الكشف على مستوى هذه الخطابات ، ودرجة ملاءمته مع التطورات والتغيرات الإجتماعية الحاصلة في البلاد ، وإذا ما كانت على قدر من الإستجابة لمتطلبات الواقع الإجتماعي للمجتمع الجزائري .

ج- التعرف على مدى إهتمام الأحزاب السياسية في الجزائر بخطاب التنمية لديها ومدى قدرتها على التعاطي مع متغيرات المجتمع ومواجهة كل التحديات التي تعرقل مسار العمل التنموي في بلادنا .

سادسا : مفاهيم الدراسة : هناك مجموعة من المفاهيم ذات الإرتباط المباشر بالموضوع ، تشكل العناصر الأساسية لموضوع بحثنا هذا ، من أهمها :

1- مفهوم الأبعاد المجتمعية :

أ- أبعاد : فمفرده "بُعد" ويعنى في اللغة بُعد الشيء أي حجمه وقياسه ، أما "أبعاد" فهي تعني مقادير الشيء وجوانبه ، فمثلا إذا قيل "ثلاثي الأبعاد" أي الشيء الذي له ثلاثة جوانب أو ثلاثة مقادير ، كالطول والعرض والإرتفاع ، أو مثلا مجسم له أبعاد كبيرة أي مقادير ما يشغله هذا الهيكل من شساعة وضخامة وعلو ، جاء في المعجم الوسيط : "البُعد" إتساع المدى و"المدى" يعني المسافة و"الغاية" ، ويقال: إنه لذو بُعد أي ذو رأي عميق وحزم (1) .

1- المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، مكتبة الشروق الدولية ، ط4 ، القاهرة ، سنة 2004 ، ص63 .

أما معجم المعاني⁽¹⁾ فيشرح كلمة "بُعد" ، فيقال بُعد الهمة أي علوها ، وبُعد النظر يعني عمق التفكير وحسن الرأي والتدبير ، وأبعاد تعني : إمتدادات تقاس بها الأشياء أو المجسمات ، وهي ثلاثة : الطول ، العرض ، العمق والعلو ، يقال أبعاد جسم : قياس جسم في إتجاه معين ، ويقال أبعاد الشعور هي: سمات الشعور ومظاهر عملياته من شدة أو ضعف أو غموض ، ويعطي قاموس "أكسفورد"⁽²⁾ شروحاً مماثلة ، فكلمة "بُعد" بما يقابلها باللغة الأجنبية "dimension" لها حالتان :

- في حالة إفرادها تعني "قياس" يقال ما هي أبعاد الغرفة ؟ يعني ما هو طولها وعرضها وارتفاعها ، وتعني أيضا "مدى" يقال ما مدى المسافة التي قطعت ؟ أي البعد المكاني ، ومجازاً قصد بها المظهر ، الجانب ، نحو: للمسألة جانب لم نناقشه .

- وفي حال جَمَعها : فتعني حجم ؛ مقدار ؛ قَدْر ؛ شأن ، كأن نقول : هذا مخلوق عظيم الحجم ، أي عظيم في أبعاده ، أما بالمعنى المجازي كأن نقول : لم أدرك حجم هذه المشكلة ، أي أبعاد هذه المشكلة .

ب- مجتمعية : وهي كلمة مؤنثة من "مجتمعي" والتي هي صفة لموصوف أي صفة للأبعاد ، التي تأخذ وصف وشكل المظاهر أو الجوانب الإجتماعية التي ترتبط بأفراد المجتمع مباشرة .

ج- التعريف الإجرائي للأبعاد المجتمعية : أقصد بـ"الأبعاد المجتمعية" ضمن هذه الأطروحة ، البحث في جوانب المجتمع ومظاهره التي تدخل كعوامل مباشرة في دفع الناس للمساهمة أو المشاركة في العمل الإنمائي والنهضوي للمجتمع ، ويمكن طرح ثلاثة أبعاد أساسية فقط والتي أراها ضمن الأبعاد المجتمعية المهمة والمؤثرة في مسيرة الناس اليومية :

1- معجم المعاني ، عبر الرابط التالي <http://www.almaany.com/links.php?language=arabic&ad>

2- قاموس أكسفورد ، مطبعة جامعة أكسفورد ، بريطانيا ، الإصدار الثالث ، لسنة 2002 .

البعد الأول : التنمية الإجتماعية : ويمكن إستنتاج أربع مؤشرات أساسية ، داخله ضمن بعد التنمية الإجتماعية ، وهي :

- مؤشر ترقية منظومة التربية والتعليم .

- مؤشر تطوير الخدمة الصحية والعلاجية .

- مؤشر ترقية عالم الشغل .

- مؤشر تطوير عمليات الإسكان .

البعد الثاني : التنمية السياسية : ويمكن استخراج ثلاثة مؤشرات أساسية ، ضمن بعد التنمية السياسية ، وهي :

- مؤشر التأكيد على الخيار الديمقراطي الحر .

- مؤشر الدعوة لمجتمع مدني فاعل .

- مؤشر التأكيد على التمثيل الشعبي والمشاركة المجتمعية .

البعد الثالث : الإستقرار الإجتماعي : ويمكن إستنتاج ثلاثة مؤشرات أساسية ، ضمن بعد الإستقرار الإجتماعي ، وهي :

- مؤشر إقامة إصلاحات مؤسساتية ودستورية حقيقية .

- مؤشر التضامن والمصالحة الوطنية .

- مؤشر إفادة الجميع بمخرجات الرفاه الإجتماعي .

2- مفهوم الخطاب :

أ- الخطاب لغة : قيل أن جوهر مفردة "خطاب" هو "الكلام" ، فهو من مادة "خ.ط.ب" وتعني : كلم أو تكلم بخصوص شيء ، وتعني طلب ، فيقال خطب وده أي طلب تأييده ، يقال أيضا خطب امرأة أي طلب يدها بغية الزواج ، كما لـ "الخطاب" عند العرب معاني أخرى كثيرة منها : الشأن ، الغرض ؛ فيقال "ما خطبك" أي "ما شأنك" ، أو ما الغرض الذي جئت من أجله ، وله معاني أخرى : فهو يعني الإجابة عن شيء ما أو

النطق به أو مراجعة الكلام ، وفي قوله تعالى : "وفصل الخطاب" يعني أنه له الحكم بالبينة أو اليمين أو الفصل بين الحق والباطل⁽¹⁾ ، عرفه "معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة" أنه : " مجموع التعابير الخاصة التي تحدد بوظائفها الإجتماعية ومشروعها الإيديولوجي"⁽²⁾ .

ب- الخطاب إصطلاحاً : "الخطاب" هو "الكلام" الحامل لرسالة المعتمد على سلطة بغرض تبليغها لمن هم دونه⁽³⁾، عرفه "الجابري" بأنه : "مجموعة من النصوص لها جانبان: من جانب ما يقدمه المرسل وهو "الخطاب" ومن جانب ما يصل إلى المتلقي وهو "التأويل"⁽⁴⁾، كما يراه أنه عبارة عن بناء من الأفكار إذا تعلق الأمر بوجهة نظر يعبر عنها تعبيراً إستدلالياً وإلا فهو عبارة عن أحاسيس ومشاعر وفن وشعر⁽⁵⁾ ، وعرفه "عبد العليم محمد" أنه : "نظام فكري يتضمن منظومة من المفاهيم والمقولات النظرية حول جانب معين من الواقع الإجتماعي"⁽⁶⁾ ، هذا وقد عرفه "نصر محمد عارف" على أنه : "عملية متواصلة من التعاطي المستمر بين طرفين أحدهما مرسل والآخر مستقبل أو بين ذات وموضوع أو بين فكر وواقع إنساني ، فالخطاب ليس هو النص وإنما النص مضافاً إليه سلسلة من التفاعلات بين مرسل الخطاب ومصدره وبين مستقبل الخطاب والمتفاعل

-
- 1- ابن منظور، لسان العرب، ج 4، تحقيق: أمين محمد عبد الوهاب ، محمد الصاوي العبيدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 1997، ص135 .
 - 2- معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة ، عرض وتقديم وترجمة : سعيد علوش ، دار الكتاب اللبناني ، ط1 ، بيروت ، 1985 ، ص83 .
 - 3- صفاء جبار سنكور ، تحليل الخطاب في الدراسات الإعلامية ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، 1996، ص11 .
 - 4- محمد عابد الجابري ، الخطاب العربي المعاصر ، دار الطليعة ، بيروت ، 1982 ، ص35 .
 - 5- نفس المرجع ، ص98 .
 - 6- محمد عبد العليم ، ملاحظات نقدية حول دراسة الخطاب السياسي ، مجلة المنار ، العدد7 ، باريس ، 1985 ، ص18 .

معها⁽¹⁾ كما عرّفه "هاريس" على أنه "ملفوظ طويل أو متتالية من الجمل"⁽²⁾، وعرفه "بنفنست" "Bwnfisy" أنه : "كل تلفظ يفترض متكلما ومستمعا ، عند الأول هدف التأثير على الثاني بطريقة ما"⁽³⁾ ، ويعرفه "تودروف" "Todrouf" أنه : "أي منطوق أو فعل يفترض وجود راوي ومستمع وفيه نية الراوي التأثير على المستمع بطريقة ما"⁽⁴⁾ ، وعرفه "شولتر" "sholter" على أنه : " تلك الجوانب التقويمية والتقديرية أو الإقناعية أو البلاغية في نص ما"⁽⁵⁾ ، ويعرفه "ميشيل فوكو" "Mechal Fouco" على أنه مجموعة من المنطوقات بوصفها تنتمي إلى ذات التشكيلة الخطابية فهو ليس وحدة بلاغية أو صورية بل هو عبارة عن عدد محصور من المنطوقات التي تستطيع تحديد شروط وجودها ، تلك النصوص والأقوال التي تعطي مجموع كلماتها ونظام بنائها وبنيتها المنطقية معناه عند المخاطب أو المستمع أو القارئ⁽⁶⁾ .

وهناك من يعرفه من حيث المحتوى الثقافي المتضمن لتوجهات أو لقيم كأن نقول خطاب ديني ، خطاب سياسي ...إلخ ، أو من حيث المحتوى التشريعي والتنظيمي كالدساتير والمراسيم والقوانين والقرارات واللوائح التنظيمية إلخ... ، وهناك نوع من الخطاب ذو المحتوى الإعلامي المنتج عبر وسائل الإعلام كالمادة المكتوبة في الصحف

1- محمد عارف نصر ، إشكاليات الخطاب العربي المعاصر ، ط1 ، دار الفكر ، دمشق ، 2001 ، ص66.

2- الزواوي بغورة ، مفهوم الخطاب في فلسفة "ميشيل فوكو" ، المجلس الأعلى للثقافة ، 2000 ، ص93 .

3- سعد يقطين ، تحليل الخطاب الروائي وأبعاده النصية ، مجلة الفكر العربي المعاصر ، بيروت ، العدد49 ، 1989 ، ص17.

4- نفس المرجع والصفحة .

5- روبرت شولتر ، السيمياء والتأويل ، ترجمة سعيد الغالمي ، المركز الثقافي ، بيروت ، 1993 ، ص48.

6- ميشيل فوكو ، حفریات المعرفة ، ترجمة : سالم يقوت ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1987 ، ص25 .

والمسموعة في الإذاعة والمرئية في جهاز التلفاز ، كالتقارير والمقالات الصحفية وغيرها ، والمرئية المقروءة في شبكة الإنترنت ، فكلها تسمى خطاباً⁽¹⁾ .

ولا يكون "الخطاب" خطاباً إلا إذا تبنته جهة معينة ، سواء أكانت شخصية طبيعية كأن تكون فرداً أو جماعة أو شخصية إعتبارية كالهيات والمؤسسات ، بحيث تشير إلى موقفها تجاه ما تقوله ، أو أن تسند مسؤولية هذا الأخير إلى صاحبه . ويخضع "الخطاب" لمجموعة من المعايير الإجتماعية والأخلاقية ، تتكفل قوانين الخطاب بتبينها، فالأفعال الكلامية كالأمر والوعد والنهي ، لا يمكن لها أن تصدر دون الخضوع لمعايير حددتها الأخلاق والقيم الإجتماعية والثقافية والدينية المتعارف عليها في المجتمع .

ويمكن أن نخرج من التعاريف السابقة سمات عامة للخطاب ، أبرزها :

- الخطاب وحدة لغوية أشمل من الجملة ، فهو تركيب من الجمل المنظومة طبقاً لنسق مخصوص من التأليف .

- يتميز الخطاب بالترتيب والتسلسل في الأفكار والملفوظات .

- هو نتاج لتعبير عن فكر أو إتجاه ما بواسطة سلسلة من الألفاظ والقضايا التي يرتبط بعضها ببعض .

- أن متلقي الخطاب لا بد أن يستشف المقصد الذي ينطوي عليه الخطاب ، وذلك كي تكتمل دائرة الإتصال⁽²⁾ .

ج- التعريف الإجرائي للخطاب : ومما سبق يمكن إعطاء تعريف إجرائي يتعلق بمفهوم الخطاب المقصود في هذه الدراسة ، وهو : ذلك "الخطاب" المتضمن لمحتوى البرامج السياسية ومشاريع المجتمع ، الذي تبنته جمعيات أو منظمات أو أحزاب سياسية

1- محمود عكاشة ، لغة الخطاب السياسي، دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الاتصال ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 2002 ، ص 23 .

2- محمد ناصر الخوالدة ، مفهوم الخطاب كوسيلة إتصالية ، على الرابط التالي :

<http://www.shroq2.com,10-11-2005>

معتمدة من طرف الدولة الجزائرية ، بحيث تشير من خلاله إلى مرجعيتها الإيديولوجية وإلى مواقفها وتوجهاتها السياسية ، تجاه القضايا الأساسية للمجتمع ، وهي تتطلع إلى تجسيد هذه البرامج والمشاريع في واقع المجتمع عبر إستهدافها للوصول إلى السلطة بإعتبارها أداة للحكم .

3- مفهوم التنمية :

تعتبر قضية التنمية من القضايا الرئيسية التي حظيت بإهتمام العلماء والمفكرين على المستويين الإقليمي والعالمي وعلى إختلاف إنتماءاتهم الأيديولوجية والفكرية ، حيث حاول هؤلاء العلماء تقديم العديد من الإتجاهات النظرية بغية تحليل ظاهرة التخلف وتفسيرها في بلدان العالم الثالث . وكانت هذه النظريات تنتمي إلى مدارس فكرية متباينة طرحت كل منها أفكارها معتقدة أنها تملك مفتاح فهم التخلف والتنمية ، وكانت "نظرية التحديث" "Modernization Theory" للأسف من أكثر النظريات معالجة لمشكلة التنمية والتخلف ، بل وسيطرت بمفاهيمها ومقترحاتها على النظريات الأخرى.

وعلىنا إدراك أن التنمية عملية متعددة الأبعاد ومتنوعة المجالات ، ورغم أن النمو الإقتصادي يمثل جوهر عملية التنمية والقوة الدافعة لها ، إلا أن هذا لا يقلل من أهمية الأبعاد الأخرى للتنمية سياسية كانت أم إجتماعية أم بشرية أم غيرها ، هي كلها مستلزمات أساسية في العملية التنموية الشاملة للمجتمع ، فبناء المؤسسات السياسية وتمكينها وتفعيل دورها وتشجيع الممارسات الديمقراطية أحد المؤشرات الأساسية لمستوى التنمية الذي حققته الدولة ، كما يمثل التعليم قاعدة الإنطلاق الحقيقية للتنمية المجتمعية ، وذلك بالنظر إلى دوره في تحقيق التنمية البشرية والإرتقاء بقدرات ومعارف ومهارات الأفراد ، الذين هم سواعد العملية التنموية وتشكيل إتجاهاتهم وقيمهم نحوها ، فالتنمية ليست خلق شيء من عدم ، ولكنها إستثمار للطاقات والقدرات المادية والبشرية الموجودة

في المجتمع لتحقيق الرفاهية للجميع ، فالتنمية بمفهوم أدق تمثل منظومة من المسلمات والمفاهيم والغايات والأهداف المؤطرة برؤية معينة للإنسان والكون والحياة⁽¹⁾ .

ووفقاً لتعريف الأمم المتحدة الخاص بمفهوم التنمية البشرية⁽²⁾ ، وهذا حسب برنامجها الإنمائي الذي خصصته لعام 1990 بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس ، وذلك بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة وأن يعيشوا حياة طويلة خالية من العلل وأن يكتسبوا المعارف التي تطور قدراتهم وتساعدهم على تحقيق إمكاناتهم الكامنة وبناء ثقتهم بأنفسهم والشعور بالإنجاز واحترام الذات ، ويتضمن هذا المفهوم ثلاثة أبعاد أساسية :

- البعد الأول : خاص بتأهيل وصقل القدرات البشرية ، فالأفراد يولدون متساوين نسبياً في القدرات ، إلا أن هذه القدرات تُصقل وفقاً لمستوى التأهيل من خلال التعليم والتدريب والتنشئة الإجتماعية .

- البعد الثاني : ويتعلق بتوظيف القدرات البشرية في التنمية الإقتصادية والسياسية والمجتمعية .

- البعد الثالث : فهو يخص ترقية مستوى رفاهة المجتمع ، لأن هذا هو الهدف الأخير من التنمية الشاملة .

التنمية إذن هي إتاحة أفضل الفرص الممكنة لإستغلال الطاقات البشرية المتاحة من أجل تحقيق مستوى رفاهة أفضل للأفراد ، فالبشر هم الهدف الأساسي للتنمية البشرية والمجتمعية ، بحكم أنهم الأداة الأساسية لتحقيق هذه التنمية ، وهي بهذا المعنى لا تعني زيادة الثروة أو الدخل للمجتمع فقط ، وإنما أيضاً النهوض بأوضاعهم الثقافية والإجتماعية

1- محمد نصر عارف ، مفهوم التنمية ، إعادة الإعتبار للإنسان ، على الرابط التالي :

www.ISLAMONLINE.NET/IOARABIC/DAWALIA/MAFAHEEM.A.AP

2- إبراهيم العيسوي ، التنمية في عالم متغير - دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها ، دار الشروق ط2 ، القاهرة ، 2001 ، ص36 .

والصحية والتعليمية وتمكينهم سياسياً وتفعيل مشاركتهم في المجتمع وحسن توظيف طاقاتهم وقدراتهم لخدمة أنفسهم ومجتمعهم .

أ- مفهوم التنمية إصطلاحاً : يمكن إعطاء مجموعة من المفاهيم الخاصة بالتنمية، أبرزها :

ما يراه "فرانسوا بيرو"⁽¹⁾ على أن التنمية الواقعية هي التي تكون تنمية لثلاث خصال وهي :

- أنها تشجع ترقية الأفراد والجماعات على صعيد الحياة المادية والثقافية وتكوين الإرادة السياسية .

- أنها توجه البنى الإقتصادية والإجتماعية الخاصة في كل فترة في إتجاه البنية المثلى للمجموع ، من أجل التطوير الكامل لأعضاء المجتمع .

- بمجرد تحقيق الشرطين السالفي الذكر فإنه يشجع المجتمع على نشر ثمار التجديد والإستثمار للمعارف العلمية داخل مجموع السكان " .

ونلاحظ هنا أن "بيرو" ركز على العناصر الشاملة للتنمية وأعتبرها عملية تمس كافة نواحي الحياة الإجتماعية والعلمية والثقافية والمادية والسياسية ، لتوجه وتغير البنى التحتية والفوقية للمجتمع وهذا بغرض إستنهاض همم المجتمع ككل ، ويرى "هوبهاوس" بأن التنمية مفهوم شامل ومعقد ، حيث يشتمل على زيادة في الإنتاج تؤدي إلى تلبية المتطلبات الجديدة والعدالة في التوزيع ووفرة في الخدمات لكل مواطن ودعم العلاقات الإنسانية ، بإعتبار أن التنمية هي تنمية الناس في علاقاتهم المتبادلة لنشر روح التعاون بين الجميع في العمل القائم على الحاجات المتبادلة بين الأفراد وهي حركة إرادية تعتمد على مزيد من الخبرة والتجربة والمعرفة والمهارة على أسس علمية ليعم الرخاء والرفاهية

1- فرانسوا بيرو ، فلسفة لتنمية جديدة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط1، بيروت 1983 ، ص61.

للسعوب⁽¹⁾ ، وهنا يؤكد "هوبهاوس" على خاصية الشمولية في العملية التنموية ، مركزا على عنصر عدالة التوزيع ودعم العلاقات الإنسانية ونشر روح التعاون ، و أن هذه العملية هي من صميم الإرادة الإنسانية التي تعتمد كما يقول على مزيد من الخبرة والتجربة والمهارة لدى الإنسان .

وقد عرف "علي خليفة كوارى" التنمية بأنها : "عملية مجتمعية واعية ودائمة يجب أن تكون موجهة لإيجاد تحولات هيكلية ، تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ، وذلك كله لا يتم إلا ضمن إطار من العلاقات الإجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد ويعمق أجواء المشاركة ويوفر متطلباتها ويهدف إلى توفير الإحتياجات الإنسانية وضمانات الأمن الشامل"⁽²⁾ .

لقد أبرز "علي خليفة كوارى" الأبعاد الإنسانية في عملية التنمية برمتها ، بحيث يشمل هذا التعريف على مفاهيم جد خطيرة ومهمة للغاية من مثل أن التنمية عملية مجتمعية واعية ، فأبرازه لعنصر الكيان المجتمعي مرتبطا بوعيه لواقعه ولظروفه ؛ يعد في الحقيقة عنصرا جوهريا في العملية التنموية ، لأن غياب الوعي عن هذا الكيان معناه غياب أي دور يذكر للسعوب وخاصة المتخلفة منها ، ولو أن الواقع يثبت أنها مغيبة عن قصد أو عن غير قصد على شهود مسار تنميتها ونهضتها الموعودة ، في نفس الوقت أبرز " كوارى" ضمن تعريفه موضوع التغيير للهياكل والبنى الإجتماعية ، ولكن بشرط أنها تؤسس لقاعدة قوية تتمكن من إطلاق طاقة إنتاجية فذة وذاتية ؛ ضمن إطار من

1- كمال التابعي ، تغريب العالم الثالث ، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية ، دار العارف ، ط1 ، القاهرة 1993 ، ص17 و18 .

2- علي خليفة الكوارى ، نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت 1985 ، ص22 .

العلاقات الإجتماعية تستثمر كل الجهود المجتمعية معا ؛ في جو من المشاركة العادلة والمثمرة ، محققة في الأخير متطلبات الحياة عامة من الأمن الغذائي والمجتمعي ككل .

ب- التعريف الإجرائي للتنمية : بعد هذه التعريفات ، يمكن استخلاص تعريف إجرائي لمفهوم التنمية ، وهو كما يلي :

التنمية هي عبارة عن عملية تتضمن إستقراغ الجهد المجتمعي ، الذي تتضافر فيه كل جهود المجتمع أفرادا ومؤسسات ودولة ، يستثمرون كل الموارد المتاحة من طبيعية وبشرية ، من أجل إحداث تغييرات جوهرية في بناء وهيكله هذا المجتمع ، للرفع من مستوى أداءه الإجتماعي إلى المستوى الذي يصبح فيه قادرا على أن يستوعب متطلبات هذه التنمية ، متحققا بشروطها المادية والإجتماعية والثقافية ، محققا من خلالها تلبية جميع حاجيات أفراد المجتمع ، التي هي في آخر المطاف تهدف إلى القضاء على مسببات الفقر والحرمان والتخلف بجميع أشكاله ومظاهره الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية ، ومن ثم تحقيق سعادتهم ورفاهيتهم المنشودة .

سابعا : الدراسات السابقة :

في إطار موضوع أطروحتنا هذه والمعنونة ب: الأبعاد المجتمعية لخطاب التنمية لدى الأحزاب السياسية في الجزائر - لما بعد التعددية السياسية ، عملنا جهدا ما استطعنا لإلتقاط بعض من الدراسات التي أشبهت لحد ما في إحدى المؤشرات أو العناصر من ثانيا هذه الأطروحة ، حيث وجدنا بعض من الدراسات التي تناولت جوانب من الموضوع ، إلا أن غالبيتها ركزت على الطابع التوصيفي ، ما عدا الدراسة الأولى والثانية ، ويمكن تقديم بعض من هذه الدراسات كالتالي :

- الدراسة الأولى : قدمها الأستاذ/ "النوي الجمعي" بعنوان : "المسألة الإجتماعية في برامج الأحزاب السياسية في الجزائر - دراسة سوسيو سياسية" ، هي دراسة مقدمة لنيل

شهادة الدكتوراه علوم في علم إجتماع التنمية (غير منشورة) ، للسنة الجامعية 2009/2008 ، جامعة قسنطينة ، هدفت هذه الدراسة للتعرف على المسألة الإجتماعية في برامج الأحزاب السياسية في الجزائر ، ويحث خصوصية الواقع السياسي في الجزائر ، ومن ثم إقامة مقارنات مع واقع مجتمعات أخرى شهدت التعددية الحزبية . وقد طرح الباحث ضمن إشكالية هذا الموضوع التساؤل الرئيسي التالي :

- هل الأخطار الدائمة للمسألة الإجتماعية مثل أزمة السكن ، تدهور المستوى المعيشي ، إنتشار الهامشية الإجتماعية ، هي أوضاع ترتبط ببقايا ومخلفات الإستعمار أم هي نتاج إخفاق سياسي للدولة -الأفان- التي لم تفلح في تحديث المجتمع ؟
ومن ثم صاغ الباحث جملة من الفرضيات للإجابة عن هذا التساؤل ، وهي :

- السياقات السياسية والسوسيو إقتصادية تؤثر على محتويات برامج الأحزاب السياسية في الجزائر .

- التكفل بالمسألة الإجتماعية في برامج الأحزاب السياسية ، يسمح لها بتحقيق نتائج مقبولة خلال الإستحقاقات الإنتخابية .

- الإهتمام بالمسألة الإجتماعية وإعتبارها أولوية من قبل البرامج ، ترتبط بالطابع الإيديولوجي- السياسي للأحزاب .

- غياب التحالفات داخل العائلة السياسية الواحدة ، يؤدي إلى إختلاف بين الأحزاب حول أهمية المسألة الإجتماعية كأولوية سياسية في برامجها .

- المنهج المتبع في هذه الدراسة : أستخدم الباحث المنهج التاريخي الذي مكنه من عرض تاريخي للمسألة الإجتماعية ، كما استعان بالمنهج المقارن الذي سمح له بالوقوف على مختلف المؤسسات الإجتماعية التي عنت بالمسألة الإجتماعية ، كما استعان أيضا بتحليل محتوى برامج الأحزاب السياسية ، من منطلق التحليل الكمي لهذه البرامج خلال الإستحقاقات الإنتخابية المتعاقبة .

- نتائج هذه الدراسة : توصل الباحث إلى النتائج التالية :

- 1- السياقات السياسية الإجتماعية تؤثر على إستراتيجيات وبرامج الأحزاب .
- 2- بالرغم من الإختلاف الإيديولوجي والسياسي بين الأحزاب ، إلا أن هذه الدراسة كشفت بأن الفروق تظل دون دلالة إحصائية بالنسبة للتكفل بالمسألة الإجتماعية بين مختلف البرامج الحزبية .
- 3- مفهوم العائلة السياسية في سياق العمل الحزبي ليس له مدلول في العلاقات السياسية بين الأحزاب ، بمعنى أن رابط المصلحة هو المهيمن في العلاقات الحزبية .
- 4- التحالفات السياسية التي تتادي بها بعض الأحزاب ، بغية تشكيل بديل سياسي للسلطة تبقى بعيدة المنال ، ومن ثم فالتعددية السياسية في الجزائر ستظل شكلية .
- 5- هناك ضعف ملحوظ في الإرتباط بين التكفل بالمسألة الإجتماعية من طرف الأحزاب والنتائج المحصل عليها في الإستحقاقات المختلفة .

- مكانة هذه الدراسة من دراستنا الحالية : اقترنت جدا هذه الدراسة في تحليلها للمسألة الإجتماعية في برامج الأحزاب السياسية الجزائري من موضوع دراستنا ، حيث حاول البحث في مدى إهتمام وتكفل هذه الأحزاب بالمسألة الإجتماعية ضمن برامجها وإذا ما كانت تعتبرها ذات أولوية ، كما أنه أستخدم جملة من المناهج منها منهج تحليل المحتوى لبرامج الأحزاب التي كانت محل دراسته .

- الدراسة الثانية : دراسة قامت بها الأستاذة/ وشنان حكيمة ، وهي منشورة في مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية العدد 16 / سبتمبر 2014 ، بجامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة وكانت تحت عنوان : "مشروع المجتمع لدى الأحزاب السياسية الجزائرية" هدفت في دراستها هذه للكشف عن نماذج مشروع المجتمع التي تقدمت بها الأحزاب السياسية في الجزائر ، على إختلاف توجهاتها الفكرية والسياسية ، وخصت بالذكر ثلاثة

نماذج من الأحزاب وهم : الأحزاب الوطنية وجعلت من حزب جبهة التحرير الوطني نموذجا لها ، والأحزاب الإسلامية وجعلت من حركة مجتمع السلم نموذجا لها ثم الأحزاب العلمانية وجعلت من التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية نموذجا لها .

كانت تساؤلات الدراسة كالتالي :

- ما هو نموذج مشروع المجتمع الذي تقدمه الأحزاب الوطنية ؟
- ما هو نموذج مشروع المجتمع الذي تقدمه الأحزاب الإسلامية ؟
- ما هو نموذج مشروع المجتمع الذي تقدمه الأحزاب العلمانية ؟

وكانت الفرضيات كالتالي :

- تقدم الأحزاب الوطنية نموذجا لمشروع مجتمع وطني .
 - تقدم الأحزاب الإسلامية نموذجا لمشروع مجتمع إسلامي .
 - تقدم الأحزاب العلمانية نموذجا لمشروع مجتمع علماني .
 - بالنسبة لمنهج الدراسة : أختارت الباحثة منهج تحليل الخطاب ، ليساعدها على التعرف على مضامين برامج هذه الأحزاب .
 - أدوات الدراسة : وحتى تتمكن من تنفيذ هذا المنهج قامت باستخدام الأدوات التالية: التحليل الفئوي ، تحليل الحقول المرجعية ، والتحليل التقييمي .
 - عينة الدراسة : كانت عينة هذه الدراسة من نوع العينة القصدية ، حيث إختارت الأحزاب الثلاثة أشرنا إليها آنفا .
 - مدونة الدراسة : وهي المادة التي أخضعتها الباحثة للدراسة ، وهي متمثلة في كل الإصدارات الخاصة بهذه الأحزاب الثلاثة من برامج سياسية ومنشورات .
- وبخصوص النتائج التي تحصلت عليها الباحثة من هذه الدراسة فكانت كالتالي :

لاحظت أن كل برامج هذه الأحزاب دارت حول قضايا المجتمع الأساسية ، سواء القضايا الداخلية أم الخارجية ، حيث إشمطت الأولى على الجانب الإقتصادي والإجتماعي والثقافي ، بينما إشمطت الثانية على السياسة الخارجية والدفاع الوطني .

- بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني : جاءت النتائج كالتالي : 08 وحدات فرعية للجانب الإقتصادي ، و06 وحدات للجانب الإجتماعي ، و05 للجانب الثقافي ، وهذا الترتيب عكس أهمية كل قضية لدى الحزب بحسب الأرقام . أما القضايا الخارجية فتركزت على مبادئ وقيم ثورة التحرير ، التي تهدف إلى حماية المصالح الوطنية وممتلكات الدولة الجزائرية بالخارج وبعث الإتحاد المغاربي ودعم العربي المشترك والدفاع عن القضية الفلسطينية ، ودعم كل قضايا تحرر الشعوب ، أما قضايا الدفاع فكانت جبهة التحرير تدعو لعصرنة الجيش الوطني وتحديثه حتى يستجيب لمتطلبات الدفاع عن الوطن .

- أما بالنسبة لحركة مجتمع السلم : فالباحثة لم تنتهج نفس الطريقة التي إنتهجتها مع نتائج جبهة التحرير والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ، بل قدمت نتائج عامة دون تكميمها ، وجاءت النتائج كالتالي : دعت هذه الحركة إلى أخلة الجانب السياسي وترقية الديمقراطية وفي الجانب الإقتصادي نادى بتشجيع البنوك الإسلامية والإستثمار الأجنبي المباشر بكل مسؤولياته الإجتماعية أما الجانب الإجتماعي فركزت الحركة على حماية العائلة ودعم الشباب ومعالجة مشكلات البطالة والإهتمام بالفئات المعدمة في المجتمع ، بينما الجانب الثقافي فكان الحديث عن منظومة التربية والتعليم وضرورة إصلاحها والبحث في منظومة التعليم العالي وجعلها في مستوى طموحات الباحثين ومستجيبا لمقتضيات التنمية الوطنية والمحلية ، أما في القضايا الخارجية فكان إهتمام الحركة بالجالية الجزائرية بالخارج ، والدفاع عن القضية الفلسطينية والعمل على تكريس البعد

الإسلامي ، أما الدفاع الوطني دعت إلى عصنة الجيش وتحديثه ووضع أسس لصناعة حربية لضمان الأمن القومي للجزائر .

- أما بالنسبة للتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية : جاءت النتائج كالتالي : 13 وحدة للقضايا الداخلية و03 وحدات للقضايا الخارجية ، فبالنسبة للجانب السياسي نادى هذا الحزب بإصلاح الدولة وبناء جمهورية تركز فصل السلطات الثلاث ، والمساواة بين المواطنين والحريات الفردية والجماعية ، والتعددية السياسية والنقابية ، أما الجانب الإقتصادي فتحدث عن الشغل وخلق مناصب عمل وتخصيص منحة للبطالة تضمن كرامة المواطن ، ترقية التنمية وتشجيع الإستثمار في كل القطاعات كالصناعة والفلاحة والتجارة وغيرها ، فيما يخص التربية والتعليم أكد على إلزامية التعليم ومجانيته إلى غاية سن 14 وإعادة صياغة النظام التربوي وبرامج التعليم والتكوين وتكييفها مع معايير العمل الدولية .

- مكانة هذه الدراسة من دراستنا الحالية : تطابقت لحد ما هذه الدراسة مع موضوع دراستنا ، خاصة وأنها تناولت تحليل خطابات الأحزاب السياسية الجزائري في برامجها السياسية ، وقد أختارت تقريبا نفس الأحزاب السياسية التي أختيرت عندنا ما عدا الحزب الثالث الذي كان "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطي" "RCD" ممثلا عن التيار العلماني ، وقد حاولت الكشف عن نماذج مشروع المجتمع التي تقدمت بها هذه الأحزاب ، كما كان منهج الدراسة متطابقا مع منهج دراستنا ألا وهو تحليل الخطاب لمضامين البرامج السياسية لدى هذه الأحزاب .

- الدراسة الثالثة : وهي دراسة قامت بها الأستاذة/ فريمش مليكة ، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية بجامعة قسنطينة ، للسنة الجامعية 2012/2011 ، وكانت بعنوان : "دور الدولة في التنمية - دراسة حالة الجزائر" .

وكان التساؤل الرئيسي لهذه الأطروحة كالتالي :

- هل يمكن أن تكون هناك تنمية شاملة بدون وجود قوي للدولة ؟

أما التساؤلات الفرعية ، فهي :

- ما هي التنمية وكيف يتم إحداثها ؟

- وما العلاقة بينها وبين الديمقراطية وبينها وبين الحكم الراشد ؟

- ولماذا لم تتحقق التنمية في الجزائر رغم خصوصية هذا الوطن بإمكانيات

ضخمة ؟ وهل يرجع السبب للتدخل القوي للدولة أم لإنسحابها المفاجئ ؟

أما الفرضيات فكانت كالتالي :

- للدولة دور مهم في إحداث التنمية مهما كانت طبيعة النظام .

- بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه الدولة في تحقيق التنمية ، إلا أن هذا الدور

يتعاضد أكثر في أوقات الأزمات .

- إن لم تتجح إستراتيجية التنمية القائمة على قيادة الدولة لها في الجزائر ، فإن

الانتقال لإقتصاد السوق أدى إلى تفاقم المشاكل الإجتماعية والإقتصادية .

- المنهج المتبع في هذه الدراسة : وظفت الباحثة جملة من المناهج نظرا كما تقول

لطبيعة دراستها ، فكان المنهج الوصفي التحليلي هو المنهج الرئيسي في الدراسة ، وقد

استخدمت طريقة دراسة الحالة والمتمثلة في الجزائر كنموذج ، كما استعملت أيضا

المقترب المؤسساتي ، بإعتبار أن هذا النوع من الدراسات يتعلق بدراسة المؤسسات

السياسية ، إنطلاقا من أن الدولة تعد في هذه الحالة كوحدة تحليل ، ومن ثم قامت

الباحثة بدراسة تحليلية لمختلف الدساتير الجزائرية التي جاءت بغية إجراء جملة من

إصلاحات على مؤسسات الدولة ، كم استخدمت الباحثة المنهج المقارن بين عدد من

النماذج الغربية وأيضا بعض من نماذج دول العالم الثالث ، كما استعملت أيضا المقاربة

التاريخية إلترمت من خلالها بتسلسل الأحداث والوقائع الإقتصادية والإجتماعية

- نتائج الدراسة : ولقد توصلت هذه الباحثة إلى النتائج التالية ، أبرزها :

- 1- غياب مشروع وطني واضح ، مع غياب حوار وطني جاد يناقش أساسيات صياغة رؤية واضحة تعتمدها الدولة لحل المشكلات السياسية والإجتماعية والإقتصادية
- 2- إخفاق الدولة في تحقيق تنمية سياسية حقيقية ، تعمل على توسيع الممارسة السياسية وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب والمشاركة الشعبية .
- 3- رغم الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية منذ دستور 1989 ، إلا أن الوضع لا يزال يراوح مكانه ، ولم يحقق طموح الطبقة السياسية ولا الشعب .
- 4- أن الدولة ركزت على تغيير النصوص القانونية ، دون أن تتعداه إلى تغيير الثقافة السياسية ، التي هي محك التغيير السياسي والإجتماعي المنشود .
- 5- أدى فشل التنمية من طرف مؤسسات الدولة إلى حالة من التذمر الشعبي وإلى حالة من اليأس العام لدى شرائح واسعة من المجتمع .
- 6- ملاحظة تفشي الفساد الذي أوجد أرضية صلبة للفساد المالي والإقتصادي .

- مكانة هذه الدراسة من دراستنا الحالية : تلتقي هذه الدراسة مع موضوع دراستنا ، في أنها حاولت البحث في دور الدولة المتعاضم بخصوص موضوع التنمية الوطنية ومدى نجاح إستراتيجيتها التنموية في صياغة رؤية واضحة تعتمدها لحل المشكلات السياسية والإجتماعية والإقتصادية .

الدراسة الرابعة : دراسة لـ"عبد الرزاق مقري"⁽¹⁾ تحت عنوان: "التحول الديمقراطي في الجزائر - رؤية ميدانية" ، وهي عبارة عن دراسة توصيفية حول التجربة الديمقراطية في الجزائر ، حيث أعتبرها صاحب الدراسة تجربة جديرة بالدراسة والتحليل لما تحمله من

1- عبد الرزاق مقري ، التحول الديمقراطي في الجزائر - رؤية ميدانية ، ص06 ، نسخة إلكترونية بصيغة pdf على الرابط التالي :

التحول الديمقراطي في الجزائر /boulemkahel.yolasite.com/resources/

فرص وتناقضات وتحولات جذرية وتطورات نوعية ، حيث حاول صاحب الدراسة تفصي هذه الحقيقة من خلال فحص أربع محاور ، وهي :

- محور السلطة الحاكمة : من حيث تشكيلة نظام الحكم والأسس التي يقوم عليها ودوائر إتخاذ القرار فيه ورؤيته السياسية وأثر ذلك على الممارسة الديمقراطية .

- محور الأحزاب السياسية : حيث تحدث عن الظاهرة الحزبية ورصيدها التاريخي وكذا مساهمتها في العمل السياسي .

- محور المجتمع المدني : تطرق في هذا المحور إلى ذكر المراحل التي عرفها المجتمع في الجزائر ، وتفحص مميزاته ونقاط ضعفه .

- محور الإعلام والصحافة : حيث تناول أثر القطاع الإعلامي على التحول الديمقراطي ، وذلك من خلال الحديث عن التطورات التي مر بها هذا القطاع ، والصعوبات التي واجهها والمساهمات التي قام بها .

طرح صاحب هذه الدراسة جملة من التساؤلات ، نذكر أهمها :

- ما هي الأسس التي قام عليها نظام الحكم في الجزائر ؟
- هل نجح النظام الجزائري في إرساء نظام ديمقراطي حقيقي ؟
- هل المسار السياسي المنتهج من طرف السلطة لصالح الديمقراطية ؟
- هل دور الأحزاب فيه ضامن لهذه الديمقراطية أم أنها مجرد كمبارس ، يؤدي دور عُهد له من حيث يدري أو لا يدري أم أن هذه الأحزاب تعاملت مع هذا المسار كأمر واقع لا بد منه ؟

- ما هي قراءتنا لنتائج هذا المسار الذي فرضته السلطة وتفاعل معه الجزائريون وقبلته الأحزاب السياسية ؟

ولقد توصل الباحث بعد الدراسة والتمحيص للتجربة الجزائرية إلى النتائج التالية :

- 1- تشكل النظام السياسي في الجزائر من رحم الحركة الوطنية وثورة التحرير ، بتعايش السياسي مع العسكر في بادئ الأمر ثم بهيمنة العسكري على الحياة السياسية.
- 2- قام النظام السياسي الجزائري أول الأمر على مبدأ الشرعية التاريخية الثورية، ثم أخذ بعد التعددية السياسية بمسحة الشرعية الدستورية الشكلية .
- 3- أن المؤسسة العسكرية والأمنية هي مركز القرار الحقيقي في الدولة .
- 4- تميز نظام الحكم في الجزائر بهيمنة ثلاث قوى جهوية ، وهي : تكتل الشرق وتكتل الغرب وتكتل القبائل .
- 5- أيضا تميز بهيمنة السلطة التنفيذية على الحياة السياسية ، وتدخلها المستمر في صياغة التوازنات السياسية والاجتماعية ، بعيدا عن الأطر القانونية والديمقراطية.
- 6- وحتى يتمكن النظام من الخروج من مأزق أي تأزم مفترض للوضع القائم ، يلجأ النظام إلى وضع إستراتيجية تحقيق ديمقراطية آمنة من حيث النتيجة ، يكون فيها التداول على الحكم بين جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي .
- 7- وحتى يضمن تحقيق الإستراتيجية الأنفة الذكر عمل النظام الجزائري على تغيير ممنهج للكتلة الناخبة ، من خلال تئيس الناخبين وإخراجهم من العملية السياسية تارة بتشويه قوى المعارضة وتارة بالتزوير لصالح القوى المؤيدة لحزبي السلطة .
- 8- بعد التعددية السياسية تم إجراء تعديلات دستورية ، تغيير قانون الأحزاب وقانون الإنتخاب ، لمنع تشكيل الأحزاب على أساس ديني أو عرقي .
- 9- ضعف في المشاركة الشعبية في الإنتخابات ، وتراجع في حصيلة النتائج المحققة من الإنتخابات من طرف الأحزاب وبخاصة الإسلامية منها.
- 10- ضعف دور المجتمع المدني في الحياة السياسية والاجتماعية .
- 11- فوتت الأحزاب السياسية على نفسها فرصة الديمقراطية سواء بإعتماد سياسة المغالبة أو بإتباع سياسة المسايرة لنظام الحكم .

12- إرتباط السياسة بالمال وشراء الذمم والشخصيات النافذة في المجتمع ، من خلال دخول رجال المال على خط المشاركة في الإنتخابات وخاصة البرلمانية منها .

- مكانة هذه الدراسة من دراستنا الحالية : ربما تلتقي هذه الدراسة مع دراستنا الحالية بإعتبارها دراسة حاولت توصيف التجربة الديمقراطية في الجزائر ، وإذا ما كان المسار السياسي المنتهج من طرف السلطة لصالح الديمقراطية ، وإذا كان للأحزاب السياسية الجزائرية دور ضامن لهذه الديمقراطية ، كما أنها حاولت التعرف على نتائج هذا المسار في الواقع الجزائري .

الدراسة الخامسة : دراسة قدمتها "حسيبة غارو" بعنوان : "دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة" - دراسة حالة الجزائر من 1997 إلى 2007" ، وهي دراسة تمت في إطار نيل شهادة الماجستير ، للسنة الجامعية 2012/2011 ، بجامعة مولود معمري بتيزي وزو ، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور وأهمية الأحزاب السياسية في وضع وتوجيه السياسات العامة ومدى قدرتها على إتخاذ القرارات المفيدة في تلبية حاجات ومطالب الأفراد ، وقد طرحت الباحثة الرئيسي التالي :

- إلى أي مدى ساهمت الأحزاب السياسية في الجزائر في وضع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة من 1997 إلى 2007 ؟

وقد تفرعت عن هذا السؤال أسئلة فرعية ، وهي :

- ما هو دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة ؟

- ما هو دور الأحزاب السياسية في بناء المؤسسات السياسية في الجزائر وما دورها

في المعارضة ؟

- هل تعتبر طبيعة العلاقة بين النظام السياسي والأحزاب السياسية في رسم السياسة

العامة بعد 1997 أم بقيت كما كانت ؟

وقد طرحت الفرضية الرئيسية التالية :

- عدم توافر العوامل البيئية المناسبة ، منها القانونية والسياسية والثقافية والإجتماعية أدى إلى محدودية وفعالية الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر .

وتفرعت عنها الفرضيات التالية :

- تعتبر الأحزاب السياسية مشاركا وصانعا ومنفذا للسياسة العامة سواء منها المتواجدة في السلطة أو في المعارضة .

- إحتكار دوائر في السلطة رسم السياسات العامة حال دون مشاركة الأحزاب السياسية بشكل فعال .

- يؤثر الوضع الحالي للسياسات الداخلية على دور الأحزاب السياسية سلبا ، بينما ساهمت المتغيرات الدولية في تشجيع نشاط الأحزاب .

- **المنهج المتبع في هذه الدراسة** : استخدمت الباحثة جملة من المناهج ، وهي :

المنهج التاريخي ، على إعتبار أن موضوع الدراسة يتطلب الرجوع إلى الأحداث التاريخية ، كما استخدمت المنهج الوصفي بغرض فهم واستيعاب دور الأحزاب السياسية في الجزائر بخصوص المشاركة في رسم السياسات العامة للدولة ، أيضا استخدمت المنهج المقارن للوقوف على أوجه التشابه والإختلاف في الفترات الممتدة ما بين 1997 إلى 2007 ، كما استخدمت مقترح دراسة الحالة بغرض جعل الدراسة أكثر صلة بالواقع المدروس ونابعة منه .

- **أما بخصوص النتائج** : توصلت الباحثة إلى النتائج التالية :

1- يعاني الوضع السياسي في الجزائر بعض الإضطرابات البنوية ، وكثرة

التعديلات الدستورية واستصدار مجموعة من القوانين المتناقضة في كثير من الأحيان

2- بطء عملية التنمية وتزايد مستمر في مطالب الشعب .

- 3- محدودية دور وفعالية الأحزاب السياسية في المساهمة في الحياة السياسية ، مما أدى إلى حالات من الريبة واليأس في أوساط الشعب من دور الأحزاب السياسية ومشاركتها الحقيقية في رسم السياسة العامة .
- 4- أغلب برامج الأحزاب السياسية ما هي إلا خطوط عريضة غير دقيقة ، حيث أنها لم تستطع تقديم مشروع مجتمع متكامل .
- 5- المؤسسة التشريعية لا تضمن المشاركة ولا تملك سلطة إتخاذ القرارات ورسم السياسات ، لكونها مرتبطة بالسلطة التنفيذية .
- 6- الإنتخابات في الجزائر مجرد فرصة لإطلاق الوعود الكاذبة .
- 7- شهد التمثيل الحزبي في المؤسسة التشريعية تراجعاً كبيراً .
- 8- تدخل المؤسسة التنفيذية في وضع الأولويات وفرض السياسات العامة .
- مكانة هذه الدراسة من دراستنا الحالية : تلتقي هذه الدراسة مع دراستنا الحالية بإعتبارها دراسة حاولت التعرف على دور وأهمية الأحزاب السياسية في وضع وتوجيه السياسات العامة وبناء المؤسسات السياسية في الجزائر وما دورها في المعارضة ، ومدى قدرتها ونجاحها في إتخاذ القرارات المفيدة في تلبية حاجات ومطالب الأفراد الأساسية .
- الدراسة السادسة : من تقديم الأستاذ/ "تاجي عبد النور" تحت عنوان : "النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية" ، لسنة 2006 نشرت من طرف مديرية النشر لجامعة قلمة ، هدفت هذه الدراسة للبحث في العلاقة التبادلية بين الأحزاب السياسية والنظام السياسي الجزائري ، وقد قام الباحث بطرح التساؤلات التالية :**
- ما هي العوامل التي دفعت النظام السياسي في الجزائر لتبني التعددية السياسية ؟
- ما هي مظاهر التحول الديمقراطي في الجزائر ؟
- ما طبيعة القوى السياسية والإجتماعية التي أفرزتها الإصلاحات السياسية ؟

- ما مدى إستقلالية الأحزاب عن الدولة ؟ وما مدى فعاليتها في مؤسسات النظام السياسية الجزائري ؟

- إلى أي مدى حققت الأحزاب أهدافها في إنجاح التجربة الديمقراطية والتأثير في الحياة السياسية ؟

وحتى يتمكن الباحث من الإجابة عن هذه التساؤلات طرح فرضيتين أساسيتين ، وهما :

- أن النظام السياسي الجزائري تبنى التعددية السياسية والحزبية ليس كعملية للتحديث والإصلاح السياسي والديمقراطية الفعلية وتمكين الأحزاب من المشاركة في صنع القرار ورسم السياسة العامة ، وإنما طرحت التعددية السياسية والحزبية كعملية تكييفية وكصيغة جديدة للحفاظ على إستمرارية النظام بتأسيس شرعية جديدة .

- هناك علاقة إيجابية بين الأزمات التي واجهها النظام السياسي بأبعادها السياسية والإجتماعية والإقتصادية ، وبين تبنى النظام لخيار التعددية السياسية والحزبية .

- **المنهج المتبع في هذه الدراسة** : استخدم الباحث جملة من المناهج ، منها : المنهج التاريخي ، وذلك لأن الوقوف على الأحداث التاريخية التي لها صلة بالعملية السياسية حيث يساعدنا على جلب الأدلة ومن ثم القيام بتحليل السياسي . كما وظف الباحث المنهج الوصفي بهدف جمع المعلومات والبيانات لتحديد طبيعة النظام السياسي ، كما اعتمد الباحث أيضا على "مقترب التحليل النظمي" بغية دراسة تأثير البيئة الداخلية والخارجية على النظام السياسي الجزائري ، وفهم أسباب التحول للتعددية السياسية ، ومدى قدرة النظام على التكيف والتفاعل مع الواقع الجديد ، هذا وقد استعان الباحث أيضا "بمقترب التحليل المؤسساتي" بغية دراسة المؤسسات السياسية وهياكلها والكشف عن واقع الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب .

وقد استعان الباحث بإستخدام جملة من الأدوات ، من بينها : أداة تحليل المضمون وذلك لتحليل البرامج السياسية للأحزاب ، كما استخدم أداة الملاحظة لرصد شبكة العلاقات بين الفاعلين السياسيين وفهم أنماط التفاعلات السياسية بينهم .

- نتائج الدراسة : وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية :

1- تبني النظام السياسي الجزائري في بداية الإستقلال إلى غاية 1989 مبدأ خضوع النظام السياسي لمبدأ الحزب الواحد المهيمن على الحياة السياسية .

2- أن الصراع السياسي الذي شهده النظام السياسي في الجزائر ، أدى بإتساع الهوة بين النظام والواقع الإجتماعي ، مما اضطر النظام من تغيير طبيعة النظام من الأحادية إلى تعددية سياسية شكلية .

3- تثبت طبيعة النظام السياسي في الجزائر ، والذي يقوم على ركيزتين ، هما : هيمنة السلطة التنفيذية في شخص الرئيس ، وإعتماد الحزب الواحد المهيمن على الحياة السياسية ، على أن نمط النظام السياسي في الجزائر هو من نمط النظام التسلطي .

4- أن عملية التحول والتغيير السياسي في الجزائر ، فرضها الواقع الداخلي الذي أفرزته عدة أزمات ، من بينها أزمة الشرعية ، وأزمة الهوية وأزمة المشاركة السياسية ، من ثم بادرت النخبة الحاكمة لإحداث إصلاحات سياسية شكلية ، بهدف الحفاظ على النظام وإستمرار بقائه في الحكم .

5- هذا الواقع أفرز مجتمع مدني ضاغط طالب بمزيد من الإصلاحات السياسية والدستورية وتصحيح للوضع الإجتماعي والإقتصادي .

6- إلا أن الملاحظ على الحياة السياسية في الجزائر بروز مظاهر ، من بينها : هيمنة مؤسسة الرئاسة على كافة مناحي الحياة السياسية ، ضعف أداء البرلمان ومن ثم ضعف في دور الأحزاب السياسية وعدم فاعليتها في رسم السياسة العامة للدولة ، أصبحت الحكومات المتعاقبة مجرد أداة في يد سلطة الرئيس .

- مكانة هذه الدراسة من دراستنا الحالية : تلتقي هذه الدراسة مع دراستنا الحالية بإعتبارها دراسة حاولت البحث في العلاقة التبادلية بين الأحزاب السياسية والنظام السياسي الجزائري ، والعوامل التي دفعت النظام السياسي في الجزائر لتبني التعددية السياسية ، وما هي مظاهر التحول الديمقراطي في الجزائر وطبيعة القوى السياسية والإجتماعية التي أفرزتها الإصلاحات السياسية ، وما مدى فعالية هذه الأحزاب في مؤسسات النظام السياسية الجزائري ، وإلى أي مدى حققت الأحزاب السياسية أهدافها في إنجاح التجربة الديمقراطية والتأثير في الحياة السياسية عامة .

- الدراسة السابعة : قدمت من طرف "صخر المحمد" وهي تحت عنوان : "أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية - الجزائر أنموذجاً" ، أدرجت ضمن حلقة نقاش بجامعة دمشق للسنة الجامعية 2011/2010 ، وقد هدفت هذه الدراسة للكشف على أن غياب المشاركة السياسية هو عبارة عن مؤشر لإنخفاض مستويات التنمية لأي بلد ، وهي أحد أشكال التعبير عن غياب مؤسسات المجتمع المدني وغياب الديمقراطية والإحباط لدى الناس في أي مجتمع .

وقد طرح الباحث جملة من الأسئلة ، وهي :

- ما هي أسباب أزمة المشاركة السياسية في الدول النامية " بنموذج الجزائر " ؟ وما هي تجلياتها ؟

- كيف يمكن تفسير ظاهرة عزوف مواطني الدول النامية " بنموذج الجزائر " عن المشاركة السياسية ؟

- ما هي آثار هذه الأزمة على مستقبل التنمية والتحول الديمقراطي في الدول العربية والنامية على حد سواء ؟

- ما هي الآثار السلبية في حال غياب المشاركة السياسية وما هي الآثار الايجابية في حال تواجدها ؟

- **المنهج المتبع في هذه الدراسة :** وظف الباحث المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على أسباب أزمة المشاركة السياسية وتحليلها وتقديم تفسير منطقي لهذه الظاهرة في الدول النامية "بنموذج الجزائر" من خلال دراسة حالة الإنتخابات التشريعية لعام 2007 كما استخدم المنهج التاريخي ، أين تتبع التطور التاريخي للمشاركة السياسية في الجزائر كنموذج للدول النامية .

- **نتائج الدراسة :** توصل الباحث إلى النتائج التالية :

- 1- حداثة التجربة الديمقراطية وهشاشة أو غياب المؤسسات التنظيمية الفاعلة .
- 2- غياب ثقافة المشاركة السياسية عن الحياة السياسية ، أو على الأقل تدني معدلاتها ، وتهميش فئات واسعة من المجتمع عن العمل السياسي العام ، نظرا للجوء الصفة إلى وضع العراقيل أمام المتطلعين إلى المشاركة السياسية .
- 3- هذا الوضع أدى إلى العديد من الأزمات كأزمة الشرعية وأزمة الهوية ، ما أدى إلى تصاعد جماعات الضغط للمطالب بمزيد من الإصلاحات السياسية ، ومشاركتها في الحكم للمساهمة في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية .
- 4- عدم وجود وسائل إعلام محايدة ، وإنما هي محتكرة من قبل السلطة ، وهي مجرد انعكاس لرغبات السلطة السياسية ، وهي في الغالب رسالة ذات اتجاه واحد وليس نتيجة للتفاعل بين الأطراف المختلفة ، ومن تظل الرسالة الإعلامية الموجهة عاجزة عن أداء دور حقيقي يسهم في بناء التنمية والمشاركة السياسية كجزء من التنمية الشاملة .
- 5- استئثار فئة قليلة في المجتمع في إدارة عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

6- تمثلت أزمة المشاركة السياسية في الجزائر من خلال عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب القوى السياسية والإجتماعية ، وعدم تمكين مختلف القوى من التعبير عن مصالحها ومطالبها .

7- بقاء النظام السياسي مفتقدا للنضج المؤسسي الذي يجعل من الديمقراطية قيمة عليا تحكم حياة المجتمع ، ولم يبدأ النظام الجديد بالتحول إلا متأخرا ،

8- تسييس المؤسسات والأحزاب والمنظمات السياسية ، وتحويلها إلى مؤسسات شبه رسمية ، إلا أنه تم إفراغها من مضمونها الاجتماعي والسياسي ، مما أثر سلباً على الحراك السياسي المثمر والإيجابي ، حيث تسبب هذا الوضع في تلاشي ثقافة المواطنة ، وغياب التداول السلمي للسلطة .

9- تحوّل العمل السياسي إلى نوعين من العمل : علني ترعاه السلطات الرسمية ، وتقدم له كل الدعم ، وهدفه التسويق للسلطة ، أما العمل السري ، فقد تنامي في ظل مناخ سياسي يعاني من اليأس والتهميش .

- مكانة هذه الدراسة من دراستنا الحالية : تلتقي هذه الدراسة مع دراستنا الحالية بإعتبارها دراسة حاولت الكشف على أهمية المشاركة السياسية كأحد مؤشرات الأبعاد المجتمعية في أي تنمية وطنية ، ودور هذه المشاركة المهم والخطير في حياة المجتمع واعتبار غيابها ما هو إلا أحد أشكال التعبير عن غياب مؤسسات المجتمع المدني وغياب الديمقراطية وإحباط الناس في المجتمع .

خلاصة الفصل :

بعد ما تعرفنا على إشكالية الموضوع وعلى التساؤلات البارزة فيه والفرضيات المحتمل أنها تكون إجابات عن هذه الإشكالية ، إضافة إلى إبراز سبب إختيارنا لهذا الموضوع وأهميته وأهدافه ، وكذلك تعرفنا على جملة المفاهيم الأساسية للبحث والتي تشكل بحق الجهاز التصوري للموضوع ، كما لخصنا جملة من الدراسات المشابهة ذات العلاقة بموضوع بحثنا ، والتي قدمت لنا فكرة عن الموضوع وكيفية دراسته ومعالجته ، نكون الآن بصدد التطرق إلى الفصول النظرية والتطبيقية لهذه الدراسة .

الفصل الثاني : مداخل نظرية في التنمية

المبحث الأول : إتجاهات نظرية في تفسير التنمية

- تمهيد

أولا : إتجاه التحديث

ثانيا : نظرية التبعية

ثالثا : المنظور الإسلامي

المبحث الثاني : تطور التنمية في الجزائر

أولا : التجربة التنموية في الجزائر

ثانيا : ملابسات في تغير نمط التنمية في الجزائر

ثالثا : مراحل التجربة التنموية في الجزائر

- خلاصة الفصل

تمهيد :

سنتكلم ضمن هذا الفصل عن المداخل النظرية للتنمية ضمن المحور الأول ، والذي سنتطرق فيه إلى أربع مداخل أو إتجاهات ، أولها : إتجاه التحديث والذي من سماته أنه حاول قياس درجة التحديث في المجتمعات ، وثانيا نظرية التبعية التي ظهرت كرد فعل على المعالجات الناقصة والمعرضة التي صاغتها نظرية التحديث وكنتيجة لظهور العديد من المشكلات المرتبطة بالتوتر السياسي والإجتماعي كالقفر والبطالة وغيرها في أغلب بلدان العالم الثالث ، وثالثها المنظور الإسلامي للتنمية الذي حاولنا فيه معالجة مفهوم التنمية بما يتماشى مع التصور الإسلامي ، وخاصة أن التعاريف التي قدمت لمفهوم التنمية ، لا تفي بالمقصود ولا تستوعب مجالات التنمية الكثيرة حسب هذا المنظور ، بحكم أنّ هذه التعاريف ركزت وحصرت التنمية في الجانب المادي فحسب ، لأنّ هناك جوانب أخرى لها أهميتها في تحقيق نجاح التنمية الشاملة ، وعليه ، فإنّ الأمر يدعونا إلى إعادة النظر في مفهوم التنمية من منظور إسلامي وبيان مجالاتها ، وضمن هذا المحور سنتطرق أيضا إلى أبعاد التنمية ، أما المحور الثاني من هذا الفصل سنتطرق فيه إلى تطور التنمية في الجزائر ، من حيث التجربة التنموية التي خاضتها منذ الإستقلال ، إذ سنستعرض جوانب من مسار التنمية في الجزائر وليس كلها ، إذ سنركز على التجارب التنموية التي خاضتها في فترة الثمانينات والتسعينات ، وكذا الملايسات والظروف التي أدت بتغير نمط التنمية بالجزائر والتي تعددت إلى ظروف داخلية وأخرى عالمية ، ثم نتكلم في الأخير عن المراحل التنموية التي مرت بها الجزائر طيلة سني الإستقلال ، حيث قامت الجزائر بإجراء مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية والسياسية ، بداية من أواسط الثمانينات ولازالت تخوض معركة الإصلاحات إلى يومنا هذا .

المبحث الأول : إتجاهات نظرية في تفسير التنمية

أولاً : إتجاه التحديث :

لقد تبلورت نظرية التحديث بشكل أساسي في خمسينات وستينات القرن العشرين ، إلا أن أصولها النظرية تعود إلى النظرية البنائية الوظيفية التي من أهم روادها "إميل دوركايم" و"ماكس فيبر" ، والحقيقة ليس هناك نظرية تحديث واحدة على حد قول "دافيد هاريسون" David Harisson⁽¹⁾ ، إذ أن مصطلح التحديث في حد ذاته هو إختزال لعدد من المنظورات Perspectives ، منها على سبيل المثال المنظور التطوري Evolutionism الذي يركز على التباين المطرد أو التدرج الخطي في تطور المجتمعات من البسيط إلى المعقد ، في حين نجد أن المنظور الإنتشاري Diffusionism الذي يشير إلى دور الثقافة وتوسعها وعملية التغيير التي تحدثها في المجتمع ، فهذه المنظورات ساعدت على تشكيل مجموعة الأفكار والأسس التي تقوم عليها نظرية التحديث .

لقد ركز أصحاب هذا الإتجاه ، فكرة التفريق بين التقليد والحداثة ، وذلك من خلال التركيز على أن التحول من العلاقات الإقتصادية البسيطة والمحدودة للمجتمع التقليدي إلى علاقات إقتصادية معقدة في المجتمع الحديث ، هذا التحول يعتمد أساساً على تغيير مسبق في قيم ومواقف وأعراف الناس ، ومن هنا نبع إتجاه التحديث في القضايا التنموية الذي من سماته أنه حاول قياس درجة التحديث ، بمعنى وضع أمم العالم على متصل الحداثة المتدرج ، والذي يبدأ بالمجتمعات الأكثر تقليدية لينتهي بالمجتمع الأكثر حداثة وتقدماً ، بحيث يوضع كل مجتمع ضمن هذا المتصل المتدرج على نقطة متميزة على طول هذا المتصل ، ومع مرور الوقت وبإزاحة المعوقات الثقافية التقليدية يصبح المجتمع

1- دافيد هاريسون ، علم إجتماع التنمية والتحديث ، ترجمة : محمد عيسى برهوم ، ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان 1998 ، ص15 .

البدائي يوما ما مجتمعا متحضرا أو متطورا ، وبهذا المعنى فإن التحديث يعني إستبدال القيم التقليدية بقيم حديثة .

ولقد جاءت نظرية التحديث بجميع أطروحاتها ، مركزة في دراستها على مجتمعات العالم الثالث ، منطلقة من إشكالية مفادها أن هناك مجتمعين مختلفين هما مجتمع متقدم حديث هو العالم الغربي ، ومجتمع متخلف تقليدي هو العالم الثالث ، وعلى المتخلف أن يسير في ركب المتقدم متبنيا كل قيمه وثقافته حتى يحصل له من الرقي والتقدم كما حصل للأول⁽¹⁾ . ويكاد يتفق الدارسون في هذا المجال على أن المجتمع التقليدي يتميز بسمات أساسية ثلاث وهي⁽²⁾ :

أ- سيادة التنمية التقليدية .

ب- سيادة نظام القرابة .

ج- سيادة النظرة العاطفية الخرافية القدرية للعالم .

بينما على النقيض من ذلك يتميز المجتمع الحديث بما يلي⁽³⁾ :

أ- سيادة التنمية التي تستخدم الوسائل الحديثة .

ب- سيادة الحراك الإجتماعي والجغرافي مقابل خفوت روابط القرابة وتعزيز روابط المصلحة الخاصة .

ج- سيادة النظرة العقلانية العلمية في كل مجالات العمل والحياة .

ومن ثم يرى "فيبر" أن التحديث هو إكتساب لتلك الخصائص التي تتميز بها

الرأسمالية الغربية الحديثة التي إستمدتها من العقيدة البروتستانتية والتي صاغها في

1- عبد العالي دبله ، الأصول والفرضيات الأساسية لنظرية التحديث ، محاضرات ألقيت على طلبة السنة أولى ماجستير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، السنة الجامعية 2002/2001 ، ص 01 .

2- علي غربي ، التنظير السوسيولوجي ونظرية التنمية ، محاضرات ألقيت على طلبة السنة أولى ماجستير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، السنة الجامعية 2002/2001 ، ص 10 .

3- نفس المرجع ، ص 11 .

نموذجه المثالي والتخلي عما سواها⁽¹⁾ . وفي هذا السياق يرى "ويلبيرت مور" W. Moor "أن مفهوم التحديث يشير إلى ذلك التحول الشامل للمجتمع التقليدي والانتقال إلى تلك الأنماط من التكنولوجيا والتنظيم الإجتماعي اللذين يميزان الإقتصاديات المتطورة⁽²⁾ ، ومن أشهر الدراسات التي خصصت لمسألة التحديث لمعالجة مشكلات الدول النامية هي الدراسة⁽³⁾ التي قام بها "دانيال ليرنر" Learner " حيث حاول فحص عملية التحديث في دول كثيرة في الشرق الأوسط ، كما أجرى دراسات مسحية أخرى في مجتمعات نامية أخرى ، وعزز ذلك كله بملاحظات حول مجتمع القرية ، وضمنها في كتابه "تجاوز المجتمع التقليدي" والذي خلص فيه إلى فكرة مؤداها أن عملية التحديث ينبغي أن تكون عملية شاملة تشمل كل العالم وأن المجتمعات التقليدية في طريقها إلى الزوال .

وقد أهتم "سملسر" بالتحويلات الإجتماعية التي تصاحب عملية التنمية الإقتصادية ، والتي يرى أنه يمكن أن يتم تجسيدها في الواقع إنطلاقاً من⁽⁴⁾ :

أ- تحديث التكنولوجيا : حيث يتم التغيير في التقنيات التقليدية بتطبيق المعرفة العلمية التي توصلت إليها آخر التطورات في عالم التكنولوجيا .

ب- تطوير قطاع الزراعة : حيث يتم الانتقال من الإعتماد على إنتاج القوت اليومي أو ما يعرف بالإكتفاء الذاتي إلى تطوير العمل الزراعي تقنياً والدخول في عملية تصنيع المنتجات الزراعية ، وما يصاحب ذلك من تخصص في الإنتاج الموجه نحو السوق الخارجي .

1- المرجع السابق ، ص 13 .

2- نفس المرجع والصفحة .

3- دافيد هاريسون ، مرجع سبق ذكره ، ص 34 .

4- علي غربي ، مرجع سابق ، ص 91-93 .

ج- التصنيع : حيث يتم الإنتقال من إستخدام القوة البشرية والحيوانية إلى قوة الآلة والتي يستخدم فيها آخر ما أبتكره الإنسان من تقنيات المكننة والأتمتة .

د- التحضر: وهي كل تلك التغيرات الإيكولوجية التي يمكن أن تحصل في حياة الناس الإجتماعية والبيئية ، وهذا يعني الإنتقال من حياة القرية البسيطة إلى زيادة نمو المراكز الحضرية الكبيرة وتعقد الحياة ، وما يصاحب ذلك من تخصص وتقسيم للعمل. ولقد ظهر في هذا الإتجاه مجموعة من النظريات ، منها :

- **نظرية مراحل النمو:** قدمت من طرف الإقتصادي "والت ويتمان رستو" W. W. Rostow سنة 1960 ، والتي لقيت صدا كبيرا في أوساط المهتمين بالفكر التنموي ، مفاد هذه النظرية أن الدول المصنعة مرت عبر مجموعة من المراحل في مسار تنميتها، ومن ثم يرى أنه من أجل أن تتقدم الشعوب ، عليها المرور بنفس المراحل التي مرت بها البلدان الصناعية المتقدمة ، فكرا وثقافة وأساليب تنموية ، ويؤكد "رستو" على طرح بعض الإشكاليات التي يراها تدخل في صميم قضية التطور والنمو الإقتصادي للمجتمعات ومراحل نموها ، فهو يتساءل مثلا : تحت أي الحوافز يمكن للمجتمعات التقليدية والزراعية أن تنطلق في عملية التحديث ؟ ومتى وكيف يصبح النمو المنتظم عامل إستقرار لأي مجتمع ؟ وأي القوى يمكنها فعليا تحقيق النمو وتصميم خطوته العريضة ؟ وتحت أي المواصفات الإجتماعية والسياسية للنمو يمكننا التمييز بين مرحلة وأخرى ؟ وفي أي الإتجاهات يتمكن المجتمع من التعبير عن ذلك ؟⁽¹⁾ .

1- W.W. Rostow , Les Etapes de la croissance économique ; Edition Le Point . Paris 1969 . P9 au 12.

وقد حاول "رستو" في هذه النظرية أن يضع الخطوات التي يجب على الدول النامية أن تمشي عليها للوصول إلى التقدم ، لخصها في خمس مراحل⁽¹⁾ :

أ- مرحلة المجتمع التقليدي : وهي المرحلة التي يكون فيها أفراد المجتمع يستخدمون جملة الوسائل البدائية ، تتحكم في المجتمع بعض العادات التي تركز على الإعتقادات الغيبية كمفهوم القدرية مثلا ، ولا تتعدى إنتاجية هذا النوع من المجتمعات الإكتفاء الذاتي ، والسلطة فيه تركز على مفهوم الولاء لزعيم القبيلة وهو الذي يفصل في كل النزاعات التي تحدث بين أفرادها ، وتلعب العلاقات العائلية والقرابة دورا حاسما في التنظيم الإجتماعي .

ب- مرحلة التهيؤ للإنتلاق : وهي مرحلة يكون فيها المجتمع في وضعية إنتقالية حيث يرى "رستو" أن المجتمع في هذه الحالة سوف يعاني ويكابد عدة تحولات ، تفرض عليه الولوج في إستغلال مصادر العلوم الحديثة وتطبيقاتها ، حتى يحسن من مستوى مردوديته ومن ثم مستواه المعيشي .

ج- مرحلة الإنطلاق : وهي المرحلة التي يرى "رستو" أن المجتمع يتمكن من خلالها من إزاحة كل العراقيل ويوضع حد لمعوقات النمو الإقتصادي وذلك من خلال : الإستفادة القصوى من التطور التقني ، بحيث يتمكن المجتمع من إدخال عنصر التكنولوجيا في جميع مجالات المجتمع ، كما تواجد به نخبة تكون جد مقتنعة بعملية التحديث الإقتصادي .

د- مرحلة السير نحو النضج : حيث يصل المجتمع في هذه المرحلة إلى مستوى يبدأ في تحقيق نوع من الإستقرار الإقتصادي ، ويصل حينها مستوى النمو والإستثمار لدرجات معقولة .

1- مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي ، قضايا التنمية في الدول النامية ، دار المعارف الجامعية ، الإسكندرية ، السنة غير واضحة ، ص 25 إلى 28 .

هـ- مرحلة الإستهلاك الوفير : وهي المرحلة الأخيرة عند "رستو" والتي يصل فيها المجتمع حالة من الرفاه الإقتصادي الدائم من خلال التدفق المستمر للسلع والخدمات والإستثمارات الضخمة في كل مجالات الحياة .

- **نقد نظرية التحديث** : وجهت لهذه النظرية عدد من الإنتقادات ، من بينها :

- ترى أن التخلف وضع طبيعي لأي بلد ، وعلى البلد الذي يريد التطور عليه المرور بنفس المراحل التي مرت بها البلدان المتطورة .

- عجز هذه النظرية عن فهم بعض الظواهر الإقتصادية التي برزت أثناء تطور بعض المجتمعات التي انطلقت تقريبا في نفس مرحلة تحضير الشروط الأولية للإنبطاقة الإقتصادية ، ومثال ذلك مصر بالمقارنة باليابان وباكستان بالهند وأندونيسيا بألمانيا ، فبالرغم من أن الإنبطاقة الأولية لتحقيق شروط التنمية لهذه البلدان كانت متزامنة ، إلا أن التجارب والنهيات كانت مختلفة تماما .

- تعتقد هذه النظرية أن التخلف الذي تعانيه البلدان النامية يرجع بالأساس إلى عوامل داخلية كامنة في البناء الإجتماعي والثقافي لهذه البلدان ، وأغفلت التدخل الأجنبي والحركة الإستعمارية التي تمت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بمبرر تطوير البلدان التي لم تقدر على تطوير نفسها .

- استبعاد هذه النظرية للمكونات التاريخية للبلدان النامية ، وإغفالها العديد من العوامل التي تدخل كشروط في انطلاق التنمية والتطوير ، كعامل الإستقرار السياسي وما يتعلق بالسيادة الوطنية واستقلال القرار الوطني بما يوائم و يواكب ظروف البلد .

ثانيا : نظرية التبعية :

الحقيقة أسهمت العديد من الظروف العالمية في بروز هذه النظرية ، وبخاصة حينما تكشفت السياسات التنموية للفكر التنموي الغربي ، الذي يهدف بالأساس للمحافظة على

العلاقات الإقتصادية القائمة والمهيمنة على البلدان النامية ، وإرغامها على إتباع الطريق الذي سلكته هذه الدول في مسار تنميتها ، كان منظرو النمو الإقتصادي والتحديث أنصارا متحمسين لطريق التطور الرأسمالي ، حيث يعتقدون أن الرأسمالية هي محصلة طبيعية لعمليات متأصلة في صلب المجتمع ويمكن دفعها للتطور بالإستثمار ، وبقدر كاف من هذا الإستثمار ستقترب كل البلدان في النهاية من بعضها البعض وستصبح متشابهة بالدول الرأسمالية الصناعية للغرب⁽¹⁾ ، ولو كان ذلك على حساب قيمها وثقافتها وظروفها التاريخية .

وكرد فعل على هذه المعالجات الناقصة والمعرضة التي صاغتها نظرية التحديث وكنتيجة لظهور العديد من المشكلات المرتبطة بالتوتر السياسي والإجتماعي كالفقر والبطالة وغيرها في أغلب بلدان العالم الثالث ، برزت في خضم هذا كله نظرية التبعية وخاصة في أمريكا اللاتينية ، التي ركزت على إبراز المشكلات التي أفرزها النظام الرأسمالي ، وقد تبلور هذا المفهوم منذ أواسط الستينات من القرن الفارط على يد بعض مفكري أمريكا اللاتينية ، ثم ما لبثت أن أنتشرت أفكار هذه النظرية وتطورت على يد مفكرين آخرين في بلدان العالم الثالث الأخرى ، وأصبح لها تأثيرا كبيرا على دراسات التنمية والتخلف في البلدان النامية⁽²⁾ .

وتتطلق هذه النظرية من فكرة أن فشل بلدان العالم الثالث في تحقيق مستويات ملائمة ومتواصلة من التنمية ، يرجع إلى تبعيتها للدول الرأسمالية المتقدمة⁽³⁾ ، والحقيقة ينظر للتبعية بإعتبارها نظرية يحاول أصحابها علاج مشكلات التخلف ، وهي نظرية

1- توماس باترسون ، التغير والتنمية في القرن العشرين ، ترجمة عزة الخميسي ، المشروع القومي للترجمة ، العدد 803 ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2005 ، ص 237 .

2- جهينة سلطان العيسى وآخرون ، علم اجتماع التنمية ، مطبعة الأهالي ، ط 1 ، سوريا 1999 ، ص 127 .

3- مارشال جوردن ، موسوعة علم الاجتماع ، المجلد الأول ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، المشروع القومي للترجمة ، العدد 136 ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2000 ، ص 340 .

قائمة في الحقيقة على نقد الإفتراضات الكلاسيكية الليبرالية والماركسية على السواء⁽¹⁾، وهناك إجماع لدى كتاب التبعية على رفض أطروحات مدرسة التحديث ونظريات العصرية ، ويؤكدون على خطورة سياستها التنموية ، كما يتفق هؤلاء أيضا على ربط ظاهرة النمو والتخلف وتحليلها على أنها ظاهرة عالمية مصاحبة للإنتشار الدولي لنمط الإنتاج الرأسمالي ، كما يؤكدون على حقيقة الإحتواء التاريخي والمستمر لدول الأطراف (العالم الثالث) في نظام التقسيم الدولي للعمل والتأثير السلبي لهذا الإحتواء على الهياكل الداخلية لهذه الدول⁽²⁾ .

في هذا الإطار قدمت مدرسة التبعية عدة إنتقادات لمفاهيم وأطروحات الفكر البرجوازي ولنظرية التحديث بالذات ، فمن ضمن هذه المفاهيم الخاطئة⁽³⁾ :

- الإعتقاد أن التخلف وضع طبيعي لأي بلد في فترة زمنية معينة .
- وأن هذا التخلف عبارة عن حالة ذاتية تكمن في الشعوب المتخلفة .
- وأن مبادئ الإقتصاد الكلاسيكي والنيوكلاسيكي الذي ساد أوروبا يمكن تطبيقه على العالم الثالث .

هذه الرؤى الثلاث تتخطى في الحقيقة الواقع الحقيقي للمجتمعات النامية ، التي تختلف تاريخيا وإجتماعيا عن المجتمعات الصناعية المتقدمة ، إذ أنهم يفترضون حل مشكلة التخلف على ضوء تجربتهم الخاصة دون مراعاة للتطور الديناميكي للمجتمعات المتخلفة ، بغض النظر عن العوامل التاريخية التي أسهمت ولا تزال في تجسيد التخلف

1- محمد السيد سعيد ، نظرية التبعية وتفسير تخلف الإقتصاديات العربية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد السادس 1984 ، ص 30 .

2- عبد الخالق عبد الله ، التبعية والتبعية الثقافية - مناقشة نظرية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 83 السنة الثامنة 1986 ، ص 17 .

3- صبحي محمد قنوص ، أزمة التنمية - دراسة تحليلية للواقع السياسي والإقتصادي لبلدان العالم الثالث ، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية ، ط2 ، القاهرة ، 1999 ، ص 139 .

دون سواها ، كما أنهم يعتقدون خطأ أن هذه البلدان تنعم بنوع من الحرية والإرادة الكافية ، التي تمكنهم من تحقيق التطور الإجتماعي والإقتصادي المطلوب ، بينما الذي يحدث في العالم الثالث هو العكس ، فهناك كبح للحرية وتعطيل لإرادتها ، في تبني برامجها وتصوغ إستراتيجيتها بالكيفية التي تلائم واقع بلدانها⁽¹⁾ .

ويعد "جنر فرانك" "G. Frank" من أبرز أقطاب هذه المدرسة⁽²⁾ ، حيث أكد على أن النسق الرأسمالي أسهم في إحداث التنمية المشوهة في البلدان النامية التي أحدثت تنمية في مناطق وتخلف في مناطق أخرى ، نتيجة إستغلال العواصم للأطراف ، ويرى أن ظاهرة التخلف تمثل بحق نتاج العلاقات الإقتصادية التاريخية الإستغلالية وهيمنة الدول الصناعية المتقدمة على البلدان النامية ، ولقد أبتكر هذا الأخير أبرز مصطلحات الماركسية المحدثة أو مدرسة التبعية ألا وهي دول المركز (Center) ودول المحيط (Préferie) حيث أستنتج أن هناك سيطرة من العواصم (دول المركز) على التوابع (دول المحيط) ، وقد شبه "فرانك" العلاقة القائمة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة بمن يشهر سلاحه في وجه الآخر مذكرا إياه بأنه هو الذي جعله متخلفا ، وفي هذا الإطار يدين "جاليه" المساعدات الأجنبية والإنضمام إلى السوق الأوروبية ، معتبرا أن تصفية الإستعمار السياسي لم تؤدي إلى إختفاء عملية نهب الدول المتخلفة ، كما لم تسهم في تدعيم الإستقرار السياسي في هذه الدول ، وأن هذه المعونات التي يقدمونها للعالم الثالث ما هي إلا طعم لإبقاء الدول المتخلفة تحت سيطرتهم الدائمة .

كما يعتبر "بول باران" من المنظرين لمدرسة التبعية⁽³⁾ ، حيث يرى أن التنمية هي عملية ثورية وليست تطويرية كما يزعم أصحاب الفكر التحديثي ، ويعتقد أن إغفال الواقع

1- مريم أحمد مصطفى وإحسان حفزي ، مرجع سبق ذكره ، ص56 .

2- نفس المرجع ، ص56 و59 .

3- المرجع نفسه ، ص59 .

التاريخي للبلدان النامية وتتوعها وخصوصيتها الإجتماعية والإقتصادية أدت كلها إلى تحقيق نوع من التنمية المشوهة وكرست التخلف بها ، كما يرى "شارل بتلهام" أن ظاهرة التخلف في الدول النامية ترتبط بعدة عوامل منها التبعية والإستغلال والجمود ، إلا أنه ينتقد مفهوم التخلف وبخاصة عندما يصدر من قبل من هم أشد الناس حرصا على إبقائه وتدعيمه ، ويرى ضرورة إبراز دور الإستعمار والإمبريالية في تفسير التخلف في المجتمعات النامية ، لما لها من تأثير سياسي وإقتصادي على بلدان العالم الثالث ، وحتى تتخلص هذه البلدان من التخلف عليها النضال من أجل التخلص من التبعية السياسية والإقتصادية ، لتحقيق تحسن مستوى المعيشة وبناء إقتصاد قادر على مواجهة الإحتياجات الأساسية للسكان ، ويرى أيضا ضرورة تصفية المصالح الرأسمالية والطبقات الطفيلية وسيطرة النخب البرجوازية المحلية والإنتهازية، التي تتصالح مع القوى البرجوازية الخارجية ، وتطوير الوعي الجماهيري إلى أقصى حد ممكن .

كما يعد المفكر المصري القدير "سمير أمين" من أبرز رجالات التنظير لأطروحة التبعية وتحليل واقع التخلف في العالم الثالث⁽¹⁾ ، وأبرز فكرة ينطلق منها هذا الأخير هي فكرة النمو اللامتكافيء الظاهرة على البلدان النامية بخصوص علاقاتها بالدول المتقدمة ، وينطلق "أمين" في أطروحته هذه من خلال إفتراضه أن العالم عبارة عن نسق واحد أو منظومة عالمية واحدة ، تؤثر وتتأثر بشكل أو بآخر على التنظيمات والأنساق الفرعية الأخرى للعالم ، ولقد أعتمد كثيرا في تحليله لواقع التخلف لدى البلدان النامية على مصطلحات "جنر فرانك" ، كدول المحيط ودول المركز ليعبر "أمين" وبدقة على علاقات اللاتكافؤ بين البلدان المتخلفة والمتقدمة ، وأبرز ما يظهر في هذا اللاتكافؤ هو التقسيم الدولي للعمل ، حيث يحتم على العالم الثالث التخصص في الصناعات الإستخراجية ،

1- سمير أمين ، التطور اللامتكافيء - دراسة في التشكيلات الإجتماعية للرأسمالية المحيطة - ترجمة برهان غليون ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط3 ، بيروت 1980 ، ص 157 .

بينما يهيمن العالم المتقدم ويحتكر الصناعات الكبرى والدقيقة لنفسه ، مما يشكل نوعاً من اللاتوازن الذي يسبب تخلف قطاع كبير من العالم عن ركب الحضارة ، بينما تنعم القلة من الشعوب المتقدمة بخيرات وثروات العالم قاطبة ، ومن ثم يمكن لنا حسب إعتقاد "سمير أمين" الكشف عن الأسباب الخفية والكامنة وراء تخلف الشعوب المتخلفة حسب تعبير "عبد الباسط عبد المعطي"⁽¹⁾ ، ويشير "سنتوس" Santos " إلى فكرة الإعتقاد المتبادل حينما أكد على أن إقتصاد دولة ما مشروط بإتساع وتطور إقتصاد دولة أخرى وتطوره ، وهو يشير هنا إلى خضوع إقتصاديات البلد الضعيف للبلدان المصنعة .

ولقد جاءت صياغة أصحاب مدرسة التبعية لمعالجة التنمية في طرحهم لمجموعة من المصطلحات الجديدة من مثل دول الهامش والدول التابعة⁽²⁾ ، وأحسن ما أضافه أصحاب هذه المدرسة هو مفهومهم عن النمو ، إذ يعتقدون أنه لا يكفي ليفسر لنا عملية التنمية ، فالنمو هو مفهوم يرتبط أكثر بمؤشرات مادية بحتة كزيادة الدخل الوطني والفردى ، ونسبة الإستثمار الإقتصادي إلى نسبة التزايد السكاني ، لأننا إذا أنطلقنا من مؤشرات بحتة وأهملنا جانبا العوامل الإجتماعية ، فإنه لن يكون بمقدورنا توضيح سبب تخلف معدلات نمو بلدان العالم الثالث عن مثيلاتها في بلدان العالم المتقدم ، إن التدقيق في مفهوم التطور الإقتصادي وإدخال بعض العوامل الإجتماعية والإقتصادية فيه هو دون شك خطوة متقدمة في فهم المسائل المطروحة أمام البلدان المتخلفة⁽³⁾ .

- **نقد نظرية التبعية** : وجهت لهذه النظرية إنتقادات عدة ، من بينها أنها ركزت على العوامل الخارجية وتأثير تلك العوامل في عملية التنمية ، بإعتبار إنتشار البنية الرأسمالية وقيم الليبرالية في العالم كانت هي العامل الحاسم في تخلف البلدان النامية ، كما أنها لم

1- علي غربي ، التنظير السوسيولوجي ونظرية التنمية ، مرجع سابق ، ص 21 .

2- مريم أحمد مصطفى وإحسان حفطي ، مرجع سبق ذكره ، ص 127 .

3- صبحي محمد قنوص ، مرجع سبق ذكره ، ص 215 .

تتجح في تقديم برنامج عملي للتخلص من حالة التبعية والتخلف ، كما أنها وقعت في شرك التعميمات ، معتقدة أنها قدمت قانونا عاما يمكن تطبيقه على كل مجتمعات العالم الثالث .

ثالثا : المنظور الإسلامي :

الإسلام سبق كل فكر متقدم في معالجة قضايا التنمية ، وإن لم يكن مصطلح التنمية موجود بلفظه ، فقد وجد بألفاظ عديدة مترادفة ، في كثير من نصوص القرآن والسنة النبوية وفي كتابات علماء المسلمين ، مثل "التعمير" و"العمارة" و"الحياة الطيبة" ، فمصطلح التنمية يقترب من مصطلح العمران في الإقتصاد الإسلامي ، فالعمران يعني العمل لتحقيق الكفاية والكفاءة للجميع ، للوصول الى نمو مستمر للطيبات ، وذلك بالإستخدام الأمثل لكل ما سخره الله من موارد ، لقوله تعالى [هو الذي أنشأكم من الأرض وأستعمركم فيها]⁽¹⁾ ، وقوله سبحانه [من عمل صالحا من ذكر أو أنثى فلنجيبه حياة طيبة]⁽²⁾ ، وقد أشار عدد من الكُتاب إلى أن النظرة الإسلامية للتنمية والعمران هي نظرة شاملة تتضمن جميع نواحي الحياة المادية والروحية والخلقية ، وركز على بناء الإنسان كمحور للعملية التنموية ، فالإنسان محورها وهدفها بوصفه الكائن الوحيد في هذا الكون القادر على إحداث التغيير والتطوير والقيام بعملية تنموية لما في الكون ، وذلك بما أختصه به الله سبحانه وتعالى عن بقية الكائنات ، فالإسلام حارب السلوك السيئ مثل الكسل والإتكالية وعدم السعي الذي ينتج عنه التخلف والفقر ، وهما معيقان لأي عملية تنموية وعمرانية ، فالإسلام حرص على تنمية الإنسان وموارده ، ليعيش حياة طيبة هانئة

1- سورة هود : الآية 61 .

2- سورة النحل : الآية 97 .

ملیئة بالإنجاز لینال ثمرة عمله الصالح في الدنيا والآخرة⁽¹⁾ .

ونظراً لأهمية التنمية والسعي الحثيث لتحقيقها في واقع المجتمع ، ولاسيما المتخلف منه ، فإنّ عملية التنمية أصبحت عنواناً لكثير من السياسات والخطط والأعمال ، إلا أن هذا المصطلح أصبح مثقلاً بالكثير من المعاني والتعقيدات ، بحيث ركز في غالب الأحيان على الجانب المادي من التنمية ، بعيداً عن تنمية خصائص المجتمع ومزياه وإسهاماته الإنسانيّة ، وإعداده لأداء الدور المنوط به في الحياة ، وتحقيق الأهداف التي خلق من أجلها الإنسان⁽²⁾ .

وبحكم أن التنمية كمصطلح إرتبط بالفكر الإقتصادي الغربي ، وهو الذي وضع مؤشرات التنمية في العصر الحديث من خلال منظوره الخاص به ، بما يعني تلازم بين مفهوم التنمية والإقتصاد في الفكر الغربي ، إضافة لإنتشار هذا المنظور وهيمنته على العالم ، وبخاصة التبعية التي تميّزت بها البلدان المتخلفة ، جعلت من المؤسسات الرسمية في هذه البلدان ، يتجهون للأسف الإتجاه الغربي في حصر التنمية في المجال الإقتصادي وإهمال ما سواها ، ظناً منهم أنّ هذا التبني سيقود حتماً إلى تنمية مجتمعاتهم والخروج بها من التخلف والإنحطاط ، فقد أنقضت عقود من التنمية ولا تزال الشعوب المتخلفة تعاني من نفس الأزمات ، ولم تحقق تقدماً ملحوظاً في معظم المجالات السياسية والإقتصادية ، بل إنها تراجعت في كثير من هذه النواحي إلى مستويات من الممارسة والأداء والفعالية أدنى مما كانت عليه⁽³⁾ .

1- سائد أبو بهاء ، التنمية من منظور إسلامي ، على الرابط التالي :

<https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2008/07/23/140076.html>

2- إبراهيم العسل ، التنمية في الإسلام- مفاهيم ومناهج وتطبيقات ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1996 ، ص 13 .

3- نصر محمد عارف ، نظرية التنمية السياسية المعاصرة ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، فرجينيا ، 1992 ، ص 39 .

وبناء على ذلك ، فإنّ هذا الأمر يدعونا إلى إعادة النظر في مفهوم التنمية من منظور إسلامي وبيان مجالاتها ، وأيها أولى بالإهتمام ، فالخلل في مفهوم التنمية جعل المهتمين بها يعيدون النظر في تحديد معنى التنمية ، إدراكاً منهم أنّ عملية التنمية ليست مقصورة على الجانب الإقتصادي ، لأنّ هناك جوانب أخرى لها أهميتها في تحقيق نجاح التنمية الإقتصادية ، فضلاً عن الإهتمام بالإنسان بوصفه المحور الأساس للتنمية ، وبناء على ذلك بدأ يظهر التوجه نحو التنمية الشاملة لمختلف مجالات الحياة والأنشطة الإجتماعية .

1- مفهوم التنمية من منظور إسلامي : نحاول في هذه العجالة تقديم مفهوم للتنمية يتماشى مع المنظور الإسلامي ، وخاصة أن جل التعاريف التي قدمت لمفهوم التنمية ، لا تقي بالمقصود ولا تستوعب مجالات التنمية الكثيرة حسب المنظور الإسلامي له ، بحكم أنّ كل تعريف من هذه التعاريف يركز على مجال معيّن من مجالات التنمية فلا يتعداه لغيره ، بل إنّ لم تكن كلّها قد حصرت التنمية في الجانب المادي فحسب ، ومن منظور شامل حسب الرؤية الإسلامية ، فيمكن القول أنّ التنمية هي : عملية تطوير وتغيير قدر الإمكان نحو الأحسن ، وتكون مستمرة وشاملة لقدرات الإنسان ومهاراته المادية والمعنوية ، تحقيقاً لمقصود الشارع من الإستخلاف في الأرض برعاية أولي الأمر، ضمن تعاون إقليمي وتكامل أممي ، بعيداً عن أيّ نوع من أنواع التبعية⁽¹⁾ ، فالتنمية في الإسلام تسعى للوصول إلى القضاء على الأسباب التي تؤدي إلى حدوث المشكلة الإقتصادية والإجتماعية ، كما تسعى إلى تنمية المجتمع للنواحي غير المادية من حيث السمو بالأفراد وإعلاء الروابط الإنسانية والتي تحقق بعدها نمواً مادياً⁽²⁾ ، وقد

1- حسن بن إبراهيم الهنداوي ، التعليم وإشكالية التنمية ، على الرابط التالي :

http://library.islamweb.net/newlibrary/display_umma.php?lang=&BabId=7&ChapterId=7&BookId=298&CatId=201&startno

2- سائد أبو بهاء ، التنمية من منظور إسلامي ، مرجع سابق .

تحدث "مالك بن نبي" في كتابه "المسلم في عالم الاقتصاد" عن مفاتيح العملية التنموية وكذلك العمرانية كالوجود الإنساني والبشري ، فالتنمية تتطلب الحضور الإنساني الفاعل في الحياة وليس مجرد الوجود فيها ، فهي تتطلب أن يكون الإنسان فاعلاً ومؤثراً في الحياة ، وأن يضع بصمته في كافة المجالات ، كما أن الاهتمام بالأفكار مفيد لما لها من قدرة على تطوير حياة الإنسان ، وجعله في مرحلة مستمرة من التنمية والتعمير ، من خلال جعل الأفكار الجديدة موضع التنفيذ⁽¹⁾ .

2- خصائص التنمية في الإسلام : يمكن إبراز خصائص التنمية ضمن المنظور الإسلامي ، كما يلي :

أ - التطوير والتغيير: إنَّ أهم خاصية للتنمية هي كونها عملية تهدف إلى تطوير وتغيير حياة الناس في مجتمع ما ، وأن تكون نحو الأحسن فالأحسن⁽²⁾ ، قال تعالى: [**إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ**]⁽³⁾ ، ويكون هذا التغيير حسب الإستطاعة ، قال تعالى: [**لَا يَكْفُرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا**]⁽⁴⁾ .

ج - الشمولية : إنَّ العملية التنموية لا تقف عند التطوير والتغيير المستمر نحو الأحسن فقط ، بل لابد أن يضاف إلى ذلك كلّه ميزة أخرى وهي الشمولية ، والمقصود بها مراعاة لقدرات الإنسان وإمكانياته المختلفة ، سواء أكانت مادية أو معنوية ، ففشل العملية التنموية ، سببه الرئيسي أنها لم تكن شاملة لقدرات الإنسان ومهاراته المادية والمعنوية ، حيث أن أكثرها يركز على الجانب المادي الذي يراعي التنمية الإقتصادية

1- مالك بن نبي ، المسلم في عالم الإقتصاد ، دار الفكر ، ط3 ، دمشق ، سنة 1987 ص78 .

2- سائد أبو بهاء ، التنمية من منظور إسلامي ، مرجع سابق .

3- سورة الرعد : الآية 11 .

4- سورة البقرة : الآية 286 .

المحصورة في زيادة الإنتاج وتنميته ، ولا شك أنّ هذا الأمر يقود حتماً إلى فشل العملية التنموية عاجلاً أو آجلاً ، وي طرح تحدياً لعملية التنمية والتكامل المنشودين⁽¹⁾.

ب- الإستمرارية : إنّ العملية التنموية لا يمكن أن تتحقق في زمن وجيز ، بل تأخذ زمناً يطول ويقصر بحسب إرادة الساعين إليها ، وهي عملية تتطلب السعي للمحافظة عليها وتحقيق المزيد منها ، بحيث تكون مستغرقة لحياة الأفراد والمجتمعات على حدّ السواء ، متواصلة من جيل إلى آخر دون توقف ، لأنّ الله كلّف الإنسان بتعمير الكون وتنمية ما فيه وإستثماره⁽²⁾ ، قال تعالى: [اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمْ الْبَحْرَ لَتَجْرِبَ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ، وَسَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ]⁽³⁾ .

د - الوعي بمهمة الإستخلاف : إنّ الله سبحانه وتعالى إستخلف الإنسان في الأرض وسخر له ما في الكون جميعاً ، وجعل الأرض له ذلولاً ، ليبسر له عملية القيام بمهمة الإستخلاف وتعمير الأرض ، ليكون ذلك خير دافع له من أجل قيامه بالعملية التنموية وتحقيق عمارة الأرض وإستثمار ما في الكون ، ومن ثم فالإنسان في الإسلام محور العملية التنموية والبنية الأساسية له فجعله قيمة حقيقية عندما أستخلفه في الأرض بما لديه من قدرات ذهنية وجسدية⁽⁴⁾ ، فالإنسان لا بد أن يكون له هدف يسعى إليه ودافع ديني أو عقدي يكون حافزاً له للعمل وبذل الجهد ، يقول عز وجل : [ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ]⁽⁵⁾ .

1- علي خليفة الكواري ، نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1985 ، ص32 .

2- حسن بن إبراهيم الهنداوي ، التعليم وإشكالية التنمية ، مرجع سابق .

3- سورة الجاثية : الآيات 12-13 .

4- سائد أبو بهاء ، التنمية من منظور إسلامي ، مرجع سابق .

5- سورة يونس : الآية 14 .

هـ - الرعاية : بحكم أنّ التنمية هي عملية حضارية يشترك فيها أفراد المجتمع ككل وتتضافر جهودهم لتحقيق التنمية المطلوبة للنهضة ، لذا فمن الأهمية بمكان أن يتولى أولو الأمر بتبني المشروع التنموي والسهر على تنفيذه ، وأن يحظى برعايتهم ويحثوا الناس على ذلك ، وأن تكون هذه الرعاية متوفرة للجميع فلا تكون متوفرة لفئة دون غيرها ، لأنّ ذلك من شأنه أن يجعل عملية التنمية مقصورة على فئة معينة أو أن تكون تنمية نخبوية لا تحقق نهضة حضارية شاملة ، كما يجب أن تتوفر في عملية التنمية عنصر التخطيط والتنظيم ، لتحقيق عملية التطوير والتغيير المطلوبة، حتى يساهم إسهاماً كبيراً في نجاحها⁽¹⁾ .

و- التعاون والتكامل : الإسلام يحث على التعاون فيما فيه خير وصلاح المجتمع، كما قال تعالى: [وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ]⁽²⁾، فلا بد أن تكون عملية التنمية منطلقة من مبدأ التعاون والتكامل بين أفراد المجتمع ، إذ أنّ هذا التعاون التكاملي يحقق وحدة عضوية للمجتمع فيزداد أمر التنمية قوّة ، على خلاف ما لو كانت هناك فرقة وإختلاف بين الجماعة الواحدة فتضعف عملية التنمية وتؤول إلى الفشل⁽³⁾ .

ي- الإستقلالية : لكلّ أمة خصائص تميّزها عن غيرها ، وبناء عليه ، فإنّ العملية التنموية لا بد أن تكون نابعة من خصائص ومميّزات المجتمع نفسه ، منسجمة مع قيمه وأخلاقياته ، وأن تتم هذه العملية بعيداً عن أيّ نوع من أنواع التبعية ، بمعنى أن تكون معتمدة على ذات الأمة وبحسب إرادتها ، فأزمة التنمية التي تعيشها جل الدول المتخلفة

1- تيسير الرداوي ، التنمية الإقتصادية ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، حلب ، سوريا ، 1985 ، ص78-80

2- سورة المائدة : الآية 2 .

3- حسن بن إبراهيم الهنداوي ، التعليم وإشكالية التنمية ، مرجع سابق .

تعود إلى هيمنة الفكر الغربي عليها ، بما يجعلها بعيدة عن تشكيل فكر تنموي مستقل⁽¹⁾ ، إلا أن إستقلالية التنمية لا تعني بأي حال من الأحوال عدم الإستفادة من الآخرين ومن تجاربهم ، فليس هناك منافاة بين الإستقلالية والإستفادة ، ولكن المنافاة واقعة بين الإستقلالية والتبعية ، لكونهما ضدان لا يجتمعان ، فإما استقلالية وإما تبعية⁽²⁾ .

رابعاً- أبعاد التنمية :

ومما لا شك فيه أن التنمية لا يمكن أن تكون مقتصرة على مجال دون مجال آخر من المجتمع ، بل تشمل كل مجالات المجتمع في أبعاده الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والعلمية والسياسية ، وكل بعد من هذه الأبعاد يعد مطلباً من متطلبات التنمية الشاملة ، وعليه يمكن التطرق لأهم هذه الأبعاد التي أراها أساسية وضرورية لإنطلاقة تنموية حقيقية أهمها :

1- البعد الإجتماعي والثقافي في التنمية : ونقصد بهذا البعد ذاك الإطار الذي تحدث فيه التنمية مؤثرة فيه ومناثرة بمكوناته⁽³⁾ ، ويعد أحد أبرز متطلبات التنمية الشاملة إذ أن التنمية أول ما تهدف إليه هو أنها تعمل على تغيير الواقع الإجتماعي والثقافي ، وتسمح له في نفس الوقت من أن يحدد الإطار العام لهذه التنمية لتكون بحق في خدمة هذا المجتمع أو ذاك ، على ضوء قيمه وأطره وأهدافه المجتمعية ، ولقد كان "فليب روب" أول المختصين الذين أعطوا أهمية خاصة بالبعد الإجتماعي في عملية التنمية ، بحيث عبر عن ذلك من خلال دراسته الشهيرة التي أخرجها بعنوان "المدخل إلى تنمية المجتمع" عام 1955 ، إذ ركز في هذه الدراسة على التفريق بين التغيير الإجتماعي والتنمية الإجتماعية ، فهو يعتقد أن التغيير الإجتماعي يقتصر على حدوث تحولات إجتماعية في أي إتجاه ،

1- تيسير الرداوي ، التنمية الإقتصادية ، مرجع سابق .

2- حسن بن إبراهيم الهنداوي ، التعليم وإشكالية التنمية ، مرجع سابق .

3- كمال التابعي ، تغريب العالم الثالث ، مرجع سبق ذكره ، ص 41 .

في حين تمثل التنمية الإجتماعية عملية إحداث تكيف مقصود مع الظروف المتغيرة⁽¹⁾ ، أي أن التنمية الإجتماعية هي تغيير مقصود من طرف الإنسان ذاته ، بينما التغيير الإجتماعي هو مجرد تحولات ربما تكون خارجة عن نطاق الإنسان بحد ذاته .

إلا أن البعض يعتقد مثل "هيجينز" Higgins أن التنمية الإجتماعية ما هي إلا عملية تلحق بالتنمية الإقتصادية وذلك حينما عرفها بأنها : "عملية إستثمار إنساني تتم في المجالات التي تمس حياة البشر مثل التعليم والصحة العامة والإسكان والرعاية الإجتماعية ... الخ ، بحيث يوجه عائد تلك العملية إلى النشاط الإقتصادي الذي يبذل في المجتمع"⁽²⁾ . وهذا في الحقيقة إجحاف بحق التنمية الإجتماعية ، التي ينبغي كما يرى البعض أن تستهدف ثلاثة نقاط أساسيا وهي⁽³⁾ :

* بإعتبارها مدخلا أساسيا للتنمية الشاملة لأي مجتمع .

* وإعتبارها مجموعة إجراءات ووسائل مستخدمة لإنجاح التنمية الشاملة .

* وإعتبارها أيضا أحد أنواع التغيير الإجتماعي المقصود .

هذا وقد صاغ العديد من المختصين في مجال التنمية مجموعة من التعريفات لمفهوم التنمية الإجتماعية ، حيث يعتقد البعض أن التنمية الإجتماعية ليست مجرد تقديم الخدمات، وإنما تشتمل على عنصرين أساسيين أحدهما هو تغيير الأوضاع الإجتماعية القديمة التي لم تعد تساير روح العصر ، والآخر إقامة بناء إجتماعي تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة ، بحيث يسمح بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات⁽⁴⁾ ، ويرى "روب" أن فكرة التنمية مشبعة بالعرض الإنساني الذي يتأثر

1- جهينة سلطان العيسى وآخرون ، مرجع سابق ، ص 27 .

2- عادل مختار الهواري وآخرون ، قضايا التغيير والتنمية الإجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، سنة 1998 ، ص 156 .

3- نفس المرجع ، ص 153 و 154 .

4- جهينة سلطان العيسى وآخرون ، مرجع سابق ، ص 28 .

ويتشكل عن طريق القيم الإجتماعية ، ويذهب كل من "نيلسون" L.Nilson و"فرنر" Verner و"رامزي" Ramsy في دراستهم للتنمية على أنها دراسة تهتم بتغيير المجتمع من حيث بنائه وتغييره ، إذ تمثل وسيلة تستهدف تنمية الوعي وتسهم في تجنيد المواطنين نحو تنمية قدراتهم في حل مشكلاتهم الإجتماعية والإقتصادية⁽¹⁾ ، كما يرى "محي الدين صابر" أن التنمية الإجتماعية هي عبارة عن أسلوب حديث في العمل الإجتماعي ، يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي الناس بالبيئة المحلية من أجل المشاركة في تنفيذ برامج التنمية لإحداث التغيير اللازم لتطوير المجتمع⁽²⁾ ، ويرى "ريتشارد وارد" R.Ward: "بأنها منهج علمي وواقعي لدراسة وتوجيه نمو المجتمع من النواحي المختلفة مع التركيز على الجانب الإنساني منه ، وذلك بهدف إحداث التكامل والترابط بين مكونات المجتمع"⁽³⁾ .

ويتجسد البعد الإجتماعي والثقافي في العناصر والمكونات التالية⁽⁴⁾ :

أ- القيم والاتجاهات : تعد هذه العناصر مجموعة المبادئ والقواعد السلوكية والعقائد التي تسود مجتمع ما ، وهي المحدد للسلوك الإنساني في المجتمع والمشكلة لإتجاهات أفراد وجماعته ، وتضفي معنى على أنماطه السلوكية ، ولقد أكد تراث علم إجتماع التنمية على حقيقة هامة مؤداها أن هناك تأثيرات تبادلية بين برامج ومشروعات التنمية وبين القيم والاتجاهات السائدة في المجتمع إن سلبا أو إيجابا ، لأنها مسئولة عن درجة الدافعية أو الحاجة للإنجاز والإبداع والتجديد التي هي أساسيات بالنسبة لعملية التنمية .

1- عادل مختار الهوارى وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 152 .

2- جهينة سلطان العيسى وآخرون ، مرجع سابق ، ص 53 .

3- المرجع نفسه ، ص 54 .

4- كمال التابعي : مرجع سبق ذكره ، ص 41 إلى 46 .

ب- التربية والتعليم : وهما من المتغيرات الهامة في التنمية الإجتماعية ، ومؤشرا من مؤشراتهما ، فهما يعدان المهارة الأساسية التي تكمن في كل عمليات التنمية، لأنه بواسطتهما يتمكن أفراد المجتمع من المشاركة الفعالة في مناحي الحياة المختلفة ، فهو المحور الذي تدور عليه عجلة التنمية والنهضة الإجتماعية برمتها ، وعادة ما يطلق على مجالات التعليم في علم إجتماع التنمية بتنمية الموارد البشرية ، كما أن للتربية والتعليم دور بالغ الخطورة في إخراج أجيال تؤمن بقيمتها ورسالتها الحضارية ، وتبني من ثم أسس تنميتها على ضوء قيمها ومبادئها .

ج- التنشئة الإجتماعية : وهي من أبرز مجالات التنمية الإجتماعية ، بحكم أن أهم محاورها هو تنشئة الطفل ورعاية الشباب والعمل على تكامل الأسرة والحفاظ على العلاقات الأسرية والإجتماعية وعدم تفككها ، وأكثر ما تستند إليه التنشئة الإجتماعية هو التربية والتعليم ، ولقد عدت التنشئة الإجتماعية من طرف الكثير من الدارسين من أبرز المصادر التي تهباً الجو للدافعية والإنجاز .

2- البعد البشري في التنمية : ونظرا للأهمية القصوى للمورد البشري ، فإنه من الأجدر بنا إعتبار التنمية البشرية هي إحدى الأبعاد الرئيسية للتنمية الشاملة ، على أساس أن الإنسان هو المحور الرئيسي في عملية التنمية ، بحيث تركز عليه الخطط والبرامج الإنمائية وهو هدفها في آخر المطاف ، فالبلد الذي يحترم نفسه هو الذي يولي هذا البعد أهميته الخاصة .

وعادة ما تعرّف تنمية الموارد البشرية بأنها عملية زيادة أوجه المعرفة والمهارات والإمكانات عند جميع أفراد المجتمع ، وهناك من يعرفها إقتصاديا بأنها عملية نمو رأس المال البشري وإستثماره بكفاءة ، من أجل التسريع في وتيرة التنمية ، كما يعبر عنها سياسيا بأنها عملية تتضمن إعداد الأفراد للمشاركة الرشيدة في المسائل السياسية ، ويعبر

عنها إجتماعيا بأنها عملية تتضمن مساعدة الأفراد على الإستمتاع بحياتهم على أكمل وجه كأعضاء في وجود إجتماعي واحد⁽¹⁾ ، وهنا ندرك أهمية التنمية البشرية وأن لها علاقة وطيدة جدا بجوانب التنمية الإجتماعية عموما .

إن مفهوم التنمية البشرية في الحقيقة أوسع من مجرد مفهوم الموارد البشرية ، الذي يركز أكثر ما يركز على نمو أسواق العمل وحجم الطلب على القوى العاملة ، حيث يشير تقرير التنمية البشرية الذي أصدرته هيئة الأمم المتحدة لعام 1990 ؛ إلى أن مفهوم التنمية البشرية ينظر إلى الناس بوصفهم الثروة الحقيقية لأي مجتمع ، ومن ثم يصبح بالضرورة إعتبار أن الهدف من التنمية هو توفير البيئة الملائمة للبشر ليتمتعوا بحياة خالية من كل المعوقات ، التي من شأنها تعكير صفو حياتهم وتوسيع الخيارات المتاحة أمامهم لتحقيق الرفاهية المنشودة لهم⁽²⁾ ، كما أضاف تقرير نفس الهيئة⁽³⁾ لعام 1995 متغيرا آخر هو مدى تساوي الفرص والمساواة بين الذكور والإناث في الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ، وفي سنة 1997 أضاف هذا التقرير مؤشرا مهما في التنمية البشرية وهو مؤشر الفقر وحصره في الأبعاد الثلاثة التالية⁽⁴⁾ :

* نسبة الأشخاص المعرضين للموت قبل سن الأربعين (الوضع السكاني) .

* نسبة الأميين من السكان الراشدين (الوضع التعليمي) .

* مدى تلبية الإقتصاد للحاجات الأساسية للسكان وتتمثل في ثلاثة حاجات :

الرعاية الصحية والمياه الصالحة للشرب ومكافحة سوء التغذية .

1- كمال التابعي ، مرجع سابق ، ص44 .

2- جهينة سلطان العيسى وآخرون ، مرجع سابق ، ص55 .

3- محمد العربي ولد خليفة ، الجزائر والعالم - ملامح قرن وأصداء ألفية - المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ومنشورات ثالة ، الجزائر 2001 ، ص211 .

4- كمال التابعي ، مرجع سبق ذكره ، ص34 .

وحسب هذا المنظور فإن التنمية البشرية تستتبع تحقيق بعدين هامين وهما :

- تشكيل القدرات البشرية من خلال تحسين مستواهم المعرفي والخبرة اللازمة للناس ، وتحسين الظروف الإجتماعية لهم كالوضع الصحي والسكني .
- إنتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في تحقيق الرفاه الإقتصادي والإجتماعي .

3- البعد الإقتصادي في التنمية : أكدت العديد من الإتجاهات النظرية المفسرة للتخلف والتنمية على أهمية البعد الإقتصادي في التنمية ، بل هناك من أعطاه الأولوية عن باقي الجوانب الأخرى كما شهدنا مع إتجاهات نظرية التحديث ، لأنه حقيقة يمثل البعد الإقتصادي شرطا أساسيا من شروطها ، إذ يتضمن مجموع العناصر من الموارد الطبيعية المتاحة والميسرة ، وكذا المؤسسات الإقتصادية والمالية والمنشآت القاعدية كالطرق والمرافق العمومية كالنقل والمواصلات وغيرها (1) .

4- البعد السياسي في التنمية : في الحقيقة تستهدف التنمية التغيير الشامل لجميع مكونات المجتمع المادية والإجتماعية والثقافية والسياسية ، إذ أن التنمية هي عملية حضارية مدروسة ومخططة تهدف إلى إيجاد تحولات كبيرة في كل القطاعات بما فيها الجانب السياسي ، فالتنمية بهذا تهدف إلى نقل المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم في جميع مجالات الحياة وتحقيق العيش السعيد للمواطنين ، وتطوير الإنسان وإنقاذه من حالة التخلف إلى حالة يمكن له أن يساهم في عمليات البناء الشامل للمجتمع وهذا الأمر بحاجة إلى وجود بلد مستقر يتمتع بقدر كافي من الإستقرار السياسي والإجتماعي ، وهذا يتطلب بدوره إلى وجود نظام سياسي قوي قادر على تسخير كل الطاقات والجهود من أجل إنجاز عمليات التنمية الشاملة(2) ، وأن يتمكن هذا النظام من

1- نفس المرجع ، ص35 .

2- برهان غليون ، المحنة العربية - الدولة ضد الأمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3 ، بيروت ، سنة 2003 ، ص223 .

بناء آليات ومؤسسات تتيح أكبر قدر ممكن من الحراك الإجتماعي وتداول القوة الإقتصادية والسياسية بين أفراد المجتمع ، بما فيها التداول السلمي والفعلي للسلطة بين الجميع ، مما يترتب على ذلك من آثار على المستوى الواقعي بحيث تتاح المشاركة الشعبية ، وتكافؤ الفرص لكافة أفراد المجتمع دون تمييز⁽¹⁾، لذلك فمن الضروري أن تتركز الجهود على الإرتقاء بعملية التنمية ومقوماتها الأساسية ، وبخاصة ما يتعلق بالنقاط التالية :

أ- أن الشعب هو مالك السلطة ومصدرها ، ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الإستفتاء والإنتخابات العامة ، كما يمارسها بطريقة غير مباشرة عن طريق المجالس المحلية والمنتخبة .

ب- يجب أن يقوم النظام السياسي على التعددية السياسية والحزبية وذلك من أجل تداول السلطة سلمياً ، وتنظيم الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والأحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي ، ولا يحق استغلال الوظيفة العامة أو المال لمصلحة خاصة بحزب أو تنظيم سياسي معين .

ج- يجب أن يقوم المجتمع على أساس التضامن الإجتماعي القائم على العدل والحرية والمساواة ، وأن يكون جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات .

د- يجب أن تكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي وحرية الصحافة .

هـ- اعتماد مبدأ حرية النشاط الإقتصادي وأن يسود التوزيع العادل للثروة بين جميع مكونات المجتمع وشرائحه .

1- المرجع نفسه ، ص 270 .

وإذا أردنا أن نتحقق تلك النقاط بشكل فعال ، ينبغي أن تتجسد سياسة الدولة في عنصرين متداخلين وهما⁽¹⁾ :

أ- **البعد الداخلي** : ويتمثل في قيام نظام سياسي للمجتمع يكون مسئولاً عن وضع إستراتيجية عامة للدولة ؛ تستهدف تحقيق الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية وتوفير الأمن الإجتماعي المطلوب في التنمية ، وتولي أهمية خاصة للمشاركة السياسية الفعالة التي لا تقصي أحداً وتساهم في صنع القرار المحلي المفيد .

ب- **أما البعد الخارجي** : ويتمثل في فهم النخبة الحاكمة لطبيعة العلاقات الدولية المتبادلة بين الدول ، التي تؤثر في التنمية بشكل إيجابي أو سلبي ، حيث أصبحت اليوم العلاقات الدولية وأنماط التعاون الدولي المختلفة والتي تجسدها الكثير من الهيئات العالمية ، تشكل بؤرة حقيقية للتآمر على الدول الضعيفة والمغلوبة عن أمرها ، بغرض إستنزاف خيراتها وتكريس التخلف بأقطارها ، وأكثر ما يجسد هذه الحقيقة وهذا الواقع مقولة "العولمة" بكل أبعادها وتشكلاتها وصيغها ، كمحاولة من الدول الكبرى جعلها كنظام بديل للعالم يعرف اليوم بـ"النظام العالمي الجديد" .

وينبغي في هذا الإطار أن السياسة هي أكثر مكونات البنية الفوقية للمجتمع مرونة وحساسية ، حيث أنها تتأثر بشدة بالعوامل الأكثر إرتباطاً بالعلاقات الشخصية والمصالح الجماعية ذات المنافع الخاصة ، وترتبط جداً بوجهات النظر المختلفة والآراء والأفكار المتناقضة في كثير من الأحيان ، إضافة لتأثرها بالعوامل الخارجية ومصالح الدول المهيمنة ، وعليه تصبح السياسة محك خطير تنبني عليه جملة الأفكار والسياسات فعالية في المجتمع إن سلبا أو إيجابا ، ومن ثم فالعملية السياسة ترتبط بوعي الطبقة السياسية

1- كمال التابعي ، مرجع سابق ، ص 36 .

الحاكمة وبطموحات وآمال شعوبها ، لأن السياسة بكل بساطة تشكل الإطار العام الذي يحتوي عمليات التنمية الإجتماعية والإقتصادية وتشكل الأداة التي توجه هذه العمليات .

5- البعد الإداري والتنظيمي : لا شك أن الأهداف الإنمائية لا تتحقق في أرض الواقع ولا تتحول إلى فعل إنمائي إلا من خلال العمليات والوظائف الإدارية، التي تتمثل في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة وتنسيق الأعمال ، فبالخطيطة نستطيع أن نحقق المواءمة بين الحاجات المادية والإجتماعية التي يرنو إليها المجتمع وبين الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة ، وذلك لا يتحقق إلا في إطار تنظيمي يحدد المكانات والأدوار والعلاقات والمعايير التي تحكم السلوك الإنساني ، ومن خلال عملية التوجيه والرقابة والتنسيق والمتابعة ندرك إلى أي مدى إستطاعت البرامج والخطط الإنمائية تحقيق الأهداف المقررة والمرسومة في الإطار الزمني المحدد وما هي التحديات والمعوقات التي حالت دون بلوغ مرامي التنمية الشاملة⁽¹⁾ .

وأخيرا وليس آخرا علينا أن نلفت الإنتباه إلى حقيقة مهمة جدا ألا وهي أن هذه الأبعاد حينما نصلها فهي ليست معزولة عن بعضها البعض ، وإنما هي بغرض الدراسة ليس إلا ، لأنها تمثل كلا متكاملات تتفاعل أجزاءه وترتبط إرتباطا عضويا وتتساند وظيفيا، بمعنى أن أداء كل بعد بدوره يتوقف على أداء الأبعاد الأخرى لأدوارها وشرطا في سير البعد الآخر ، ولقد عبر عن هذه الحقيقة عالم الإجتماع والإقتصادي الألماني "جوستاف شموللر" بقوله : إن السر الكبير لكل تقدم إقتصادي يكمن في حقيقة الأمر في تعاون وتضافر الأفراد ، وهو التعاون الذي كان يتمثل في الماضي في عملية التآزر والتكامل الإجتماعي ، ثم تحول إلى تقسيم العمل بأنواعه ومظاهره ومستوياته ، ولم تكن صور

1- المرجع السابق ، ص34 و47 .

التعاون هذه مجرد تعاون إقتصادي وحسب ، وإنما كانت منبثقة عن مجموع الحياة الروحية والفكرية للمجتمع⁽¹⁾.

المحور الثاني : تطور التنمية في الجزائر

لقد مرت الجزائر بمراحل تنموية أتسمت في عمومها بفقدان النظرة الكلية والشاملة لمطالب المجتمع الجزائري ، وخاصة أن هذا المجتمع قد خرج من حرب طاحنة بعد ثورة عارمة ضد المستعمر الفرنسي ، الذي أراد منذ أكثر من قرن وثلاث مسخ قيم هذا الشعب وإحاقه بالمنظومة الغربية ، فطموح الشعب الجزائري في السؤدد والريادة الذي عبر عنه في ثورته المضفرة لم يتحقق له لحد الساعة للأسف، فبحكم أن ثورة أول نوفمبر كما يرى "مالك بن نبي" أنها حطمت كل البناءات السياسية والإجتماعية والأخلاقية والثقافية ، التي حاول الإستعمار الفرنسي أن يقم فيها الشخصية الجزائرية ، وإفراغها من قيمها وفطرتها ، حيث كان من المفروض أن يستبدل ذلك بمنهج ونموذج ثوري وحضاري ، يصيغ المبادئ ويؤطر المسيرة التحررية ، ويتضمن القرارات التي تمليها ظروف المرحلة⁽²⁾ .

وفعلا كان من المفترض على القيادة في البلاد أن تضع الخطط والإستراتيجيات الملائمة التي تتواكب وهذه الطموحات الكبيرة ، لكن الذي حدث أن تجارب التنمية في الجزائر كانت كلها تجارب تحمل طابع مشخص ، فلكل رئيس جزائري له تجربته التنموية الخاصة به ، وأصبحنا إزاء وضعية لا نتكلم فيها عن تنمية واحدة تهدف للنهوض بالوطن ، وإنما نتكلم عن تنميات متعددة ، فالرئيس "بن بلة" خاض تجربة التسيير الذاتي ، ضنا منه أن ذلك يفك الإرتباط مع الإقتصاد الفرنسي ، لتليه تجربة الرئيس "هواري بومدين"

1- المرجع السابق نفس الصفحة .

2- مالك بن نبي ، بين الرشاد والتهيه ، دار الفكر ، دمشق ، سنة 1979 ، ص 26 .

الذي بنى مشروعه على ضرورة إستعادة الثروات الوطنية وسد كل محاولة للإحتكار ، وهذا ما جسده قوانين تأمين المحروقات وجملة من المؤسسات المالية ، وتبني العديد من المشاريع الكبرى على غرار الثورة الزراعية ، ومشاريع الصناعات الثقيلة ، وبعد وفاة الرئيس "بومدين" ومجيء "الشاذلي بن جديد" عمد هذا الأخير إلى تبني نوع من الإنفتاح السياسي ، وعلى كافة التيارات السياسية ، الديمقراطية والإسلامية إضافة للتيار الوطني التقليدي في مقابل الإنخراط في سياسة إقتصادية مبنية على الإستهلاك الواسع ، وجعل المواطن الجزائري يستشعر بأنه قد وصل فعلا إلى مرحلة الرفاه ، ضمن شعار رفع حينها مفاده "من أجل حياة أفضل" (1) .

أولا : التجربة التنموية في الجزائر :

لقد كان مجرد حصول الجزائر على إستقلالها ، رسخ في ذهن الكثير من الجزائريين أن مرحلة الإستقلال ستكون حتما أفضل من المرحلة الإستعمارية ، وهذا حكم صحيح لحد كبير ، وخاصة إذا عرفنا أن الفترة الإستعمارية عان فيها الجزائريون صنوف من الظلم والحرمان والقهر إلا أن الخطأ يكمن في أن السلطة بنت على هذا الفهم المغلوط تصورهما السياسي ومقاربتها في التنمية ، بشكل جعلها تركزت فقط على القضاء على تلك الوضعية المزرية التي عان منها الشعب في الحقبة الإستعمارية ، ومن ثم كان إهتمام السلطة إذ ذاك هو فقط تلبية الحاجات المادية للسكان ، بما يعني تبني الدولة للمنظور التنموي المادي ، الذي يرى أن التنمية الإقتصادية هو المتغير المستقل وما عاداها من العوامل الإجتماعية والإنسانية الأخرى هي مجرد متغيرات تابعة (2) .

1- دعاس عميور صالح ، مأزق التنمية في الجزائر ، ص7 ، 8 ، على الرابط التالي :

www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_6.pdf

2- عبد الهادي محمد والي ، التنمية الإجتماعية مدخل لدراسة المفهومات الأساسية ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ،

1988 ، ص12 .

وقبل الولوج في الكلام عن التجربة التنموية في الجزائر، نحاول إنتهاز الفرصة لتتكلم عن ثلاثة مسائل أساسية ، من بينها التطرق لمسألة خيارات الدولة الجزائرية بخصوص برامج التنمية ، وكيف أثر ذلك على مسيرة التنمية في بلادنا ، ثم إلى مسألة بناء الشرعية السياسية لدى النظام الجزائري ، وأخيرا مسألة بناء النموذج الأمثل في بناء الفرد والدولة :

أ- المسألة الأولى : خيارات التنمية والقطيعة التاريخية والمعرفية : الحقيقة حاول
الساسة في بلادنا منذ الإستقلال رسم تصور عام للنهوض بالبلاد إقتصاديا وإجتماعيا ، إلا أن النظرة الضيقة وعدم اعتماد المشاركة الشعبية المثمرة ، أدى بفشل برامج التنمية وعدم التحقق بالأهداف المبتغاة منها ، وربما يرجع ذلك إلى أن الدولة الجزائرية انطلقت في صياغة مقاربتها وقياس العملية التنموية برمتها من مؤشرات مادية بحتة ، مثل إرتفاع الدخل الفردي والوطني ، وانخفاض معدلات وفيات الأطفال ، وارتفاع متوسط العمر ، وتحسين ظروف المعيشة وغيرها من المؤشرات المادية ، وهذا في الحقيقة يتقاطع مع المنظور الإشتراكي الذي يركز على تلبية الحاجات المادية للسكان⁽¹⁾ .

إلا أنه وللأسف لم تكتمل أهداف الثورة بالصورة المثلى التي تحقق طموح هذا الشعب ، ولكن الذي حدث هو نوع من القطيعة المزدوجة كما يقول "دعاس عميور صالح" قطيعة معرفية وقطيعة تاريخية⁽²⁾ ، فصلها فيما يلي :

*** فالقطيعة المعرفية : تتمثل في الانفصال القيمي الفكري بين ما طرحته واستتبنته "ثورة أول نوفمبر" في نفس وعقل الفرد الجزائري ، وانسجام ذلك مع التركيبة الثقافية والحضارية للمجتمع الجزائري ، وبين محاولة الممسكين بالسلطة بعد الإستقلال على ترسيخه وزرعه في ذهن المواطن الجزائري ، بغض النظر عن صحته أو خطئه ، وهذا ما**

1- دعاس عميور صالح ، مأزق التنمية في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 5 .

2- نفس المرجع ، ص 6 .

أثر على التصور الجمعي لدى الجزائريين ، لمختلف القضايا والتحديات التي واجهتهم، سواء كانت دولة أم نخبا سياسية أم مجتمعا .

* **وأما القطيعة التاريخية :** فتنمظهر أساسا في التراجع عن الإيديولوجيا الجامعة التي وحدت كل الأطياف السياسية والتيارات الفكرية وتعايشها وإنسجامها إبان الثورة ، ومشاركة الجميع في تحقيق الإستقلال الوطني ، وهذا ما لاحظناه بإستئثار فئة واحدة بالحكم تحت عباءة واحدة هي عباءة "حزب جبهة التحرير الوطني" الذي هيمن على كل مفاصل الدولة ومؤسساتها منذ الإستقلال ، وتحول مسعى تكوين واستعادة الدولة - الأمة إلى تغول وتضخم الجهاز الحزبي وتحوله إلى فكرة الدولة - الحزب ومن ثم تحولت الدولة كأداة لدى البعض لتحقيق مآربها الشخصية على حساب الجميع .

ب- المسألة الثانية : عملية التنمية وإشكالية الشرعية السياسية : تعد مسألة الشرعية السياسية غاية في الأهمية والخطورة ، فدراستنا للخطاب السياسي التنموي في الجزائر وما يتعلق بذلك من مباحكات وتجاوزات بخصوص عملية التنمية ، حيث كانت هناك ضبابية في رؤية النظام الجزائري ضمن مساره الطويل في عملية التنمية ، إذا ما كانت هذه العملية مبنية على رؤية فكرية واضحة وأهداف محددة ، توفرت لها كل الوسائل الكفيلة بتحقيق أهدافها ، أم أن عملية التنمية برمتها وظفها فقط كأداة إيديولوجية لإضفاء الشرعية السياسية على نفسه في مواجهة خصومه من المعارضة⁽¹⁾.

وحقيقة نجد للأسف أن الثابت تاريخيا أن الهَمّ الكبير الذي شغل ولا يزال يشغل بال القابعين وراء السلطة منذ الإستقلال إلى يومنا هذا ، يرتكز بالأساس حول البحث عن الشرعية بأي ثمن ليستمر الحكم بأيديهم ، ضارين عرض الحائط بكل مطالب الشعب في المشاركة الحقيقية في تسيير البلاد ، لتصبح النهضة سياسة والسياسة نهضة على حد

1- المرجع السابق ، نفس الصفحة .

قول "برهان غليون"⁽¹⁾ ، فكان الإستقطاب والتمركز حول قضايا السياسة ، دون التركيز على مواجهة حقيقية لتحديات الإستقلال الإقتصادي وصياغة متوازنة لمشاريع التنمية ، أدى ذلك كله إلى إضعاف فرص التنمية الحقيقية في البلاد ، وجعل من النظام الحاكم لا يقبل من المقترحات وآراء الغير إلا ما يدعم مركزه السياسي ، ولا يقيم من التنمية إلا بما يقوي مركزه الإجتماعي ، ويحفظ له قاعدة الولاء من كافة فئات الشعب ، مما جعل التنمية مجرد أداة ووسيلة في يده ، يكرس من خلالها إستحقاقاته للسلطة والإستمرار فيها .

ج- المسألة الثالثة : نموذج التنمية وجدلية بناء الفرد والدولة : هناك مسلمة

متعارف عليها ، مفادها أن النظام السياسي مهمته الأساسية هي وضع وتنفيذ الأهداف الجماعية والكلية للمجتمع ، وأن الشرعية السياسية تربط بمدى نجاح أو فشل هذا النظام⁽²⁾، فإنطلاقا من هذه المسلمة وبمقارنة بسيطة لكل التجارب التنموية التي خاضتها الجزائر منذ الإستقلال ، نجد أن كل هذه التجارب للأسف وصلت إلى طريق مسدود ، لسبب بسيط أنها كانت تجارب لم تتطرق من بناء الفرد الجزائري ، بل إنها ركزت فقط على تكديس الأشياء على رأي "مالك بن نبي" ، وعلى هذا المنوال تسبب تكريس نماذج معينة من التنمية في الجزائر منذ الإستقلال ، في صياغة شكل مشوه من شخصية معينة للمواطن الجزائري ونمط معين من الدولة ، يمكن إيجازهما فيما يلي :

* نموذج المواطن الجزائري : كان من الأجدر بقيادة الثورة الجزائرية منذ الإستقلال

أن يعنوا ببناء شخصية الفرد الجزائري ، وأن تكون كل تلك النماذج التنموية التي مرت بها الجزائر أداة تحدث ثورة فكرية في عقل المواطن الجزائري ، كي ينسجم مع التطورات

1- برهان غليون ، إغتيال العقل- محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية ، المركز الثقافي العربي ، ط4 ، سنة 2006 ، ص7 .

2- غبريل ألموند وبنجام بويل ، السياسة المقارنة - إطار نظري ، ترجمة : محمد زاهي بشير المغيربي ، منشورات جامعة قار يونس ، ط1 ، بن غازي ، 1996 ، ص23 .

العلمية والتكنولوجية الحاصلة في العالم اليوم ، لكن الذي حصل للأسف هو أن تلك التجارب راحت تركز فقط على الجوانب الكمية والمادية من عملية التنمية دون الحرص على إشباع حاجات الإنسان الجزائري الفكرية والحضارية ، بغية تحقيق تحصيله من كل غزو ثقافي أو حضاري محتمل ، وليكون درعا قويا لبناء مشروع الوطني .

* نموذج الدولة الجزائرية : من المؤكد أن إنتصار أي ثورة يتطلب من قادتها أن يقوموا ببناء المؤسسات الوطنية ، السياسية منها والإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، لأن ذلك يعكس حقيقة إنتصار الثورة عن المستعمر ، بما يعني تحققها من إستقلال قرارها السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي⁽¹⁾ ، إلا أن النموذج الذي ما فتئ قادة الجزائر منذ الإستقلال إلى يومنا هذا يعملون على بنائه ، كان قد تميز للأسف بالخصائص التالية⁽²⁾ :

- أن السلطة الحاكمة لم تبني مؤسسات الدولة الجزائرية ومقراتها من منطلقات إيديولوجية الشعب وضمن سياق حقيقي للمشاركة الشعبية الفعلية ، وإنما فرضت على الشعب من فوق .

- وأن هذه السلطة تشكل دائرة مغلقة ، بما يعني أن القرارات المصيرية والهامة التي تخص مستقبل الدولة تتخذ بشكل إنفرادي وضمن هيئات الدولة العليا ، وإذا مررت على الهيئات التمثيلية فهي تمر للمصادقة فقط .

- كما أن هذه السلطة مركزة في أيدي قلة ، فهي لا زالت حكرا على فئة واحدة ومحددة ، مما يمنع من تطور الشعور بالمسؤولية والخضوع للمحاسبة .

- وأن هذه السلطة تجمع في يدها كل السلطات من تنفيذية وتشريعية وقضائية .

1- محمد سويدي ، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري - تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في

المجتمع الجزائري المعاصر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط1 ، الجزائر ، 1984 ، ص44 .

2- دعاس عميور صالح ، مأزق التنمية في الجزائر ، مرجع سابق ، ص8 .

كل هذه السمات التي تميزت بها السلطة في الجزائر ، كان سببا في شرعنة نوع من الإستبداد السياسي الغير مباشر ، والأخطر من ذلك هو أن هذا الجو كان سببا في الدفع بالكثير من القوى المتنفة في المجتمع إلى جعل السلطة وسيلة للوصول إلى الثروة وإعتلاء المراتب الإجتماعية العليا ، للإستفادة من المنافع التي توزعها الدولة ، إلا أنه ينبغي علينا وبشكل جاد البحث عن النموذج الأمثل الذي يسعفنا في بناء الدولة الجزائرية وبيني شخصية الإنسان الجزائري ، ويعيد نسج هويته الثقافية والحضارية ، وفقا للقيم والمبادئ التي يؤمن بها ويقتنع بأنها تصنع له شكل دولته والمؤسسات التي تنضبط وفقا لهذه القناعات ، لكن للأسف أن الساسة في الجزائر ومنذ الإستقلال ، كانوا يعملون جاهدين لتبني نماذج تختلف جذريا عن البيئة الإجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري .

لذا علينا بتدقيق رؤيتنا في النماذج التي كانت تحت طائلة تجربتنا التتموية منذ الإستقلال وتحديد موقفنا منها ، لأن وضعنا السياسي والإقتصادي يوصف عند الكثير من المتتبعين بأنه غير سوي ، وأن ما بنيناه من مؤسسات يعد هشا ، وأن تصور قادتنا ومسؤولينا لا يزال تصورا مشوشا⁽¹⁾ ، لأن كل ذلك أثر فعلا على مسار التنمية في بلادنا وصعب من مهمة تحديد الأولويات في ظل التحديات الداخلية والخارجية .

ويمكن إستعراض جوانب من مسار التنمية في الجزائر وليس كلها ، إذ سنركز على التجارب التتموية التي خاضتها في فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الفارط إلى غاية اليوم ، ذلك لأن مسار التنمية في مرحلة الستينات والسبعينات كانت قد أتسمت بنزعة إشتراكية ، تميزت بمرحلتين هامتين وهما :

1- المرجع السابق ، ص 6 .

أ- مرحلة التسيير الذاتي .

ب- مرحلة التسيير الإشتراكي للمؤسسات .

وهما مرحلتان إنتهيا بإنهاء المنظومة الإشتراكية العالمية بسلبياتها وإيجابياتها ومن ثم سيكون التركيز أكثر على المرحلة الأخيرة التي دخلت فيها الجزائر المنظومة الإقتصادية الليبرالية ، وذكر الظروف والملابسات التي حتمت على الجزائر الدخول مرغمة أو راضية لعالم إقتصاد السوق .

ثانيا : **ملابسات في تغير نمط التنمية :**

أ- **ظروف داخلية :** مرت التجربة التنموية الجزائرية بظروف داخلية تميزت بما يلي (1) :

- التسيير المركزي الصارم : الأمر الذي حال دون تطبيق موضوعي لمخططات التنمية على أرض الواقع .
- ثنائية إتخاذ القرارات : على أساس نمط التسيير الإشتراكي للمؤسسات الذي يعمل على إشراك مجموعة العمال في التسيير بالتساوي مع المسيرين الإداريين مما شكل نوعا من الصراع المحتوم بين العمال والإدارة .
- كبر حجم المؤسسات : لدرجة أدى بإنفلات زمام المبادرة والتسيير العقلاني والراشد للمؤسسات وسوء إستغلال الثروة .

1- الجيلاني حسان ، الجماعات الصغيرة في التنظيم ، دراسة إمبريقية لمعرفة أثر الجماعات الصغيرة في التنظيم ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الإجتماع ، غير منشورة ، إشراف الأستاذ مصطفى عمر التير ، جامعة الفاتح الجماهيرية العربية الليبية 1999 ، ص144 إلى 146 .

- زيادة حجم العمالة : أو ما عرف حينها بالبطالة المقنعة ، التي تنبأها العهد الإشتراكي الذي يتميز بتعهد الدولة لتوفير لقمة العيش للمواطن ، دون مراعاة لفعالية ومردودية الطبقة الشغيلة ، مما زاد في الكلفة الإنتاجية لمؤسسات الدولة .

ب- ظروف عالمية : تميزت بهيمنة قوى تسلطية ذات هيمنة ليبرالية متوحشة ، زاد في قوتها إنهيار نظام القطبية الثنائية التي كانت تسود عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، الذي كان يحقق نوعا من التوازن في العلاقات الدولية . كل هذا كان له دوافع وأسباب حتمت على القيادة في البلاد إلى تغيير سلوكها السياسي ومن ثم تغيير المنظومة الإقتصادية وفقا للتغيرات العالمية .

ثالثا : مراحل التجربة التنموية :

كانت جملة الظروف والملابسات التي أتينا عليها آنفا أسبابا وعوامل وجيهة ، أدت بالقيادة الجزائرية إلى أن تعيد النظر في المنظومة التنموية برمتها ، فمراعاة لكل هذه التحولات الداخلية والعالمية ، قامت الجزائر بإجراء مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية والسياسية ، بداية من أواسط الثمانينات ، وخاصة عند إنهيار أسعار النفط الذي كان ولا يزال يشكل للأسف 97% من الدخل الوطني ، وزاد الأمر سوءا غلاء الأسعار ، الذي أدى بفقد القدرة الشرائية للمواطن وتمتعه بطيبات البلاد ، مما سرّع في وتيرة إتخاذ القرارات الحاسمة من طرف القيادة الوطنية ، من أجل رسم مجموع الإصلاحات السياسية والإقتصادية ، وإصدار جملة من القوانين الإقتصادية والسياسية التي تحقق هذه الأهداف ، وكانت أبرز مراحل الإصلاح الإقتصادي كالتالي :

أ- مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات⁽¹⁾ : بدأت هذه المرحلة في أواسط الثمانينات ، وقد تبنت السلطة هذا الأسلوب في التسيير للأسباب التالية :

- الوضع الإجتماعي الساخط : لقد مرت الجزائر بعد وفاة الراحل "هوارى بومدين" بمرحلة جد صعبة أثرت في الوضعية الإجتماعية للسكان ، حيث برزت مظاهر الإسراف والبدخ من طرف جهات لا مسؤولة ، إستغلت بعض الشعارات التي رفعتها الدولة حينها من مثل "من أجل حياة أفضل" ، الأمر الذي تسبب في تدمر عام لدى المواطنين وانتقادات موجهة للمسؤولين لكبرى الشركات الوطنية ، مما دعا الدولة لإتخاذ إجراءات حاسمة لإعادة رسم السياسة الإقتصادية العامة للدولة ، فكان مقترح إعادة هيكلة المؤسسات .

- تضخم حجم المؤسسات : مما جعلها مؤسسات عملاقة أصبحت عبارة عن دولة داخل دولة ، بحيث مكنت لبعض المسؤولين من إستغلال المال العام لمصالحهم ومصالح ذويهم ، الشيء الذي أدى ببروز مظاهر البيروقراطية والمحسوبية ، وأصبحت هذه المؤسسات وسيلة لتحقيق السلطة والجاه والسيطرة على المال العام .

- تراجع في أداء مؤسسات الدولة : نتيجة لتدهور أساليب التسيير وبروز مظاهر البيروقراطية وكبر حجم العمالة دون تحسين في أداء القوى العاملة ، الشيء الذي تسبب في ضعف إنتاجية هذه المؤسسات وعجز مزمن في أدائها .

ويقوم أسلوب إعادة هيكلة المؤسسات على المبادئ والأهداف التالية⁽²⁾ :

- 1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرسوم تنفيذي رقم 240/80 الصادر في 14/10/1980 متعلق بإعادة هيكلة الشركات الوطنية .
- 2- تقرير الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني ، المؤتمر الخامس للحزب ، جريدة المجاهد الأسبوعي العدد 1221 مؤرخة في 30/12/1983 ، الجزائر ، ص 35 ، نقلا عن الجيلاني حسان : المرجع السابق ، ص 148 .

- تفتتت المؤسسات الوطنية الضخمة التي تتميز بأسلوب التجميع للوظائف والمسؤوليات المتعددة ، وإعادة إنشائها في شكل مؤسسات صغرى ، تقوم مقام تلك الوظائف المتعددة المتواجدة ضمن تلك المؤسسات العملاقة .
- التوسع في أسلوب لا مركزة التسيير والإدارة ، بغرض شحذ فعالية المؤسسات وتحسين مردوديتها .
- ضمان مساهمة أوسع للعمال في التسيير ، حتى يتم إشعارهم بأهميتهم في تسيير دواليب المؤسسة التي ينتمون إليها .
- تطوير التنسيق بين مختلف القطاعات والمؤسسات ، وخلق التكامل بينها بغرض رفع الوصاية الدائمة للدولة ، وهذا لترسيخ مبدأ إستقلالية المسيرين وتشجيعهم على التسيير العقلاني والراشد لمؤسساتهم .
- إعادة هيكلة النشاط المالي ، بما يواكب التنظيم الجديد في إعادة هيكلة المؤسسات حتى تتمكن من التمويل اللازم للعملية الإنتاجية ، وهذا لكي يحقق الأهداف المرجوة منه .

ب- مرحلة إستقلالية المؤسسات : شرعت فيها الدولة بداية 1988 إلى غاية بداية التسعينات ، ولقد ظهر للسلطات الجزائرية في فترة معينة من التسيير عورات كثيرة لأسلوب إعادة هيكلة المؤسسات ، ومن ذلك أنها لم تستطع تحقيق الأهداف الإجتماعية والإقتصادية التي أسست من أجلها ، فكان أن إقترحت الدولة أسلوبا آخر في التسيير ظهر في أواخر الثمانينات سمي حينها "بإستقلالية المؤسسات".

وتعني إستقلالية المؤسسات جملة من المعاني أبرزها⁽¹⁾ :

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد الثاني مؤرخة في 12/01/1988 ، تتضمن القانون رقم 01/88 مؤرخ في 12/01/1988 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية .

- * إلغاء وصاية الدولة على هذه المؤسسات ، بما يسمح لهذه المؤسسات من تسيير دواليب النشاط الإقتصادي دون أن ترجع في الموافقة على ذلك إلى السلطة الوصية .
- * ترك المبادرات لمسيرى هذه المؤسسات وفقا للخطوط العريضة التي ترسمها الدولة بخصوص تطوير المنظومة الإقتصادية عامة ، وهذا ما أكده خطاب رئيس الجمهورية حينما قال : "لم تلغى ملكية الدولة لهذه المؤسسات ، كما لم تلغى أبدا المبدأ الجماعي للتسيير ، وكل ما هنالك أنها ضبطت بشكل دقيق صلاحيات كل واحد داخل المؤسسة"⁽¹⁾، ولقد حدد القانون المنظم والموجه لتسيير المؤسسات الإقتصادية العمومية الصادر سنة 1988 إجراءات إستقلالية المؤسسات الوطنية عن الوصاية العامة للدولة .
- * جعل مسيرى هذه المؤسسات يلتزمون بما هو محدد في القانون الداخلي المنظم لها ، بحيث يسمح هذا المبدأ لإدارة المؤسسة أن تتعاقد وتبرم الصفقات وتتسق مع المؤسسات الأخرى ذات العلاقة ، بكيفية مستقلة بواسطة أجهزة مؤهلة لهذا الغرض بمقتضى قانونها الأساسي .
- * الحرية في إتخاذ كل ما من شأنه الزيادة في فعالية المؤسسة والرفع من مردودية إنتاجيتها .

ج- مرحلة خصخصة المؤسسات : لقد حاولت الدولة الجزائرية في ظل ظروف وملايسات فرضت نفسها في بداية التسعينات ، تبني اقتصاد السوق وتبني الخيار الديمقراطي ، لقد أرغمت الدولة حينها على اتخاذ مبادرات هامة وجريئة لولوج عالم الإقتصاد الحر ، وتعني الخصخصة قيام الدولة بتحويل ملكية المؤسسات العامة جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص ، وذلك ضمن تقليص دور الدولة في النشاط الإقتصادي ،

1- الرئيس السابق الشاذلي بن جديد ، خطاب حول إستقلالية المؤسسات العمومية ، جريدة النصر ، الجزائر ، العدد 4319 بتاريخ 1987/10/01 ، ص3 ، نقلا عن الجيلاني حسان : مرجع سابق ، ص152 .

وحسب المشرع الجزائري فهي عبارة عن "كل معاملة تؤدي إلى تحويل تسيير مؤسسة عمومية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص ، وذلك بواسطة صيغ تعاقدية يجب أن تحدد كيفية تحديد تحويل التسيير وشروطه وممارسته"⁽¹⁾ . ولقد برزت مجموعة من الظروف والملايسات سرّعت بإتخاذ إجراءات التعامل بنمط اقتصاد السوق وخصخصة المؤسسات ، نذكر منها :

- فشل أساليب التسيير التي قامت بها الدولة لكلا المرحلتين السابقتين أي مرحلة إعادة الهيكلة ومرحلة استقلالية المؤسسات .

- تداعيات أحداث 5 أكتوبر 1988 التي أنجرت عنها توقيع الدولة جملة من الإصلاحات السياسية والإقتصادية الهامة والخطيرة في نفس الوقت .

ويمكن إستخلاص أهم خصائص اقتصاد السوق فيما يلي :

* جعل السوق القوة الأساسية والفاعلة في تحديد النشاط الإقتصادي ، بما فيها الأسواق المالية ، والتي تكون القوة الضاربة في تحديد أسعار السلع والخدمات .

* اعتبار المستهلك هو المحدد الأخير لنوعية السلع والخدمات المطلوبة في السوق، لينقرر على ضوء ذلك القرار المناسب في تسيير دواليب الإقتصاد ، ومن ثم مسار الإقتصاد الوطني برمته .

* تتميز خطة السوق بتكثيف وتدعيم المؤسسات المخصصة ، التي قيل أنها أنجعت من القطاع العام ، وعلى ضوء ذلك يتم رسم الخطط وتنفيذ القرارات ، لتحقيق الأهداف القصوى المرجوة من العملية التنموية .

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 48 مؤرخة في 27/08/1994 ، والمتضمنة الأمر 95/22 المؤرخ في 26/08/1995 متعلق بخصوصية المؤسسات العمومية .

إلا أن الدولة الجزائرية بمحاولتها الإنسجام مع الظروف الجديدة ، نجدها قد وقعت في مفارقة أخرى شبيهة بالمفارقة التي وقعت فيها مع الخيار الإشتراكي بداية الإستقلال⁽¹⁾ ، إلا أنه هذه المرة كانت التجربة الجزائرية أصعب ، وذلك على النحو التالي:

أ- أنصب إهتمام السلطة فقط على تلبية الحاجات المادية للسكان ، بمعنى تبني الدولة للمنظور التنموي المادي ، الذي يرى أن التنمية الإقتصادية هو المتغير المستقل وما عاداها من العوامل الإجتماعية والإنسانية هي متغيرات تابعة .

ب- العمل على إيجاد الطريقة والكيفية التي تمكنها من التوفيق بين الإنفتاح السياسي والتحول الديمقراطي ، وبين تحقيق تنمية إقتصادية من منظور إقتصاد السوق، وهذا في ظل وضع إقتصادي عالمي متأزم من الأصل⁽²⁾ .

إلا أن هذه التجربة كانت بحق كارثة وبكل المقاييس على جميع المستويات :

أ- على مستوى الدولة : فالدولة الجزائرية لا تزال إلى يومنا هذا تكابد الأمرين من أجل تحقيق التنمية الشاملة للبلاد .

ب- على المستوى الفردي : نجد أن هذه التجربة قد دجنت المواطن الجزائري وجعلت منه مواطنا زاهدا في السياسة وفي الحكم ، حيث أصبح همه الأول والأخير هو لقمة العيش .

ومن هنا يمكن القول أن الدولة الجزائرية أنقلت من إشكالية تحقيق التنمية في بعدها المادي باعتبارها أولوية في فترة ما قبل التسعينات ، إلى إشكالية التحول إلى الديمقراطية والإنفتاح السياسي وحقوق الإنسان ، في ظل غياب محفزات حقيقية أخلاقية وحتى مادية تدفع هذا المواطن للمشاركة في عملية التغيير⁽³⁾ .

1- دعاس عميور صالح ، مأزق التنمية في الجزائر ، مرجع سابق ، ص8.

2- نفس المرجع .

3- المرجع السابق .

خلاصة الفصل :

إن التنمية ما هي إلا عملية حضارية شاملة تؤدي إلى إيجاد أوضاع جديدة ومتطورة في المجتمع ، ولذا تتطلب عملية البناء التنموي توزيع الأدوار بين كل القوى السياسية بمختلف توجهاتهم ، وكذلك توسيع درجة المشاركة في إنجاز القرار التنموي ومراقبة تنفيذه ومساءلة منفيذه ، حتى تتمكن العملية التنموية بتفعيل كل قطاعات المجتمع ، لتحقيق التوازن المجتمعي المطلوب وتحسين شروط الحياة للمواطنين والعمل المستمر في توسيع مجال الخيارات الأفضل ، التي يستوجب على الدولة أن تقوم بها مع القوى الأساسية في المجتمع ، حتى تتمكن فعلا من التغلب على معوقات التنمية الوطنية ، ومن ثم تحقيق الأمن والاستقرار وزيادة الرفاه الإجتماعي ، إذ غدا دور الدولة أكثر أهمية اليوم ، حيث يتطلب هذا الدور مجموعة من الأساليب والإجراءات المتعددة ، نلخصها في التالي :

- أ- العمل على تفعيل الدور القانوني والمؤسسي للدولة في تحقيق الحكم الراشد ، الذي يسمح بتوسيع قاعدة الخيارات السياسية المتاحة .
- ب- خلق البيئة المثالية والصالحة للتنمية ، وخاصة في ظل تعاظم نظم المنافسة الحادة والإحتكار التي تطبقها البلدان المتقدمة على الدول النامية .
- ج- الإشراف والرقابة على الأنشطة التنموية بإختلافها توجهاتها حسب الأولويات الوطنية والسياسات العامة للدولة .
- د- العمل على تحفيز وتشجيع الجوانب الإجتماعية للتنمية الوطنية ، والحرص على الرفع من أداء الطاقات البشرية في الأمة .
- هـ- الموازنة بين قدرات الدولة الحقيقية ودورها الفعال عبر الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة .

الفصل الثالث : الأحزاب السياسية في الجزائر

المبحث الأول : نشأة وتطور الظاهرة الحزبية

- تمهيد

أولا : المفهوم والنشأة والتطور

ثانيا : تصنيف الأحزاب السياسية

ثالثا : الأحزاب ودورها في الحياة السياسية

المبحث الثاني : نشأة وتطور الظاهرة الحزبية في

الجزائر

أولا : نشأة وتطور الأحزاب السياسية في الجزائر

ثانيا : مراحل التجربة الحزبية في الجزائر

ثالثا : أبرز التيارات السياسية في الجزائر

- خلاصة الفصل

تمهيد :

تعتبر الأحزاب السياسية كظاهرة عرفت كل المجتمعات ، أنها ترجع بالأساس إلى تبلور الوعي القومي عند الشعوب ، بحيث يعتبر الكثير أنها ظهرت كتجربة ومحصلة لتطور تاريخي وسياسي ، خاضته الشعوب لنيل حقوقها وتأييد تطلعاتها في الرقي ، في هذا الإطار سوف نتكلم ضمن هذا الفصل ضمن محورين أساسيين ، المحور الأول سنتطرق فيه إلى مفهوم الظاهرة الحزبية وإلى نشأتها وتطورها ، وكذا تصنيف الأحزاب وتبيان دور هذه الأحزاب في الحياة السياسية للمجتمع ، بإعتبار أن الحزب كوسيلة تحقق من خلاله الشعوب الإنتقال من وضع سياسي لآخر ، أو هو كتنظيم يعمل على تغيير الأوضاع القائمة في المجتمع والدولة ، وعليه ينبغي أن يكون تنظيماً قوياً ومتماسكاً مرتبطاً بقاعدة جماهيرية تحيطه بهالة من التعاطف والمساندة ، تمكنه من خوض معركته ونضاله من أجل العدالة والحرية والكرامة ، والتي يسعى من خلالها إلى توحيد الأمة وتجديد طاقتها وتحفيز عزمها حول مشروعها الوطني ، بما يساهم في خلق تطور سياسي في المجتمع يسمح ببلورة فكرة الدولة الوطن ، ويعمق في تجربة الممارسة السياسية كحق من حقوق المواطنة ، أما المحور الثاني فسوف نخصصه للتجربة الحزبية في الجزائر والمراحل التي قطعتها هذه الأحزاب منذ الإستقلال ، حيث عرفت الظاهرة الحزبية تطوراً خاصاً بها ، إذ أنها كانت وليدة للأزمات التي عاشتها الجزائر منذ فجر الإستقلال ، فكانت التجربة متنوعة وذات زخم ، فمن نظام الحزب الواحد بداية الإستقلال إلى غاية أحداث 5 أكتوبر 1988 ، إلى تبني التعددية السياسية وفقاً لدستور 23 فبراير 1989 ، وفي نفس السياق كان لزاماً علينا الكلام أيضاً على أبرز التيارات السياسية التي قادت العمل السياسي الذي لون المشهد السياسي في الجزائر بثلاثة ألوان رئيسية من التيارات الإيديولوجية : التيار الوطني والتيار الإسلامي والتيار الديمقراطي .

المحور الأول : نشأة وتطور الظاهرة الحزبية

أولاً : المفهوم والنشأة والتطور :

إذا أردنا دراسة هذه الظاهرة ، فإن ذلك يجرنا لمعرفة المخاض العسير الذي مرت به الأحزاب السياسية عبر تاريخها الطويل ، الذي خاضته ضمن نضالها من أجل العدالة والحرية والكرامة ، والملاحظ أن التجارب السياسية التي ترافق عادة البناء السياسي للمجتمع ، سوف تعكس بظلمها على هذه الظاهرة ، والتي من البدايات أن تكون متمشية مع الوضع السياسي والإجتماعي والثقافي لأي بلد ، فهي تعبر عن طبيعة سياسية ومجتمعية ناتجة عن تفاعل عدة عوامل ، أهمها بروز نخب سياسية واعية تكون متشعبة بثقافة سياسية حرة تصبوا دائما إلى تغيير الواقع الإجتماعي حسب ما تخطط له ، بإعتبار أن الحزب السياسي عبارة عن "ميدان فسيح لإفراز النخبة الصالحة والمتلائمة في ملامحها مع المهام المقصودة ، والكفيلة بخدمة الرسالة المطلوب حملها"⁽¹⁾.

والحقيقة يعد ظهور مفهوم الحزب قديما قدم نشاط الإنسان وحركيته في وسطه الإجتماعي والحضاري ؛ دفاعا عن مكانته وحاجاته وأمنه ، إلا أن الأحزاب السياسية كظاهرة إجتماعية وسياسية بالمفهوم المعاصر هي ظاهرة مستجدة وحديثة النشأة ، عرفت أول ظهور لها مع مطلع القرن التاسع عشر وعرفت تناميا سريعا ، ما جعلها صاحبة الدور الأساسي في الأنظمة السياسية على إختلاف أشكالها وخاصة في البلدان الغربية ،

1- مصطفى الفيلاي ، الديمقراطية وتجربة الحزب الواحد في الوطن العربي ، بحث مقدم للندوة الفكرية بعنوان "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي" ، من تنظيم مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، بيروت ، 1987 ، ص475 .

إلا "أنها في البلاد العربية تعد تقليدا دخيلا على طابع العلاقات بين الشعب والسلطة ، وطريقة جديدة في أسلوب الحياة العامة"⁽¹⁾.

وإذا كانت ظاهرة التحزب السياسي تقتزن في البلاد الغربية بإكتمال الحياة النيابية وتعبّر عن إحدى الصيغ العصرية لممارسة الحرية ، وإتساع رقعة المشاركة الشعبية في الحياة العامة ، وترشيد القرارات عن السلطات التشريعية والتنفيذية ، فإن ظهور الأحزاب السياسية في البلدان العربية لم تعرف نفس المسار الذي عرفته في الغرب ، وهذا ما يخلق بالطبع نموا غير طبيعي في تكوينها ، فغالب الأحزاب في العالم العربي ظهرت تحت وطأة التجربة الإستعمارية ، حيث سعى المستعمر دائما لإحتوائها وتمير سياسته الإستعمارية من خلالها ، فهذه الأحزاب للأسف تعبر عن غياب مثل هذه الحقوق وفقدانها لأسباب المشاركة وترشيد الحياة السياسية ، وإفتقارها لآليات التقليل من مركزية السلطة ولوسائل الرقابة على ممارسة السلطة التنفيذية⁽²⁾ .

وعليه تظهر دائما نخب محلية مثقفة لها وعي سياسي ، يجعلها تدرك أن الحل الوحيد للدفاع عن مصالحها ، هو إنشاء أحزاب سياسية تمارس النشاط السياسي ، ساعية بذلك لتجنيد وتوحيد الأمة وتجنيد طاقتها وتحفيز عزمها حول مشروعها الوطني بما يساهم في خلق تطور سياسي في المجتمع يسمح بتبلور فكرة الدولة الوطن ، ويعمق في تجربة الممارسة السياسية كحق من حقوق المواطنة .

ويعتبر الحزب السياسي ؛ كوسيلة تحقق من خلاله الشعوب الإنتقال من وضع سياسي لآخر ، أو هو كتنظيم يعمل على تغيير الأوضاع القائمة في المجتمع والدولة، وعليه ينبغي أن يكون تنظيما قويا ومتماسكا مرتبطا بقوة بقاعدة جماهيرية تحيطه بهالة

1- المرجع السابق ، ص746 .

2- نفس المرجع والصفحة .

من التعاطف والمساندة⁽¹⁾ ، فهو من ثم يمكن إعتبره كظاهرة عرفتها كل المجتمعات بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي في هذا البلد أو ذلك ، ويمكن تعريف الحزب من حيث اللغة ومن حيث الإصطلاح ، كالتالي :

- **الحزب لغة** : يعرفه المعجم الوسيط بأنه عبارة عن "جماعة من الناس شكل أهواءهم تنظيم سياسي له مذهب عقائدي واحد يدعو إليه ، ومنهج يلتزم به لتحقيق أهدافه"⁽²⁾ ، وعرفه "معجم لاروس" على أنه "جماعة من الناس تعتقد وجهة نظر وتسعى نحو هدف"⁽³⁾ ، والمتأمل في هذين التعريفين يدرك أنه ليس هناك تباين كبير حول مفهوم الحزب ، فهي تتفق على كون الحزب عبارة عن جماعة ذات وجهة معينة تسعى نحو تحقيق هدف معين ، أو أن الحزب عبارة عن إتجاه يجمع أفراد حول أفكار ويسعى لبلوغ هدف مسطر .

- **الحزب إصطلاحا** : لقد تنوعت وجهات النظر بخصوص تعريف الحزب السياسي كل حسب تكوينه وثقافته ، ويمكن تحديد بعض التعاريف كما يلي :

- **من حيث أنه حامل لمشروع أو لفكرة** : وتتميز جملة التعريفات الخاصة بهذا النوع بأنها تركز على الجوانب الإيديولوجية في الحزب ، وأبرز هذه التعاريف نجد مثلا :

- تعريف "إدموند بورك" "Edmund Burke" : يرى أنه عبارة عن "هيئة من أفراد متحدين يسعون من خلال جهودهم المشتركة ، إلى العمل على ما فيه المصلحة القومية وفقا لمبدأ معين يتفقون عليه جميعا"⁽⁴⁾ .

1- إسماعيل صبري عبد الله ، الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بينها ، بحث مقدم للندوة الفكرية بعنوان "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي" ، من تنظيم مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، بيروت ، 1987 ، ص475 .

2- إبراهيم مصطفى وآخرون ، المعجم الوسيط ، ط2 ، دار الدعوة ، تركيا ، 1989 ، ص 170 .

3- Le petit Larousse Illustré, 2004, paris, France, édition Larousse, 2003, p751

4- يوسف أحمد كشاكش ، الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة ، منشأة المعارف ، مصر ، 1987 ، ص533 .

- تعريف "جورج بيردو" "Georges Burdeau" : عرفه بأنه "كل تجمع من الأشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على إنتصارها وتحقيقها وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين حولها، ويحثا عن إمتلاك السلطة أو على الأقل التأثير في قرارات السلطة الحاكمة"⁽¹⁾ .
- من حيث أنه تنظيم : تركز هذه التعاريف على الجانب التنظيمي بإعتبار أن الحزب يمثل شكل من أشكال التنظيم المتعارف عليه ، منها :
- تعريف "ديفرجي" : الذي عرفه بأنه: "ليس مجموعة فحسب ، وإنما هو عبارة عن عدد من المجموعات تشمل في طياتها مجموعات صغيرة أخرى منتشرة على مستوى البلد في شكل فروع ولجان وجمعيات محلية ، ومرتبطة بمؤسسات تنسيقية"⁽²⁾ .
- تعريف "أندريه هوريو" : "أن الأحزاب السياسية عبارة عن تنظيمات دائمة تتحرك على مستوى وطني ومحلي ، من أجل الحصول على الدعم الشعبي ، بهدف الوصول إلى ممارسة السلطة ، بغية تحقيق سياسة معينة"⁽³⁾ .
- من حيث الإتجاه الوظيفي : وقد قصد أصحابها إبراز جملة الوظائف التي يقوم بها الحزب ، منها على سبيل المثال :
- تعريف "ريمون أرون" "Raymond Aron" : يعرفه بأنه : " تجمع دائم أو مستمر لمجموعة من الأفراد يعملون معا من أجل ممارسة السلطة ، كمحاولة للوصول إليها أو الإحتفاظ بها"⁽⁴⁾ .

1- الأمين شريط ، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية المقارنة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1998، ص242 .

2- Jean Charlot , les partis politiques, 2 édition, Paris , Armand colin, 1971,p46 .

3- أندريه هوريو ، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، ج2 ، ترجمة علي مقلد وآخرون ، الأهلية للنشر والتوزيع ، ط2 ، لبنان ، 1988 ، ص242 .

4- نبيلة عبد الحليم كامل ، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر ، دار الفكر العربي ، مصر، 1982 ، ص78.

- تعريف "دافيد أبتر" "David Aptère" يرى أن أهم وظيفة للحزب هي قيامه بتنظيم وتوجيه الرأي العام وتلمس إحتياجات الناس ، ونقلها إلى الأجهزة المسئولة ، وبهذا الشكل يحدث تقارب بين الحكام والمحكومين"⁽¹⁾ .
- **من وجهة نظر المدرسة السلوكية** : وهي تعاريف تركز على الجوانب السلوكية التي يبيدها الأفراد المنتمون لحزب ما ، منها :
- تعريف "صامويل إيدر سفالد" حيث يرى أن الحزب عبارة عن : "جماعات إجتماعية تعمل في نشاط منسق ، يأخذ شكل جهاز إجتماعي، يلعب فيه الأفراد أدوارا في نطاق وحدة إجتماعية تسعى إلى تحقيق أهداف محددة"⁽²⁾ .
- تعريف "هانس كلسن" يرى أن: "الأحزاب عبارة عن تكوينات تجمع أشخاص لهم نفس الرأي، تضمن لهم التأثير الحقيقي على إدارة الشؤون العامة"⁽³⁾.
- تعريف "فوزي أبو ذياب" : الذي يرى أن الحزب عبارة عن "وحدة معقدة فهو منظمة إجتماعية لها جهاز إداري وهيئة موظفين دائمين ، كما لها أنصار عديدين ينتمون إلى بيئات وفئات ولهم عادات مختلفة ، وهذا التباين بين أفراد الشعب هو الذي يدفعهم إلى الإنتماء للأحزاب ، لأن الحزب هو أداة يستعملها الشعب للتعبير عن أمانيه"⁽⁴⁾ .
- تعريف "مصطفى الفيلاي" : هو "مجال تعبير الأغلبية عن رأيها ، وفرصة إضطلاع هذه الأغلبية بالمسؤولية في إتخاذ القرارات أو في توجيهها ، أو في العون على إختيار أمثلها أو أنسبها ، وفقا للظروف التاريخية السائدة وللوسائل التنفيذية المتاحة"⁽⁵⁾ .

1- المرجع السابق ، ص79 .

2- يوسف أحمد كشاكش ، مرجع سابق ، ص 534 .

3- أحمد فايز سعيد ، قضايا علم السياسة العام ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، لبنان ، 1986 ، ص85 .

4- نفس المرجع ، ص86 .

5- مصطفى فيلاي ، مرجع سابق ، ص745.

- يعرف المشرع الجزائري الحزب السياسي في المادة 3 و4 من قانون الأحزاب السياسية الصادر بتاريخ 2012 : بأنه تجمع لمواطنين يتقاسمون نفس الأفكار ويجتمعون بغرض وضع مشروع سياسي مشترك حيز التنفيذ ، للوصول بوسائل ديمقراطية وسلمية إلى ممارسة السلطات والمسئوليات في قيادة الشؤون العامة ، ويؤسس الحزب لمدة غير محدودة ، ويتمتع بالشخصية المعنوية والأهلية القانونية وإستقلالية التسيير ، يعتمد في تنظيم هيكله وتسييرها على المبادئ الديمقراطية⁽¹⁾ .

ثانيا : تصنيف الأحزاب السياسية : هناك بعض الإختلاف عند الدارسين في مجال تصنيف الأحزاب السياسية ، وهذا التباين يعكس مدى تعدد نظمها وتنوع أشكالها ، ومن الطبيعي أن يكون النظام الحزبي محددًا لمعالم النظام السياسي والنشاط الحزبي في أي بلد ، بإعتبار أن النظام الحزبي يمثل ذلك "النسق الناجم عن العلاقات المستقرة بين الأحزاب الممثلة داخل الغرفة البرلمانية في حالة التعددية ، أما في حالة الأحادية فهو النسق الشامل الناجم عن الحزب الحاكم وحده أو على رأس جبهة شعبية"⁽²⁾ . وهناك نماذج من النظم الحزبية أفرزتها الحياة السياسية والأوضاع التاريخية التي تعيشها الأحزاب نتيجة لأنشطتها ونضالاتها المريرة بهدف تحقيق أهدافها ، وفي هذا الإطار ميز "ديفرجي" بين أحزاب الأطر وأحزاب الجماهير⁽³⁾ :

أ- أحزاب الأطر : وهي أحزاب يشكلها أشخاص عرفوا بأنهم ذوو تأثير على المجتمع كأعيان البلد والزعماء التاريخيين والقادة الثوريين ، أو رجال النخبة الذين يكسبون تأثيرا في أوساط مجتمعاتهم ، ولهذا النمط من الأحزاب خصائص تتفرد بها وهي :

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 2 ، مؤرخة في 2012/01/15 ، تتضمن القانون العضوي رقم 04/12 مؤرخ في 2012/01/12 ، والمتعلق بالأحزاب السياسية .

2- Guy Hermet et autres , Dictionnaire de la science politique et des institutions politiques, Paris, Armand colin,1994, p196 .

3- Jean Baudouin , Introduction a science politique , 3 édition, Paris, Dalloz, 1992 , p75 - 78

- أنها تتميز بأنها أحزاب أرستقراطية ، أي أنها لا تبحث عن العمق الشعبي بقدر ما تسعى لإنتساب أشخاص ذوي نفوذ وتأثير على الواقع الإجتماعي.

- أنها ذات بنى مرنة وتنظيم ضعيف ، وهذا ربما يكون نابع من طبيعة الحزب نفسه والأشخاص المكونين له ، إذ أنهم في هذا النمط من الأحزاب عادة ما يتميزون بالروح الفردية وعدم الانضباط بلوائح وتشريعات الحزب ، مما يخلق نوعا من الصراعات داخله .

- أنها أحزاب تتميز بهيمنة القمة على القاعدة ، أي أن سلطة رئيس الحزب غير خاضعة للنقاش ، ويخول له إتخاذ القرارات الخاصة بنشاط الحزب ، شريطة أن لا تكون هذه القرارات منافية أو مخلة بالنظام العام .

ب- **أحزاب الجماهير** : وهي أحزاب ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر حسب "ديفرجي" مع بروز الأحزاب الاشتراكية ، وتتميز هذه الأحزاب ، بما يلي :

- تتميز بسعيها إلى تنويع الإنتساب ، بهدف إعطاء تأثير سياسي في أوساط الجماهير ، والعمل على تحقيق درجة من الوعي السياسي لديها .

- تتميز ببنيتها التنظيمية القوية ، فهي دائما تسعى إلى تأطير منتسبيها ومراقبة نشاطاتهم والوقوف على حالة الانضباط داخل الحزب .

- تتميز أيضا بأن لها وظيفة تكوينية تربوية وعقدية لمنتسبيها .

ويرى "مصطفى الفيلاي" أن "الحزب الجماهيري ميدان التواصل المستمر والتفاعل المثمر بين فئات المجتمع ، وهو مجال التعاون والإنسجام وتقاسم المادة الإعلامية ونبذ إحتكارها من جانب فئة قليلة"⁽¹⁾ .

ويميز أصحاب القانون الدستوري بين أشكال من المنظومات الحزبية ، أبرزها :

1- مصطفى فيلاي ، مرجع سابق ، ص745.

- الشكل الأول : تمثله الثنائية الحزبية : ويتميز بإعتباره نسق سياسي مستقر نسبيا ناجم عن تواجد حزبين رئيسيين متقاربين ، كما يتميزان بالهيمنة على الحياة السياسية في غالب الأحيان على أغلب المقاعد التمثيلية في البرلمان ، ومن ثم التداول على السلطة⁽¹⁾، وعادة ما يتواجد هذا النوع من النظم في البلدان الأنجلوساكسونية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا .

- الشكل الثاني : تمثله الثنائية القطبية : وهو شبيه بالشكل الأول إلا أنه في هذه الحالة يتميز بأنه نسق سياسي ناجم عن إشتراك كتلتين سياسيتين في إدارة الشأن السياسي العام للبلاد ، وعادة ما تظم كل كتلة على أكثر من حزب ، كما تتميز أيضا بثقلهما في المجتمع وهيمنتها وتداولهما على السلطة⁽²⁾ ، يتواجد هذا النوع من الأنظمة في فرنسا وفي الدول الإسكندنافية .

- الشكل الثالث : نظام الحزب المسيطر : وهو نسق سياسي ناجم عن تواجد حزب محوري ومهيمن على الحياة السياسية ، فهو الذي يشكل الأغلبية البرلمانية في كل مرة ، بصفة مطلقة أو ضمن تحالف لأحزاب صغيرة ليس لها وزن كبير في الحياة السياسية ، إلا أنه يستفيد من عدد المقاعد الضئيلة التي يتحصلون عليها ، وهذا النمط أكثر ما يتواجد في دول العالم الثالث وعلى الخصوص في الجزائر .

- الشكل الرابع : التعددية الحزبية المطلقة : وهي نسق سياسي منبثق عن الأغلبية البرلمانية المشكلة من مجموعة من الأحزاب⁽³⁾ ، توجد هذه الحالة في إيطاليا وهولندا .

1- جابريل إيه ألموند وجي بنجهام ، السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية ، ترجمة هشام عبد الله وسمير عصار ، الأهلية للنشر والتوزيع ، لبنان ، 1998 ، ص137 .

2- Guy Hermet et autres , op.cit, p196 .

3- op.cit, p197 .

ثالثا : الأحزاب ودورها في الحياة السياسية :

تعتبر الأحزاب السياسية في أي مجتمع إحدى القنوات الشرعية للتعبير عن مطامح الشرائح الإجتماعية المختلفة ، وهي عبارة أخرى إحدى المنظمات الإجتماعية التي تشكل بتنظيماتها الداخلية وقياداتها وموابعها ولوائها نظاما سياسيا وإجتماعيا يتفاعل مع بقية التنظيمات الأخرى ، وتساهم في عملية التآطير الإجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمع ، كما تساهم في معالجة مختلف القضايا المتعلقة بحياة الأفراد والجماعات ن مما يجعلها قوة فاعلة ومؤثرة داخل المجتمع .

وبحكم أن الأحزاب السياسية تتمتع بإمكانية الوصول إلى السلطة وممارستها بفضل مبدأ المشاركة السياسية ، التي ينبغي أن تسمح بها السلطة المسيرة لمقدرات المجتمع ، فإنه ينظر إلى الأحزاب السياسية على أنها تعبر عن مواقف رسمية حيال القضايا السياسية والإجتماعية وإقتصادية والثقافية المتعلقة بالمجتمع ، والتي يجب أن تتجسد في مشاريعها السياسية المقررة ، التي ينبغي أن تدفع بجموع المنخرطين فيها أو المقتنعين ببرامجها الإنتخابية ، بما يعزز من مكانتها ويجذر من وجودها ضمن خارطة المجتمع.

ومما سبق يمكن القول أن من أبرز أهداف الأحزاب السياسية هو التالي :

أ- العمل على الوصول إلى السلطة وممارستها ، من أجل تطبيق مبادئها وبرامجها ومن ثم تحقيق أهدافها⁽¹⁾ .

ب- وعند الوصول للسلطة عليها بخدمة الأفراد وتحقيق الرفاهية الإجتماعية لهم وسبل العيش الكريم .

ج- ولما تكون في المعارضة عليها بمراقبة الحكومة ومؤسساتها وبيان أوجه الخطأ والصواب في سياساتها العامة .

1- فحطان أحمد سليمان الحمدان ، الأساس في العلوم السياسية ، دار المجدلوي للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ،

د- نشر الوعي السياسي في صفوف الحزب وفي الأوساط الشعبية عامة ، عبر الندوات والمؤتمرات والتظاهرات الشعبية⁽¹⁾ .

هـ- تحديث وترشيد السلطة وجعلها قائمة على وظائف سياسية وعلى مؤسسات حقيقية ضمن مشاركة سياسية موسعة⁽²⁾ .

ولكي تحقق الأحزاب السياسية هذه الأهداف ، فإنه يتحتم عليها القيام بعدة وظائف ليس أقلها نشر إيديولوجيتها بين مؤيديها وتنظيم مؤسساتها التابعة لها، وإختيار مرشحيها وتنظيم نوابها ضمن المجالس الشعبية المنتخبة ، وتبعاً لهذا فعلى هذه الأحزاب أن توضح رؤيتها السياسية تجاه كل القضايا المصيرية للمجتمع ، وذلك عبر تجسيد برنامجها السياسي الموضح في مشروعها المجتمعي، الذي يتضمن الرؤية الواضحة والخيارات السياسية والمرجعية الإيديولوجية ويرسم جملة أهدافها وتوجهاتها ، من خلال وضع إستراتيجيات للتنمية والتخطيط ولتطوير مجتمعاتها وتغيير تصوراتهم ، بحيث يشمل البرنامج السياسي لكل حزب على حل المشكلات الجماهيرية الراهنة⁽³⁾ .

إلا أن المعضلة أنه ليس كل الأحزاب تمتلك مشاريع مجتمع ، إذ تؤكد جل الدراسات السياسية أن كثيرا من الأحزاب السياسية إذا تمكنت من تحقيق هدفها في الوصول للسلطة ، فهي ليس لها رؤية واضحة حول مشروعها السياسي والمجتمعي، وأنها أكثر ما تهتم فقط ببرنامج إنتخابي بأئس ، الذي تكيفه حسب المستجدات والسياقات السياسية والإجتماعية ، معتمدة على فكرة طالما يرددها قادة هذه الأحزاب مفادها أن المشروع

1- كمال المنوفي ، السياسية العامة وأداء النظام السياسي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1988 ، ص513

2- قحطان أحمد سليمان الحمدان ، مرجع سابق ، ص304 .

3- مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، منشورات جامعة السابع من أبريل، ط1، 2007 ، ص171 .

السياسي سيتم الإتفاق عليه ضمينا ، حينما يحقق غالبية أفراد المجتمع حاجاتهم الإجتماعية⁽¹⁾ .

المحور الثاني : نشأة وتطور الظاهرة الحزبية في الجزائر

أولا : النشأة والتطور :

الجزائر كغيرها من بلدان العالم الثالث التي خضعت للإستعمار، عرفت تطورا سياسيا خاصا بها قادها إلى تجربة حزبية مستقلة عن الكيان الإستعماري ، سعت في ذلك الحين إلى كسب حقوق سياسية ومدنية وعلى رأسها الإستقلال الوطني، حيث أن الزخم الفكري الذي عرفه المشرق العربي أنتقل تدريجيا إلى بلاد المغرب العربي ، مما أسهم في بلورة الوعي القومي بالقضية الوطنية وفكرة الإستقلال⁽²⁾ ، بالإستناد إلى قيمنا الراسخة حول الحرية والعدالة والإستقلال ، التي كانت كبواعث منحت الشعب الجزائري إمكانية النهوض بالقضية الوطنية ، وطرح الحرية كبديل عن الإضطهاد الإستعماري .

والحقيقة إذا تتبعنا مسار تاريخ النضال الحزبي في الجزائر ، نجد أنه أنطلق منذ أن فشلت الثورات الشعبية كتجربة مريرة خاضها الشعب الجزائري لتحرير بلاده من المستعمر الفرنسي ، حيث قرر الشعب الجزائري نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إنهاء تجربة العمل المسلح والخوض في غمار العمل السياسي البحت حيث منذ ذاك بدأت فكرة إستقلال الجزائر تظهر وتتبلور غداة الحرب العالمية الأولى⁽³⁾ ، فكانت البداية مع ظهور طلائع الأحزاب الجزائرية التي شكلت فرصة لتعبير من خلالها الحركة الوطنية عن

1- الجمعي النوي ، المسألة الإجتماعية في برامج الأحزاب السياسية في الجزائر ، دراسة سوسيو- سياسية ، أطروحة دكتوراه في علم إجتماع التنمية ، غير منشورة ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2010/2009 ، ص 27 .

2- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج 2 ، دار البصائر ، ط6 ، الجزائر ، سنة 2009 ، ص 259 .

3- محمد عباس ، نصر بلا ثمن - الثورة الجزائرية (1954-1962) ، دار القصبية للنشر ، ط 1 ، الجزائر ، 2007 ، ص 23 .

مدى تشوق الشعب الجزائري لحريته ، والتحقق بالكرامة الإنسانية كبقية الشعوب الحرة ، فمارس نضاله عبر هذه الأحزاب وعبر من ثم على تمام وعيه ونضجه السياسي .

وقد كان هذا الوعي نتيجة لبروز شخصيات وحركات إصلاحية وسياسية شجعت هذا الشعب للممارسة السياسة لنيل حقوقه ، ولقد كان ذلك مبدأ ثابتا منذ حركة "نجم شمال إفريقيا" الذي أعلن فكرة الإستقلال التام عن فرنسا منذ 1927⁽¹⁾، حيث تمخض عن هذا التطور السياسي في الحقبة الإستعمارية تعددية سياسية حزبية عاكسة ومعبرة للتباين الإجتماعي الذي كان يطبع الجزائر في ذاك الحين ، فالواقع والتاريخ يؤكدان أن هذه التجربة متجذرة في تاريخ الجزائر منذ الإستعمار⁽²⁾، فالنخبة السياسية الجزائرية التي شكلت الحركة الوطنية الجزائرية ونضالاتها إبان الإحتلال الفرنسي من أجل الإستقلال الوطني ، ساهمت بقدر كبير في بلورة الظاهرة الحزبية وتنوعها .

وقد كان لطموح الشعب الجزائري لنيل الحرية جعله يتوق لتوحيد العمل والشروع في تحضير وسائل العمل المسلح⁽³⁾ ، فكان بذلك سببا في إندلاع ثورة أول نوفمبر 1954، وفي هذا الإطار وبغية توحيد العمل النضالي للشعب الجزائري ضد المستعمر الفرنسي ، تكون قد أنهت عهدا تميز بتعددية حزبية ، وعلى هذه الأحزاب أن تذوب في بوتقة جبهة التحرير لمكافحة المستعمر⁽⁴⁾ ، بغية التسريع في تحقيق هدف مشترك وهو الإستقلال

1- نفس المرجع ص 13 .

2- أحمد يوسف ، التجارب الديمقراطية في الوطن العربي- التجربة الجزائرية ، في ندوة إشكالية الديمقراطية في الوطن العربي ، مجلة عالم الفكر ، المجلد 42 ، 4 يونيو 2014 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ص 145 .

3- محمد عباس ، نصر بلا ثمن ، مرجع سابق ، بتصرف ، ص 50 .

4- أحمد يوسف ، مرجع سابق ، ص 145 .

الوطني ، على وعد من الجميع بعودة التعددية السياسية بعد الإستقلال ، فتكون بهذا النخبة السياسية الجزائرية قد ساهمت وبقدر كبير في بلورة الظاهرة الحزبية وتنوعها .

ثانيا : مراحل التجربة الحزبية في الجزائر بعد الإستقلال :

يمكن إعتبار التجربة الحزبية في الجزائر وليدة للأزمات التي عاشتها الجزائر منذ الإستقلال إلى يومنا هذا ، فمن تعددية حزبية إبان الإستعمار، إلى نظام الحزب الواحد بداية الإستقلال إلى غاية أحداث 5 أكتوبر 1988 ، إلى تبني التعددية السياسية وفقا لدستور 23 فبراير 1989 ، وفي الوقت الذي كان من المنتظر أن يحدث هذا التغيير ثورة في الحياة السياسي والإجتماعية ، ظهر بعض المناوئين والمشككين في حقيقة الديمقراطية في الجزائر ولعب دورها المنوط بها على غرار الدول الديمقراطية ، ومن هنا طرحت تساؤلات حول : ما إذا كانت الديمقراطية في الجزائر ستكون المناخ المناسب لنمو وتبلور الأحزاب السياسية ، التي يمكن أن تنهض بالتنمية الوطنية وتحقق الإستقرار الإجتماعي المطلوب ، ويمكن إيجاز مراحل هذه التجربة كما يلي :

- المرحلة الأولى : 1978 - 62 :

بداية الإستقلال كانت هناك مخاوف من الفراغ التشريعي في تلك الحقبة ، وعليه صدر قانون تحت رقم 157/62 مؤرخ في 1962/12/31 مضمونه سريان التشريع الفرنسي النافذ إلى غاية 1962/12/31⁽¹⁾ ، وهذا شرط أن لا يتعارض مع السيادة الوطنية ، بمعنى أن النصوص السارية المفعول آنذاك تسمح بتشكيل الأحزاب السياسية، إلا أن الظروف السياسية التي عايشتها الدولة الجزائرية الوليدة إبان الإستقلال التي تميزت بتأزم العلاقات بين فقاء الثورة التحريرية إلى درجة المواجهة المسلحة ، كان هذا الوضع يوحي بأن التلة

1- الجريدة الرسمية رقم 2 بتاريخ 1963 للجمهورية الجزائرية ، وألغي هذا القانون بواسطة الأمر 29/73 المؤرخ في

1973/07/05 ، الجريدة الرسمية رقم 62 .

التي إستحوذت على السلطة بعد أزمة صائفة 1962 بإسم الشرعية الثورية ، أنها سوف تقدم على إنتاج نظام سياسي يعتمد نظام الحزبية الأحادية منطلقا لسياسة البلاد في مستقبل الأيام .

وبالفعل صدر مرسوما تحت رقم 297/63 مؤرخ في 14 أوت 1963 ، تضمن منع إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي ، حيث تضمنت المادة الأولى منه : "يمنع على مجموع التراب الوطني كل الجمعيات أو التجمعات الذين لهم هدف سياسي"، أما المادة الثانية منه تنص على أن : "كل مخالفة للمادة السابقة يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول" ، وذلك للمحافظة على جبهة التحرير الوطني كحزب طلائعي ووحيد لقيادة الحياة السياسية في الجزائر، على أساس أنها فجرت الثورة وقادتها إلى الإستقلال ، ولتعزيز ذلك صدر دستور 1963 ، حيث نص في مادته 23 على أن "جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الوحيد في الجزائر"، أما المادة 24 منه فنصت على "أن جبهة التحرير الوطني تحدد سياسة الأمة وتوجيه عمل الدولة وتراقب عمل المجلس الوطني والحكومة" ، ويصدر هذه النصوص لم يسمح بتشكيل أو إعتقاد أي جمعية أو حزب سياسي أو أي نشاط ذو صبغة سياسية في تلك الفترة ، مما يستشف منه بأن تشكيل الجمعيات أو الأحزاب ذات الصبغة السياسية ممنوع عبر كامل التراب الوطني في تلك الحقبة .

بقيت الأمور على هذا الحال إلى غاية سنة 1971، إذ صدر نص خاص بتنظيم الجمعيات والمتمثل في الأمر رقم 79/71 المؤرخ في 3/12/1971⁽¹⁾، وأهم ما يلفت الإنتباه في هذا النص هو المادة 23 منه التي تنص على أن : "تؤسس الجمعيات ذات الطابع

1- الجريدة الرسمية رقم 151 ، مؤرخة في 31 ديسمبر 1971 ، المتضمنة المرسوم رقم 79/71 المؤرخ في 3/12/1971 متعلق بإنشاء الجمعيات .

السياسي بموجب مقرر من السلطات العليا للحزب ، ويخضع حل الجمعيات ذات الطابع السياسي لنفس الأوضاع المتعلقة بتأسيسها".

وهذا إعتقاداً من القيادة في تلك الفترة بأن "جبهة التحرير" هي الوسيلة المثلى للنهوض بالدولة والمجتمع على حد سواء ، وعليه تم وضع إستراتيجية عمل منذ البداية لإقضاء كل الأطراف المناهضة والمنافسة للعصبة الحاكمة ، وخاصة أن النظام إذ ذاك رسخ هذا الواقع بنصوص قانونية بغية هيمنة السلطة المنتصرة ، وهذا ما خلق ظروفًا مواتية لنمو معارضة سياسية ، سعت بكل جهدها إلى المطالبة بنظام حكم ديمقراطي وتعددية حزبية⁽¹⁾ .

لكن واقع الحال أثبت أن الصراع الذي أعقب ظهور نظام "بن بلة" لم يكن في الحقيقة سوى صراع أشخاص وليس توجهات ، فيبدو أن الرئيس "بن بلة" كان يرغب بالإستحواذ على كل السلطات تماشياً مع إرادته لإستبعاد الخصوم ، وسعيه إلى إعادة ترتيب البيت من خلال تنظيم الحزب وإعادة صياغة آلياته ، وذلك لتوطيد السلطة وإقضاء المعارضة التي بدأت تظهر حتى داخل الجماعة التي حملت "بن بلة" إلى السلطة وقد برزت معالم هذا الصراع من خلال إقضاء عناصر حكومية موالية للعقيد "هواري بومدين"

بهذا الصدد أنعقد مؤتمراً في الجزائر سنة 1964 ، أفرز جملة من القوانين تفترض من الحزب أن يكون نظاماً سياسياً يقوم على التنظيم الإداري ، يؤكد على تراتبية في المسؤولية ومركزية قوية قائمة على مبدأ الإنتخاب الديمقراطي، إلا أنه وبحكم الظروف التاريخية التي طبعها صراعات وتحالفات كانت قد مهدت إلى إستقرار السلطة وبقاءها لفترة ما، الشيء الذي منع تجسيد هذه القوانين في واقع الأمر، حيث تسارعت الأحداث

1- Ramdane Redjala : L'opposition en Algérie, depuis 1962 le PRS – CNDR, le FFS, Algérie, édition rahma, 1991, p22 .

لتضع الرئيس "بن بلة" أمام حركة إنقلابية أو ما عرفت تاريخيا بالحركة التصحيحية ، أنهت بذلك عهدا وفتحت الباب أمام عهد جديد تميز بأحادية سياسية من جهة ، وبشعبوية لحد ما من جهة أخرى ، كان على رأسه الرئيس الراحل "هواري بومدين" .

والملاحظ على الحقبة البومدينية أنها كشفت فيما بعد ، أن الرئيس الراحل "هواري بومدين" والذي بمجرد وصوله إلى السلطة ، كان قد سارع إلى تهميش حزب جبهة التحرير الوطني ، مما أوحى لكثير من المراقبين أن الحركة التي سميت بالتصحيحية التي أطاحت بنظام "بن بلة" ، كانت حركة مناوئة للتنظيم الحزبي ، بدليل أنها قامت بإلغاء الهيئات المركزية للحزب ، وإستخلافها بهيئة جديدة في هرم السلطة ، والتي سميت حينها بـ "مجلس الثورة" ، الذي كان في الواقع جهاز تنفيذي وتشريعي في ذات الوقت ، هيمن على الحياة السياسية بما في ذلك الحزب نفسه⁽¹⁾ ، ولقد أفرز هذا الواقع هيمنة العسكريين على السلطة .

ولقد عُرف عن الرئيس الراحل "هواري بومدين" أنه شخصية كاريزمية أستحوذ إلى حد بعيد على الحياة السياسية وتميز عهده بخطاب شعبي ، بحكم أنه تخلى عن الحزب ونزل إلى القاعدة الشعبية مباشرة ، بغرض التعبئة وكسب الشرعية الشعبية ، إلا أن النظام البومديني وجد نفسه في وضع حرج أمام الشعب من جهة ، وأمام الرأي العام العالمي من جهة ثانية ، وخاصة من حيث شرعية النظام القائم في الجزائر بعد ما عرف بحركة التصحيح الثوري 1965، ويهدف تجاوز هذا الوضع سعى الرئيس "بومدين" بداية من نهاية الستينات وبداية السبعينات إلى القيام بإصلاحات قاعدية ، أنطلقت من وضع تنظيم

1-عامر رخيطة ، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني (1962-1980) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1993 ، ص 176 .

جديد للبلدية والولاية ، وصياغة ميثاق ودستور للدولة الجزائرية في سنة 1976، وإجراء إنتخابات المجلس الشعبي الوطني وإنتخاب رئيسا للجمهورية في سنة 1977 .

إلا أن دستور 1976 الصادر بموجب الأمر 97/76 مؤرخ في 1976/11/22 كرس في الحقيقة مبدأ الحزب الواحد في الباب الثاني بعنوان "السلطة وتنظيمها" من الفصل الأول "الوظيفة السياسية" إذ نصت المادة 94 منه بأن "يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد"، وتؤكد ذلك مرة أخرى المادة 95 منه التي تنص على أن : "جبهة التحرير الوطني هي الحزب الواحد في البلاد"، وبقت الأمور على حالها ، حيث بقي حزب جبهة التحرير الوطني هو الذي يوجه السياسة العامة للبلاد ويعمل جاهدا على التعبئة العامة لها ، أي مجرد جهاز إداري لا علاقة له بالوظيفة السياسية سوى ما تعلق بالتعبئة الجماهيرية لصالح مخططات وبرامج الرئاسة⁽¹⁾ .

إلا أن الملاحظ عن هذه الإصلاحات أنها كانت تهدف في الظاهر لإعادة النظر في سلطة "مجلس الثورة" ، الذي أصبح مسرحا لصراعات سياسية بدأت تتخر في نظام "بومدين" ، كما كانت أيضا تهدف إلى تأسيس سلطة جديدة والعمل على شرعنتها ، بينما كانت هذه الإصلاحات في حقيقة الأمر إستجابة لأزمات عاشها النظام السياسي الجزائري حينها ، وكان الغرض منه تدعيم السلطة بطريقة غير مباشرة ، وتوطيد مشروعية ثورية وتاريخية على حساب الممارسة الديمقراطية الحقة .

- المرحلة الثانية : 1979 - 1988 :

تزامنت هذه المرحلة بأفول نظام "هوارى بومدين" بعد وفاته أواخر سنة 1978 وبداية عهد "الشاذلي بن جديد" لرئاسة الدولة الجزائرية ، فبعد إنعقاد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني في شهر جانفي لعام 1979 ، بغية مناقشة كيفية نقل السلطة من "مجلس

1- عبد الرزاق مقري ، التحول الديمقراطي في الجزائر - رؤية ميدانية ، ص06 ، على الرابط التالي :

التحول الديمقراطي في الجزائر/ boulmkahel.yolasite.com/resources/

الثورة" إلى الحزب طبقا لما جاء في المادة 97 من دستور 1976 والمتعلقة بالوظيفة التي هي من إختصاص الحزب ، وبدا جليا من جلسات المؤتمر أن "حزب جبهة التحرير" وضع برنامجا سياسيا طموحا له مهمة تطبيق الإشتراكية في إطار المبادئ الوطنية والإسلامية والمحافظة على الإستقلال الوطني⁽¹⁾ ، كما قرر المؤتمر ترشيح العقيد "الشاذلي بن جديد" لرئاسة الجمهورية خلفا "لهواري بومدين".

ولقد أعتقد الكثير من المنتبعين للشأن الجزائري ؛ إذ ذاك ، أن هذا الإختيار في الحقيقة عبر عن صراع داخل الحزب بين مجموعتين ، مجموعة "عبد العزيز بوتفليقة" وزير الخارجية آنذاك ، الذي يُعتقد أنه يتبنى النموذج الليبرالي في الممارسة السياسية والإقتصادية ، ومجموعة "محمد الصالح يحياوي" والتي يُعتقد أنها تؤمن بمواصلة الخيار الإشتراكي وتدعيمه والمحافظة على مكتسبات الثورة ، وتمخض عن هذا الصراع تدخل الجيش لترشيح "الشاذلي بن جديد" لمنصب رئاسة الجمهورية ، لفظ الإشتباك بين المجموعتين ، ومن ثم زكى الحزب هذا الخيار في إنتظار إجراء الإنتخابات الرئاسية التي عبرت في النهاية عن فوز "الشاذلي بن جديد" في 7 فيفري 1979 بمنصب الرئاسة كمرشح وحيد لرئاسة الجمهورية .

ورغم أن المناخ السياسي شهد منذ بداية الثمانينات نوعا من الإنتعاش وبدأت بعض التيارات تظهر للوجود وتزامنت مع إنتهاج سياسة إقتصادية من أهم معالمها إعادة هيكلة المؤسسات الإقتصادية الإشتراكية ، إلا أن الصراع في الجزائر بقى على أشده ولو أنه كان خفيا لحد ما بين عصب النظام ، وأصبح للأسف إحدى السمات البارزة في النظام الجزائري التي ميزته إلى اليوم ، لذا بدا واضحا أن عهد الرئيس "بن جديد" كان يعمل جاهدا منذ البداية إلى توطيد سلطته على حساب من لم يثقوا فيه عند تعيينه من طرف

1- عامر رخيلا ، مرجع سابق ، ص211 .

الجيش والحزب ، من خلال تجسيد هيمنة الحزب الواحد عبر المواثيق والنصوص القانونية ولو أنها سلطة شكلية ، أوهمت البعض بوجود إجماع وطني عند غالبية شرائح المجتمع حول جبهة التحرير ، الذين ظلوا متعلقين بوهم الجبهة التي فجرت الثورة ، وهذا الذي خول السلطة حينها بإستعمال الحزب للتحدث بإسم الشعب ، بدليل أن الوضع السياسي الذي رافق عهدة "الشاذلي بن جديد" أصبح جد متوتر بعد الإشاعات التي روجت حول مدى قدرته في تسيير البلاد .

وزاد الأمر صعوبة إنتكاسة أسعار البترول في أواسط الثمانينات ، مما كان له أثرا سلبيا على الإقتصاد الوطني وعلى الحياة المعيشية للمواطن حيث مست الإضرابات مختلف أنشطة الإقتصاد الوطني، وقد أستغل النظام آنذاك الرمزية الثورية لجبهة التحرير ، التي أرادها أن تكون موحدة لشتات المجتمع من جهة ، ومن جهة أخرى يجعلها طوقا لكل من تسول له نفسه لإنشاء أحزاب معارضة تعبر عن نفسها خارج نطاق جبهة التحرير الوطني ، لأن ذلك يعني بالنسبة للنظام رغبة لضرب إستقرار النظام وضرب وحدة المجتمع ، وهذا ما جعل "جبهة التحرير الوطني" تتحول من حركة مقاومة موحدة للجزائريين في عهد الثورة إلى حزب ذي توجه إيديولوجي شمولي بعد الإستقلال ، لتتحول إلى مجلس شيوخ مكبر يتقاسم النفوذ فيه كبار الضباط والسياسيين والبيروقراطيين مع المثقفين المتسلفين ورجال الأعمال⁽¹⁾، إلا أن الواقع السياسي والإجتماعي الذي عايشه المجتمع الجزائري وقتها ، يؤكد دون مواربة أنه يعيش جملة من التناقضات الإجتماعية والسياسية وهي كلها عوامل كفيلة لتنمية الفكر التعددي وطرح الفكرة الديمقراطية كبديل عن الحزب اليتيم الحاكم منذ الإستقلال .

1- محمد تامالت ، ماذا بقي من العمل الحزبي في الجزائر بعد عشرين سنة من إقراره ، مداخلة أقيمت في 23 أكتوبر

2009 بالملتقى العربي البريطاني في لندن ، على الرابط التالي :

http://www.hoggar.org/index.php?option=com_content&view=article&id=833

وكان النظام في بداية الأمر يعبر على هذه الفكرة بإحتشام ، فالنخبة الحاكمة إذ ذاك كانت ترى أن الإصلاحات السياسية يجب أن تقوم في البداية على إستبعاد فكرة التعددية الحزبية ، وهو ما تضمنه "بيان رئاسة الجمهورية" الذي أعلن بأنه "لا يمكن بأي حال من الأحوال إقامة التعددية الحزبية من البداية مع أوساط تطمح في السلطة وفي الحصول على الإمتيازات في إطار ديمقراطية مظهرية تغذيها مزايدات ديماغوجية وعصبية جهوية وفئوية⁽¹⁾ ، وقد رأى المؤتمر السادس الذي أُنْعِد في نوفمبر 1988 أن التعددية الحزبية في الظروف الراهنة تمثل خطراً على الوحدة الوطنية ، ولهذا إهتدت النخبة الحاكمة في الإصلاحات السياسية إلى ما يعرف بالإستراتيجية الجبهوية التي تقضي بتوسيع جبهة التحرير الوطني لتضم مختلف التيارات ، وقد أكد ذلك السيد "عبد الحميد مهري" بقوله : « إن إعادة تجديد موارد جبهة التحرير الوطني يهدف إلى إخراج صيغة "حزب" الذي هو بطبيعته مفهوم ضيق من الناحية النظرية وإستبداله بصيغة "الجبهة" ، التي تهدف إلى تجميع كل طاقات البلاد مادامت هذه الطاقات تجتمع حول أهداف وقواسم مشتركة⁽²⁾ .

إلا أن المحاولة التي أبداه النظام الجزائري في تلك الفترة ، لم تلقي إستجابة من طرف أبرز القوى السياسية ، خاصة بعد سياسة الإنفتاح التي مارسها "الرئيس بن جديد" أواسط الثمانينات ، ولقد كانت أولى الإنتقادات الموجهة إلى "الحزب" من طرف الرئيس السابق "بن جديد" في خطابه بعد أحداث أكتوبر 1988 ، متهماً إياه بالضعف واللافعالية⁽³⁾ ، وفعلا لم يتمكن "حزب جبهة التحرير الوطني" من إدارة عملية الإنتقال إلى

1- بيان رئاسة الجمهورية الذي يحتوي على العناصر الرئيسية من مشروع الإصلاحات السياسية ، جريدة المجاهد الأسبوعي، العدد(1473) ، الجزائر ، يوم 28/10/1988، ص 6 .

2-MohamedTaher Ben Saada, Le régime politique Algérienne, Alger , Entreprise national du livre, 1992,p69.

3- سليمان الرياشي وآخرون ، الأزمة الجزائرية - الخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1996 ، ص 65 .

التعددية بكفاءة ، في إطار إستشراف لطبيعة التحولات السياسية إقليمياً ودولياً ، أوفي إطار عملية التحولات الإقتصادية ، حيث وقفت العناصر المحافظة في الحزب ضد هذه التوجهات مما عرضه لتناقضات داخلية بين مؤيدين ومعارضين⁽¹⁾.

الشيء الذي جعل من الحزب الحاكم يشهد أزمة داخلية بين تياراته السياسية يضاف إلى هذا ما كان يطفو على الواجهة من تصريحات وتحركات سياسية كان يعيش أصحابها في المنفى وظهور أحزاب سياسية في الخفاء ، وتسريحه للسجناء السياسيين والسماح لبعض الزعماء السياسيين لممارسة حقهم الطبيعي في التنقل وكان على رأس هؤلاء "بن بلة" و"آية أحمد" فكان كل هذا يوحي بأن النظام يعيد صياغة إستراتيجية جديدة تعتمد سياسة توفيقية مع المعارضة التي كانت تتشط في الخفاء ، وفعلا وبعد فترة وجيزة تم إقرار التعددية السياسية ، وهذا ما تضمنه دستور فبراير 1989 في مادته(40) التي تؤكد إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي⁽²⁾ .

في هذه الأثناء رأى الكثير من المراقبين بأن هذا الوضع أصبح يعبر عن بداية عهد جديد لعبت فيه المعارضة دورا كبيرا في إبرازه ، إذ إستغلت الظرف التاريخي المناسب وساعدها على ذلك إنتقال الأزمة إلى الشارع ، والتي أكدت هشاشة النظام إقتصاديا ، وعدم قدرته على تفعيل الحياة الإقتصادية ، لأن الأزمة التي حاول النظام إخفاءها عن العامة لفترة طويلة ، بدأت تطرح نفسها في الشارع وبالفعل كانت الظروف التي عاشتها الجزائر في 1988 منعرجا حاسما أطاح بكثير من توازنات النظام ، حيث أعتبر الكثير من خبراء الإقتصاد أن الإنهيار الإقتصادي الذي شهدته الجزائر في تلك الحقبة ، كان نتاجا لسياسة عرجاء أثقلت كاهل الدولة ، وهو ما كشفت عنه أحداث 5 أكتوبر 1988،

1- نبيل عبد الفتاح ، الأزمة السياسية في الجزائر- المكونات والصراعات والمسارات ، مجلة السياسة الدولية العدد108 ، أبريل 1992، ص192-193.

2- محمد تاملت ، الجزائر من فوق بركان حقائق وأوهام 1988-1999 ، الجزائر، 1999 ، ص28.

هذه الأوضاع والملابسات كانت ظرفا مناسباً لكثير من التيارات ، للمناداة بإقرار قطيعة فعلية مع الممارسات السابقة ، وبغض النظر عن الأسباب وعن مختلف الأقاويل التي ترى بأن هذه الأحداث كانت مفتعلة من طرف النظام لتغيير وجه النظام وتبني الإنفتاح السياسي ، فإن الواقع الذي فرضته تلك الأحداث ، أثبت بما لا يدع مجالاً للشك ، أن النظام فشل في تحقيق ما كان يصبو إليه منذ الإستقلال ، بسبب سياسات خاطئة أفرزت بيروقراطية وزبائنية مقبنة ، تحرك النظام في الخفاء بما لا يخدم غالبية الشعب المسحوق⁽¹⁾ .

ومع زيادة ترهل الوضع الإقتصادي في الجزائر وبروز بعض الحالات من التحرك الخفي المشبوه في أواسط النظام ، وجه حينها الرئيس "بن جديد" في 19 سبتمبر 1988 خطاباً أمام مكاتب التنسيق الولائية ، وجه فيه إنتقادات كبيرة للجهاز الحكومي ولأداء أجهزة الحزب في معالجتها للصعوبات والأوضاع المزرية التي يعرفها الشعب ، وللتسيب واللامبالاة التي أصبحت تتصف بها إطارات الدولة وأفراد المجتمع بصفة عامة، والدعوة لإنتهاج سياسة التقشف لمواجهة أخطار الأزمة الإقتصادية التي عرفتھا الدولة في تلك الفترة نتيجة إنخفاض أسعار البترول، هذا الخطاب حسب رأى كثير من المحللين كان له وقع سيء على نفوس المواطنين ما سرّع في حركة الإحتجاجات التي أدت في النهاية إلى تلك الأحداث المشؤومة من شهر أكتوبر 1988⁽²⁾ .

ساهم هذا الواقع في تطور الأوضاع السياسية ، فتمخض عن ذلك بروز معارضة سياسية بمختلف أشكالها وأطيافها ؛ إسلامية وديمقراطية وشيوعية وغيرها ، حيث كانت فرصة للعودة إلى الحياة السياسية ، "فجبهة القوى الإشتراكية" مثلاً التي برزت في بداية الستينيات عادت إلى الواجهة مع بداية الثمانينات مع أحداث "الربيع الأمازيغي" ، كما أن

1- سليمان الرياشي وآخرون ، مرجع سابق ، ص58.

2- سعيد بوالشعير ، النظام السياسي الجزائري ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، 1990 ، ص177-178.

الحركة الإسلامية التي ترجع جذورها إلى جمعية العلماء المسلمين ، رأت الوضع فرصة لها لإعادة تموقعها ، وحزب الطليعة الإشتراكي الذي ورث الحزب الشيوعي الجزائري هو الآخر كان يلاحق الجميع عله يظفر بنصيبه من كعكة النظام . كل هذه التيارات كانت تحاول طرح صيغة جديدة على النظام ، بشأن الممارسة السياسية متمثلة في التعددية الحزبية كتعبير عن التعددية الثقافية والسياسية في الجزائر ، وذلك بدعوى الإستفادة قدر الإمكان من الحقوق السياسية وإحترام الحريات العامة .

ما جعل هذه التيارات ترى في نفسها كبديل عن النظام القائم ، خاصة بعد الإشاعات التي روجت في صيف 1988 عن إختلاسات كبيرة للأموال ، إضافة للأزمة التي كان يعيشها حزب جبهة التحرير الوطني وصراع العصب داخل السلطة ويعتبر خطاب 19 سبتمبر 1988 في نظر كثير من المنتبعين بداية لإشعال فتيل الأزمة التي أنهت بأحداث 5 أكتوبر 1988⁽¹⁾، ولقدشكل المؤتمر السادس لجبهة التحرير الوطني والذي أفتتح أشغاله في 26 نوفمبر 1988 محطة هامة في مسار الإصلاحات السياسية التي شرعت فيها الجزائر، وقد تناول هذا المؤتمر العناصر الرئيسية للجانب الثاني من مشروع الإصلاحات السياسية الذي أصدرته رئاسة الجمهورية في بيانها الصادر يوم 24 أكتوبر 1988⁽²⁾ .

ولقد إستطاعت مؤسسة الرئاسة أن تؤدي دوراً مركزياً في الحياة السياسية إذ ذاك وبدا الرئيس "بن جديد" يمهد لإنتقال البلاد من مرحلة تركز السلطة إلى مرحلة جديدة تتسم بالتعددية السياسية ، إلا أن مؤسسة الرئاسة ظلت تحتكر مركز التوجيه لمختلف نشاطات النظام نظراً للصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الجمهورية ، بإعتباره يمثل محور النظام السياسي الجزائري⁽³⁾، وأدى ضعف دور الحزب في تسيير مختلف جوانب الحياة السياسية

1- Abed Charef, Octobre dossier , édition Laphomic , Alger , 1989 , p32 .

2- بيان رئاسة الجمهورية ، يتضمن مشروع الإصلاحات السياسية ، مرجع سابق ، ص6-7.

3- صلاح الدين حافظ ، صدمة الديمقراطية ، دار سينا للنشر، القاهرة ، 1993 ، ص76.

والإجتماعية والثقافية إلى جعل مؤسسة الرئاسة المدعومة دستورياً أقوى مؤسسة سياسية في البلاد ، ويتوقف على قوتها مستقبل الكثير من القضايا والاتجاهات كونها تمثل كنه العلاقة المباشرة بين الشعب والرئيس⁽¹⁾ .

- المرحلة الثالثة : 1989 - 1991 :

إن أحداث 5 أكتوبر 1988 كانت نقطة تحول في مسار تطور الدولة الجزائرية، بحكم أنها شكلت أولاً حجر الأساس الذي أقيمت عليه التعددية الديمقراطية في الجزائر وفي نفس الوقت منبرا للتعبير الحر لتفعيل مسار الديمقراطية في الجزائر، فكانت المعارضة ترى في هذه الأحداث فرصة لطرح نفسها كقوى فاعلة في الوضع الجديد ، أين ساهم الإصلاح السياسي الذي أرساه دستور 23 فبراير 1989 في خلق نوع من التوازن السياسي ، مما جعل المواطن الجزائري أمام خيارات عديدة فرضتها التعددية الحزبية ، ورهاناً أساسياً لتنمية الخطاب السياسي ، ورغم قصر هذه المرحلة تاريخياً ، إلا أنها كانت أصعب المراحل التي مرت بها الجزائر ، فيمكن إعتبارها من جهة أحسن فترة رأت فيها الجزائر الممارسة الديمقراطية الحقة ، كما شهدت لونا من حرية التعبير والتصويت الحر المعبر عن إرادة الشعب في إختيار ممثليه ، إلا أنه من جهة أخرى كان الشعب ومن خلفه الكثير من الشخصيات الوطنية يتوجس خيفة من أي أحداث مفاجئة ، يمكن أن تعيد الوضع إلى ما كان عليه إلى الوراء عقود أخرى من الزمن .

والحقيقة لقد ظل "حزب جبهة التحرير" منذ الإستقلال يعكس وجهان أحدهما يمثل سلطة قائمة بالفعل ، والآخر ظل يبحث عن شرعية تاريخية وثورية يبرر فيها حكمه ، وزاد الأمر سوءاً أن سلوك الرئيس "بن جديد" إتسم في هذه الفترة الحرجة بالتردد ، بحيث لم تكن له سياسة واضحة للانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية، مما أدى إلى إنفجار

1- سليمان الرياشي وآخرون ، مرجع سابق ، ص 57 .

البنية الإجتماعية والعرقية في البلاد إلى بنية سياسية متناثرة⁽¹⁾ ، مما ساهم في إستفحال الأزمة السياسية ، ونتج عن ذلك عدم إستقرار هيكل في جهاز الحكم ، مما فرض على النظام تكييف خطابه السياسي ومواقفه مع المبادئ الديمقراطية والسير مع التحولات السياسية ، لكن في أكتوبر 1988 برز التصادم في عصب النظام ، وفرض على النظام وقتها خيارين ، وهما⁽²⁾:

- إما أن تسير جبهة التحرير الوطني في خط الإنفتاحيين وتقبل بالتحولات.

- وإما أن تتخلى عن مكانتها في الوجود الإجتماعي والسياسي.

مما أضطر الرئيس "بن جديد" في إطار مسار الإصلاحات التي قررها ، بأن يجري هيكلية جذرية لحزب "جبهة التحرير" ليكون أكثر إتساقاً مع التحديات ، والتحرك نحو نظام التعددية السياسية، وفق إرتباط الحزب بالدولة⁽³⁾.

والملاحظ فعلا ، أن الجزائر عرفت خلال فترة وجيزة جدا ، تحول سريع من نمط سياسي أحادي إلى نمط سياسي تعددي ، يدعو إلى تجسيد الديمقراطية على أرض الواقع من خلال إنتخابات قيل عنها أنها تعددية ، تجسد المشاركة السياسية الفعلية ، وبدا واضحا أن المعارضة التي دخلت المعترك السياسي ، كانت تريد أن تتجاوز فكرة الديمقراطية الشكلية ، وحتى القوانين والتشريعات الجديدة التي أنبثقت عن دستور 23 فبراير 1989 كانت مشجعة ، إلى درجة أعتقدت الأحزاب الجديدة أنها ستكون البديل الشرعي عن السلطة القائمة ولو أنه كان إنتقالا ديمقراطيا ولو شكليا ، ومراجعتين دستوريتين لسنتي 1989 و1996 ، حاولت من خلالهما الدولة تعديل المسار الديمقراطي

1- نبيل عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص191.

2- محمد العربي ولد خليفة ، الأزمة المفروضة على الجزائر ، دار الأمة ، الجزائر ، سنة 1998 ، ص134.

3- عبد الباقي الهرماسي وآخرون ، ديمقراطية من دون ديمقراطيين- سياسات الإنفتاح في العالم العربي والإسلامي ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1995 ، ص299 .

ليكون أكثر واقعية ، وعلى كل ظهرت بعض المظاهر الشكلية للممارسة الديمقراطية في الجزائر ، حاول دستور 23 فيفري 1989 تكريسها ، نجملها فيما يلي⁽¹⁾ :

أ- مبدأ التداول على السلطة .

ب- حرية تشكيل الأحزاب السياسية .

ج- تفعيل دور المجتمع المدني .

د- حرية الصحافة والتعبير: حيث حققت الجزائر قفزة في مجال الإعلام والصحافة

في بداية الإنفتاح .

لكن هذه المظاهر ظلت للأسف جامدة وصورية ، لم تعرف الجزائر من خلالها جوهر الديمقراطية الفعلي ، ولم تكن عملية التحول الديمقراطي التي شرعت فيها الجزائر منذ إقرار دستور 23 فبراير 1989 عملية سهلة أو يسيرة ، وإنما تخلل إنتقال الجزائر من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية السياسية الكثير من العقبات والمعوقات ، التي أثرت بشكل جدي في مجمل عملية التحول الديمقراطي، وجعلتها في كثير من الأحيان أمام إمتحانات عسيرة ، جعلت الكثيرين يشككون بإمكانية نجاحها⁽²⁾ .

لكن الحقيقة القائمة هي أن النظام السياسي الجزائري ظل وإلى الآن ، أكثر أطراف المعادلة السياسية فهما للمعارضة ، وأن الحركات الحزبية الجزائرية لا تعلم عن بعضها البعض إلا أقل بكثير مما يعلم جهاز المخابرات عنها ، بإعتبار هذا الجهاز أقوى أقطاب النظام والمنسق بين هذه الأقطاب منذ مدة طويلة ، ويمكن القول أن أجهزة النظام الجزائري قد إستفاد من خبرة الإستعمار الفرنسي في تعامله مع الحركات الحزبية في

1- عبد الغفار رشاد القصمي ، التطور السياسي والتحول الديمقراطي ، مكتبة الآداب ، ط2 ، القاهرة ، 2006 ، ص 108.

2- خيري عبد الرزاق جاسم ، التحول الديمقراطي في الجزائر، عن موقع مجلة الإسلام والديمقراطية العدد13، على الرابط التالي :

<http://www.demoislam.com/modules.php?name=News&file=article&sid=491>

الجزائر إبان الإحتلال ، فأستنسخت خبرته وطعمتها بما حصلت عليه من خبرات خلال سنوات التعاون الأمني مع الأنظمة الإشتراكية بعد الإستقلال ، وهي خبرات صبغت شكل تعامل السلطة مع المعارضتين السلمية والمسلحة معا⁽¹⁾ .

فواقع الممارسة السياسية في الجزائر للأسف لم يرقى إلى ديمقراطية فعلية، بالنظر إلى ما نتج عن إجهاض أول إنتخابات تعددية عاشتها الجزائر ، سواء في الإنتخابات المحلية التي جرت في شهر جوان 1990 ، والتي حصلت فيها "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" على أكثر من نصف مقاعد الإنتخابات البلدية والولائية ، أو بخصوص الإنتخابات البرلمانية التي نظمت بتاريخ 1991/12/26 والتي حصلت من خلالها "جبهة الإنقاذ" على أغلبية المقاعد⁽²⁾ ، إن هذا الإجراء التعسفي ضد ممارسة الحق الديمقراطي للمواطن الجزائري ، بناء على شكوك قيل أنها تهدد الحياة الديمقراطية نفسها ، هو مجرد وهم من بعض الأطراف في السلطة ، لأن الواقع أثبت من بعد، أن النتائج التي أفرزها توقيف المسار الإنتخابي ، أن السلطة لا تزال محل صراع بين مختلف النخب والعصب ومن ثم نؤكد أن الجزائر اليوم تعيش حالة، أقل ما نقول عنها أنها ما زالت لم تعرف طريقها بعد إلى التنمية الحقيقية ، بإعتبار أن لا تنمية حقيقية دون ممارسة سياسية حرة .

- المرحلة الرابعة : 1992 وإلى غاية اليوم :

بعد توقيف المسار الإنتخابي تكون الجزائر قد دخلت حقبة جديدة ، أين تكون تجربة التعددية السياسية في هذا البلد قد عرفت إنتكاسة حقيقية ، لأن ما حدث في شتاء 1992 والتحولت الداخلية والخارجية التي أعقبت هذا التاريخ ، قاد في النهاية إلى أزمة سياسية خانقة ، ميزت الحياة السياسية والمجتمعية في الجزائر، وطرح عدة تساؤلات حول السلطة وحقيقة الديمقراطية ، على إعتبار أن هذه الأزمة كان أولى ضحاياها التعددية الحزبية

1- محمد تامالت ، ماذا بقي من العمل الحزبي في الجزائر بعد عشرين سنة من إقراره ، مرجع سابق .

2- خيربي عبد الرزاق جاسم ، التحول الديمقراطي في الجزائر ، مرجع سابق .

وممارسة السيادة الشعبية ، عبر بوابة العمل البرلماني كطرف أساسي في صيرورة العمل السياسي .

وعليه تميز التطور السياسي الذي عرفته الجزائر في هذه الفترة بهيمنة السلطة الحاكمة منذ الإستقلال ، مما زاد من حدة الصراعات الخفية بين أجنحة السلطة ، أين وجدت المعارضة نفسها بشكل أو بآخر داخله في فلك النظام راغبة أو مرغمة ، نتيجة العمل الدعوي من السلطة لإحتوائها ، عبر منح بعض الفئات مقاعد برلمانية أو حقائب وزارية ذرا للرماد في العيون ، مما جعلها أحزاب مجهرية منبوذة من طرف الشارع الجزائري التي أدته للإقتناع بعدم جدوى العمل الحزبي ، خاصة مع ضرب السلطة للتجارب الحزبية الصادقة التي كان يمكن أن تصنع تجربة تعددية حقيقية⁽¹⁾.

وذات يوم من جانفي 1994 ، عقدت ندوة للمصالحة إنتهت بالمصادقة على وثيقة المرحلة الإنتقالية التي نصت على تكوين المجلس الإنتقالي الذي يعد بمثابة هيئة تشريعية تشارك فيها معظم الحساسيات وشرائح المجتمع ، إلا أن التمثيل الشعبي لم يتحقق نظرا لعدم مشاركة الأحزاب ذات ثقل من طراز جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الإشتراكية في المجلس الإنتقالي رغم دعوة الرئيس لها⁽²⁾ ، وفي سنة 1996 عقدت ندوة أخرى سميت بندوة الوفاق الوطني وتمخضت عنها أرضية تضمنت رزنامة المواعيد الإنتخابية وهي كالتالي :

أ- الإستفتاء حول مراجعة الدستور قبل نهاية 1996.

ب- الإنتخابات التشريعية خلال السداسي الأول من 1997.

1- المرجع السابق .

2- أحمد سويقات ، التجربة الحزبية في الجزائر 1962- 2004 ، مجلة الباحث ، العدد 4 ، 2006 ، جامعة ورقلة ، ص 125 .

ج- الإنتخابات المحلية خلال السداسي الثاني 1997.

ولقد تم الإستفتاء على الدستور يوم 26 نوفمبر 1996 ، وتميز بأنه تضمن بصفة صريحة عبارة إنشاء الأحزاب السياسية بدلا من جمعيات سياسية كما هو الحال في دستور 1989، إذ نص في المادة 42 منه على أن : "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون ، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية والوحدة الوطنية وأمن التراب الوطني وسلامته وإستقلال البلاد وسيادة الشعب وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة"⁽¹⁾ .

وتجسيدا لذلك صدر أمر 07/97 المؤرخ في 6 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالإنتخابات ، والأمر 09/97 المؤرخ في 06 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية ، حيث تضمن الباب الأول من هذا الأخير كل الحدود التي لا يمكن لأي حزب سياسي تجاوزها وإلا عد خارج القانون ، وتضمن الباب الثاني أحكاما تتعلق بالتأسيس حيث أصبح تأسيس الحزب يمر بمرحلتين خلافا لما نص عليه قانون 11/89 الخاص بالأحزاب السياسية ، والذي أكد على مرحلة واحدة فقط ألا وهي الإعلام المسبق لتكوين الجمعيات ذات الطابع السياسي ، أما المرحلتان التي حددها قانون 1997 فهما مرحلة التصريح بتأسيس الحزب السياسي ومرحلة طلب إعتماد الحزب ، ويشترط في كل مرحلة قواعد وإجراءات تجنبنا للإنزلاقات التي قد تحدث جراء إستغلال بعض الهفوات⁽²⁾، وعلى رأى البعض أن هذا التشديد يشكل تراجعا بالنسبة لحرية تكوين الأحزاب السياسية سواء فيما يتعلق بتقوية صلاحيات وزير الداخلية أثناء مرحلة طلب التصريح أو مرحلة طلب الإعتماد أو على مستوى الرقابة القضائية ، إضافة إلى

1- المرجع السابق .

2- نفس المرجع .

طول الإجراءات وتعقيدها التي أتم بها القانون الجديد⁽¹⁾ إلا أنه ومنذ مجيء الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" سنة 1999، تغير لحد ما الواقع الجزائري في جوانبه الإقتصادية على الأقل وساعد في ذلك عاملين رئيسيين ، وهما :

أ- عامل إقتصادي : مثله الإرتفاع الكبير في أسعار البترول ، الذي مكن الرئيس من وضع برامج ومخططات تنموية ساهمت في حلحلة الأزمة الإقتصادية إلى حد ما ، والتي عاشتها الجزائر إبان مرحلة الإرهاب الأعمى بداية التسعينات.

ب- عامل سياسي : من خلال إستصدار قوانين وتشريعات تتضمن إطارا يعمل على تحقيق السلم والأمن في البلاد ، كمشروع الوئام المدني سنة 2000 والمصالحة الوطنية سنة 2004 .

ورغم ذلك وقعت التجربة الحزبية في الجزائر ضحية لعدة ظروف أجمعت عليها فأضعفتها وأضعفت من خلالها فرص تطبيع الديمقراطية في الجزائر، إذ لا ديمقراطية بدون أحزاب فاعلة ، تتمكن من إستيعاب طموحات الجماهير ، ومن بين حوالي السبعين حزبا التي ظهرت وأختفت خلال سنوات من التجربة التعددية، إلا أننا لا نجد حزبا واحدا أستطاع إنتاج برنامج بإمكانه إستيعاب الإختلافات الفكرية والثقافية والطبقية للجزائريين ، أما ما بقي من أحزاب مشاركة فإنها تكون قد دخلت في حالات من التنازلات أفقدتها فاعليتها السياسية ، وذلك إما بسبب أنها كانت غير مؤثرة في الشارع الجزائري ، وإما أنها جاءت للحصول على ثقة السلطة فقط⁽²⁾ .

وما دامت السلطة الحالية تلعب على تناقضات الأحزاب ، موهمة الجميع بأنها أفضل ضامن لتعايش مشترك بين الجزائريين بمختلف إتجاهاتهم ، وطالما أن الأحزاب الجزائرية لازالت تعد مجرد أرقام في سبورة ترسمها المخابرات ، لا هوية لها ولا صبغة

1- المرجع نفسه .

2- محمد تامالت ، مرجع سابق .

إيديولوجية أو سياسية لها ، إلا التي تفرضها ظروف ومصالح النظام، وعليه فإن الركود والعقم سوف يستمران في هذه الأحزاب ، وسوف لن تؤدي دورها المنوط بها كاملا ضمن السياسة الداخلية وجهدها في التنمية الوطنية⁽¹⁾ ، في هذا الإطار قال "عبد الحميد مهري" الأمين السابق لحزب "جبهة التحرير الوطني": "إن محاولة ترشيد الساحة السياسية بالقرارات السلطوية الفوقية يؤدي في النهاية ، كما هو مشاهد الآن إلى جذبها وعقمها ، وذلك بشل حركة المجتمع التي تخصبها ، وهكذا تصبح الساحة السياسية عاجزة عن تقديم البديل لنظام الحكم القائم ، وعجزها ذريعة لضرورة بقاءه وإستمراره، وبهذا تجد البلاد نفسها عندما تحين إستحقاقات التداول على السلطة منساقاة في دوامة الدور والتسلسل"⁽²⁾ .

ورغم محاولات الدولة لإحتواء الواقع الإجتماعي ، فإن الوضع لا يزال تسوده بعض المؤشرات السلبية ، منها :

أ- إرتفاع الإحتجاجات من طرف فئات عمالية مختلفة ، مست جميع القطاعات الإدارية والتعليمية والإقتصادية .

ب- بروز قوي لمظاهر الإختلاس والرشوة والفساد الإداري وتبديد المال العام .

ج- بقاء مؤشرات النمو خارج قطاع المحروقات بعيد عن الطموحات وما كان قد خطط له ، لتحقيق إستقلالية عن تحكم مداخل النفط في صياغة الموازنة العامة للدولة.

ولهذا وجب على الجزائر صياغة إستراتيجية محكمة تقوم على العناصر التالية :

أ- وضع دراسة إستشرافية للإقتصاد الوطني ، من أجل رسم خطوط أولية للإحتياجات المادية والبشرية ، من خلال دعم خطة تكوينية للعنصر البشري في إطار الإحتياجات الحقيقية لسوق العمالة ، بغية التقليل من حدة البطالة .

1- نفس المرجع .

2- عبد الحميد مهري ، في تقديمه لكتاب محمد شفيق مصباح : الجزائر بين ركود ونهوض ، نشر جريدة Le Soir d'algerie ، 2009 ، ص15 .

- ب- دعم سياسة اللامركزية في التسيير ، من خلال تفعيل رقابة وأداء المجالس المحلية ، وإعطاء مجال أوسع لمشاركة المواطن في تسيير شؤونه الحياتية .
- ج- تفعيل أكبر لدور المجتمع المدني في حشد وتأطير القدرات البشرية والمادية ضمن مشروع التنمية الوطنية .
- د- مراجعة القوانين والتشريعات الموجهة للإستثمار ، مع مراعاة خصوصية الإقتصاد الوطني ، بما يخدم المواطن الجزائري ويحقق رفاهيته الإجتماعية .

ثالثا : أبرز التيارات السياسية في الجزائر :

يمكن القول أن الخارطة السياسية في الجزائر ، أخذت شكلها التعددي مع قانون الجمعيات السياسية ، إذ أن المنافسة السياسية التي جسدها الإصلاحات السياسية ما بعد دستور 23 فبراير 1989 ، كان يشي بأن الجزائر قد خطت خطوة نحو تفعيل مسار العمل الديمقراطي في البلاد ، خاصة فيما يتعلق بالآليات القانونية التي سمحت بتأطير الحياة السياسية وتنظيمها ، بشكل كان يعتقد أنها تضمن الوحدة الوطنية ، وتحقق الوفاق السياسي بين الجماعة الوطنية الواحدة من أجل الخروج من الأزمة السياسية الخانقة ، إلا أن توقيف المسار الإنتخابي في جانفي 1992 ، حطم هذا الحلم وأنقلب المجن بأهله، وأغلقت بوابة العمل الديمقراطي من جديد ، وعاد العمل بمبدأ الأحادية في ثوب تعددية شكلية ، لا تسمن ولا تغني من جوع

وعلى العموم تلون المشهد السياسي في الجزائر منذ أن شرع النظام في التعددية السياسية بثلاثة ألوان رئيسية من التيارات الأيديولوجية : التيار الوطني والتيار الإسلامي والتيار الديمقراطي ، ويبدو من الظاهر أن النظام الجزائري قد راهن وقتها على بناء المشهد السياسي للدولة الجزائرية على هذه الأطياف السياسية الثلاثة والحقيقة إذا أمعنا النظر في سياق ملاحظتنا للنزعة الأيديولوجية في التيارات الثلاث المذكورة سلفا ، نرى

أنها تشترك في نقطة أساسية واحدة ألا وهي أنها منظومات سياسية ترنو كلها إلى مسار تاريخي نهائي ومحتوم ، تتطلع من خلاله إلى صياغة مشروع مجتمع نموذجي وحيد ، ينظرون إليه على أنه المشروع البديل الأحق بالوجود أو أنه الأمتثل ضمن المشاريع المتاحة على الساحة السياسية ، أي أنه البديل الوحيد ومرغوب فيه دون غيره ، وعليه تجسد هذه التيارات السياسية الثلاث في طبيعتها وماهيتها فكراً أحادياً ، بل ويزعم كل طرف أن طريقه هو الطريق الأوحده للخلاص ، وهذه تفاصيل لكل تيار على حدا :

1- التيار الوطني : أبرز أحزاب هذا التيار على الإطلاق هو حزب "جبهة التحرير الوطني" ، ومصدر قوة هذا الحزب هو إرثه الثوري والتاريخي ، ولقد أفادت المنظمات الشعبية ، كالإتحاد العام للعمال الجزائريين وإتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين ، من إيجاد قاعدة شعبية صلبة لجبهة التحرير إبان الثورة ، مما عزز في قوة وصلابة الثورة⁽¹⁾ ، هذا ويرى البعض أن جبهة التحرير لم تكن لها إيديولوجية صريحة أو خاصة بها ، ولهذا أستعارت إيديولوجية جمعية العلماء المسلمين⁽²⁾ بخصوص البعد الإسلامي في الشخصية الوطنية ، ولقد قادت "جبهة التحرير الوطني" الكفاح المسلح غداة الثورة الجزائرية ضد المستعمر الفرنسي وتحقق إنتصار الجزائر على يديها سنة 1962 ، بعد مفاوضات مريرة مع فرنسا قادت في النهاية الجزائر لنيل إستقلالها وحريتها .

بعد الإستقلال واصلت القيادة الجزائرية بدفع "جبهة التحرير" للإستمرار في قيادة مرحلة البناء والتشييد ، بالرغم من الصراعات السياسة التي رافقت هذه المرحلة، وأستمر الحال كما هو بقيادة أحادية لجبهة التحرير إلى غاية أحداث 5 أكتوبر 1988 أين

1- محمد سويدان ، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري- تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984 ، ص 10 .

2- Lahouari Addi, L'Algerie et la democratie , pouvoir et crise du poletique en Algerie contemporaine, la découverte, Paris, 1994, P, 28-29 .

أضطرت الدولة الجزائرية لتغيير سياسيتها ، وأستصدرت دستور 23 فبراير 1989 الذي شرع لأول مرة العمل بالتعددية السياسية وحق تشكيل الأحزاب ، وأستطاع "حزب جبهة التحرير الوطني" أن يستمر في العمل بعد نهاية الأحادية ، وأن يدخل المعترك السياسي ليشغل حيزا مهما في الحياة السياسية .

لقد حاولت "جبهة التحرير الوطني" منذ المؤتمر الرابع للحزب الذي أنعقد بتاريخ 1979 في اقتراح جملة من الإصلاحات التنظيمية والسياسية ، كمحاول من النظام إذ ذاك في تقوية مكانته في النظام السياسي ، كما تلتها إصلاحات سياسية أخرى بعد أحداث 5 أكتوبر 1988 ، استهدفت فتح المجال لما عرف وقتها بتعدد الحساسيات داخل الحزب ، وتوجت هذه الإصلاحات بتعديل الدستور في 23 فيفري 1989 وإقرار التعددية السياسية غير أنّ القوى المحافظة في "حزب جبهة التحرير الوطني" عارضت هذه الإصلاحات ، واتضح ذلك في الصراعات التي شهدها المؤتمر السادس للحزب في نوفمبر 1988، ولعل قوة التيار الإصلاحية الذي وقفت وراءه مؤسسة الرئاسة في عهد الرئيس السابق "بن جديد" فرض على حزب جبهة التحرير الوطني قبول الإصلاحات السياسية، والتكيف مع الديمقراطية التي أصبحت خيارا إستراتيجيا للنظام.

2- التيار الإسلامي : في الحقيقة تمتد جذور التيار الإسلامي في عمق التاريخ السياسي الجزائري ، حيث تعود إلى تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية في الثلاثينات من القرن العشرين ، بقيادة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي أسسها "عبد الحميد بن باديس" سنة 1931 ، وبعد الإستقلال وبعد وفاة رئيس جمعية العلماء المسلمين "البشير الإبراهيمي" ، وعلى إثر سوء تفاهم وقع بين السلطة آنذاك وجمعية العلماء المسلمين تم تشكيل تنظيم جديد عُرف حينها بـ"جمعية القيم"⁽¹⁾ ، هدفها مواصلة رسالة جمعية العلماء ،

1- رابح لونيبي ، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين ، دار المعرفة ، الجزائر ، ص70 .

وفي نفس الوقت العمل على تأطير التيار الإسلامي وعمله الدعوي في الجزائر ، إلا أن ما يعرف بالتيار الإسلامي السياسي برز بقوة بعد أحداث 5 أكتوبر 1988 على ساحة العمل السياسي ، وهو يشكل عدة اتجاهات داخله، فهناك الإتجاه الإصلاحى التقليدي والذي ينسب عادة إلى "جمعية العلماء المسلمين" ، وهناك التيار الراديكالي الذي تقلدته "الجهة الإسلامية للإنقاذ"، وهناك التيار الوسطي المعتدل والذي يتشكل من مجموعة من الأحزاب ، أبرزها "حركة مجتمع السلم" ، "حركة النهضة" ، و"حركة الإصلاح" ، و"حزب العدالة والتنمية" .

وفي إطار بحثنا هذا سنتخذ "حركة مجتمع السلم" نموذجا في الدراسة والتحليل باعتبارها أبرز أحزاب هذا التيار في الوقت الحالي ، حيث تنطلق هذه الحركة كبقية الإسلاميين من مبدأ "السيادة للأمة" في الإختيار السياسي للشعب ، بمعنى أن تكون للأمة حق الإختيار لممثليها الذين يعبرون حقيقة على إرادتها وإختياراتها ، وفقا لعقيدها وقيمتها ومبادئها التي تعتقها وتؤمن بها ، وأن مسألة الديمقراطية يكمن حلها في إعتبرها أداة سياسية لتجسيد الإرادة الشعبية ، بل يرى البعض منهم أن الديمقراطية يمكن أن تكون فرصة لتلاقي التيارات السياسية المختلفة في الجزائر بمختلف مشاربهم وثقافتهم ، لإرساء تقاليد سياسية نموذجية تبني ولا تهدم ، وترسي قواعد للعمل المشترك ولا تشتت قوى الجماعة الوطنية ، بل يدفعها للتفاعل فيما بينها لبناء المشروع الوطني .

تنشط هذه الحركة بقيادة جماعة الإخوان المسلمين الجزائرية ، عرفت قيادتها في بداية الأمر تردد في تشكيل حزب سياسي ، حصلت على الإعتماد سنة 1990 ، أهم ما يميز هذه الحركة الإعتدال والتدرج في العمل والإصلاح للوصول إلى السلطة وبدا على هذه الحركة نوع من التجانس بخلاف الحركات الإسلامية الأخرى ، إلا أنه وبعد رحيل زعيمها ومؤسسها "محفوظ نحناح" ، لحق هذه الحركة ما لحق الأحزاب الإسلامية الأخرى

من تشرذم ، فكانت "جبهة التغيير" بقيادة "عبد المجيد مناصرة" ، و"حركة البناء" بقيادة "أحمد الدان" .

3- التيار الديمقراطي : يؤمن التيار الديمقراطي بالعلمانية كخط فكري وسياسي ، وهو الخط الذي يؤكد على مبدأ إستقلال العقل الإنساني عن أي تأثيرات من خارج هذا العقل ولو كان الدين نفسه⁽¹⁾ ، بمعنى إستبعاد كل الإعتبارات المستمدة من الإيمان بالإله أو الحياة الأخرى(الآخرة)⁽²⁾، تقول في هذا دائرة المعارف البريطانية أن العلمانية : "هي حركة إجتماعية تهدف إلى صرف الناس عن الإهتمام بالآخرة إلى الإهتمام بالحياة الدنيا وحدها"⁽³⁾ ، ومن شأن هذا التصور أن يؤدي إلى إقصاء الآخرين ، لا لشيء إلا لأن هؤلاء الآخرين لا ينطلقون من نفس قناعاته ، فهو ذو إيديولوجيا لائكية التي تعتمد مبدأ الفصل بين الدين والدنيا ، وهو ليبرالي التوجه ديمقراطي المسلك السياسي ، ربما تعود جذوره منذ الحركة الوطنية إبان الإستعمار الفرنسي ، إلا أنه برز بقوة بعد الإستقلال مباشرة .

ويحكم أن "جبهة القوى الإشتراكية" تعد من أبرز الأحزاب الديمقراطية في الجزائر ، سنتخذها هي أيضا نموذجا للأحزاب الديمقراطية التي سنتناولها بالدراسة والبحث ، وهو حزب جهوي قام على إنتهاج أسلوب الديمقراطية واللائكية كمنهج للعمل السياسي ، إعتد في أدبياته السياسية على الأمازيغية كبعد ثقافي ووسيلة للتعبئة الشعبية، زعيمها هو "آيت أحمد" كان من ضمن الزعماء الجزائريين والمؤسس لأحدى القوى السياسية والنضالية التي

1- محمد قطب ، العلمانية والإسلام ، دار الشروق ، ط1 ، بيروت ، 1994 ، ص28 .

2- عبد الوهاب المسيري وعزيز العظمة ، العلمانية تحت المجهر ، دار الفكر المعاصر ، ط1 ، بيروت ، 2000 ، ص59 .

3- محمد قطب ، مذاهب فكرية معاصرة ، دار الشروق ، ط2 ، بيروت ، 1987 ، ص445 .

كافحت المستعمر الفرنسي ، والذي ساهم في أعقاب إعلان الأول من نوفمبر 1954 في الثورة الجزائرية في سبيل أن يحقق الشعب الجزائري تقرير مصيره .

وقد ظهرت وتأسست "جبهة القوى الاشتراكية" في سنة 1963 على أثر أزمة صائفة 1962 ، أين وقع إنشقاق بين فرقاء الثورة بين قادة القاعدة الشرقية والحكومة المؤقتة بقيادة "بن يوسف بن خدة"⁽¹⁾ ، كان "آيت أحمد" يهدف من وراء ذلك إلى إنشاء حزب سياسي طلائعي ، يسعى لأن يكون تجمعا لكل قوى الثورة ، وتطبيق الاشتراكية المبينة على الإنخراط الشعبي ، ومن هنا جاءت تسمية القوى الاشتراكية⁽²⁾ .

1- Abdelkader Yefsh , La question du pouvoir en Algerie , édition ENAP , Algérie , 1990 , P114 .

2- Ramdane Redjala :op.cit ,p,139 .

خلاصة الفصل :

تعتبر الأحزاب السياسية أحد التنظيمات السياسية التي تلعب دورا هامة في صيرورة المجتمع ، وبالتأكيد هي ذلك التنظيم الذي يحدد وجوده النظام السياسي السائد في البلاد ، وهي إحدى تجليات ومظاهر المشاركة الشعبية والسياسية ، التي تعبر عن التوجهات المختلفة لفئات الشعب بكافة شرائحه ، إذ الأحزاب السياسية هي في الحقيقة همزة وصل بين الحاكم والمحكوم ، وهي الإطار الذي يمارس الشعب من خلاله دوره السياسي ، ومنه يؤثر في السلطة وفي صنع القرار ، ومن هنا جاءت أهمية دراسة الأحزاب السياسية ودورها في القضايا المجتمعية ، من خلال التعرف على تطور مسارها وعن التجربة التي خاضتها ومدى تعبيرها عن مصالح المجتمع الذي تتواجد به ، ومدى قرب أو بعد برامج هذه الأحزاب عن قضايا المجتمع ومدى تعبيرها عن مصالحه وعن توجهاته المنطلقة من أفكاره ومعتقداته وإرثه الاجتماعي والثقافي ، بهذا الشكل فالأحزاب السياسية من شأنها أن تقود الجماهير وتعمق من درجة الوعي السياسي لديها ، فهي المجسد الحقيقي لإرادة الشعوب وضمانة للحريات العامة ، وبالتالي فكل إنحراف سياسي لهذه الأحزاب أو تبني منها لإتجاهات مخالفة لتوجهات الشعب وغير معبرة عن مصالحه ، يعد خروجا عن إرادة الشعب ، لأنه بذلك يصبح الحزب أداة تعطيل للتنمية الوطنية الشاملة بدل دفعها قدما إلى الأمام ، بحكم أن الحزب هو نتاج للظروف الاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع ، فعادة ما تظهر الأحزاب السياسية في حالات الأزمات والمشكلات التي يمر بها هذا المجتمع أو ذلك ، والتي بالضرورة سوف تؤثر في حاضره ومستقبله ، وعليه يصبح من الأهمية بمكان وجود تنظيمات سياسية تعبر عن رأي الشعب وعن آلامه وآماله وينوب عنه ، بغية صنع القرار الوطني السيد ويخدم مصالح الشعب ويسير بالتنمية الوطنية بإتجاهها الصحيح .

الفصل الرابع : التنمية والممارسة السياسية في الجزائر

المبحث الأول : معالجات سياسية

- تمهيد

أولا : مواصفات في التعددية السياسية

ثانيا : مواصفات في المشاركة السياسية

ثالثا : مواصفات في التحول الديمقراطي

المبحث الثاني : إجتماعية الخطاب التنموي

أولا : البعد التصوري للتنمية في الجزائر

ثانيا : الأبعاد المجتمعية لخطاب التنمية في الجزائر

ثالثا : قراءة في الخطاب التنموي للتيارات السياسية في الجزائر

- خلاصة الفصل

- تمهيد :

سننظر في هذا الفصل إلى موضوع التنمية والممارسة السياسية ، والذي سيتمحور حول محورين : المحور الأول سوف يخصص في معالجات سياسية ، والتي سنتكلم فيها عن مواصفات التعددية السياسية ، والتي تعتبر كوسيلة وأداة لتنظيم الحياة السياسية ، والتي تعد كشرط ضروري لأي ممارسة ديمقراطية ، بحيث تشارك كافة الفئات والإتجاهات والقوى داخل المجتمع في كافة الأنشطة ، وعليه ينبغي أن تحتوي التعددية السياسية على تعددية في الممارسة الحزبية وفي العمل النقابي وفي الأنشطة الإعلامية ، وكذلك سوف نتكلم عن مواصفات في المشاركة السياسية ، إذ أنها تعد كمقياس لنمو الحكومات الديمقراطية وتمكين الناس من إختيار الحكام وصياغة السياسات العامة في البلاد ، كما أننا سنتكلم عن مواصفات في قضية التحول الديمقراطي ، الذي أصبح يشكل إحدى القضايا الكبرى التي يشهدها العالم المعاصر وخاصة في العالم الثالث ، أما المحور الثاني من هذا الفصل فسندرسه في التطرق لموضوع إجتماعية الخطاب التنموي ، حيث سنتكلم أولاً عن البعد التصوري للتنمية في الجزائر ، حيث قمنا بإستخلاص الملامح العامة لإستراتيجية التنمية الشاملة في الجزائر من خلال استقراء ثلاثة نصوص صدرت عن الدولة الجزائرية ، بعدها سننظر إلى الأبعاد المجتمعية لخطابات التنمية في الجزائر ، والتي اخترنا فيها ثلاثة أبعاد وهي : التنمية الإجتماعية والتنمية السياسية والإستقرار الإجتماعي ، وفي الأخير تطرقنا إلى قراءة عامة في خطابات الأحزاب السياسية في الجزائر ، حتى نستقرأ نوع الخطاب الذي تتميز به هذه الأحزاب ، وأن نتبين منطق كل منظومة سياسية منها ، والغايات التي تهدف إليها والأساس القاعدي الذي تقوم عليه .

المحور الأول : معالجات سياسية

أولا : مواصفات في التعددية السياسية :

لقد أضحت التعددية السياسية من المسائل الأساسية الملحة في تاريخنا المعاصر ، والتي يجب إدخالها ضمن ما يسمى بعمليات الإصلاح السياسي ، حيث تكون فرصة للأخذ بتنوع الآراء والأفكار والمؤسسات والممارسات والإختيارات في الدولة والمجتمع وتكون بالتالي القوة الموزعة بين عدة بين عدة أطراف وفواعل تتبادل فيما بينها السلطة بإستمرار⁽¹⁾ ، لذا فإنه لا يمكن أن نتصور وجود أحزاب سياسية دون توفر الإطار القانوني والسياسي لأداء نشاطها ، ولا يكون هذا الإطار إلا في التعددية السياسية ، لأنها بحق المجال الذي تتجسد فيه الممارسة الديمقراطية بشكل جيد ، بإعتبار أن التعدد ظاهرة إنسانية وتاريخية عرفتها مختلف المجتمعات الإنسانية بجميع فئاتها ومشاريها ، بحكم إختلاف طبيعة الناس ومصالحهم⁽²⁾ .

1- مفهوم التعددية السياسية : تعتبر التعددية السياسية وسيلة وأداة لتنظيم الحياة السياسية ، ترسي مبدأ إحترام التنوع الفكري والسياسي ، كما تعتبر شرطا ضروريا لأي ممارسة ديمقراطية ، بحيث تشارك كافة الفئات والإتجاهات والقوى داخل المجتمع في كافة الأنشطة ، وحسب الأمم المتحدة فإن التعددية السياسية تقتضي مشاركة أكثر من حزب سياسي واحد في الإنتخابات والقيام بدور في الحكم ، وتقوم الأحزاب السياسية بدور

1- وحيد عبد المجيد ، الأحزاب المصرية من الداخل- 1907-1992 ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، القاهرة ، 1993 ، ص03 .

2- إبراهيم توفيق حسنين ، ندوة التعددية في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 96 ، فيفري 1987 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص175 .

أساسي في الديمقراطية ، وذلك بتجميع المصالح وإدماج المواطنين في العملية السياسية⁽¹⁾ ، وعليه ينبغي أن تحتوي التعددية السياسية على تعددية في الممارسة الحزبية وفي العمل النقابي وفي الأنشطة الإعلامية ، بحيث تساهم كل هذه القوى بما فيهم المواطنين على حد سواء في العملية السياسية ، لأنها تنطلق من الربط الجدلي بين المشاركة السياسية والعملية السياسية التي يتبناها النظام ، ولاسيما أثناء عملية صنع وإتخاذ القرارات السياسية ، لكون القرارات السياسية تمثل المحور والمخرج النهائي لأي عملية سياسية .

ولقد تطور مفهوم التعددية السياسية عبر العديد من المراحل التاريخية ، ليشمل مختلف الأطر السياسية ، أهمها هيئات الدولة وسلطاتها والأحزاب السياسية ، وحرية الرأي والتعبير وحرية الإختيار ، ومن ثم أصبح هذا المفهوم يشكل أهم منطلق للأنظمة الديمقراطية المعاصرة ، وعليه تصبح التعددية السياسية بمثابة ترتيبات مؤسسية ، تهدف لتوزيع السلطات الحكومية والمشاركة فيها⁽²⁾ ، وتتبنى التعددية السياسية على أساس أربع مبادئ تتمثل في⁽³⁾ :

- أ- الإقرار بحق التنظيم السياسي ، بمعنى الإقرار بحق جميع القوى السياسية والإجتماعية أن تؤسس أحزاب وتنظيمات تمثلها .
- ب- التعدد المتكافئ لهذه التنظيمات والأحزاب السياسية ، حتى يتاح لها نفس الفرص في مزاولتها أنشطتها السياسية بكل كفاءة وجدارة .

1- المذكرة التوجيهية للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الديمقراطية ، قرار الجمعية العامة تحت رقم A/RES/62/7 ، نسخة إلكترونية ، ص09 ، على الرابط التالي :

www.un.org/ar/globalissues/democracy/pdfs/SGGuidelines.pdf

2- صمويل هنتغتون ، الموجة الثالثة - التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ، ترجمة عبد الوهاب علوب ، ناهد محمود عرنوش ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية القاهرة ، سنة 1993 ، ص73 .

3- نفس المرجع والصفحة .

ج- تحقيق مبدأ الحماية الدستورية لمختلف هذه القوى ، بأن يوفر لها الإطار المؤسسي والقانوني الذي يحميها من تغول السلطة الحاكمة .

د- توفير الحرية في التناوب على السلطة بطرق ديمقراطية وسلمية .

2- **واقع التعددية السياسية في الجزائر** : في الحقيقة كانت تجربة التعددية السياسية جديدة في تاريخ الجزائر ، إلا أن جذورها التاريخية ترجع إلى مرحلة الإستعمار الفرنسي فقد ظهرت بوادر هذا التعدد مع ميلاد الحركة الوطنية في بداية القرن العشرين وذلك ببروز تيارات سياسية نشطة إلى غاية قيام الثورة الجزائرية عام 1954⁽¹⁾ ، إلا أن وقوع الأحداث المؤلمة التي جرت بتاريخ 5 أكتوبر 1988 كان لها وقع كبير على الواقع السياسي الجزائري ، حيث اضطرت حينها السلطة بطرح حزمة من الإصلاحات السياسية والإقتصادية ، أرخت لمرحلة جديدة ودشنت عهدا آخر في الجزائر ، أتسمت هذه الإصلاحات بما عرف بالتعددية السياسية ، بينما أتسمت الإصلاحات الإقتصادية بتبني الجزائر لنمط إقتصادي جديد عرف بإقتصاد السوق ، الذي رأته النخبة السياسية الجزائرية كبديل حتمي وخيار ناجع وكفيل بتحقيق أهداف التنمية الشاملة⁽²⁾ .

والحقيقة إن مبادرة النظام الجزائري بإتخاذ مبدأ التعددية السياسية كآلية للتغيير السياسي لم يكن على قناعة منه ، حيث رفض الجناح المحافظ فيه عملية الإنفتاح السياسي والدليل على ذلك أن رئيس الجمهورية بعد أحداث 05 أكتوبر 1988 وفي خطاب له ألقاه مباشرة على الشعب أعلن فيه جملة من الإصلاحات السياسية والإقتصادية ، فلم يقر في البدء بالتعددية السياسية بدعوى أن وقتها لم يحن حيث أكد بيان رئاسة الجمهورية حينها على أنه : "لا يمكن أن يكون بأي حال من الأحوال إقامة تعددية حزبية من البداية

1- عمر صدوق ، آراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، دت ، ص64 .

2- ناصر يوسف ، الأبعاد الإجتماعية للإقتصاد الجزائري ، مجلة العلوم الإجتماعية ، العدد 1 ، شهر ربيع ، 1995 ، ص221 .

مع أوساط تطمح في السلطة وفي الحصول على الإمتيازات في إطار ديمقراطية مظهرية تغذيها مزايدات ديماغوجية وعصبية جهوية وفئوية⁽¹⁾ .

إلا أنه وبعد الأحداث الأليمة التي جرت في الخامس من شهر أكتوبر 1988 رأى الكثير من القوى السياسية في الجزائر بالتسليم بالإنفتاح السياسي وإقرار التعددية السياسية⁽²⁾ ، حيث كانت تدرك أن التعددية السياسية أمراً ضروريا لا مفر منه ، بإعتبارها مبدأ للعمل السياسي تحمل قيما سياسية وإجتماعية يمكنها أن تدعم الوحدة الوطنية ، وذلك بإشراك كل الفئات الإجتماعية في ممارسة السلطة ، بشرط أن تكون هذه التعددية مقرونة بوجود قيم ومبادئ مشتركة ، وأن تكون هذه الأحزاب حاملة لمشاريع إجتماعية واعدة للنهوض الوطني ، على أمل أن تكون التعددية السياسية في الجزائر شكلا من أشكال التعبير الشعبي عن مطامحه الواسعة ، وإستجابة لهذا المطلب أصدرت الدولة حزمة من المواثيق والقوانين المتعلقة بالممارسة السياسية ، حيث لقي هذا التوجه الجديد قَبُولاً واسعاً من مختلف النخب السياسية في تلك الفترة ، وكان أبرز هذه المواثيق دستور 23 فبراير 1989⁽³⁾ وقانون 89-11 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي⁽⁴⁾ ، كتعبير من السلطة على نواياها الحسنة في إحداث القطيعة مع الماضي ومع تجربة الحزب الواحد .

1- بيان رئاسة الجمهورية ، مشروع الإصلاحات السياسية ، مرجع سابق ، ص 6-7 .

2- محمد ميلي ، الجزائر ... إلى أين ؟ ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 271 ، سبتمبر 2001 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص 21 .

3- المرسوم الرئاسي رقم 89/18 مؤرخ في 1989/02/28 ، متعلق بنشر نص تعديل الدستور ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد 09 مؤرخة في 1989/03/01 .

4- قانون رقم 89/11 مؤرخ في 1989/06/05 ، المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد 27 مؤرخة في 1989/07/05 .

ومع هذا كله لم تكن التعددية السياسية في الجزائر بالإنفتاح المطلوب ، وذلك للأسباب التالية⁽¹⁾ :

أ- محاولة تضيق مجال ونفوذ التعددية لينحصر دورها في المعارضة دون المشاركة الفعّالة والمؤثرة في النظام .

ب- إستبعاد إنتعاش أحزاب معينة أو قيامها لتثبيت تواجدها عبر التراب الوطني .

ج- عدم بروز أحزاب لها القدرة على الدخول في المنافسة السياسية ، بما يجعلها تفرض نفسها كرقم صعب في الحياة السياسية .

ولذا يمكن إعتبار التعددية السياسية في الجزائر كانت كإستجابة من السلطة السياسية نتيجة لضغوطات سياسية وإجتماعية شهدتها الجزائر في ذلك الوقت ، وكان التعديل الدستوري لعام 1989 معبرا عن هذه الإرادة ، وهذا ما أكده رئيس المجلس الشعبي الوطني بقوله : أنها - أي أحداث أكتوبر ، أبرزت ضرورة التعجيل في المسار الديمقراطي الواسع الذي شرع فيه ، والذي ينبغي أن يؤدي إلى المصالحة بين الجزائريين⁽²⁾ ، فبمقتضى المادة 40 من هذا الدستور ، أقرت الدولة الحق في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي ، ومن ثم عرفت الساحة السياسية عديدا من الأحزاب دخلت معترك سياسية بشكل غير مسبوق ، حركت الشارع الجزائري بخطابات تهييجية⁽³⁾ مما جعلها تعبر عن تطور مشوه لهذه الظاهرة ، بمعنى أنها أحزاب لم تكن تحمل مشاريع سياسية وإقتصادية ومجتمعية ملموسة ، تعبر عن تجذر في الممارسة السياسية ، بقدر ما كانت هذه الأحزاب مجرد حركات مناهضة لسياسة الحزب الواحد ولمشاريعه الفاشلة ،

1- عمر صدوق ، مرجع سابق ، ص 51 .

2- سعيد بوشعير ، النظام السياسي الجزائري ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 1990 ، ص 181 .

3- الطاهر الإبراهيمي ، نحو علم إجتماع لما بعد التعددية السياسية في الجزائر- الدواعي والإمكان- رؤية تحليلية ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 10 ، نوفمبر 2006 ، جامعة محمد خيضر - بسكرة ، ص 66 .

كما أن الحرمان السياسي الذي لاقته هذه الأحزاب من السلطة الحاكمة ، والذي عبر في كثير من الأحيان عن صراعات إجتماعية سياسية مكبوتة منذ الإستقلال زاد في تهيج الوضع وهذا ما يجعلنا نصف الظاهرة الحزبية في الجزائر أنها لا زالت في مرحلة جنينية وتكوينية لم تصل بعدُ إلى مرحلة النضج .

- آثار التعددية السياسية في الجزائر : تعتبر التعددية والمشاركة السياسية في الجزائر من أهم المواضيع التي كان لها أثر في إرساء البناء المؤسسي للدولة ، ومن مظاهر هذه الأزمة ما نلاحظه من عزوف الشعب عن العمل السياسي والتغيب عن العملية الإنتخابية، حيث أظهرت الإنتخابات في الجزائر الكثير من الظواهر السياسية السلبية ، وطرحت العديد من التساؤلات المهمة لدى الكثير من المراقبين ، فأزمة المشاركة السياسية تعني تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وذلك راجع إما لوضع العراقيل أمام المتطلعين في هذه المشاركة من جهة ، أو لحالات يأس لدى الجماهير من مدى مصداقية الإنتخابات ، مما يؤدي إلى الوقوع في أزمة الشرعية ومن ثم تُشكّل تهديدا لمؤسسات الدولة الرسمية ، وضمن هذا التحليل برزت عدة آثار سلبية لمظاهر التعددية السياسية الشكلية في الجزائر منها على الخصوص⁽¹⁾ :

- إزدواجية السلطة على المستوى الأجهزة العليا ، سواء من حيث عدم تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث ، أو على مستوى صراع الأجنحة المكونة للنظام السياسي ويمكن وصف هذه الإزدواجية بسلطة شكلية ذات طابع رسمي تسمى بالسلطة الظاهرة ، وأخرى فعلية غير رسمية تسمى بالسلطة الخفية .

1- مسلم بابا عربي ، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر: على الرابط التالي :

<http://www.ulum.nl/c110.html>

- ضعف السلطة السياسية ، جراء خضوع رئيس الدولة لمنطق التزكية والإختيار من طرف جهات خفية غير معلنة ، ومن ثم سوف تكون السلطة محدودة الصلاحيات وغير قادرة على القيام بتغييرات هامة أو نقلة حقيقية في الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية .

- ومنه عجز السلطة في السيطرة على الوضع ، وعدم القدرة على إحتواء كل القوى السياسية الطموحة للوصول للسلطة .

- ومن ثم ضعف ترشيد العمل الحكومي وتطبيق مبدأ الحكامة الإدارية .

- وأيضا بروز مظاهر الصراع ، وذلك على مستوى التعاطي للمسؤوليات على المستوى المحلي (المجالس الشعبية المنتخبة) .

- وغياب التداول على السلطة ، والذي يحدث في الجزائر هو مجرد تعاقب الرؤساء على دفة الحكم ، ويتم ذلك من خلال عملية تزكية ودعم لمرشح ما .

- ضعف المشاركة السياسية ، وخاصة المعبر عنها بواسطة الإنتخابات ، حيث عرفت الإنتخابات تراجعاً واضحاً في نسب المشاركة الشعبية ، جراء تراجع الإهتمام الشعبي بالعملية الإنتخابية ، والتي تعود أساساً حسب الكثير من الملاحظين إلى عدم إيمان الناخبين بإمكانية تحقيق تغيير حقيقي في الواقع ، طالما أنها لا تعكس إرادة الناخب .

- إستمرار المرحلة الإنتقالية ، حيث كشف تدخل المؤسسة العسكرية في المسار الإنتخابي في الجزائر إطالة عمر المرحلة الإنتقالية ، فعلى الرغم من أن الجزائر تجاوزت بكل تأكيد مرحلة الأحادية الحزبية وخطت خطوات هامة في سبيل توفير شروط الممارسة الديمقراطية ، إلا أنها لم تحقق الإنتقال الفعلي إلى الحياة الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية وإحترام الحريات الأساسية والتداول على السلطة .

ثانيا : مواصفات في المشاركة السياسية :

تعتبر المشاركة السياسية واحدة من المفهومات اللصيقة بالديمقراطية ، مثل السيادة للشعب والمطالبة بالمساواة ، ومناقشة القوانين وتعديلها ، فهي مقياس لنمو الحكومات الديمقراطية وتمكين الناس من إختيار الحكام ، وصياغة السياسات العامة بشكل مباشر أو غير مباشر⁽¹⁾ ، فهي أساس الديمقراطية من خلال إتساع رقعة العمل الحزبي ، ومساهمة المؤسسات الدستورية في نضج المجتمع ووعيه بالقضايا والتحديات التي يجابهها الوطن ، فهذا النوع من المشاركة يسمح بتطبيق وتوسيع رقعة الشرعية السياسية للأنظمة الحاكمة⁽²⁾ ، والمشاركة السياسية ليست مجرد إتجاه أو إعتقاد في نفس الإنسان ، وإنما هي نشاط يقوم به الأفراد والجماعات أو هي إختيارات يتبناها هؤلاء بغية رسم السياسات العامة للدولة ، يكون عادة في صالح الكل ، الهدف منها كما تشير إلى ذلك "ماري تيريز رينر "M.T.Renard" أن يكون للإنسان موقف معين وأن يقوم بعمل ما وأن يصبح المشاركين جزء من جماعة تعكس رغبة الآخرين .

وبالطبع تتمايز الأنظمة السياسية بعضها عن بعض ، بحكم طبيعة العملية السياسية الجارية ضمنها ، فعلى قدر إمتلاك مؤسسات الدولة الجرأة في ممارسة حقيقية للعمل السياسي وفقا لمبادئ التعددية السياسية ومقتضياتها ، تتوقف درجة ومستوى المشاركة السياسية ، ومن ثم يتوقف تأثير المجتمع المدني على الدولة ومؤسساتها من حالة إلى أخرى ، ففي الحد الأقصى يصل تأثير هذا المجتمع إلى عملية صياغة أطر الدولة نفسها وإختيار النظام السياسي الملائم ، وكذا إنتخاب الحكومة ومحاسبتها وتغييرها بصورة دورية مقننة ، أما في الحد الأدنى فيكون تأثير المجتمع المدني شبه معدوم ويقتصر تفاعله على

1- David L.Sills , International Encyclopidie of the Social Sciences, the Macmillan company and the free press, New York . Collier Macmillan Publishers, VL,11 , London, Reprinted, 1972, p252 .

2- سامية خضر صالح ، المشاركة السياسية - إتجاهات نظرية ومنهجية حديثة ، تساهم في فهم العالم من حولنا ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 2005 ، ص 17 .

السخط والتذمر ، وربما لجأت بعض المجموعات المناهضة للنظام إلى ممارسة العنف والتدمير والإغتيالات⁽¹⁾ .

في هذا الإطار أشار العديد من رواد نظريات التنمية السياسية إلى دور الأحزاب السياسية كمؤسسة وكوظيفة في عملية التنمية السياسية ، وكآلية لا يمكن الإستغناء عنها بالنسبة للدول الحديثة ، التي تسعى نحو تطوير وتحديث مجتمعاتها من خلال التعبئة نحو المشاركة السياسية للجماهير الواسعة ، ولجلب التأييد للمشاريع التنموية وبناء وتعزيز الشعور القومي ، ولقد أشار "أكسيس دي توكفيل" في كتابه "الديمقراطية في أمريكا" إلى قيمة الديمقراطية والمشاركة الشعبية في بناء المجتمعات حيث سجل إعجابه بالدور الذي تلعبه الممارسة الديمقراطية في الحياة السياسية في المجتمع الأمريكي ، وقد ركز "دي توكفيل" على البعد الإجتماعي في الديمقراطية أكثر من بعدها السياسي ، إذ أن البعد السوسيو سيكولوجي يستند عند الناس إلى ديالكتيك الحرية والمساواة⁽²⁾ .

1- ماذا تعني المشاركة السياسية : تعني المشاركة السياسية تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين كأفراد وجماعات ، بغية المساهمة في عمليات صنع القرار ، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس الشعبية المنتخبة ، لتعبر عن مصالحهم وتعمل على تحديد القضايا والمشكلات وتيسير سبل حلها ، فالمشاركة تعني المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين ، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية⁽³⁾ ، كما يراها "عبد الهادي الجوهري" بأنها تلك العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورا في

1- عبد الله بوقفة ، أساليب ممارسة السلطة في النظام السياسي الجزائري - دراسة مقارنة - دار هومة للنشر والطباعة ، الجزائر ، 2002 ، ص74 .

2- سامية خضر صالح ، المشاركة السياسية ، مرجع سابق ، ص11،10 .

3- بومدين طاشمة ، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، نقلا عن الرابط التالي :

<http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/montada-f23/topic-t197.htm>

الحياة السياسية ، وتكون لديه الفرصة ليشارك في وضع الأهداف العامة لمجتمعه⁽¹⁾ ، فالمشاركة تتضمن دور فعال للمجتمع المدني ، وتقوم المشاركة الواسعة على حرية التنظيم وحرية التعبير وعلى قدرات المشاركة البناءة⁽²⁾.

فالمشاركة السياسية تعني أي جهد أو عمل يتم من جانب المواطنين ، يهدف للتأثير على إختيار السياسات وإدارة الشؤون العامة ، أو إختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي أو محلي ، أو هي عملية تشمل جميع صور إشتراك أو إسهامات المواطنين في توجيه عمل أجهزة الحكومة أو أجهزة الحكم المحلي ، أو لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع ، سواء كان طابعها إستشارياً أو تقريرياً أو تنفيذياً أو رقابياً وسواء كانت هذه المساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر ، كما تعني تلك الجهود التطوعية المنظمة ، التي تتصل بعمليات إختيار القيادات السياسية وصنع السياسات ووضع الخطط وتنفيذ البرامج والمشروعات ، سواء على المستوى الخدمي أو على المستوى الإنتاجي⁽³⁾ كما تعني المشاركة السياسية إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى ، في إعداد وتنفيذ سياسات التنمية المحلية ، سواء بجهودهم الذاتية أو التعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية ، كما قد تعني تلك الجهود المشتركة الحكومية والأهلية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقاً لخطط مرسومة وفي حدود السياسة الإجتماعية للجميع⁽⁴⁾.

1- سامية خضر صالح ، المشاركة السياسية ، مرجع سابق ، ص28،27 .

2- ميلاط عبد الحفيظ ، الآليات القانونية لتحقيق الحكم الراشد في الجزائر والعالم العربي، نقلا عن:

<http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/montada-f4/topic-t1108.htm>

3- جلال عبد الله معوض ، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، السنة السادسة ، العدد 55 سبتمبر 1983 ، ص109 .

4- صخر المحمد ، أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية - الجزائر نموذجا ، حلقة بحثية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة دمشق ، سوريا ، 2010-2011 ، ص06 .

وفي الحقيقة تعتبر المشاركة السياسية شكلاً من أشكال التعليم الجماهيري ، حيث يتعلم المواطنون ما لهم وما عليهم من حقوق وواجبات ، وهذا يؤدي بدوره إلى معرفة تامة وإدراك كبير لمستلزمات عملهم الوطني ، فالمشاركة السياسية ترتبط ارتباطاً أساسياً بالمسئولية الإجتماعية ، التي تقوم على أساس الموازنة بين الحقوق والواجبات ، حيث يتوقف نمو وتطور الديمقراطية على مدى إتساع نطاق المشاركة وجعلها حقاً يتمتع بها كل إنسان في المجتمع ، إذ المشاركة السياسية تدفع إلى مزيد من الإستقرار والإنتظام في المجتمع ، بما يؤدي بدوره إلى توسيع وتعميق الإحساس بشرعية النظام ، ذلك لأن المشاركة تعطي الجماهير حقاً ديمقراطياً يمكنهم من محاسبة المسؤولين عن أعمالهم وعلى مدى جودة الأداء الحكومي ، الأمر الذي سينعكس بالضرورة على شعورهم بالإنتماء لوطنهم الكبير⁽¹⁾ .

وبحكم أن المشاركة السياسية هي إسهام أو إنشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه ، سواء كان هذا الإنشغال بالتأييد أو الرفض أو بالمقاطعة أو حتى بالإحتجاج والتظاهر ، فإنه يمكن لنا التمييز بين شكلين من المشاركة السياسية⁽²⁾ :

أ- المشاركة السياسية الرسمية : وهو النشاط الذي يقوم به أصحاب المناصب الرسمية في أجهزة الدولة ، أي هؤلاء الذين يمارسون أدواراً سياسية ، بغية الحفاظ على مصالحهم وإمتهنتهم في السلطة .

ب- المشاركة السياسية غير الرسمية : وهو النشاط الذي يزاوله السياسيون خارج السلطة ، كرؤساء الأحزاب وجماعات الضغط المختلفة وغيرهم من رجالات السياسة المعارضين لتوجهات السلطة الحاكمة .

1- المرجع السابق ، ص 08 .

2- سامية خضر صالح ، المشاركة السياسية ، مرجع سابق ، ص 29 .

كما يقسم "عبد الهادي الجوهري" المشاركة السياسية إلى صنفين⁽¹⁾ :

- أ- المشاركة في النشاطات السياسية المباشرة : كتقلد مناصب قيادية في حزب ما، عضوية حزب، الترشح في الإنتخابات، التصويت، الإشتراك في المظاهرات العامة .
- ب- المشاركة في النشاطات السياسية غير المباشرة : العضوية في الهيئات التطوعية والإهتمام بالأنشطة السياسية وأخبارها ومتابعة مآلات السياسة العامة .

2- دور المشاركة السياسية في المجتمع : تعد المشاركة السياسية إحدى المبادئ الأساسية في تنمية المجتمع وتطويره ، فالتنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة سياسية التي تعد إحدى ركائز التنمية السياسية ، بحكم أنها تعتبر أفضل وسيلة لتدعيم وتنمية الشخصية الديمقراطية على مستوى الفرد والمجتمع ، وهي حق من حقوق المواطنة ، يجب أن يتمتع به كل مواطن يعيش في مجتمعه ، فمن حقه أن يختار حكامه وأن يختار نوابه الذين يقومون بالرقابة على الحكام وتوجيههم لما فيه مصلحة الشعب⁽²⁾، فالمشاركة السياسية تشكل المظهر الرئيس للنظام الديمقراطي ، إلا أن توسيع نطاق هذه المشاركة دون التوسع في عملية المأسسة السياسية الحقيقية التي تعد أبرز مظاهر التنمية السياسية ، يحمل معه تهديداً خطيراً على الإستقرار السياسي ، وربما يؤدي إلى زعزعة إستقرار المجتمع نفسه ، وخاصة إذا عجز النظام عن إستيعاب هذه القوى من خلال المؤسسات السياسية القائمة ، أو تباطأ في بناء المؤسسات الجديدة التي تستوعب الحراك

1- المرجع السابق ، ص 32 .

2- صخر المحمد ، أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية - الجزائر نموذجا ، مرجع سابق، ص 09 .

الإجتماعي والسياسي المتزايد ، فلا يمكن ضمان الإستقرار السياسي ، إلا إذا تطورت المؤسسات السياسية بصورة تواكب التوسع السريع في المشاركة السياسية⁽¹⁾ .

فالمشاركة السياسية للجماهير في إتخاذ القرارات المصيرية للبلاد ، يجعلهم يشعرون بقوة بانتمائهم لمجتمعهم ومن ثم يتشجعون لدعم النظام السياسي الحاكم شريطة أن تكون عند هؤلاء قوة تأثير كبيرة ، تمكنهم من صنع القرارات المصيرية وبما يحدث التوازن الإجتماعي المطلوب⁽²⁾ ، وبهذا يمكن إعتبار المشاركة السياسية كأحد آليات تنمية روح المواطنة والولاء ، التي تؤدي إلى نجاح التنمية الوطنية الشاملة، فالمشاركة السياسية تعد مؤشر قوي للدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع ونظامه السياسي ، حيث أعتبر "هننتجتون" أن المشاركة السياسية أحد عناصر التنمية السياسية ، إذ تقترن التنمية السياسية بالعلاقة بين المأسسة السياسية والمشاركة السياسية⁽³⁾ ، ولذا يتطلب من السلطات الحاكمة في المجتمع إدراك قيمة المشاركة السياسية للمواطنين ، إذ عليها تمكين الناس البسطاء من المساهمة في تفعيل الحياة السياسية ، من خلال المشاركة الحية في إختيار ممثليهم بكل حرية ، وإلا فإن القرارات التي سوف تتخذها الدولة ، لن تكون في صالحهم ولا معبرة عن إحتياجاتهم ، مما يترك الوضع الإجتماعي والسياسي مضطرب وفي غير صالح الإستقرار المنشود⁽⁴⁾.

فمشاركة المواطنين في المساهمة في تحمل مسئولية صنع القرار، يسهل في الحقيقة كثيراً في عملية تنفيذ الخطط والبرامج ، لأن ذلك يشعرهم بدورهم في وضع هذه الخطط

1- سعد الدين إبراهيم ، المجتمع والدولة في الوطن العربي- مشروع إستشراف مستقبل الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، 1988، ص185 .

2- سامية خضر صالح ، البعد السياسي للجامعة والأمن البيئي- دراسة في المشاركة وإتخاذ القرار ، أكاديمية البحث للعلوم التكنولوجية ، القاهرة ، 1996 ، ص85 .

3- أزمة المشاركة السياسية في الجزائر ، 1 / 2 / 2011 - 11:07 ، على الرابط التالي :

forum-setif.yoo7.com/t9069-topic

4- سامية خضر صالح ، المشاركة السياسية - إتجاهات نظرية ومنهجية حديثة ، مرجع سبق ذكره ، ص22،23.

والبرامج ، مما يجعلهم يعملون على إتمام نجاح هذه المشروعات وتحقيق كل أهداف المجتمع ، بشكل يضمن تحقيق الحد الأقصى من الفوائد ، وبأسلوب يتلاءم مع إحتياجات ورغبات وقدرات الجماهير ، وهذا ما يسهم ويزيد من إرتباط الجماهير بالنظام وأهدافه ، وترفع من شأن الولاء والشعور بالمسؤولية وتحسين الفاعلية والرفع من مستوى الأداء في الوسط الإجتماعي ، بقصد تحقيق أهداف التنمية الشاملة ، والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها .

وطالما أن المشاركة السياسية تعد كمنكون أساسي في التنمية المجتمعية ، ينبغي تحقيق الشروط التالية :

- أ- وجود مجتمع مدني وتنظيمات سياسية قوية ، يمارس الناس من خلالها تفاعلهم المجتمعي والسياسي لكي يسمعو صوتهم ويعبروا عن طموحاتهم .
- ب- إصلاح المنظومة السياسية وقوانينها وبخاصة القوانين المنتظمة للانتخابات وكيفيات الإقتراع للتمثيل الشعبي الحقيقي .
- ج- منح فرص في المشاركة السياسية الحقة ، تمكن الشعب من إتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بحياتهم وحياة المجتمع الذي يعيشونه .
- د- وجود سلطة لا مركزية ، تحقق مبدأ تقرب الإدارة للمواطن بغية المشاركة في إدارة حياته الوطنية والمحلية .

3- أنواع المشاركة السياسية : بالرغم من أنه يصعب الفصل بين أنواع من المشاركات السياسية في الواقع العملي ، لإرتباط هذه الأنواع مع بعضها وتداخلها تداخلاً قوياً ، إلا أنه يمكن من أجل الدراسة تقسيمها إلى ثلاثة أنواع رئيسة :

أ- المشاركة الإجتماعية : وهي تحدث نتيجة لتفاعل أفراد المجتمع وتعاملهم مع بعضهم البعض ، في نطاق هذا المجتمع ومنظماته ومؤسساته ، فهي تعبر عن تلك

الأنشطة التي تهدف إلى التغلب على بعض المشكلات العملية اليومية ، وتُسهم في تحقيق قدر من التضامن والتكافل بين أعضاء المجتمع⁽¹⁾ .

ب- المشاركة الإقتصادية : وتعني المشاركة في مشاريع التنمية الإقتصادية ، وذلك بالمساهمة في وضع قراراتها وتمويلها وتنفيذها ، كما قد تعني الأنشطة التي يقوم بها المواطن لدعم الإقتصاد الوطني ، مثل دفعه للضرائب والرسوم وغيرها ، كما قد تعنى أن يضبط إنفاقه ، بحيث يكون استهلاكه في حدود دخله ، والهدف هو مساهمة في دعم الإقتصاد الوطني⁽²⁾ .

ج- المشاركة السياسية : وهي تعني تلك العملية التي يلعب الفرد أو الجماعة من خلالها دورًا في الحياة السياسية للمجتمع ، وتكون لديهم الفرصة لأن يسهموا في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها ، وعليه يمكن إعتبار المشاركة السياسية تلك الأنشطة الإرادية التي يقوم بها المواطنون ، بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية إختيار الحكام ، أو هي التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها⁽³⁾ .

4- طبيعة المشاركة السياسية في الجزائر ومظاهرها : سنوات مرت في الجزائر على التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية السياسية ، وعليه يكون من حقنا طرح التساؤل التالي : إلى أي مدى حققت الجزائر أهدافها التنموية من وراء هذه التجربة ؟ والإجابة كالتالي: إذا عرفنا أن التنمية لا تتحقق إلا بواسطة التعاون المثمر والمتبادل بين الدولة والمجتمع ، ومن ثم لا يمكن للفعل السياسي المتمثل في التعددية السياسية وما ينبثق عنها من مشاركة فعلية للمواطنين في الحياة السياسية ، التي هي جوهر العمل

1- ثناء فؤاد عبد الله ، في آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1997، ص210 .

2- صخر محمد ، مرجع سابق ، ص08 .

3- نفس المرجع والصفحة .

الديمقراطي إلا أن يتعايشا مع أبعديات العمل التنموي ، لأن الديمقراطية لا يمكن إختزالها فقط في معادلة سياسية بائسة ، تجعل منها مظهرا شكليا في ممارسة شعبية إنتخابية فكلورية ، لا تأخذ بعين الإعتبار متغيرات المجتمع وأبعاده الإجتماعية والإقتصادية والثقافية ، فالفعل الديمقراطي يجب أن يكون شرطا أساسيا في أي عملية تنموية يراد لها النجاح⁽¹⁾، ويمكن تلخيص طبيعة المشاركة السياسية في الجزائر كالتالي:

أ- **في ظل الأحادية** : إن الجزائر لم تكن تمتلك أية تقاليد أو ميراث يفصح عن مشاركة سياسية حقيقية ، فالمفهوم السائد منذ الإستقلال إلى غاية أحداث 5 أكتوبر 1988 كان يدخل في نطاق مفهوم التعبئة وليس المشاركة ، فالتعبئة تأخذ شكل التأييد والحشد والمساندة لبعض القرارات دون الإسهام الحقيقي في صنعها ، إضافة إلى ذلك أن الساحة السياسية كانت للأسف تهيمن عليها النخبة العسكرية والتكنوقراطية ، فلقد رافق حكم الحزب الواحد إقصاء للحريات الفردية والجماعية ، وعجز المؤسسات السياسية عن إستيعاب القوى السياسية والإجتماعية الصاعدة والطموحة ، وبرزت بذلك مظاهر الإقصاء وإحتكار كامل للمؤسسات السياسية والنيابية ، وعليه أقتصر رؤية حزب جبهة التحرير حينها على ما يسمى بالتعبئة السياسية وليس المشاركة السياسية ، لأنه للأسف عدّ منذ الإستقلال الحزب الطلائعي ، الموجه لسياسة الأمة والمشرف على أعمال الدولة والحارس الأمين على إنجاز أهداف الثورة ، وبالتالي كان لها مبررا لرفض منطق المعارضة والتعدد السياسي⁽²⁾ ، وبالتالي إفتقاد وجود قنوات شرعية تعبر بدقة عن طموح وتطلعات القوى السياسية الأخرى في البلاد .

1- خميس حزام والي ، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية- تجربة الجزائر ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 ، ص 159 .

2- نفس المرجع والصفحة .

ب- في ظل التعددية السياسية : لم يبدأ النظام السياسي في الجزائر بالتحول إلى الديمقراطية والتعددية السياسية ، إلا بعد أحداث مأسوية جرت غداة يوم من شهر أكتوبر سنة 1988 ، حيث فُسح المجال لإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي ومن ثم بدأ يظهر الإهتمام بالمشاركة السياسية ، من خلال وضع صيغ دستورية وقانونية تسمح بالمشاركة السياسية وتدعم الإنفتاح السياسي ، حيث نص دستور 1989 على حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي وقواعد عملها وتمويلها كما تحدث هذا الدستور عن ضمانات في الممارسة الديمقراطية ذاتها ، حيث نصت المادة 35 من هذا الدستور على أن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطنة حق مكفول ، كما تضمنت المادة 39 منه على حرية التعبير وعقد الإجتماعات ، في حين نصت المادة 47 منه على حق تولي الوظائف النيابية كما تدعمت هذه الحركية السياسية بقانون الإعلام الصادر في 23 أبريل 1990⁽¹⁾.

5- مظاهر المشاركة السياسية في الجزائر : إن العلاقة بين التعددية السياسية والديمقراطية هي علاقة وثيقة ، بحيث تتيح التعددية السياسية الفرصة أمام ممارسة مبدأ التداول على السلطة والتناوب على الحكم ، وبذلك تساهم في تكريس الديمقراطية ، غير أن وجود التعددية السياسية لا يعني بالضرورة وجود تحول ديمقراطي حقيقي ، حيث يمكن إستخدام التعددية السياسية كواجهة شكلية فقط .

أما من حيث مظاهر المشاركة السياسية في الجزائر ، فهناك مجموعة من المظاهر ، منها⁽²⁾ :

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية العدد 14 لسنة 1990 ، قانون رقم 07/90 المؤرخ في 1990/04/03 والمتعلق بالإعلام .

2- صخر المحمد ، أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية- الجزائر نموذجا ، مرجع سابق ، ص 18 .

- أنها اتخذت شكل التعبئة بغرض خلق مساندة دون أن تعبر عن مشاركة حقيقية نابعة من إهتمام بما يجري في المجتمع السياسي .
 - كانت مشاركة شكلية موسمية غير فعالة من قبل القوى السياسية ، حيث لا تظهر الأحزاب إلا أثناء العملية الإنتخابية ، بهدف تأدية أدوار معينة للحصول على الربح الإنتخابي .
 - غياب مبدأ التداول على السلطة والحفاظ على الوضع القائم ، وذلك ببقاء نفس الأشخاص والسياسات .
 - عزوف الشباب عن الإنضمام للأحزاب السياسية ، وبالتالي غياب التجديد والحيوية لتحريك العمل السياسي .
 - ضعف المشاركة الشعبية والذي تمظهر في المقاطعة الإنتخابية .
- 6- عوامل أزمة المشاركة السياسية في الجزائر:** تشير أزمة المشاركة السياسية إلى تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية ، نظرا لوجود عراقيل أمام المتطلعين إلى المشاركة ، بحكم أن الجماعة الحاكمة شعرت بتهديد مركزها السلطوي وخاصة إذا بدت هذه الأخيرة لا تستجيب إلى مطالب القوى الصاعدة ، مما يشكل نوعا من أزمة شرعية في البلاد ، واستنادا إلى ما تقدم فإن المشاركة السياسية تصبح أزمة في حالات هي (1) :

- ظهور جماعات تطالب بإشراكها في الحكم .
- عدم استجابة الجماعة الحاكمة إلى مطالب القوى الإجتماعية الصاعدة .
- عجز النظام عن فهم تطلعات جزء كبير من أبناء المجتمع .

1- أحمد وهبان ، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، القاهرة ، 2000 ، ص

واستنادا لما سبق ، يمكن تلخيص عدد من العوامل والتي تتداخل لتشكيل هذه الأزمة وهي (1) :

- هشاشة أو غياب المؤسسات التنظيمية الفاعلة في الدولة ، وعجز النظام عن وضع آليات حقيقية بخصوص المشاركة السياسية .
- بروز القوى السياسية المنافسة للنظام الحاكم تطالب بإشراكها في الحكم ، وتمكينها من ممارسة العمل السياسي بكل حرية .
- حداثة التجربة الديمقراطية ، وضعف وقلة الوعي السياسي لدى أغلب أفراد المجتمع .

- عدم استجابة الجماعة الحاكمة إلى مطالب القوى الإجتماعية الصاعدة .
- إستئثار فئة قليلة من المجتمع في إدارة عجلة التنمية في المجتمع .
- إحتكار وسائل الإعلام من طرف السلطة الحاكمة ، وعدم تمكين القوى السياسية المعارضة من هذه الوسيلة الهامة ، مما يجعلها انعكاس فقط لرغبات السلطة السياسية ، وعليه تظل الرسالة الإعلامية عاجزة عن أداء دورها الحقيقي ، الذي ينبغي أن يسهم في بناء التنمية الوطنية .

ثالثا : مواصفات في التحول الديمقراطي :

إن التحول نحو النظام الديمقراطي لا يحدث في الحقيقة في فراغ ، وإنما هناك مجموعة من العوامل التي تتداخل وتدفع باتجاه التحول ، منها عوامل داخلية كدور القيادة والنخبة السياسية وإهتزاز شرعية النظام السياسي وتدهور الوضعية الإقتصادية ودور

1- خميس حزام والي ، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص 159 .

المجتمع المدني ، ومنها عوامل خارجية كالضغوطات السياسية والإقتصادية الدولية⁽¹⁾ ، وعليه بات التحول نحو الديمقراطية يشكل إحدى القضايا الكبرى التي يشهدها العالم المعاصر وخاصة في العالم الثالث ، والتي بدأت تتبلور منذ منتصف سبعينيات وثمانينات القرن الماضي ، وتأكدت ملامحها خلال فترة التسعينات منه ، وذلك لعدد من العوامل التي نجملها فيما يلي⁽²⁾ :

- أن عدد من هذه الدول أصبح يعيش في ظل مستويات أدنى من المعيشة التي كان يتطلع إليها شعوب هذه الدول .

- أن الدول التي نجحت في إنجاز درجات مختلفة من التنمية ، وجدت نفسها في إطار من التبعية الدولية التي جعلت من إستقلالها الوطني رهناً للمؤسسات المالية الدولية والأسواق العالمية .

- هذه الحالة خلقت نوعا من التفاوتات الإجتماعية ، أدى في النهاية إلى حالة عدم إستقرار إجتماعي وسياسي شديدين ، ارتبطت أساسا بمظاهر الإستبداد السياسي والقهر الإجتماعي والإستغلال الإقتصادي ، مما أسفر عن بروز ظواهر مرضية مثل العنف المدني وما عرف بأعمال الإرهاب المختلفة .

هذه الظواهر ارتبطت في ذهن الكثيرين بطبيعة النظام السياسي ، وبدا عدم نجاحه في تحقيق مهامه الإجتماعية والسياسية ، رهين بعدم قدرة هذا النظام على إنجاز وعوده أو أن يكفل لجموع المواطنين المشاركة في إنجاز وتحقيق أهدافهم التي يتطلعون إليها ، مما حدا بالكثيرين للدعوة لإعادة النظر في الديمقراطية نفسها ومدى ملاءمتها لنظم الحكم

1- مصطفى بلعور ، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية - دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008 ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم السياسية - فرع التنظيم السياسي والإداري ، 2010/2009 ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر ، ص 17 .

2- عبد المنعم سعيد ، مدخل لدراسة قضية الديمقراطية في مصر، نقلا عن علاء الدين هلال : التطور الديمقراطي في مصر، قضايا ومناقشات ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، 1986 ، ص 8 .

حتى باتت مسألة إنجاز مهام التحول الديمقراطي واحدة من أكبر التحديات والمشكلات التي تجابه أغلب حكومات العالم الثالث ، وقبل الغوص في هذه الإشكالية ، يجدر بنا التعرف على المفهوم نفسه :

1- ماهية التحول الديمقراطي : تعتبر ظاهرة التحول الديمقراطي من أكثر القضايا التي شغلت بال المفكرين السياسيين والباحثين ، إذ أن الديمقراطية هي نتيجة تطور تاريخي مستمر ومتراكم ، بحيث لم تعد تنحصر في مفهوم نظام الحكم ، بل باتت أسلوب في الممارسة السياسية ، وصفة للحركة السياسية والإجتماعية للفرد والجماعة⁽¹⁾ وقبل التطرق لمفهوم التحول الديمقراطي ، حريا بنا أن نتطرق إلى تحديد مفهوم الديمقراطية :

1.1- مفهوم الديمقراطية : وتعني مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته ، من خلال الإدارة السلمية للجماعة المتنافسة أو المصالح المتضاربة⁽²⁾ ، فهي عبارة عن نظام للحكم الذي يشترك فيه الشعب عن طريق ممثلين أو عن طريق الإستفتاء أو الإقتراع وقد جاء في معجم المصطلحات السياسية أن الديمقراطية هي الحكم بواسطة الشعب كله وليس عن طريق أي قسم منه أو طبقة داخله ، كما أن نظرية الديمقراطية تشير إلى الكثير من الخلافات ، وذلك لصعوبة الإتفاق على من هو الشعب ، ولصعوبة الإتفاق على أي أفعال الحكومة تكون نابعة منها⁽³⁾ ، وتعرف الديمقراطية أيضا كمفهوم إنتقالي لم يأخذ بعد ملامح نظامية واضحة ، وهو يأخذ من المذهبين الليبرالي والماركسي بعضا من خصائصهما ، بما يتفق وظروف ومشكلات الشعوب التي تسعى نحو التحول

1- مصطفى بلعور ، مرجع سابق ، ص 18 .

2- صمويل هنتغتون ، الموجة الثالثة - التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ، مرجع سابق ، ص 13 .

3- علي الدين هلال وآخرون ، معجم المصطلحات السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، 1994 ، ص 122 .

الديمقراطي⁽¹⁾ ، ويرى "علي خليفة كوارى" على أن الديمقراطية تعبر أكثر ما تعبر على أنها منهجا وليست عقيدة ، فهي منهج لأنها بكل بساطة طريقة لإتخاذ القرارات ووسيلة للتفاعل بطريقة عقلانية ، فهي ليست مذهبا ولا إيديولوجيا ، لأن جميع التيارات على إختلاف عقائدها وأفكارها تشترك في إتفاقها على منهج الديمقراطية⁽²⁾ ، ويراهن "يحيى الجمل" على أنها : نظام إنساني ساهمت الإنسانية كلها في تطويره بإتجاه إيجاد توازن بين السلطة كضرورة والحرية كمطلب أساسي للناس⁽³⁾ ، كما يعرفها "فوكوياما" بأنها : الحق المعترف به من الجميع لكافة المواطنين في أن يكون لهم نصيب في السلطة السياسية ، بمعنى حق الجميع في الإقتراع والمشاركة في النشاط السياسي⁽⁴⁾ ، هذا ويرى "ألان تورين" أن للديمقراطية ثلاثة أنماط تتمثل فيما يلي⁽⁵⁾ :

- أ- أنها تعمل على الحد من سلطة الدولة ، وذلك عن طريق تطبيق القانون والإعتراف بالحقوق الأساسية للناس .
- ب- أنها تولي إهتماما خاصا بالمواطنة ، وإختيار منظومة الأفكار والقيم الدينية ، التي تؤمّن وحدة المجتمع وتكامله ، وتبني القوانين على أساس متين من إرادة الحرية والمساواة بين الناس .
- ج- أنها تؤكد أكثر على صفة التمثيلية المجتمعية ، التي يجب أن يتمتع بها الحكام.

1 - Robert Pinkney, Democracy in the Third World, New York, Lynner Rienner Publisher, 1996, pp 10.

2- علي خليفة كوارى وآخرون ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص 19 .

3- نفس المرجع ، ص 27 .

4- فرنسيس فوكوياما ، نهاية التاريخ وخاتم البشر ، ترجمة : حسنين أحمد أمين ، مركز الأهرام للنشر والترجمة ، القاهرة 1993 ، ص 54 .

5- ألان تورين ، ما هي الديمقراطية- حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية ، ترجمة : حسن قبيسي ، دار الساقى ، بيروت ، 1994 ، ص 43-44 .

وهناك من يعتقد أن للديمقراطية ثلاثة أبعاد⁽¹⁾ :

أ- بُعد المنافسة : والتي تجرى ما بين أحزاب متعددة على موقع السلطة ، بحيث تتبدل المواقع دورياً ولا يحتكر حزب واحد السلطة ، ليتم الإنتقال السلمي للسلطة بسهولة دون اللجوء إلى إستخدام القوة .

ب- بُعد المشاركة السياسية : وذلك من خلال حق التصويت المكفول للمواطنين البالغين، والذين يمكنهم من إختيار وإستبدال القيادات من خلال إنتخابات دورية ونزيهة

ج- بُعد الحريات المدنية : بحيث تتوافر نسبة من الحريات المدنية والسياسية المكفولة للمواطنين ، كحرية العقيدة والإجتماع وحرية التعبير وحق تشكيل الأحزاب والإنضمام لها ، وحرية الصحافة والوصول إلى المعلومة .

فمفهوم الديمقراطية يتضمن إذن فكرة جوهرية وهي قدرة السياسات العامة على الإستجابة لمطالب الجماهير ، وذلك عن طريق هياكل أساسية تقوم بتعبئة المصالح العامة للمجتمع ، لأن النظام الديمقراطي يجب أن يسمح بمشاركة سياسية واسعة في إطار الميكانيزمات الإنتخابية ، والإعتراف بمبدأ التداول على السلطة والمشاركة في عملية إتخاذ القرارات .

2.1- مفهوم التحول الديمقراطي : يمكن وصف التحول الديمقراطي بإعتباره تغييراً جذرياً لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الإجتماعي فهو عبارة عن عمليات وإجراءات يتم إتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي وشمولي إلى نظام ديمقراطي⁽²⁾ ، فهو عملية مستمرة للممارسة الديمقراطية في إتجاهات مختلفة، إلا أنه يجب أن يتضمن في النهاية كل الحقوق الفردية والجماعية ويهدف إلى تحقيق إصلاحات

1- حسن محمد سلامة السيد ، التحولات الديمقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1997 ، ص13 .

2- نفس المرجع ، ص14 .

سياسية واقتصادية واجتماعية ، فالتحول الديمقراطي حسب رأي كل من "شميتير" و"أدونيل" بأنه مرحلة إنتقالية بين نظام سياسي وآخر ، أساسه إقامة نظام جديد يتم من خلاله تفكيك النظام السلطوي وإقامة نظام آخر بدله ، حيث تشهد عملية التحول هذه حالة من السيولة ، بحيث لا تكون قواعد التعبئة السياسية محددة بصورة كاملة ، فيتنافس الفاعلون فيما بينهم ، واضعين نصب أعينهم وضع القواعد والإجراءات التي من شأنها تحديد الخاسرين والرابحين من عملية التحول الديمقراطي⁽¹⁾ .

وعرفه "محمد عابد الجابري" أيضا بأنه إنتقال من وضع سياسي لا يحترم فيه حقوق الإنسان ولا يقوم فيه كيان الدولة على المؤسسات ولا تداول على السلطة ، إلى وضع سياسي آخر يقوم على ثلاثة أركان⁽²⁾ :

أ- حقوق الإنسان والحرية والمساواة .

ب- دولة المؤسسات ، بحيث تعلق مؤسسات الدولة وتسمو بدستورها وروح القوانين فيها على منطلق الأفراد وجماعات المصالح .

ج- التداول السلمي على السلطة على أساس حكم الأغلبية واحترام الأقلية .

وتعتبر عملية التحول هذه كمرحلة أولى للتحول نحو النظام الديمقراطي ، وهي فترة إنتقالية تمتد بين مرحلة تقويض دعائم نظام سياسي سابق ، وتأسيس نظام سياسي لاحق ، وفي سياق هذه التحولات تتم عملية تحلل النظام السلطوي وظهور النظام البديل له ، وقد ينتج على إثر هذه التحولات نظم هجينة أو يمكن أن تتحدر لقدر الله نحو الفوضى⁽³⁾ ، فالتحول الديمقراطي يعد بالفعل مرحلة صعبة كثيرا ما أدت إلى صدمات عنيفة بين

1 -O'Donnelle Guillermo, Philippe Schmitter and Laurence Whitehead , Transition from authoritarian rule, Prospects Democracy, Baltimore Johns Hopkins University Press ,1986, P54

2- محمد عابد الجابري ، الديمقراطية وحقوق الإنسان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، 1994 ، ص86 .

3- بلقيس أحمد منصور ، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن ، مكتبة مدبولي ، ط1، القاهرة ، 2004 ، ص29 .

الأطراف المتصارعة ، تجري ما بين أساليب ديمقراطية سابقة تتميز بأنها في الأغلب ممارسات شكلية ، وبين ممارسات ديمقراطية حقيقية ، تتصف بأنها تتحو نحو الرسوخ الديمقراطي ، الذي عرفه "جون لينز" بأنه حالة يسود فيها الإعتقاد بعدم وجود بديل عن العملية الديمقراطية للوصول إلى الإستقرار السياسي ، وبالتالي يقتنع فيها الفاعلون السياسيون من أحزاب وجماعات مصالح ومختلف المؤسسات السياسية ، بوجود أرضية مشتركة من العمل السياسي ترضي الجميع⁽¹⁾ .

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أن التحول الديمقراطي هو عبارة عن : مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال نظام السلطة المستبدة ، يتبعها ظهور ديمقراطية حقيقية تسعى لترسيخ أسلوبها في المجتمع ، بحيث تعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة ، بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني ، بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع ، وبلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي في فائدة الصالح العام ، مستهدفة إعادة النظر في خارطة القوى السياسية والإجتماعية في الدولة ، بما يضمن إستمرارية الحكم الراشد في البلاد ، تعكس قدرًا أكثر إتساعًا من محاسبة النخبة ، وصياغة آليات لعملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي ، يتم من خلاله حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية⁽²⁾ ، ويصف "صمويل هنتنغتون" التحول الديمقراطي بأنه عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة ، تتصارع من أجل السلطة وتتناهين من حيث إيمانها أو عداؤها للديمقراطية ، فهي عبارة عن مسلسل تطوري يتم فيه العبور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية و لا

1- أميرة إبراهيم حسن دياب ، التحول الديمقراطي في المغرب 1992-1998 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، معهد الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2002 ، ص 22 .

2- رغيد كاضم الصالح ، الإنتقال إلى التعددية السياسية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 175 ، ديسمبر 1993 ، ص 159 .

يتداول على السلطة ، إلى نظام سياسي مفتوح يتيح الفرصة لمشاركة المواطنين ولتداول السلطة فيه⁽¹⁾ .

2- مشكلة التحول الديمقراطي : هناك مقولة تتردد لدى الأوساط السياسية مفادها أن البناء الديمقراطي يحتاج كشرط إلى وجود قوى ديمقراطية حقيقية ليتحقق التحول الديمقراطي الحقيقي ، بمعنى البحث في كيفية الربط بين المؤسسات الديمقراطية المنشودة والمجتمع المدني ، وهذا يجرنا إلى طرح جملة من التساؤلات مفادها كالتالي: كيف يمكن تحقيق الديمقراطية في ظل نظام حكم تسلطي وتعسفي ؟ وكيف تتحقق الديمقراطية في ظل نظام إجتماعي إقتصادي متخلف ؟ هل يمكن أن تتحقق ديمقراطية في غياب تداول حقيقي عن السلطة؟⁽²⁾ أم سنظل نردد مقولات قيلت ولا تزال تقال من مثل : "المستبد العادل" ، أو "رجل الإجماع" أو "رجل الضرورة" .

ومن هنا يمكن أن نخلص إلى الفكرة التالية : أن الديمقراطية ولدت في الأساس في أغلب بلدان العالم الثالث كثمرة للضرورة وليس للإرادة ، بعد أن عجزت الأطراف المتصارعة عن إقصاء بعضها البعض ، فأضطرت للتعايش مع بعضها البعض ، إيثارا للسلامة والبقاء على الأرض ، فالديمقراطية إذن لم تظهر لحيز الوجود بالنسبة لبلدان العالم الثالث إلا كإضطرار تلجأ إليه الأطراف المتصارعة ، ولم تظهر كإرادة عاقلة جاءت وفقا لبرامج محددة مبنية على قناعات رشيدة ، ومن ثم فالوضع الديمقراطية في بلداننا كانت للأسف نتاجا لوصول الأطراف المتصارعة إلى طريق مسدود ، فكان ولا بد من إعتبار الديمقراطية كمخرج وحبل إنقاذ من الأزمة السياسية والإجتماعية التي حصلت ببلادنا ويمكن أن تحصل مرة أخرى .

1- صمويل هنتنغتون ، الموجة الثالثة- التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ، مرجع سابق ، ص 121 .

2- علي الدين هلال ، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية حول أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، بيروت ، 1987 ، ص 49 .

وكخلاصة يمكن القول أن الديمقراطية تقوم على إفتراض أساسي وهو حرية الإختيار بين الجماعات والأفراد والمنظمات السياسية⁽¹⁾ ، فهي حالة تنشأ من التراضي بين الأطراف السياسية المتنازعة ، للقبول ببعضها ، في داخل إطار مقبول من خيارات إستراتيجية ، وهذا يعني أن الفائز في الديمقراطية عليه أن يكون ملزما سلفا بحدود متعارف ومتفق عليها ، تحول دون تبني هذا الأخير سياسات تضر بالمصالح الحيوية للأطراف الأخرى أو أن تخالف القيم والمعايير المتفق عليها في المجتمع ، وهذا ما ذهب إليه "روبرت ماكيفر" إلى أن الشرعية تتحقق حينما تكون إدراكات النخبة لنفسها وإدراك الجماهير لها متطابقين وفي إتساق عام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع⁽²⁾ ، وهذا يؤكد لنا على أهمية توفير عوامل الإستقرار للعملية الديمقراطية ، وهو إستقرار يأتي من التوافق على توازنات واقعية ذات سند أخلاقي ، فالديمقراطية يجب أن تستند إلى مبدأ المساواة الكاملة بين كافة أفراد الشعب في الحقوق وفي الرقابة على الحكومة وحق تنصيبها ومساءلتها وحتى إزاحتها إذا تطلب الأمر ، وذلك مراعاة للصالح العام .

3- إشكاليات في التحول الديمقراطي في الجزائر : في هذا الإطار وكما هو معروف أن التحول السياسي في الجزائر من النظام الأحادي إلى النظام التعددي ، جاء نتيجة لأزمة سياسية خانقة عاشتها البلاد في أواخر الثمانينات من القرن العشرين ، كانت فيه أطراف خفية وظاهرة تتصارع فيما بينها ، متذرة بحجج ما تقترحه من مشاريع وبرامج سياسية مدعية أنها الأقدر من غيرها على حل الأزمة السياسية والوصول بالبلاد إلى بر الأمان ، فكان ولا بد على النظام الجزائري حينها أن يخلص إلى نتيجة مفادها أن يحقق لنفسه نوعا من التوازنات بين الأطراف المتصارعة ، وذلك بقرار متخذ من طرف رئيس الجمهورية

1- المرجع السابق نفس الصفحة .

2- سعد الدين إبراهيم ، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية حول أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، بيروت ، 1987 ، ص405 .

حينئذ ، حفاظا على مؤسسات الدولة بإعتباره حامي حمى الدستور وممثلا للأمة ، للبت في كثير من القضايا التي تهم الشعب والفصل فيها ديمقراطيا وإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية عميقة⁽¹⁾ ، وطبعاً هذه الفكرة تفترض وضع وصياغة إستراتيجية جديدة ، تتبنى ما يعرف في أدبيات السياسة بـ"التعددية السياسية" كمخرج وضرورة ، تمكن النظام من الخروج من الأزمة التي يعيشها والدخول في إصلاحات سياسية حقيقية .

إلا أنه وبحسب العديد من المراقبين للوضع السياسي في الجزائر وما هو مشاهد من إحتقان سياسي وإجتماعي ، يجعلنا ندرك حجم المأزق الذي يعانيه النظام ، وعليه يكون من حقنا طرح التساؤل التالي : لماذا أخفقت التجربة الديمقراطية الوليدة في الجزائر وأخذت بالتعثّر؟ رغم إدعاء النظام في فترة التسعينات من القرن الفائت دعمه للتوجه السياسي الجديد القائم على التعددية السياسية ، وأيضاً رغم دخول بعض الأطراف من الفاعلين السياسيين في الجزائر في فترة العشرية الأولى من الألفية الثالثة في أحلاف سياسية مثل "التحالف الرئاسي" ، إلا أن هذا التحالف تصدع ، وهذا كله يدعونا للشعور بحجم المشكلة السياسية والتحديات التي تواجه النظام السياسي في الجزائر ، هذه المشكلة أطلق عليها الكثير من الفاعلين السياسيين بمشكلة التحول الديمقراطي ، الذي هو الثمرة الحقيقية للتعددية السياسية .

المحور الثاني : إجتماعية الخطاب التنموي

أولاً : البعد التصوري للتنمية : ليس ثمة شك في أن آثار التحولات الإقتصادية والإجتماعية التي شهدتها الجزائر منذ التسعينات تبدو مروعة ومخيبة للأمال⁽²⁾ ، وأن الفروق الإقتصادية والإجتماعية تزداد في ظل البروز الواضح لبداية إنسحاب الدولة من

1- السعيد بوالشعير ، مرجع سابق ، ص 189 .

2- إسماعيل قيرة ، الفقراء بين التنظيم والسياسة والصراع ، مجلة المستقبل العربي، بيروت ، العدد 241 ، 1999 ، ص 43 و 44 .

القيام بدورها الاجتماعي والفشل البادي في ترقية الإستثمارات بالموازاة مع حل المؤسسات وما تلاها من تسريح العمال ، حيث شهدت البلاد في فترات مختلفة حل مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال⁽¹⁾ ، مما يستدعي دراسة خاصة لسببين رئيسيين وهما :

- أ- ما يتعلق بمسألة التعددية الحزبية وما أنجر عنها من مشكلات سياسية .
- ب- ما يتعلق بالإرادة السياسية للبلاد بخصوص الدخول في إقتصاد السوق .

إذ تعرضت البلاد من جراء هاتين الوضعيتين منذ 1992 لهزات سياسية واجتماعية واقتصادية خطيرة طبعها العنف والإرهاب مع ما ترتب عن ذلك من عواقب وخيمة أضرت بتسيير قطاعات الدولة المختلفة⁽²⁾، أدت هذه الوضعية إلى ضعف في مؤشرات التنمية ببلادنا ، وعلى الرغم من برامج التصحيح الهيكلي الذي أدخلته الجزائر منذ بدايات التسعينات من القرن الفارط بغرض إصلاح الوضع الإقتصادي والاجتماعي، إلا أن الأمر لا يزال يحتاج لمزيد من الفعالية ودفع التنمية قدما ، ويتفق الكثير من المتابعين في بلادنا إلى أن المشكل لا يعود إلى قصور في المدخرات من الثروات الطبيعية التي تملكها الجزائر ، ولكن المشكل يعود بالأساس إلى تبديد هذه المدخرات سواء منها الموارد الضخمة من العملة الصعبة المتأتية من الريع النفطي ، الذي وصل فيه سعر البرميل الواحد في أواسط العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين إلى قرابة 150 دولار أمريكي ، مما سمح للجزائر بتحقيق فوائض كبيرة من الإحتياطي من العملات الأجنبية ، تمكن من تحقيق تنمية إقتصادية حقيقية إلا أنها لم تستغل بالشكل الجيد ، لذا فإنه في هذه الحالة ليس من المستغرب أن يتعرض مسار تنميتها إلى كثير من المعوقات ، لذا يصبح من المفروض أن تخصص الأموال في تمويل المشاريع الإقتصادية والاجتماعية ، ذات

1- بالقاسم سلاطينة وآخرون ، المجتمع العربي- التحديات الراهنة وأفاق المستقبل - الجزائر ، منشورات جامعة قسنطينة 2000 ، ص 185 و186.

2- مشروع دراسة حول تسيير المالية المحلية في منظور إقتصاد السوق ، الدورة الثامنة عشر للمجلس الإقتصادي الإجتماعي ، الجزائر 2001 ، ص 19 .

الجدوى الإنتاجية التي ينبغي أن يرجع عائدها على المجتمع بوفرة المنتجات الزراعية والصناعية ، وذلك بشرط توفر إرادة سياسية تعمل على إصلاح جذري للمنظومة الإقتصادية الجزائرية ، على أساس خلق الثروة وتحسين سوق الشغل ، بمعنى الشروع في تصميم إستراتيجية إقتصادية وطنية جديدة ذات أهداف واضحة ودقيقة ومبنية على القدرات الكامنة في الإقتصاد الوطني من حيث رأس المال في شقيه المادي والبشري⁽¹⁾ .

- صور من الإستراتيجية التنموية في الجزائر : يمكن إستخلاص الملامح العامة لإستراتيجية التنمية الشاملة في الجزائر من خلال إستقراء ثلاثة نصوص صدرت عن الدولة الجزائرية وهي :

1- الإستقراء الأول : إستقراء ما يتضمنه المرسوم التشريعي⁽²⁾ رقم 07/93 مؤرخ في 1993/04/24 الذي يتعلق بالأهداف العامة للفترة 97/93 ، ويتضمن المخطط الوطني لسنة 1993 إلى غاية 1997 ، ويمكن إستخلاص الملامح العامة لأبعاد الخطة التنموية بالجزائر ضمن هذه الوثيقة كالتالي :

- التنمية الإقتصادية : بحيث تندرج السياسة الإقتصادية ضمن مسعى يرمي إلى التحكم في مرحلة تشييد إقتصاد سليم شفاف وقادر على المنافسة ، وذلك من خلال تنظيم أدوات وآليات ضبط وتيرة النشاط الإقتصادي منها :

- الشروع في عملية تخفيض المديونية والتقليص من خدمة الدين الخارجي من خلال تقوية القدرات المالية .

1- بشير مصيطفى ، تجميد المشاريع الكبرى في البلاد ، هل هو الحل الأمثل ، جريدة الشروق اليومي بتاريخ: 2009/02/12 العدد: 2531 ، ص 18 .

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية : تضمن المرسوم التنفيذي رقم 07/93 مؤرخ في 93/04/24 الذي يتعلق بالأهداف العامة للمخطط الوطني للفترة 97/93 .

- إحتواء التضخم والتخفيض من وتيرة إرتفاعه إلى غاية بلوغه النسب التي تتماشى وإستمرار النمو بإطراد ضمن النشاط الإقتصادي المعتاد .
- تحسين الفعالية الإقتصادية من خلال تشجيع الإستثمار وتحقيق المردودية المطلوبة لمؤسساتنا الإقتصادية .
- تحديد سياسات صناعية على الأمد المتوسط ومخططات التمويل المتعلقة بها ، وكذا الحرص على نضج مشاريع التكامل الوطني .
- تحسين فعالية المنظومة المصرفية من خلال توسيعها وعصرنة تسييرها ، وذلك يتم من خلال إقامة سوق مالية ، تعمل على تحريك دواليب النشاط إقتصادي .
- **التنمية الإجتماعية والثقافية** : لقد تطرق هذا المخطط إلى أنه لكي يتم إنجاز الأهداف التي سطرها ، فإنه يصبح من الضروري الإعتماد على تخطيط يراعي على الأمد المتوسط مقتضيات الأعمال الواجب الإنطلاق فيها ، وتوفير الشروط التي تساعد على التحكم في النمو الديمغرافي ، ووضع أولويات للإحتياجات الإجتماعية بغية ضمان الإستجابة للإحتياجات المواطنين الأساسية . ويمكن تلخيص مجموعة النقاط المتعلقة بالتنمية الإجتماعية في التالي :
- أ- تحسين إطار معيشة المواطنين تدريجيا بإعطاء الأولوية لظروف المعيشة الأكثر حرمانا .
- ب- الشروع في إمتصاص أزمة السكن من خلال إنعاش أعمال الدولة في مجال المساعدة في إنشاء ودعم السكن الإجتماعي .
- ج- التوفير الفعلي للمنتجات الأساسية للمواطن ومحاربة الإحتكار وحماية المستهلك من جشع التجار الكبار .
- د- تحسين التغطية الصحية من خلال التوفير الدائم للأدوية الأساسية بأسعار

مقبولة

- هـ- التقليل من وتيرة البطالة وإمتصاصها من خلال التوسع في إنشاء مناصب شغل وتنظيم سوق العمل .
- و- تحفيز شروط تطبيق إصلاح المنظومة التربوية في اتجاه عصرنتها وتحسين نتائجها ودعم التطور العلمي والتقني والتكوين المؤهل .
- التنمية السياسية : وتمثلت في هاتين النقطتين :
- إستعادة هبة الدولة وإعادة الإعتبار لأداء وظيفتها في تنظيم وضبط وتيرة التنمية الإقتصادية والإجتماعية .
- تحقيق مزيد من العدالة الإجتماعية عن طريق التوصل إلى المزيد من فعالية آليات أعمال التضامن الوطني والدعم الإجتماعي .
- 2- الإستقرار الثاني : ونستخلصه من نص التعليمية الرئاسية (1) المؤرخة في 2001/11/15 والمتضمنة البرنامج الوطني لدعم الإنعاش الإقتصادي وتتمثل الخطوط العريضة فيه في النقاط التالية :
- إقامة إطار تنظيمي مرن وفعال كفيل بضمان أفضل الظروف لبرمجة المشاريع المرسومة و تنسيقها و متابعتها .
- إنشاء هيكل لدى رئيس الحكومة يضطلع بمتابعة تنفيذ هذا البرنامج ، ويسمح بإستسقاء جميع المعلومات الواردة من الوزارات والولايات وتجميعها .
- العمل على إستمرار النمو المستدام ، وبعث المبادرات المتعلقة ببعث مناصب شغل للتقليل من هوة البطالة ، والقضاء على الفقر والإقصاء الإجتماعي ، وتحسين ملموس وتدرجي لظروف معيشة المواطنين ونوعيتها .
- وسيتم في هذا الإطار تجنيد كل المعنيين من أجل المساهمة الفعالة سواء بالمراقبة من طرف منتخبى الأمة ممثلى المجلس الشعبى الوطنى أو مجلس الأمة . وكذا

1- رئاسة الجمهورية ، التعليمية الرئاسية المؤرخة في 2001/11/15 والمتعلقة ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.

متابعة السلطة التنفيذية المتمثلة في الحكومة ، وقد خصص لهذا العمل مندوب خاص يتابع أعمال الإنعاش الإقتصادي ومدى تنفيذها ، وفي هذا الإطار تم تشكيل لجان ولأية على غرار اللجان المشكلة على مستوى الوزارات ، بغرض المتابعة الدقيقة والمكثفة لأعمال هذا البرنامج .

- ومن خلال سير هذا البرنامج سوف يتم ترجيح الأشغال الكبرى والورشات التي تتطلب القدر الأوفى من اليد العاملة ، من بينها تهيئة الأملاك الغابية وصيانتها وحماية السفوح الجبلية المنحدرة حول السدود وأشغال الطرق وصيانتها .

وتسعى الدولة في هذا الإطار على الحفاظ على السير الحسن لهذا البرنامج وتوفير له كل الإمكانيات البشرية والمالية والمادية ، بحيث خصص مبلغ 07 مليارات دولار أمريكي كغلاف مالي لتغطية العملية على مستوى القطر بكامله ، كما تهيب الدولة بنفسها على محاربة كل أشكال الإنحراف التي تكون عائقا في تحقيق أهداف هذا البرنامج ، ويهيب هذا البرنامج أيضا بكافة أولئك الذين لم يكتب لهم ولأسباب متعددة أن يظهروا قدراتهم ولم يتسنى لهم أيضا وضع مهاراتهم العالية في خدمة الجزائر ، أن يجندوا أنفسهم وينظموا مشاركتهم ويعبروا عن مساندتهم للبرنامج على ما أتوا من إمكانيات ومهارات ، فأمام هؤلاء فرصة لتثمين مؤهلاتهم وإعادة الإعتبار لسنن الكد والجد وتحرير روح المبادرة والبناء وتحمل المسؤولية .

3- الإستقرار الثالث : وهي عبارة عن وثيقة⁽¹⁾ مقدمة من طرف الحكومة الجزائرية أثريت من طرف المجلس الإقتصادي الإجتماعي ، تتعلق بدراسة مشروع وضع وصياغة إستراتيجية وطنية ، برمجت في سياق معالجة الإقتصاد الوطني الكلي للمرحلة

1- Le CNES , Avis Relative à L' Avant Projet de Stratigie National de Devloppement economique , Moyen Terme 1996/2000 . Par Internet : www.cnes.dz

2000/1996 تتطلق من متابعة وتعميق برنامج الإستقرار والتصحيح الهيكلي في مجال تحضير شروط النمو المستدام .

ولقد طرحت هذه الوثيقة مجموعة من التساؤلات الملحة المتعلقة بإعادة إطلاق الجهاز الإقتصادي من جديد وتمحورت في النقاط التالية :

- أيُّ قراءة للأهداف والإفترضات التي يتشكل من خلالها المنظور التنموي على المدى المتوسط .

- أيُّ تفكير حول المفهوم الجديد للتخطيط الذي يشكل سندا للتوقعات على المدى المتوسط .

- أيُّ إستراتيجية مثلى تمكنا من إعادة إنطلاق الوثبة الإقتصادية ، وأي الأشكال التي تترك إنطباعاتها على الإقتصاد الوطني في الفترة الإنتقالية .

ولقد برر المجلس الإقتصادي الإجماعي مساهمته في رسم خطوط هذه الإستراتيجية بأن الأمر يندرج في إطار الوعي بالتحديات الحالية للأزمة الإقتصادية والإجتماعية وكذا خطورة الوضع الإجتماعي الذي تعاني منه البلاد مما شكل إنشغالات جدية لدى النخبة الحاكمة والمسئولة على أعلى المستويات ، إن هذه المساهمة تركز على مناقشة المحاور المتعلقة بإستراتيجية النمو ومعايير إختيار محددات البرامج والخطط التي بواسطتها يمكن أن تسمح لنا بصياغة إستراتيجية وطنية متكاملة.

بهذا الصدد يرى المجلس الإقتصادي الإجماعي أن صعوبة المشكلات يمكن حلها في سياق التسوية البنوية لأهم القطاعات التي تعاني عجزا متراكما وجدّة متنامية لهذه المشكلات المتعددة الأوجه والأشكال وخاصة المرتبطة بإعادة تشغيل المنظومة الإقتصادية ويقر المجلس الإقتصادي الإجماعي بأن البلاد إستطاعت تجنب الصدمات وإبعاد التهديدات والمخاطر التي كانت محدقة بها ويرجع ذلك حسب ما يرى إلى التمكن من إعادة التصحيح للتوازنات الكبرى في قطاعي المالية والنقد ، إن الضّعف الذي كان

باديا في مرحلة معينة من تاريخ الجزائر في مجال المالية والنقد كان نتيجة لضعف الإرادة في إعادة إطلاق عملية النمو ، ولا يمكن إسترجاع المبادرة حسب هذا المجلس وتحقيق الأهداف المتوخاة إلا من خلال رسم هذه الإستراتيجية وذلك عبر الجبهات التالية:

- إصلاح المنظومة الإقتصادية : وذلك من خلال الرفع من نسب النمو وتحسين الأداء في ميزان المدفوعات من أجل دفع أقساط الدين لتخفيف نسب المديونية على البلاد وتخفيض مستوى التضخم بما يوائم مسار العملية الإقتصادية ، وتحسين الإنتاج والإنتاجية في القطاعات المحركة للإقتصاد أهمها : قطاع الفلاحة والري ، وتهيئة الجزائر وكذا إقتصادها الوطني لمجابهة التحديات الإقتصادية وتداعيات العولمة وخاصة تسهيل العلاقات التجارية الخارجية وخاصة التحفيز على الإنخراط في المنظمة العالمية للتجارة .

- إصلاح المنظومة الإجتماعية : ترى الوثيقة أن إصلاح المنظومة الإجتماعية ترقب تحقيق هدفين وهما :

- تحسين الواقع الإجتماعي للسكان وخاصة منهم الأكثر حرمانا .

- تدعيم نظام الحماية الإجتماعية حتى تتوافق مع متطلبات إعادة البنية الإقتصادية.

وهذا من خلال إعادة التركيز على الدور الإجتماعي للدولة حول مسائل الشغل والتسيير الإجتماعي ومساعدة الفئات الإجتماعية المحرومة ، وإعادة التوازن لقيم العدالة الإجتماعية وتحقيق الإشباع الكامل للحاجات الأساسية للسكان وتقويم التوازنات المالية لنظام التأمين الإجتماعي وحماية القدرة الشرائية للمواطن .

- إصلاح المنظومة التربوية : بخصوص هذا الموضوع أكدت هذه الوثيقة على ضرورة إتمام إنجاز كل المنشآت المتعلقة بهذا الميدان ، وتحسين طرق ومناهج التكوين وإعادة

صياغة البرامج التعليمية وتحسين نظم التأهيل البيداغوجي للمعلمين ، وتحضير الشروط الضرورية لتأسيس التعليم والتكوين في القطاع الخاص وترقية اللغة الأمازيغية ، وتحسين شروط وظروف التكوين المهني وإعادة التوازن للتكوين بالجامعات وخلق أقطاب جامعية ذات التكوين الممتاز وإعطاء حيوية جديدة وبعث الحياة في مؤسسات البحث العلمي على المستوى الوطني .

ثانيا : الأبعاد المجتمعية لخطاب التنمية في الجزائر :

- البعد الأول : بعد التنمية الاجتماعية :

تنمية المجتمع هي إحدى الأهداف الرئيسية التي تهدف إلى رفع كفاءة الأفراد والجماعات في المجتمع ، خلال أنماط من الممارسات والأنشطة التي تهدف للوصول إلى حالة يكون فيها المجتمع قد حقق ما يصبو إليه من نماء وتقدم ، في مجالات عدة ؛ منها الاجتماعي والثقافي والإقتصادي وغيره ، فالتنمية الاجتماعية تهتم إذن بتنمية الأفراد وتطوير المجتمعات وبيئاتها المحليّة ، فهي أداة تتحقّق بها رفاهية المجتمع ، وتعتمد هذه الأداة على استثمار الطاقة البشرية الموجودة وتحفيزها على العمل والبناء ، وتعمل على ربط الفرد بمركز الخدمة المجتمعية والبيئة المحيطة به ، للحصول على أفراد مُنتمين للبيئة المحلية ، وخدامين لها .

1- ماهية التنمية الاجتماعية : لقد درست فكرة التنمية الاجتماعية لأول مرة ، بطريقة علمية ورسمية ؛ في هيئة الأمم المتحدة عام 1950 ، وكانت أول إنطلاقة في دراسة التنمية الاجتماعية على مستوى الدراسات السوسولوجية المعاصرة إعتبارا من الدراسة الشهيرة التي قام بها "فليب روب" "F.Roop" والموسومة بعنوان : "تنمية المجتمع" وكان ذلك العام 1955 ، وقد ركز في دراسته هذه على بيان أوجه الإختلاف بين التنمية

الإجتماعية والتغير الإجتماعي⁽¹⁾ ، وقد عرفت التنمية الإجتماعية باعتبارها عملية تغيير إجتماعي تلحق بالبناء الإجتماعي ووظائفه ، بغرض إشباع الحاجات الإجتماعية الأساسية للفرد والجماعة ، بمعنى أنها عملية تغيير لكافة الأوضاع التقليدية من أجل إقامة بناء إجتماعي جديد ينبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة ، تشبع رغبات وحاجات الأفراد وتطلعاتهم⁽²⁾ ، ولا يتم ذلك إلا عن طريق دفعة قوية لأحداث تغييرات كيفية ولإحداث التقدم المنشود ، فهي تمثل تلك العمليات المستهدفة لخلق التقدم الإجتماع والإقتصادي للمجتمع ككل ، معتمدة على إسهام المجتمع المحلي والمشاركة الشعبية ، كما عرفت أيضا بأنها تلك العملية التي من خلالها ينبغي مساعدة المجتمع المحلي على المدى الطويل أن يؤهل نفسه لتحقيق الرفاهية وسعادة أفراده ، في حين ينبغي على هؤلاء الأفراد أن يكونوا على قدر كبير من الوعي والإدراك بالأهداف والخدمات التي يقدمها المجتمع⁽³⁾.

يرى البعض أن التنمية الإجتماعية يمكن إعتبارها سلسلة من العمليات الإدارية كما يعتقد ذلك "عاطف غيث" حيث يرى أنها تحريك عملي مخطط لمجموعة من العمليات الإجتماعية والإقتصادية من خلال إيديولوجيا معينة ، لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الإنتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها⁽⁴⁾ ، فالتنمية الإجتماعية تسعى لتقود طاقات وإمكانات المجتمع إلى التفاعل والاستغلال الأمثل ، وتحفيز جهود الدولة والقطاعات العامة التابعة لها ، وإيجاد روابط إجتماعية بينها وبين القطاع الخاص والمواطنين ، ويأتي ذلك بقصد خلق تغييرات على النشاطات والمجالات الإجتماعية

1- حسن إبراهيم ، دراسات في التنمية والتخطيط الإجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1984 ، ص 65

2- منير حجاب ، الإعلام والتنمية الشاملة ، دار الفجر للنشر ، ط3 ، القاهرة ، 2001 ، ص 76 .

3- عبد الهادي الجوهري ، المنظور التنموي في الخدمة الإجتماعية ، مكتب نهضة الشروق ، القاهرة ، 1988 ، ص 32 .

4- عبد الهادي محمد والي ، التنمية الإجتماعية ، مرجع سابق ، 1988 ، ص 57 .

السائدة كالقيم والعادات والمعتقدات والنظم والمواقف وزيادة قدراتهم على فهم مشاكلهم وحثهم على التعاون مع أعضاء المجتمع للوصول إلى حياة أفضل⁽¹⁾ ، بالتركيز أساسا على العدالة الإجتماعية والتوزيع العادل للموارد ومحاولة إشراك المجتمع في قضايا التنمية وإشعارهم بأهميتها .

2- إتجاهات في تصور التنمية الإجتماعية : وضمن التعريفات السابقة ، يمكن إستخلاص ثلاثة إتجاهات أساسية في تصور إختصاصات التنمية الإجتماعية⁽²⁾ :

أ- إتجاه يحوصل عملية التنمية الإجتماعية في مجرد تقديم الرعاية الإجتماعية لأفراد المجتمع .

ب- إتجاه ثاني يرى أن التنمية الإجتماعية هي تتوازي مع تلك العمليات التي تتعلق بتقديم الخدمات الإجتماعية التي تقدم في مجال التعليم والصحة والإسكان والتدريب المهني والإهتمام بالتنمية المحلية .

ج- وإتجاه ثالث يرى التنمية الإجتماعية عبارة عن عمليات تغير الإجتماعي تلحق بالبناء الإجتماعي ووظائفه ، بهدف إشباع الحاجات الإجتماعية للأفراد .

3- أهمية التنمية الإجتماعية : لقد بدأ الإهتمام بقضايا التنمية الإجتماعية ، حينما شعرت الحكومات والمعنيين بتنمية المجتمع ، أن التنمية الإقتصادية غير كافية في تحقيق الهدف من الرفاه الإجتماعي ، حيث لاحظوا أن أفراد المجتمع ظلوا يعانون من حالة الفقر وظروف سكنية مزرية وسوء تغذية وتدني في الخدمات الصحية ، مما أدى ذلك إلى إعاقة تحقيق أهداف التقدم الإقتصادي والإجتماعي⁽³⁾ ، لذا أصبحت التنمية

1- عبد الرحيم تمام أبو كريشة ، دراسات في علم إجتماع التنمية ، دار المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2003 ، ص222 .

2- فاروق العادلي ، قطاعات التنمية في المجتمع العربي- في دراسات في المجتمع العربي ، تأليف نخبة من أساتذة الجامعات العربية ، إتحاد الجامعات العربية ، ط1 ، عمان ، 1985 ، ص556 .

3- عبد الهادي الجوهري ، المنظور التنموي في الخدمة الإجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص25 .

أكثر من ضرورة لدفع عجلة التنمية وضمان نجاحها وإستمرارها ، وتوجه الطاقات البشرية من أجل تحقيق أهداف المجتمعات النامية فتحول الآثار السلبية إلى قوة إيجابية فاعلة⁽¹⁾.

4- أهداف التنمية الإجتماعية : تستهدف التنمية الإجتماعية تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع على الصعيد المادي والمعنوي ، ويمكن إستخلاص جملة الأهداف ، كالتالي⁽²⁾:

أ- التحفيز على التغيير المستمر في البناء المؤسسي للمجتمع ، وذلك لمقابلة الحاجات الإنسانية المتجددة ورفع مستوى المعيشة عند الناس .

ب- رفع مستويات التربية والتعليم وتوطيد أسمى المعاني والقيم وغرسها في نفوس الناس والإرتقاء بالأوضاع الإجتماعية للأفراد ، وتوفير كل سبل الإعداد العلمي والمهني ومد يد العون لهم ، ليكونوا مواطنين صالحين في خدمة مجتمعهم .

ج- خلق حلول جذرية لمشكلات المجتمع ، من ضمنها التفكك الإجتماعي وإنتشار البطالة ومظاهر العنف الإجتماعي ، ولا يتم ذلك إلا من خلال تعميق أواصر التماسك والإستقرار الإجتماعي ، ورعاية الفئات المتضررة في المجتمع والقضاء على الفراغ الإجتماعي والثقافي القاتل ، وتوفير فرص عمل حقيقية للفئات البطالة وخاصة فئة الشباب .

د- تطوير خدمات الصحة والعلاج الطبي والوقاية من الأمراض ، وذلك بتوفير البنية التحتية التي تشمل المؤسسات الإستشفائية والعلاجية .

هـ- دعم برامج الإسكان والإعمار وتحسين ظروف البيئة الحضرية المحيطة سواء البيئة الإجتماعية أو الفيزيقية .

1- إحسان محمد الحسن ، موسوعة علم الإجتماع ، الدار العربية للموسوعات ، ط1 ، بيروت ، 1999 ، ص174.

2- محمد سيد فهمي ، تقويم برامج المجتمعات الجديدة ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1999 ، ص61،62 .

5- معوقات التنمية الإجتماعية : معوقات التنمية تعني أن هناك إتجاها سلوكيا سلبيا يؤدي إلى حدوث إنحراف عن النموذج المثالي للتنمية المستهدفة ، والحؤول دون تحقيق الأهداف التي تسعى إليها ، فمعوقات التنمية هي من الأسباب التي تقف حاجزا أمام تقدم الشعوب⁽¹⁾ ، في هذا السياق يمكن ذكر جملة من العوائق التي تقف في وجه التنمية الإجتماعية ، التي يمكن إستخلاصها في التالي⁽²⁾ :

أ- معوقات إدارية : كما هو معروف أن كيان المجتمع معرض للتهديد من قبل ظاهرة الفساد الإداري ، والتي تعد الأكثر بروزاً من بين الظواهر المجتمعية السائدة ، والتي تتجسد في منع تحقيق وتنفيذ العمليات المتعلقة بالتنمية الإجتماعية ، التي تتطلع حكومات الدول إلى تنفيذها ، وعليه تعد هذه الظاهرة مثبطة ومدمرة للتقدم الإجتماعي برمته .

ب- معوقات تخطيطية : وتتمثل في حالات الإفتقار للتوازن والتكامل بين شتى القطاعات التي تشتمل عليها الخطة التنموية ، وغياب التعاون والتنسيق بين الجهات المختصة بعملية التنمية وخاصة جهازي التخطيط والتنفيذ ، وربما يرجع ذلك إلى إنخفاض مستويات الوعي التخطيطي ، إضافة لعدم تشجيع أفراد المجتمع عن المشاركة في العملية التنموية ، وفعلا نجد في بعض الحالات أن المخطط الذي يرسم خطط التغيير قد يصطدم بأفراد من المجتمع وسلوكهم الذي يعوقه عن تحقيق أنماط السلوك الذي يريد المخطط أن يسير وفقا عليها⁽³⁾ .

1- أحمد مصطفى خاطر ، تنمية المجتمع المحلي - الإتجاهات المعاصرة ، الإستراتيجيات ، نماذج للممارسة ، دار المعرفة الجامعية ، 2000 ، ص 87 .

2- محمد شفيق ، التنمية الإجتماعية - دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1994 ، ص 97 .

3- أحمد مصطفى خاطر ، مرجع سابق ، ص 87 .

ج- معوقات إجتماعية : قد تكون لبعض العادات والأعراف الإجتماعية دور في فشل بعض البرامج المرتبطة بالتنمية الإجتماعية ، منها على سبيل المثال إستغلال أو تعارض أو تنافس بعض المصالح بين أطراف معينة في المجتمع ، مما يحول دون إتمام مشاريع التنمية ووصولها لمستحقيها في المجتمع .

د- معوقات ثقافية : إذ تتطلب التنمية الإجتماعية معرفة خاصة بطبيعة المجتمع الثقافية ، حتى يكون الخائضين في تنمية المجتمع على دراية بما يتلاءم وطبيعة هذا المجتمع وعاداته وسلوكياته الخاصة به .

هـ- معوقات نفسية : ويرتبط هذا النوع بالفرد نفسه ، ومدى قابليته للانخراط بالمشاريع والبرامج التنموية المستحدثة في بيئته ، ويعتمد ذلك على قبوله أو عدمه المتعلق بالأهمية والقيمة التي تمتلكها مشاريع التنمية وبرامجها .

6- مبادئ التنمية الاجتماعية : لقد طور دارسوا التنمية الاجتماعية في الأمم المتحدة مجموعة من المبادئ ، حيث تعد من أهم المبادئ التي ينصح بها عن التخطيط لتنمية المجتمعات المحلية ، ويمكن تلخيصها في التالي (1) :

أ- يجب أن تصدر برامج التنمية الاجتماعية عن الحاجات الأساسية للمجتمع .

ب- أن تقوم على أساس من التوازن في كافة المجالات الوظيفية المختلفة .

ج- أن تعبر عن نمو إتجاهات أهالي المجتمع المحلي ، وإيقاظ الوعي لديهم بأهمية برامج التنمية المحلية .

د- أن تسعى برامج التنمية الاجتماعية إلى زيادة فاعلية مشاركة المواطنين في شؤون المجتمع المحلي ، وجعلهم يساهمون في برامج التنمية وإنجاحها .

1- محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد ، دراسات في التنمية والتخطيط الإجتماعي ، دار النهضة العربية ، 1986 ، ص 15 .

هـ- إكتشاف وتشجيع وتدريب القيادات الشعبية المحلية ، لأن عملية التنمية لا يمكن أن تعتمد فقط على القيادات الوظيفية ، بحكم أن للقيادات الشعبية فاعلية أكبر ومعرفة بشؤون المجتمع المحلي .

7- عناصر التنمية الإجتماعية : تتبني التنمية الإجتماعية على عملية إجتماعية غاية في الأهمية ، ألا وهي عملية الإنصاف الإجتماعي ، لكون الإنصاف الإجتماعي يتميز بكونه يؤكد على مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع ، وإتاحة سبل العمل وتوفير الوسائل المحققة للمنافع المادية والإجتماعية ، لجميع الناس دون تمييز ، كما يستلزم على من بيدهم تسيير الشأن العام تحميل أفراد المجتمع مسؤولية إفادة أنفسهم من تلك الفرص المتاحة قدر الإمكان ، وهذا مع التنبه إلى عدم التفريط أو اللجوء إلى تقليص دور الدولة كمسئول شبه حصري عن تأمين الحاجات الأساسية وتفعيل دور العدالة بين الناس ، وبالخصوص في البلدان السائرة في طريق النمو ، ولذا يمكن اعتبار أن للتنمية الإجتماعية جملة من الناصر نجلها فيما يلي :

أ- تغيير البنية الإجتماعية : اعتبرت التنمية الإجتماعية أسلوباً للتغيير الإجتماعي المخطط في المجتمعات ، تسعى إلى إحداث تغييرات وظيفية على النسق الإجتماعي ، بالقدر الذي يمكنه من مجابهة تحديات البيئة وتحقيق أهدافه بإستغلال كل الطاقات المتاحة فيه⁽¹⁾ ، ويكون متلائماً مع التحولات الإجتماعية التي تطرأ من حين لآخر على المجتمع ، فالتنمية الإجتماعية ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالتغير من حيث إتجاهاته وشدته وعمقه ، وبأهداف المجتمع النابعة من إيديولوجيته التي تصنع شكل النظام الإجتماعي والإقتصادي وبمستوى الطموح المتمثل في تطوع واقعي مستند إلى إدارة إيجابية⁽²⁾ ، وهذا

1- عادل مختار الهواري ، التغير الإجتماعي والتنمية في الوطن العربي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1993 ، ص 155 .

2- محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد ، مرجع سابق ، ص 15 .

حتى يتمكن النظام الإجماعي من أداء دوره على أكمل وجه ، بغرض تهيئة شروط التحقق بأسباب الرفاهية الإجتماعية بأسلوب منهجي ومنظم .

ب- تحقيق التوازن الإجماعي : فالتنمية الإجتماعية تهتم بضرورة الإلتزام من جانب الدولة بمعنى التنمية مع الإهتمام بمتطلبات المواطنين وإحتياجاتهم⁽¹⁾ ، وذلك من خلال بناء أسس العدالة الإجتماعية ، بما يعني العمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع دون تمييز ، وتخفيض مستويات التباين فيما بين أفراد المجتمع فيما يتعلق بالثروات ، والسعي لتوزيعها بشكل عادل بينهم ، وهذا ليتمكن كل الناس من وصول الخدمات الإجتماعية إليهم دون عائق ، ليتمتعوا بالسوية بطيبات الحياة ، وأبرز هذه الخدمات مثلا : خدمة التربية والتعليم ، وخدمة الصحة والعلاج والوقاية من الأمراض، خدمة القوى العاملة من خلال توفير مناصب عمل لهم ، فالإنسان ذو الكفاية الإنتاجية المرتفعة الذي ينال قسطا من التعليم ويتمتع بصحة جيدة ويعيش في سكن مريح وتتوفر له الضمانات الكافية لحياة آمنة ، هو الذي يستطيع أن يساهم بإيجابية في بناء المجتمع وتتميته⁽²⁾ .

ج- وضع الخطط والبرامج : تركز التنمية الإجتماعية على ضرورة الإهتمام بالتخطيط ، من خلال إعداد البرامج التنموية على المستوى الوطني ، وتبني سياسة متنسقة وتجنيد مؤسسات فعالة وتعبئة كافة الموارد المحلية والوطنية ، وهذا يتطلب تبني خطة متوازنة على المستوى القومي ، لأن المجتمعات غير قادرة لوحدها على مواجهة مشكلاتها⁽³⁾ .

1- محمد سيد فهمي ، تقويم برامج المجتمعات الجديدة ، مرجع سابق ، ص161 .

2- عبد الهادي الجوهري ، دراسات في التنمية الإجتماعية - مدخل إسلامي ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ص26 .

3- نبيل السمالوطي ، علم إجتماع التنمية ، دراسات في إجتماعيات العالم الثالث ، الهيئة المصرية للكتاب ، ط2 ، الإسكندرية ، 1978 ، ص196 .

وتتطلب عملية التنمية الإجتماعية ، إعادة هيكلة جذرية في العلاقات الإجتماعية ، وتمكين الجميع من الاستفادة من منافع الأمة ، ويشمل ذلك :

أ- الإلتزام بتقوية قدرات الناس ، من خلال التركيز على الإستثمار في منظومة التعليم والتحسين من مستواهم العلمي .

ب- تأمين الخدمات الإجتماعية الأساسية وبخاصة منظومة العمل الصحي وتوفير العلاج للجميع ، وإنشاء شبكات الأمان الإجتماعي الضرورية ، لتحقيق حياة صحية أفضل للمواطنين .

ج- تطوير مهارات القوى العاملة ، وخلق فرص عمل أفضل بشكل مستمر، بغية تحقيق تنمية بشرية سليمة ومثمرة ، من أجل النهوض الإجتماعي .

د- وضع برامج ومخططات قوية لعملية الإسكان ، بغية توفير حاجات الناس من السكن والإيواء .

هـ- إعادة توزيع الثروة والمنافع المادية بالعدل بين الناس ، حتى تتاح نفس الفرص للجميع للاستفادة من خيارات البلاد .

ومما سبق يمكن إستنتاج أربع مؤشرات أساسية ، ضمن بعد التنمية الإجتماعية ، وهي :

- مؤشر ترقية منظومة التربية والتعليم .

- مؤشر تطوير الخدمة الصحية والعلاجية .

- مؤشر ترقية عالم الشغل .

- مؤشر تطوير عمليات الإسكان .

- **البعد الثاني : التنمية السياسية :** تعتبر التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة ، وهي من أبعاد التنمية الشاملة ، بحيث يتمكن من خلالها من تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح ، وكذا تعبئة كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل

علمي وواقعي ، وبهذا فإن التنمية السياسية بهتم بدراسة النظام السياسي من داخله ، وتستكمل دراسة التأثيرات السياسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية⁽¹⁾ ، وفي ظل النظم السياسية ذات الفاعلية والشرعية السياسية والقادرة على أداء دورها ومهامها المنوطة بها، تكون مثل هذه النظم متجه نحو نسق سياسي يستطيع مواجهة الأعباء التي يمكن أن يتعرض لها⁽²⁾ ، وفي هذا الإطار يعتقد "صمويل هنتغتون" أن عملية التنمية السياسية مرادفة للتحديث السياسي ، فهي عنده متعددة الوجوه ، تتضمن جملة من المتغيرات في كل جوانب الحياة ، إذ يحدد أبرز مجالات التحديث السياسي في التحضر والتصنيع والديمقراطية والثقافة والمشاركة المجتمعية ، ومعرفة الإنسان بمقتضيات بيئته بغية تحسين مستويات حياته ، ومن ثم فالتحديث السياسي يتطلب تعبئة تجعل الناس يغيرون من قيمهم ومواقفهم لبناء مجتمع جديد⁽³⁾ ، كما حاول "لوسيان باي" تحديد مفهوم التنمية السياسية ، بقوله أنها : عملية تغيير إجتماعي متعدد الجوانب ، غايتها الوصول بالمجتمع إلى مستويات من التقدم⁽⁴⁾ ، كما يعتقد "باي" بأن التنمية السياسية يمكن أن تكون كمطلب للتنمية الإقتصادية وللتحديث السياسي ، وتكزن أيضا تنمية في مجالات الإدارة والتنظيم وكتعبئة جماهيرية ، كما أنها تهدف لبناء نظام سياسي ديمقراطي مستقر يهدف للتغيير الهادف والمنتظم⁽⁵⁾ ، ومما سبق يمكن تحديد مفهوم التنمية السياسية بإعتبارها عملية سياسية متعددة الغايات ، تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة ، وتحقيق التكامل والإستقرار

1- نداء مشطر صادق ، التخلف والتحديث والتنمية السياسية - دراسة نظرية ، منشورات جامعة قار يونس ، ط1 ، بنغازي ، ليبيا ، 1998 ، ص99، 98 .

2- يحيى عبد المتجلي ، التنمية السياسية في العالم الثالث ، مجلة الباحث العربي ، العدد09 ، سنة 1986 ، ص77
3- حسين عبد الحميد رشوان ، التغيير الإجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1988 ، ص25 .

4- نداء مشطر صادق ، مرجع سابق ، ص101 .

5- ناصر محمد عارف ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة - دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي ، الدار العالمية للكتاب الإسلامي ، ط2 ، الرياض 1994 ، ص232 .

داخل المجتمع ، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية ، وإضفاء الشرعية على النظام الحاكم ، من حيث الممارسة والتداول على السلطة⁽¹⁾ .

1- مؤشرات التنمية السياسية :

مما سبق ، يمكن اعتبار التنمية السياسية كعملية مجتمعية تستهدف الإرتقاء بحياة الأفراد لتمكينهم من مواجهة التحديات الداخلية والخارجية ، كما تستهدف بناء مؤسسات المجتمع وفقا لما يتناسب وحاجات ومتطلبات هذا المجتمع ، حتى يتمكن النظام السياسي بالتخلي بقدرات عالية ، تضمن له الشرعية والفاعلية والإستقلالية على الصعيد الداخلي والخارجي ، وعليه لا يمكن للتنمية السياسية أن تحقق أهدافها دون تضافر كافة الجهود الرسمية والشعبية من مؤسسات وأفراد ، لخلق الظروف الملائمة لإنجاحها ، وعليه ينبغي على التنمية السياسية أن تتوافر فيها المؤشرات التالية⁽²⁾ :

أ- مبدأ سيادة القانون وتكافؤ الفرص وضمان حرية التعبير وضمان الحقوق الفردية والجماعية .

ب- وجود مجتمع مدني فاعل يتمتع بقدر من الحرية والإستقلالية .

ج- توافر ثقافة سياسية مدنية ، تقوم على أساس التسامح والحوار وإحترام الرأي.

د- وجود تعددية سياسية حقيقية ، تحقق مشاركة سياسية ديمقراطية وشفافة في صنع

القرار السياسي .

هـ- وجود مجالس شعبية منتخبة تمثل الإرادة الحقيقية للشعب ، تمارس صلاحياتها

الدستورية والرقابية ، تسهم في صنع السياسة العامة للدولة .

1- محمد سعد إبراهيم ، الصحافة والتنمية السياسية ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1998 ، ص32

2- وليد عبد الهادي العويمر ، دور الإذاعة والتلفاز الأردني في التنمية السياسية - دراسة تحليلية ميدانية ، المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية ، المجلد6 ، العدد1 ، سنة 2013 ، ص56 .

و- وجود نظام سياسي قادر على التكيف مع المستجدات وقادر أيضا على تطوير مؤسساته المختلفة لإستيعاب التغييرات التي تطرأ على المجتمع ، وقادر أيضا على التوزيع العادل لثروات البلاد على كافة أفراد المجتمع .

2- مقومات التنمية السياسية :

بما أن عملية التنمية السياسية الناجحة هي التي تخلق الظروف والشروط الملائمة للتطور الديمقراطي ، فإنها تكون قد استهدفت بناء النظام السياسي وتحديثه كي يحقق نظاما ديمقراطيا ، بمعنى أن التنمية السياسية ستظل تعمل على التخلص من رواسب النظام القديم الذي سيبقى يؤثر سلبا في إتجاهات الأفراد والمجتمع ، وحتى يتمكن النظام السياسي الجديد من التطبيق الفعلي للممارسة الديمقراطية ، يجب عليه التركيز على تبني مقومات التنمية السياسية ، وهي :

أ- المشاركة السياسية : بمعنى إشراك جميع أفراد المجتمع في الحياة السياسية وتمكينهم من لعب دور واضح في العملية السياسية .

ب- التعددية السياسية : وهي كما يعرفها "سعد الدين إبراهيم" عبارة عن "مشروعية تعدد القوى السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في القرار السياسي في مجتمعها"⁽¹⁾ ، ويراها "محمد عابد الجابري" كمظهر من مظاهر الحدائة السياسية أو ك مجال إجتماعي وفكري يمارس فيه الناس سياستهم بواسطة الحوار والنقد والإعتراض ، تفترض وجود أحزاب لها برامج وإيديولوجيات مختلفة ، تتنافس في بينها عن طريق الإنتخابات الحرة والنزيهة⁽²⁾ .

1- أسامة الغزالي حرب ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1987 ، ص 30 .

2- محمد عابد الجابري ، التعددية السياسية وأصولها وأفاق مستقبلها - حالة المغرب ، ندوة الفكر العربي ، عمان ، 1979 ، ص 107 .

ج- التداول السلمي على السلطة : ويعني ذلك عدم ترك الحكم في قبضة شخص واحد ، أي جعل الحكم في حالة تعاقب دوري بين القوى المتنافسة على السلطة ، حيث يقوم الحاكم بممارسة سلطته بتحويل الناخبين له وفق أحكام الدستور والتشريعات المعمول بها .

د- حماية وإحترام حقوق الإنسان : ويقصد بها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذ من قبل الجهات المختصة في بلد ما ، ببيان مدى إلتزام سلطات هذا البلد بحقوق الإنسان وكشف عن الإنتهاكات المرتكبة بحقه ووضع الإقتراحات لوقف هذه الإنتهاكات وإحالتها على القضاء الوطني أو حتى الدولي إن إقتضى الأمر ، بغية الفصل فيها⁽¹⁾ ، إن حقوق الإنسان تعد مسألة في غاية الأهمية ، بحيث تعترف بها جميع الدساتير في العالم ، وتعنى بها القوانين والتشريعات المتخصصة والضامنة لها ويعني ذلك توفير الوسائل والأساليب التي بواسطتها يمكن حماية هذه الحقوق والحريات من الإعتداء عليها⁽²⁾ .

ومن الإعتبارات الأنفة الذكر يمكن التأكيد على أن التنمية السياسية ، تدخّل في إعتباراتها ، أن الناس يجب أن يكونوا فاعلين ضمن الممارسة السياسية ، ومشاركين فعليين في عملية التنمية المجتمعية والتغيير الإجتماعي المطلوب ، وليسوا فقط مجرد مستفيدين ينتلقون النتائج ، دون مساهمة فعلية تغير من الواقع المعاش بصفة لائقة ، إذ أن المشاركة السياسية تعني بالضرورة تلك النشاطات والإختيارات الواعية لدى الناس⁽³⁾ ، بمعنى أن يتمكن الناس من ممارسة الخيارات التي صاغوها بإرادتهم الحرة ، ضمن ما

1- باسل يوسف ، حماية حقوق الإنسان في الجامعة العربية - الواقع والخلفية السياسية ، مجلة الدراسات السياسية ، العدد 9 ، 2002 ، ص 118 .

2- حسن علوان البيج ، التعاقب على السلطة في الوطن العربي ، مجلة الدراسات الإستراتيجية ، العدد 4 ، 1998 ، ص 173 .

3- Mark S.Boncheck, Thinking about Political Participation finding the right theoretical tool . office of United national High Commissioner for human Rights, Geneva, 1997 . par internet : www.PinLibraryPool-cog

يسمى باللعبة الديمقراطية والتي من أخص خصائصها ترك الناس يختارون ممثليهم بكل شفافية وحرية ، تعبيرا عن حقهم الطبيعي في إختيار من ينوبهم ويوصل إنشغالاتهم إلى المجالس الشعبية المنتخبة الممثل الحقيقي للشعب ، فالمشاركة السياسية الحقيقية هي حق ومسئولية ، وهي أيضا هدف ووسيلة لغاية ، تتطلب وعيا ورغبة وقدرات تنظيمية ، وبيئة تمكن لها .

ومما سبق يمكن لنا إستنتاج ثلاث مؤشرات أساسية ، ضمن بعد التنمية السياسية ، يمكن إدراجها في التالي :

- مؤشر تدعيم وتعزيز الإختيار الديمقراطي الحر .
- مؤشر المجتمع المدني الفاعل .
- مؤشر التمثيل الشعبي والمشاركة المجتمعية .

- **البعد الثالث : الإستقرار الإجتماعي** : نعني بالإستقرار الإجتماعي نوع من التوازن المجتمعي الذي يعيشه الناس في وسطهم الإجتماعي ، محققا أجواء من التراضي بين جميع أطراف المجتمع الفاعلين فيه حكاما كانوا أو محكومين ، بما يحقق الرفاهية بين الجميع ، فالمسئولية السياسية والأخلاقية التي ينبغي أن يلتزم بها المسؤولون في المجتمع تلزمهم إقامة العدالة الإجتماعية في المجتمع التي هي الضامن للإستقرار الإجتماعي من جهة ، ومن جهة أخرى تقتضي منهم الوعي بمواطن قصور المشاريع وتجاوز مسببات الإنتكاس والتخلف الإجتماعي ، مستحضرين في نفس الوقت مقدرات البلد وثوابته التاريخية وموروث المجتمع الثقافي والروحي ، وإلا فإن النظام سيكون في مهب المعركة معرضا لهزات إجتماعية تأكل الأخضر واليابس .

فالإستقرار والتماسك الإجتماعيين يمثلان صمام أمان للمجتمع سواء في وجوده أو في بنائه المؤسساتي ، بحيث يكون المجتمع الذي يحقق هذا الهدف من أكثر المجتمعات

تطورا ونماء من المجتمعات الغير مستقرة ، وفي هذا يذكر "صمويل هنتجتن" في كتابه "النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة"⁽¹⁾ أن المجتمعات المستقرة هي التي تتصف بالإجماع والتواصل والمشروعية ، والتي تنعكس على تقدم المجتمع وتحقيق إنجازاته التتموية والحضارية ومواجهة كافة التحديات الخارجية والداخلية ، لذا فحالة الإستقرار تعتبر الشرط الأول لمواجهة تحرير المجتمع من التخلف بكل أشكاله ، حيث يستهدف من الإستقرار كما يشير إلى ذلك "مالك بن نبي"⁽²⁾ إلى البناء النفسي للإنسان ويرتقي به إلى البناء الروحي والمادي له ، لكي يتعامل مع العصر بكل تطلعاته ومتطلباته الإجتماعية والسياسية والثقافية .

ولقد ذكر علماء الإجتماع والمختصين في الدراسات الإجتماعية عدة مفاهيم للإستقرار الإجتماعي ، ولعل أبرز هذه التعاريف الذي يرى أن الإستقرار الإجتماعي عبارة عن : حالة الهدوء والسكينة التي تنتاب المجتمع وتجعله قادرا على تحقيق طموحاته وأهدافه ، نتيجة للحالة السلمية التي يمر بها والتوازن الإجتماعي بين القوى والأحزاب والحركات السياسية والإجتماعية والدينية في المجتمع⁽³⁾، ويعرف الإستقرار الإجتماعي أيضا بأنه : المجال الذي يستطيع فيه المجتمع أن يعمل ويتفاعل مع المجتمعات الأخرى دون وجود أية معوقات داخلية أو تمنع هذا المجتمع من أداء مهامه الملقاة على عاتقه تجاه النشاط الإنساني والحضاري مع بقية المجتمعات في العالم⁽⁴⁾،

1- صمويل هنتجتن ، النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة ، ترجمة سمية فلو عبود ، دار الساقى ، بيروت ، سنة 1993 ، ص70.

2- أنظر في هذا ، كتاب مالك بن نبي ، من أجل التغيير ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، دار الفكر ، دمشق ، ط4 ، سنة 2005 .

3- Firth Reymond William, Elements of Social organization. New York, Philosophical Library, 1951, P127.

4- Gerth Hans and C.Wright Mills , Character and social structure, the psychology of social institution, New York, Harcourt, Barace, 1953, P75 .

وبعد الإستقرار السياسي جزء لا يتجزأ من الإستقرار الإجتماعي العام في المجتمع ، إلا أن الإستقرار السياسي يرتبط بإستقرار المؤسسات السياسية ، بما تتطوي عليه من سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية ، وما يتعلق بذلك من أحزاب وممارسات سياسية ومشاركة شعبية في العملية السياسية ، في حين نجد أن الإستقرار الإجتماعي يكتنف البناء الإجتماعي برمته ونظمه المؤسسية والسياسية والإقتصادية على حد سواء⁽¹⁾ .

إن الإستقرار الإجتماعي بمدلوله الأخلاقي والسياسي يمثل حالة التضامن والتماسك داخل المجتمع الواحد في مختلف مؤسساته وبنائه ، بحيث ينعكس فيه التماسك من خلال المواقف والأدوار والتأثيرات التي تقوم بها سلطة المجتمع ، كنها تمثل العنصر الرئيسي والحاسم في قيادة الدولة والمجتمع ، وبالتالي يستوجب عليها حماية كيان المجتمع من الإندثار أو الإنحلال ، وصيانة تاريخه الوطني حماية مصالحه والحفاظ على تراثه الثقافي والقيمي ، وذلك من خلال بناء مؤسسات قوية ذات فاعلية وإيجابية تستطيع من خلالها تنظيم شؤون الدولة والمجتمع ، ومن ثم يتحقق الإستقرار الإجتماعي فيه⁽²⁾ ، فدرجة التماسك السياسية والإجتماعي عادة ما يعبر عنها من خلال درجة الترابط بين فئات المجتمع ، إذ أن قوة الجذب والترابط بين هذه الفئات تجعل من أعضاء المجتمع في حالة تفاعل وإنشداد تجاه بعضهم وبعض ، بحيث يؤدي ذلك التفاعل إلى سلسلة من العلاقات الإجتماعية الإيجابية ، التي تدعم بدورها صفوف المجتمع وتحافظ على درجة تماسكه وبالتالي إستقراره السياسي والإجتماعي⁽³⁾ .

1- إحسان محمد الحسن ، البناء الإجتماعي والطبقة ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط2، بيروت ، سنة 1985 ، ص67.

2- مارسيل بريلو ، علم السياسة ، ترجمة محمد الرجاوي ، منشورات عويدات للنشر والطباعة ، بيروت ، سنة 2016 ، ص37 .

3- عبد الجليل الطاهر ، مسيرة المجتمع ، بحث في نظرية التقدم الإجتماعي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، سنة 1966 ، ص220 .

1- نظريات في الإستقرار الإجتماعي :

تحدث بعض المفكرين والباحثين في العلوم الإجتماعية والسياسية عن بعض النظريات التي فسرت عملية الإستقرار التي تحظى بها بعض المجتمعات ، ويمكن إجمال هذه النظريات في نظريتين أساسيتين :

- **النظرية السكونية** : تنظر هذه النظرية إلى أن الإستقرار في المجتمع من جهة التحدي والإستجابة والعلاقة بينهما ، أي أن هناك استجابة فعلية موازنة لطبيعة التحدي الذي يواجه الإستقرار ، بحيث يستنفذ المجتمع طاقات كبيرة للتغلب على التحديات التي تواجهه ، وبحسب هذه النظرية فإن الإستجابة في هذه الحالة يكون منطلقها من مصدر واحد وهو الدولة ، في حين يمكن أن يكون التحدي متأت من مصادر عديدة ، داخلية وخارجية ، فالداخلية مثل العجز الإقتصادي والبطالة والفساد الإداري والإنحرافات الإجتماعية ومعدلات الجريمة وغيرها ، أما التحديات الخارجية يمكن أن تكون من تدخلات بعض الدول الطامعة والأحداث الجسام والحروب وغيرها ، فالإستقرار في ضوء هذه النظرية هو إستقرار مستكن ، وهو يتحقق عن طريق مواجهة التحديات أو الضغوط التي يتعرض لها المجتمع سواء من الداخل أو من الخارج وكيفية الإستجابة لهذه التحديات⁽¹⁾ .

- **النظرية الديناميكية** : وتتناول هذه النظرية مسألة الإستقرار من الحركة بكامل مفاصلها ضمن تفاعلات المجتمع ومؤسساته ، بحيث تفسر الإستقرار بالعمليات الكامنة في المجتمع ذاته ، والتي تُحوّل كل الأحداث والتغيرات التي تهدد إستقرار المجتمع إلى طاقات تحفظ هيكله المجتمع ، ومن هنا فإن الإستقرار الديناميكي حسب هذه النظرية يأتي من استباق المجتمع للتحديات والضغوط التي تواجهه ، من خلال تفاعل المؤسسات

1- وليام زارتمان ، بحث مقدم إلى ندوة الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ، تحرير غسان سلامة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

والوظائف والأدوار التي يؤديها هذا المجتمع بشكل إيجابي ، بحيث يتمكن من تكوين التماسك الإجتماعي الذي ينعكس على عملية الإستقرار العام في المجتمع⁽¹⁾.

2- مرتكزات الإستقرار الإجتماعي :

إن تحقيق الإستقرار في أي مجتمع لا يتم إلا وفق شروط معينة تكون كمرتكزات له ، وهذه المرتكزات لا يمكن أن تعمل بصورة منفردة وإنما تعمل كنسيج واحد متناغمة كل العناصر بعضها مع بعض دون إخلال ، وأبرز هذه المرتكزات كالتالي :

أ- أن السلطة السياسية في المجتمع بالسمات الشرعية والقانونية ، وذلك لما تعبر عنه سمة الشرعية عن حالة الرضا العام لعموم الناس ، بحكم أنها سلطة تكون منبثقة عن إرادة عامة لمكونات المجتمع وشرائحه .

ب- التأكيد على ثبا النظام الدستوري وتعزيز قوة وفعاليات المؤسسات السياسية والدستورية والإلتزام بالضوابط الدستورية ، التي تعبر عن الإرادة الشعبية في تحقيق الأهداف والتطلعات ضمن الأسس القانونية السائدة في المجتمع .

ج- عدم تمركز السلطة في يد واحدة وعدم تجاوزها لممارسات السلطة القانونية والقواعد الدستورية ، ويستتبع ذلك إيمان سلطة المجتمع بضرورة التبادل السلمي للسلطة ، كون ذلك يعبر عن الترجمة الحقيقية للممارسة الديمقراطية .

د- العمل على ضمان الحريات العامة وتحقيق العدالة الإجتماعية والمساواة بين كافة أفراد المجتمع ، وتشجيع الحوار السلمي بين مكونات المجتمع ، والتأكيد على ثقافة المصالحة والتضامن المجتمعي ، حتى يتم تقوية عوامل التجانس وتعزيز الروابط الإجتماعية وتجسيد المواطنة والإنتماء الواحد .

1- إبراهيم مذكور ، معجم العلوم الإجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، سنة 1975 ، ص 187 .

هـ- العمل على تحقيق الأمن بكل أبعاده الإجتماعية والإقتصادية ، بإعتباره من المهام الأساسية التي تلقى على عاتق الدولة في المجتمع ، وعليه يستوجب بناء أجهزة ومؤسسات أمنية تكون قادرة على حفظ أمن المواطن وفي خدمته وخدمة المجتمع ، وفقا لسيادة القانون وتحقيق الأمن الجماعي بصورة عامة .

ويحدد "ألموند فيربا" مجموعة من العناصر والقدرات الأساسية الواجب توافرها في أي نظام لضمان إستمراريته وبقائه ، وهذه العناصر يمكن إجمالها فيما يلي⁽¹⁾ :

أ- القدرة الإستخراجية : وهي مدى قدرة النظام على تعبئة الموارد البشرية والمادية والمعنوية ، بغية تحقيق أهداف النظام .

ب- القدرة التنظيمية : وهي مدى قدرة النظام على تعبئة وضبط سلوك الأفراد والمجموعات داخل المجتمع ، بشكل يضمن له الحصول على تأييد المواطنين له .

ج- القدرة التوزيعية : وهي مدى قدرة النظام وكفاءته في توزيع وتخصيص الموارد والخدمات بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع ، ومدى الإتساق والتناسب بين ما يوفره من متطلبات وإحتياجات وما يتم الإشباع منها .

د- القدرة الإستجابية : وهي تشير إلى مدى كون المخرجات من سياسات وقرارات متعلقة بالأنشطة الإستخراجية والتنظيمية والتوزيعية ، كانت انعكاسا لمطالب أفراد المجتمع .

فشرعية النظام وقدرته على الإستمرار والبقاء كما يرى "ألموند فيربا" متوقفة على هذه القدرات ، فكلما كانت هذه القدرات قوية ازدادت فرصة إستمراره وبقائه ، وبالعكس كلما ضعفت هذه القدرات ازدادت احتمالات حدوث التغيير ومن زعزعة أركان النظام ، لذا

1- أحمد جمال عبد العظيم ، التحول الديمقراطي في الصين ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، 2003 ، ص24،23 .

فمفهوم الإنصاف الإجتماعي والمشاركة السياسية الحقبة تدخلان في صميم عملية الإستقرار الإجتماعي ، الذي يعمل بالأساس على تأمين الإجابة على جملة من الأسئلة التي يطرحها كل مجتمع على نفسه ومسئوليه ، أبرز هذه الأسئلة : متى نحقق إستقرارنا الإجتماعي ومن ثم تحقيق الرفاه الإجتماعي المنشود ؟

ومما سبق يمكن لنا إستنتاج ثلاث مؤشرات أساسية ، ضمن بعد الإستقرار الإجتماعي وهي :

- مؤشر إقامة إصلاحات مؤسساتية ودستورية حقيقية .
- مؤشر التضامن والمصالحة الوطنية .
- مؤشر إفادة الجميع بمخرجات الرفاه الإجتماعي .

فضمن ما تطرحها المسألة الإجتماعية في بلادنا ، والتي تعبر عن حاجة مشروعة لتحقيق ما أصطلحنا عليه بعملية التنمية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وفي مختلف المستويات التعليمية والصحية والسكن والشغل والممارسة الإنتخابية الحقبة ... الخ ، والتي تدخل عموما في إطار المطالبة بالحق في الإعتبار والتحقق بمقومات كرامة المواطن ، وضمانات المشاركة الكاملة في الشأن العام، وهو الذي تعبر عنه الطبقة السياسية اليوم بما تعارفت عليه بعملية الإنتقال الديمقراطي ، الذي يتجلى في أعلى معانيه في التوق إلى تحسين الحياة اليومية للمواطنين ، وتفعيل مبدأ المشاركة السياسية والحق في ولوج مراكز التأثير وإتخاذ القرار .

فالتطور الملاحظ اليوم والنواتج عن التحولات العميقة للمجتمع الجزائري ، ضمن تحولات العالم من حولنا ، يؤكد ألف مرة أن البناء الديمقراطي يظل محدود التأثير من دون حل دائم وعادل للمسألة الاجتماعية ، التي من أبرز مناطاتها العدالة والإنصاف الإجتماعيين ، فمهما أدعى البعض أن هناك بناء للصرح المؤسساتي للبلاد ، أو أن هناك تشييد وإنجاز للمشاريع الكبرى ، فإن المواطن الذي يعاني من إختلالات في عدالة

التوزيع ومن التفاوت الصارخ في مستويات المعيشة ، فإنه سوف يظل غير مساهم بالصورة المثلى في تشكل القوة الدافعة القادرة على رفع التحديات المتعاضمة في بلادنا .

ثالثا : قراءة في توجهات الأحزاب السياسية في الجزائر :

يمكن إعتبار المشهد السياسي في الجزائر منذ بدأت التعددية السياسية في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين ، بأنه قد تلون بثلاثة ألوان رئيسية من التيارات الإيديولوجية : التيار الوطني والتيار الإسلامي والتيار الديمقراطي ، ويبدو من الظاهر أن النظام الجزائري قد راهن وقتها على بناء المشهد السياسي للدولة الجزائرية على هذه الأطياف السياسية الثلاثة ، إلا أن المشهد العام في الجزائر وقتها يبدو أنه كان ممزوجا بنوع من الإرتباك السياسي ، أو بنوع من الخوف الذي أبداه البعض من القادة السياسيين ، من أن تأخذ الأمور مجرى آخر لقدر الله ، ونحاول في هذه العجالة أن نستقرأ التوجهات الفكرية والعقدية التي تتميز بها هذه التيارات الثلاثة ، والغايات التي تهدف إليها والأساس القاعدي الذي تقوم عليه ، لنرى إن كانت مبادئ كل تيار من هذه التيارات السياسية يمكن أن تلتقي معاً في خدمة القيم العليا للمجتمع الجزائري ، وتعمل بإيجابية لتحقيق تشاركية سياسية حقيقية خدمة لمشروع الدولة الوطنية ، وتفعيل لمضامين فضاء الديمقراطية ذات البعد الإجتماعي والإنساني ، وما يمكن أن يتم من وعود الخلاص من المشكلات السياسية والإقتصادية ، التي ما لبثت الدولة الجزائرية تعاني منها منذ الإستقلال ، هذه القراءات يمكن أن نوجزها فيما يلي :

1- قراءة في خطاب الوطنيين : الخطاب السياسي والإيديولوجي لهذا التيار هو أنه أرتكز على منطقتي مجارات الواقع الإقليمي والعالمي ، هذا الواقع بما يحتويه من تبلور في القيم العالمية ونضج للنظريات العالمية السياسية منها والإقتصادية ، مع عدم نسيان القيم الجزائرية التي تستمد ولا شك مصدرها من ديننا الإسلامي الحنيف وهذا إنطلاقاً من أن الخلاص من المشكلات بجميع أبعادها التي أفرزها الإستعمار وعانى منها المجتمع

الجزائري طيلة القرن والتثلث ، لا يمكن أن تتحقق إلا بعملية تخطيط شاملة كمرحلة أولى بداية الإستقلال ، لتتحول فيما بعد إلى عملية إقتصاد السوق في التسعينات إلا أن العامل المهم لدى التيار الوطني هو أنه أتخذ من مفهوم "التحرير" سبيلاً وحيداً للخروج من هذا المأزق ، وهو الشعار الذي أرتكزت عليه "جبهة التحرير الوطني" وهو الحزب الوحيد الذي ظل منذ الإستقلال وهو المهيم على منظومة الحكم في الجزائر .

إلا أنه يمكن القول أن التيار الوطني في الجزائر فقد قدراً كبيراً من فاعليته وحيويته التي عهدناها عنه في مرحلة الإستقلال ، بل أيضاً بات بأسلوبه السياسي عاجزاً عن أداء دورا وظيفيا مؤثرا في الحياة العامة للمجتمع ، ويمكن أن نستدرك فنقول : أن ما يبدو إخفاقا للتيار الوطني راجع بالأساس للممارسات السياسية الخاطئة التي طبقتها منذ الستينات وليس في محتوى الوثائق والدساتير التي صاغتها الدولة الجزائرية منذ الإستقلال إلى اليوم ، بمعنى أن المشكلة في الجزائر تكمن في الممارسة والتطبيق ، وليس في محتوى القوانين والتشريعات والمراسيم المنظمة للمجتمع الجزائري .

2- قراءة في خطاب الإسلاميين : إذا كان خطاب الوطنيين أرتكز على منطق مجارات الواقع الإقليمي والعالمي بما يحويه من قيم ونظريات عالمية ، فإن خطاب الإسلاميين أرتكز على مقولة طالما ردها زعماء الإصلاح في العالم الإسلامي ، منهم "جمال الدين الأفغاني" ومحمد عبدة" و"رشيد رضا" في المشرق و"عبد الحميد بن باديس" و"الطاهر بن عاشور" و"عبد الكريم الخطابي" في المغرب العربي ، تمثلت هذه المقولة في " لا يصلح حال هذه الأمة إلا بما صلح به أولها" ، أو مقولة " الإسلام هو الحل" عند "حركة الإخوان المسلمين" .

ولقد تبنت الحركة الإسلامية في الجزائر في أغلبيتها ، كباقي الحركات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي العمل السلمي والسياسي منهجاً للتغيير ، عبر المشاركة السياسية المفضية للعمل البرلماني أو المشاركة في الحكومة ، وهي تعبر عن ظاهرة

طالما سيمت في العديد من الدوائر بالإسلام السياسي ، تمييزا لها عن الجماعات التي تبنت العنف كسبيل لعملها وتحركها ، أو تمييزا لها عن جماعات العمل اللاسياسي كحركات الصوفية أو جماعات الدعوة والتبليغ ، وهي تسعى إلى تغيير مجتمعاتها عن طريق إشتقاق أفكارها وبرامجها من الإسلام ، وتتفق في جميع برامجها على قيم الإسلام والصلة الوثيقة بين مفاهيمه وقيمه الأساسية والعالم المعاصر ، فهي تريد تحويل إطار المرجعية في الحياة العامة إلى مرجعية يكون فيها الإسلام قوة رئيسية في تشكيل هذه الحياة⁽¹⁾، فهي تهدف إلى الدعوة إلى الإسلام الشامل لكل أوضاع الكون والمجتمع والفرد ، فالإسلام هو جامع لكل أطراف الحياة المهيمن على كل أحوال البشر عقيدة وشريعة وسلوكاً⁽²⁾.

ومن خلال تتبع عمل الأحزاب الإسلامية في الجزائر ، نلاحظ أنها تتميز بجملة من السمات يمكن إستخلاصها فيما يلي⁽³⁾ :

* إهتمامها بالمشاركة السياسية ، من خلال قنوات وآليات العمل السياسي الرسمي ، كالمشاركة في البرلمان وفي المجالس البلدية ، وحتى المشاركة في السلطة التنفيذية ، وذلك لتثبيت حضورها السياسي في المجتمع والدفع بتحقيق أهدافها .

* الدمج بين الخطاب العقائدي وبين الممارسة أو السلوك البراغماتي الإجتهادي ، ومن صور الممارسات البراغماتية تعايشها ومشاركتها في السلطة التنفيذية ، وقبولها

1- نجيب الغضبان ، التحول الديمقراطي والتحدى الإسلامي في العالم العربي - 1980-2000- دار المنار، عمان ، 2002، ص99.

2- طارق البشري ، الملامح العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر ، دار الشروق ، ص167

3- مصطفى الفيلاي ، الصحة الدينية الإسلامية- خصائصها ، أطوارها ، مستقبلها ، في مجموعة مؤلفين ، الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي ، سلسلة مكتبة المستقبلات العربية البديلة ، مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الأمم المتحدة ، ط2 ، بيروت ، 1989 ، ص362 .

وتعايشها مع "الديمقراطية الليبرالية" كمرجعية سياسية وكقاسم مشترك بينها وبين القوى السياسية الأخرى .

* قدرتها على البناء التنظيمي والتعبئة الشعبية ، وصلابة تنظيمها إزاء التحديات الصعبة التي واجهتها منذ نشأتها ، وتظهر هذه القوة والصلابة في أنها ليست مجرد تشكيل سياسي يهدف إلى إستلام السلطة ، وإنما هي حركة تحاول قراءة الدين والثقافة والمجتمع ثم تجسيد القيم الدينية والحضارية في الواقع الإجتماعي ، في شكل أعمال ملموسة من سلوك وتربية وسياسة .

* تطورها الذاتي ، فمن الطبيعي أن تتطور طالما أن لها منهجا في التفكير وطريقة في السلوك تلائم بين الهدف وبين الواقع المشهود ، الذي تهدف إلى تغييره إلى الأحسن ، وخاصة مع التطور الملحوظ الذي تشهده الأحوال الوطنية داخل كل قطر ومواكبة مع المتغيرات الإقليمية والدولية .

* تكيف الحركات الإسلامية مع الأولويات القطرية والوطنية : رغم محافظة الحركات الإسلامية وإستمرار تفاعلها مع مشاكل وقضايا الأمة العربية الإسلامية ، الملاحظ عنها أنها سريعة التكيف مع أولويات العمل الوطني والقطري ، وهذا ما يمكن ملاحظته خاصة مع فترة التسعينات وخاصة بعد حرب الخليج الثانية سنة 1991 ، حيث نجدها قد إنكفأت على برنامج أولوياتها المحلية مثل قضايا الإصلاح السياسي والتنمية الإقتصادية والإجتماعية ، ومحاربة الفساد المالي والإداري ، وقضايا الحريات العامة والمشاركة السياسية وغيرها من القضايا .

3- قراءة في خطاب الديمقراطيين : يرتبط الديمقراطيون عندنا في الجزائر بمفهوم العلمانية ، والذي ينطلق من مقولة "فصل الدين عن الدولة" أي بإزاحة دور الدين من الشؤون العامة للمجتمع والدولة أو بما يعرف عند البعض منهم بالحياد العقائدي ، أي أن هذا التيار ليس له مشاحة حسب ظاهر أقوالهم في أن تمارس شعائرك الدينية بينك وبين

الله ، أما أن تدخل مفهوم الدين في السياسة أو السياسة في الدين ، فهو خلط عندهم يهدم أسس المجتمعات المعاصرة ، التي يعتقدون أن سر نجاحها وتقدمها كان كامن في تحررها من هيمنة الديني والماورائي ، ومن ثم كان خطابهم ينادي بتحقيق قيم التحرر والتشبع بروح القيم العالمية التي أنتجها عصر التنوير والنهضة العلمية في أوروبا .

خلاصة الفصل :

الأكيد أن هناك علاقة وطيدة بين الممارسة السياسية والتنمية الوطني لأي مجتمع، بحكم أن الممارسة السياسية الحقيقية والتي تتمثل بالأساس في التعددية السياسية والممارسة الديمقراطية ، هي تجسيد للحريات الأساسية التي هي حق للفرد والجماعة على حد سواء ، والحقيقة ترتبط التعددية السياسية إرتباطا وثيقا بالنضج السياسي والوعي الجماهيري بقضاياها المصيرية ، وطالما أن التعدد السياسي هو انعكاس للاختلاف الطبيعي بين الناس ، حيث عد في كثير من دساتير العالم حق من الحقوق الأساسية للإنسان ، ولذا أصبح لزاما على أي نظام سياسي الاعتراف بمبدأ التعددية السياسية ، الذي يقتضي بدوره الاعتراف بحق ممارسة الديمقراطية وبمبدأ التداول على السلطة ، وبدون هذه المبادئ فلا ممارسة سياسية في حق المجتمع ولا تعددية سياسية ، وحتى يتحقق ما يعرف بالحكم الراشد ، ينبغي أن يقام نظام المجتمع على أسس من العدالة والإنصاف ، ولا يكون ذلك إلا من خلال مؤسّسة الدولة على قاعدة التنظيم القانوني لها ، بدءا من وضع دستور توافقي يرضى عنه الجميع ، ووضع تشريعات وقوانين تسيّر مؤسسات الدولة بشكل سلس ومنظم ، لا يحيف فيه أحد على أحد ، ولا يطغى فيه تنظيم سياسي أو إجتماعي عن تنظيم آخر .

وطالما أن التعدد السياسي هو مظهر من مظاهر التعدد الإجتماعي والثقافي لأي مجتمع ، ومن ثم تكون التعددية السياسية فرصة للتعبير عن وجود تشكيلات وتنظيمات سياسية مختلفة ، تمثل القوى الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية في المجتمع ، لتكون كوسيلة لتحقيق غايات عديدة في مقدمتها الوحدة الوطنية والتنمية الشاملة والمتوازنة والعدالة الإجتماعية ، بعد أن تكون هذه التنظيمات قد خاضت نضالات مريرة من أجل الحرية والعدالة والأداء السياسية الأفضل ، وذلك من خلال إستثمار كل الطاقات الفردية والجماعات في المجتمع ، لتتنافس فيما بينها لكسب الرأي العام وتجنده ، مبتغية بذلك الوصول إلي السلطة بقصد تحقيق ما تنادي به من أهداف وبرامج وما تدعو إليه من قيم بناءة لصالح الجميع .

الفصل الخامس : الإجراءات المنهجية للدراسة

- تمهيد

أولا : منهج الدراسة

ثانيا : إطار التحليل

ثالثا : عينة الدراسة

رابعا : شبكة التحليل

1- فئات التحليل

2- وحدات التحليل

3- وحدة الموضوع

4- جداول التفريغ

خامسا : ضبط وقياس أداة التحليل

- خلاصة الفصل

- تمهيد :

بعد تطرقنا للجوانب النظرية في أطروحتنا هذه بالشرح والتحليل لمضامين الموضوعات وما يتعلق بها من عناصر ذات الصلة ، حيث تكلمنا عن المداخل النظرية للتنمية وأبرز الإتجاهات النظرية المفسرة لها ، وعن تطور التجربة التنموية في الجزائر وملاسات تغير أنماطها ، وكذا المراحل التي مرت بها ، ثم كان كلامنا عن الظاهرة الحزبية ونشأتها وتطورها ومفهومها ، وأبرز التيارات السياسية التي ظهرت في الجزائر ودورها السياسي في المجتمع ، وأبرز مظاهر الممارسة السياسية في الجزائر وخاصة فيما يتعلق بالتعددية السياسية والمشاركة الشعبية والتحول الديمقراطي المرتقب في الجزائر ، ليكون كلامنا في الأخير عن إجتماعية الخطاب التنموي ، حيث ألمحنا في الكلام عن البعد التصوري للتنمية في الجزائر ، لنركز فيما بعد على الأبعاد المجتمعية لخطابات التنمية وملامح الخطاب السياسي لدى الأحزاب السياسية في الجزائر ، فإننا سنتطرق الآن إلى الجانب الميداني من هذه الأطروحة ، مستهلين بالفصل الخامس والمتعلق بالإجراءات المنهجية للدراسة ، بداية من منهج الدراسة وأداتها والخصائص السيكمترية الخاصة بها ، وإطار التحليل وعينة الدراسة ، وكذا شبكة التحليل وما تتضمنه من فئات ووحدات للتحليل ، وما يستلزم لذلك من جداول للتفريغ بغية التحليل والتفسير .

أولا : منهج الدراسة :

كما هو معروف أن طبيعة المنهج تكون من طبيعة الموضوع المدروس ، وطالما أن لكل بحث علمي منهجه الخاص ، يتلاءم وطبيعة المشكلة التي هو بصدد دراستها ، وهذا لإنجاز البحث على الوجه الأكمل والأدق ، ولذا يستلزم من الباحث الإلتزام قدر الإمكان بالإجراءات المنهجية اللازمة ، وذلك بهدف وصول العمل البحثي للأهداف المراد تحقيقها . وسنركز في هذه الدراسة على منهج "تحليل المضمون" وهو نوع من الدراسات المنهجية

التي تعنى بتحليل مضامين النصوص المختلفة ، والمتعلقة بخطابات التنمية التابعة لعينة الأحزاب المعنية بهذه الدراسة ، وذلك للوصول للنتائج المرغوبة التحقق منها .

- **التعريف بمنهج "تحليل المضمون"** : يعتبر هذا المنهج ك"جملة من التقنيات المستخدمة في دراسة وتحليل محتوى مواد إعلامية متنوعة ، فهو ينصب على تحليل وتفسير مختلف أنواع الإتصال الموثوث عبر أشكال مختلفة من الخطاب"⁽¹⁾ ، ويراه "كابلان" "kaplan" بأنه عبارة عن "العد الإحصائي للمعاني التي تتضمنها المادة الأساسية" ، ويعتقد "جانيس" "Janis" أنه عبارة عن "أسلوب يهدف إلى تبويب خصائص المضمون في فئات ، وفقا لقواعد يحددها المحلل بإعتباره باحثا علميا" ، ويرى "هولستي" "Holsti" بأنه عبارة "عن بحث يسعى إلى إكتشاف علاقات إرتباطية بين الخصائص المعبرة في أي مادة إتصالية عن طريق التعرف على هذه الخصائص بطريقة موضوعية ومنهجية" ، أما "لازويل" "H.D Lasswell" فيعتقد بأنه "أسلوب يهدف إلى الوصف الدقيق والمحيد لما يقال عن موضوع معين وفي وقت معين" ، بينما يراه "كيرلنجر" "Kerlinger" بأنه عبارة "عن أداة أساسية في عملية التحليل الإعلامي ، وفوق ذلك فهو أداة للملاحظة يمكن إستخدامها في تحليل مضمون المادة الإتصالية ... في حين يعتقد "باردين" "L.Bardin" بأنه : "منهجا تجريبيا ، يختلف شكل إستعماله بإختلاف المجالات العملية ، كما يختلف نوع التحليل والتفسير والتأويل بإختلاف أنواع البحوث وأهدافها، فهو أداة مرنة يكتفيها الباحث لأغراضه العلمية ، وليس أداة جاهزة صالحة لكل إستخدام"⁽²⁾ .

ومما سبق يتضح لنا أن هناك خلاف ظاهر يبدو على تعريف منهج تحليل المضمون ، فهناك من يعتبره منهجا وهناك من يعتبره أسلوبا من أساليب البحث ، والبعض الآخر يعتبره أداة من أدوات جمع البيانات كالملاحظة والمقابلة وغيرها ، وربما يرجع سبب ذلك

1- أحمد أوزي ، تحليل المضمون ومنهجية البحث ، الشركة المغربية للنشر والطباعة ، المغرب ، 1993 ، ص3.

2- نفس المرجع ، ص11،12 .

حادثة استخدام تحليل المضمون ، وقدرته وطبيعته المرنة ، التي تجعل كل باحث يكيفه مع طبيعة البحث وأهدافه .

هذا وقد أستخلص "أحمد أوزي" في كتابه الموسوم " تحليل المضمون ومنهجية البحث " جملة من الخصائص التي يتميز بها منهج تحليل المضمون ، كالتالي⁽¹⁾ :

- أنه كمحاولة يعني تفكيك وثيقة معينة إلى وحدات بها معاني ، فالمضمون يدل على مجموع العناصر الدالة ، التي يمكن النظر إليها سواء في معناها الظاهر الحرفي وهو المضمون الظاهر ، أو النظر إليه في معناه المضمرة وهو المضمون الكامن .

- أنه كأداة تسعى إلى إحصاء المعاني أو الأفكار أو الموضوعات الواردة في نص ما والقيام بتصنيفها في فئات .

- أنه يقوم بالمقارنة بين الفئات المستخلصة في التحليل والتصنيف ، بقصد إستخلاص المفاهيم والموضوعات ، التي تسجل حضورا هاما له دلالة ، خلال عملية التأويل والتفسير لنتائج البحث .

- أنه يقوم على استخدام الإستدلال الإستنباطي للمعاني أو الأفكار أو السمات بأسلوب موضوعي ومنهجي .

- أنه عبارة عن أسلوب غير مباشر لملاحظة أو تتبع أو دراسة ظاهرة إجتماعية أو نفسية أو تربوية ...إلخ ، من خلال المادة الإعلامية .

ويتم تحليل المضمون من خلال الإجابة على جملة من الأسئلة التي تم إعدادها مسبقا ضمن إشكالية الموضوع المدروس ، حتى تساعدنا في توصيف محتوى المادة المدروسة بشكل يمكننا من إظهار العلاقات والترابطات بين أجزاء وعناصر النص المدروس . هذه المناولة لتحليل المضمون تتم عبر التعرف على الجمل والكلمات والرموز

1- المرجع السابق ، ص14، 13 .

والصور ، وعبر كافة الأساليب التعبيرية شكلا ومضمونا ، على أن يتم ذلك بصفة منتظمة ووفق أسس منهجية ومعايير موضوعية⁽¹⁾ .

إلا أن تطبيق منهج تحليل المضمون يتعرض لجملة من الصعاب ، من بينها التأويلات الذاتية والانتقاء والتسرع في إصدار الأحكام ، وعليه تم وضع جملة من القواعد الضابطة التي تضمن قدرا من صحة النتائج ، وهي⁽²⁾ :

أ- المنهجية : بمعنى أن يضع الباحث لنفسه خطة واضحة المعالم وأن يسير وفقها حتى يتم تنفيذها بدقة تامة ، بحيث تشمل هذه الخطة شرحا كافيا للإجراءات والخطوات التي سيتبعها ، بداية من وضع الفروض واختيار العينة الملائمة للبحث ، وتحديد الفئات ووحدات القياس والإحصاء واختبار الصدق والثبات.

ب- التعميم والشمولية : وتقتضي إجراء البحث والدراسة على جميع جوانب الموضوع وعدم إهمال أو نسيان أي عنصر من عناصره ، كما تستخلص النتائج وفق استدلال توّطره نظرية معينة ومحددة منهجيا تسمح بإمكان التعميم .

ج- الموضوعية : إن الموضوعية شرط أساسي لا بد من توفره في جميع الأبحاث العلمية ، وإلا لما كان لنتائجها معنى علمي ، وتعني الموضوعية اعتبار المعطيات الإعلامية كما لو كانت أشياء قابلة للدراسة والوصف والتحليل والتجزئة إلى عناصر تخدم هدف البحث .

إلا أنه ونحن بصدد استخدام منهج تحليل المضمون ، علينا الإشارة إلى قضيتين ذاتا أهمية بالغة :

الأولى : تتمثل في عملية القياس ، إذ يعتبر القياس شرط أساسي في تحليل المضمون كما يشير إلى ذلك "برلسون" ، وليس القياس سوى عملية بحث وتحليل ودراسة أو ما

1- رشدي طعيمة ، تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2007 ، ص43

2- أحمد أوزي ، مرجع سابق ، ص17 .

يسميه البعض بعملية الترميز ، وهو القراءة الدقيقة والمتأنية للنص وصياغته في فئات تجيب عن أسئلة البحث ، فالقياس هو الذي يميز تحليل المضمون عن القراءة العادية للنصوص المختارة⁽¹⁾ ، هذا ويعرف "هولستي" الترميز بأنه "العملية التي بموجبها تتحول المعطيات الخام إلى وحدات تسمح بالوصف الدقيق للخصائص المناسبة للتحليل"⁽²⁾ ، وتفيدنا عملية القياس التي تتم عبر الترميز بأنها تقوم بالربط بين الفروض التي يطرحها البحث وبين المادة المحللة ، بحيث تمكننا هذه العملية من تحويل مادة التحليل إلى مادة مصاغة صياغة كمية وهو هدف تحليل المضمون ، وخاصة في حالة التحليل الكمي .

والثانية : وهي مسألة الموضوعية والصدق والثبات في التحليل : فالموضوعية في التحليل هو أن تكون الحقائق المتوصل إليها مستقلة عن المحلل ، وما يحقق ثبات التحليل هو توافر الإتفاق حولها ، بحيث تكون عملية ترميز الحقائق والمفاهيم المتعلقة بمؤشرات الموضوع وفرضياته دقيقة ومعبرة فعلا ، حتى يتمكن الباحث من الحصول على نتائج دقيقة ، أما فيما يخص صدق التحليل فهو يعني صلاحية أداة القياس التي أختيرت لقياس وترميز محتويات المادة المحللة .

ويشير "هولستي" إلى أربع أنواع من الصدق تم تحديدها من قبل الجمعية الأمريكية للدراسات النفسية ، وهي⁽³⁾ :

أ- صدق البناء : ويتعلق هذا النوع من الصدق ، بإجراءات تحليل المضمون وفقا للقواعد المنهجية المعمول بها ، كتحديد إطار التحليل وعينة التحليل ووضع شبكة التحليل

1- المرجع السابق ، ص 57 .

2- أنظر في محمد أوزي ، المرجع السابق ، ص 57 . نقلا عن :

Bernard Berelson : content analysis in communication reseqrch, Havnan publishing company, New york, 1971, p.135

3- محمد أوزي ، مرجع سابق ، ص 85،86 .

متضمنة فئات التحليل والوحدات المندرجة تحتها... إلخ ، حتى يتمكن الباحث من إعطاء تفسيراً لمتغيرات الموضوع ومؤشراته .

ب- صدق المضمون : وهو الذي يمكننا من مقارنة النتائج المستخلصة بالواقع الذي تمت فيه الدراسة ، وما إذا كان هذا الواقع يؤكد أو يخالف هذه النتائج .

ج- صدق التوافق : ونحتاج إلى هذا النوع من الصدق للتأكد من صحة نتائج البحث ، من خلال إستخدام معايير خارجية ، حتى نتمكن من خلالها من مطابقة النتائج المستخلصة وفقاً لهذه المعايير .

د- صدق التنبؤ : وفيه يتم قياس قدرة المحلل للوصول إلى نتائج معينة ، يكون بإمكانه تعميمها على أبحاث أخرى تتناول ظواهر مشابهة .

ثانياً : إطار التحليل : وهو عبارة عن ذلك المجال الذي سوف يقوم الباحث من خلاله بإجراء عملية التحليل ، وقد يكون الإطار عبارة عن مجموعة من الخطابات أو مجموعة من القصص أو الصحف أو البرامج التلفزيونية أو الإذاعية... إلخ⁽¹⁾. وسيكون إطار تحليلنا هنا ، جملة الخطابات والنصوص التي أصدرتها الأحزاب الثلاثة موضوع الدراسة ، والتي يمكن أن تشمل البرامج السياسية الخاصة بها ، والمقالات والتصريحات الصحفية والشروحات التي تأتي من طرف زعماء هذه الأحزاب أو ممثليهم .

ثالثاً : عينة الدراسة : من المعتاد به في الأصل ضمن الدراسات الميدانية هو تطبيق إجراءاتها على جميع مفردات المجتمع الأصلي ، إلا أنه من غير الممكن القيام بتحليل شامل لكل مفرداتها نظراً لصعوبة الوصول إليها من جهة ، ولقلة الإمكانيات المادية التي تخون الباحثين في إتمام مثل هكذا دراسات ، وطالما أن دراستنا ستركز على دراسة خطابات التنمية للأحزاب الجزائرية ، ومنه يصعب دراسة محتويات الخطابات أو

1- غربي علي ، أبعاديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية ، مطبعة سيرتا ، قسنطينة ، 2006 ، ص 95 .

النصوص المتاحة لكل الأحزاب في الجزائر، وعليه لجأ الباحث إلى عينة بحثه التي أختارها من نوع العينة القصدية ، بإعتبار أننا تعمدنا لإختيار خطابات ثلاثة أحزاب سياسية جزائرية فقط ، وهي : "حزب جبهة التحرير الوطني" والذي يمثل التيار الوطني، و"حركة مجتمع السلم" والتي تمثل التيار الإسلامي ، ثم "جبهة القوى الاشتراكية" ممثلة عن التيار الديمقراطي في الجزائر .

وقد تم إختيار هذه الأحزاب الثلاث للإعتبرات التالية :

أ- لصعوبة أخذ كل الأحزاب الموجودة على الساحة الوطنية .

ب- بإعتبار قوة تمثيل هذه الأحزاب الثلاثة للتيارات السياسية المتعارف عليها في

الجزائر ، سواء كان التيار الوطني أو الإسلامي أو الديمقراطي .

ج- بما برهنت به هذه الأحزاب على قدرتها على البقاء ضمن الخارطة السياسية في

الجزائر ، وللنتائج التي حققتها في مختلف الإستحقاقات الإنتخابية المختلفة ، مع مراعاة

المعطى السياسي والتمثيلي للتيار الذي ينتسب إليه كل حزب .

رابعا : شبكة التحليل : تستخدم شبكة التحليل عادة في تصنيف وتحديد الفئات والوحدات

المندرجة تحتها ، من خلالها يتم رصد وتسجيل البيانات والمعطيات ، بغية عد وقياس

وحدات وفئات التحليل ، وهي عبارة عن خانات تجمع عدة عناصر ، تسمى بوحدات

التسجيل أو القياس تجمع بينها صفات مشتركة ، وهي تحمل عنوانا أو إسما يغطي

مجموع الوحدات المتضمنة تحتها⁽¹⁾ ، وهي تعد أيضا كإطار لوضع الرموز الكمية لعينة

الوثائق ، أو كخطوة نقوم من خلالها بتجزئة مضامين المادة الإعلامية أو النص المراد

دراسته ، بتحويل الكل إلى أجزاء ذات خصائص أو مواصفات أو أوزان مشتركة ، بناء

1- أحمد أوزي ، مرجع سابق ، ص 65 .

على محددات يتم وصفها والإتفاق عليها مسبقا ، ومنه توضح أكثر فئات المحتوى والوحدات المتضمنة فيها⁽¹⁾ .

- والفائدة التي يمكن أن نجنيها من شبكة التحليل هي :

- أ- بإعتبارها أداة للملاحظة الغير مباشرة تمكننا من تحليل مضمون نص المادة الخاضعة للتحليل، بغية الحصول على إستنتاجات صحيحة ذات صلة بفروض الدراسة.
 - ب- أنها تساعدنا على بلورة المضمون ليتسنى وصفه وصفا كيميا وكيفيا .
 - ج- أنها تتناول الخصائص اللغوية والرمزية للمادة المدروسة في شكل مصطلحات ومفاهيم ، تخضع للضبط الدقيق والمعبر عن فحوى المدلولات المقصودة في الدراسة .
 - د- أنها تسعى لتحويل المضمون إلى مادة قابلة للتخيص والمقارنة والقياس الكمي.
- وشبكة التحليل هذه ينبغي أن تتضمن العناصر التالية :

1- فئات التحليل : تعد صياغة فئات التحليل نصف الطريق إلى فهم فحوى مضامين الخطابات المدروسة ، والحقيقة لا توجد قوائم معدة سلفا لفئات التحليل ، بحيث يختار من بينها الباحث فئاته ، ذلك لأن التصنيف الذي يقوم به كل باحث ، إنما يستمد قوامه وطبيعته من المادة الخاضعة للتحليل ، وذلك نتيجة لإختلاف أهداف البحث وإهتمامات كل باحث والتي تخص كل حالة على حدا⁽²⁾ ، وتعرف الفئات بأنها عبارة عن أجزاء أصغر تجتمع فيها وحدة الصفات أو الخصائص أو الأوزان ، وفي هذه المرحلة يبدأ الباحث بصياغة معايير التصنيف ، حتى لا تصبح الفئات المختارة مجرد مسميات أو عناوين دون دلالات تصنيفية ، بل تيسر على الباحث عملية التصنيف وتحديد الفئات⁽³⁾،

1- محمد عبد الحميد ، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1979 ، ص113 .

2- بالقاسم سلاطينة والجيلاني حسان ، أسس المناهج الإجتماعية ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، ط1 ، القاهرة ، 2012 ، ص59 .

3- محمد عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص130 .

حيث يرى "برسلون" أن "قيمة تحليل المضمون في فئاته"⁽¹⁾ ، معنى ذلك أن نجاح أو فشل تحليل المضمون يكمن في إختيار وتحديد فئات التحليل .

والذي يتحكم في صياغة فئات التحليل هو نوع المضمون المحلل ومحتواه والهدف منه ، ووضع فئات التحليل تعني في النهاية تصنيف المادة حسب مضمونها ، فهي بمثابة خانات تتكون من عناصر عدة ، بحيث تتدرج كل فئة ضمن خانة معينة تحت كل فئة من هذه الفئات مجموعة من الوحدات والعناصر المدرجة التي هي في النهاية مؤشرات الموضوع البحوث ، وعادة ما تستخرج فئات التحليل إنطلاقاً من أحد المصادر التالية⁽²⁾:

أ- أن يكون مصدر إنشاء الفئات فروض الدراسة نفسها ، حيث تستنبط من هذه الفروض التي تعتبر مرشداً للبحث وموجهاً له .

ب- وفي حالة عدم توفر إمكانية صياغة فروض للبحث لظروف معينة ، يلجأ الباحث إلى إستخلاص الفئات من خلال الإطلاع المباشر على مضمون النص المراد دراسته في قراءة أولية أو مكررة ، بقصد تحديد الوحدات التي يقوم بترميزها ، وجمعها تحت فئة أو فئات معينة .

وفي دراستنا هذه سيتم إتباع الطريقة الأولى في إستخراج الفئات ، وذلك ضمن فروض هذا البحث ، وبهذه المناسبة يجب أن ننتبه إلى مجموعة من المتطلبات في تحديد فئات التحليل حيث حدد "علي غربي" في كتابه الموسوم "أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية" جملة من المتطلبات ، منها⁽³⁾ :

1- محمد أوزي ، مرجع سابق ، ص 64 .

2- نفس المرجع ، ص 66،67 .

3- غربي علي ، أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية ، مرجع سبق ذكره ، ص 96 .

- أن تكون الفئات محددة تحديدا واضحا لا لبس فيه ، بحيث تصبح في النهاية معبرة عن كل المادة محل التصنيف .
- أن تكون جامعة مانعة ، بقدر الإمكان ، بحيث يسهل إستخدامها مرة ثانية .
- أن تصنف فئات التحليل ، بحسب متطلبات الموضوع وفروضه ، وذلك لكي تكون هذه الفئات معبرة تعبيراً حقيقياً عن محتوى الموضوع المدروس .
- ويرى "محمد أوزي" من ناحيته شروط أخرى في إختيار فئات التحليل ، من بينها⁽¹⁾ :
- أ- أن تكون الفئات محددة ومضبوطة ضمن نطاق واحد ، بمعنى أن تنشأ الفئات بكيفية لا تسمح لعنصر بأن ينضوي سوى في فئة واحدة .
- ب- أن تكون متجانسة ، بمعنى أن تكون كل الوحدات الدلالية موزعة في فئات لها قائمة تأخذ كل خصائص هذه الفئات .
- ج- أن تكون ملائمة ، بحيث يكون إختيار الفئات ملائماً لمادة التحليل ، وأن تكون مستجيبة للإطار النظري المتبنى في البحث ، أي أن تكون لها روابط مع أسئلة البحث الأساسية وفروضه ، بحيث تعكس فئات التحليل أهداف البحث وتجيب على أسئلته المطروحة .
- د- أن تتحقق فيها الموضوعية والثبات ، أي عدم الإختلاف في التصنيف والتحديد الدقيق لمختلف المتغيرات ، وهذا يعني أننا لا يمكن أن نصنف أي عنصر من عناصر المادة موضوع التحليل في فئة من فئات التحليل ، إلا بعد التأكد من المؤشرات التي تجعله ينتمي إليها وليس لغيرها .

1- أنظر محمد أوزي ، منهجية البحث وتحليل المضمون ، مرجع سابق ، ص70،69 ، نقلا عن :

Laurence bardin : L'analyse de contenu et acte de parole, Encyclopédie universitaire, Edition universitaire,Paris. 1974 , p.122 .

2- وحدات التحليل : وهي وحدات صغرى يتم تسجيلها أو قياسها ، ضمن شبكة الدلالات والتهيئات المعدة للتحليل ، وعادة ما تكون من صفة واحدة ، تدرج ضمن كل فئة من فئات التحليل ، بحيث تشكل وحدات وعناصر جزئية ، والتي تحتاج إلى عملية عد وتقييس وإلى المعالجة الكمية والكيفية ، للخروج بالنتائج المرجوة من الدراسة⁽¹⁾ ، وتتوزع وحدات التحليل على خمسة وحدات أساسية ، وهي(وحدة الكلمة وحدة الموضوع أو الفكرة ، وحدة الشخصية ووحدة المفردة ، وحدة مقاييس المساحة أو الزمن) .

3- وحدة الموضوع أو الفكرة : وخلال القيام بتحليل مضامين الخطابات التنموية للأحزاب الثلاثة المعتمدة في دراستنا هذه ، فإننا سنعتمد في عملية التحليل والقراءة ومن ثم التبويب والتقسيم لفئات التحليل ووحداته على وحدة الموضوع أو الفكرة ، بإعتبار أن طبيعة موضوعنا هذا تقتضي منا عدم التقسيم اللغوي الذي يتبناه أصحاب التحليل الأدبي، وإنما يتم التقسيم هنا حسب الفكرة والموضوع ، وعليه ستركز دراستنا هذه على البعد الثاني الذي أشار إليه "ميشيل فوكو" أنفاً ، وهو بعد السياق من النصوص المستقاة من خطابات التنمية للأحزاب المعنية بالدراسة ، كما ستركز أيضاً على العنصر الثاني مما أشار إليه "ميشيل فوكو" وهو عنصر الميدان الخطابي من ضمن النصوص المستقاة من خطابات التنمية للأحزاب المعنية بالدراسة ، فشكلنا هنا هو البحث عن المعنى الدال وليس الشكل اللغوي ، ولذا ترى "ماري كريستين دونروك" أن وحدة الموضوع أو الفكرة عبارة عن وحدة المعنى ، طبيعتها ليست طبيعة لغوية وإنما سيكولوجية⁽²⁾ .

ويمكن تعريف وحدة الموضوع أو الفكرة على أنها تمثل أكبر وأهم وحدات تحليل المضمون ، ويحدد "برلسون" وحدة الموضوع بأنها عبارة عن فكرة مثبتة حول موضوع معين تتضمنها جملة أو عبارة مختصرة محددة تشتمل مجموعة الأفكار التي يدور حولها

1- غربي علي ، مرجع سابق ، ص 98 .

2- محمد أوزي ، مرجع سابق ، ص 60 .

التحليل⁽¹⁾ ، وتستخدم وحدة الموضوع في عدة مجالات من تحليل المضمون ، ك مجال الإعلام والدعاية مثلا ؛ وفي هذه الحالة يهتم تحليل المضمون بدراسة الشكل الذي تقدم به الأفكار التي يناقشها الناس ، أو دراسة الإتجاهات والآراء والدوافع والقيم والميول⁽²⁾.

4- جداول التفريغ : بعد أن ينتهي الباحث من تحديد إطار التحليل والعينة وفئات التحليل ووحداته التي سيعتمدها في بحثه ، حيث يتم من خلالها وضع تبويبات للبيانات والمعطيات المراد تحليلها ، يتطلب من الباحث إتباع الخطوات التالية⁽³⁾ :

أ- تصنيف البيانات : حيث يتم تصنيف البيانات تبعا للفئات التي حددها الباحث ضمن خانات معينة في جداول التفريغ ، تشمل جملة الدلالات والقيمات والمؤشرات ، وكذا القيم والأهداف المرصودة المتعلقة بمحتوى النص المدروس .

ب- عملية الترميز : حيث يقوم الباحث بتسمية وحدات التحليل بأسماء محددة أو يعطيها رموزا للتعبير عنها ، وبما يسمح لنا بقياس الجمل والكلمات والعبارات والمؤشرات كميًا ورمزيًا .

ج- عملية الربط : بعد تصنيف البيانات وترميزها ، يقوم الباحث بعملية ربط وحدات التحليل فيما بينها ، بغية التمكن من ضبط التحليل وفهم العلاقات الترابطية بين وحدات وفئات التحليل المختلفة .

د- التفسير والمقارنة : حيث يقوم الباحث بتفسير وتوضيح الدلالات النظرية للمضامين التي توصل إليها ومقارنتها بمفاهيم الدراسة وتساؤلاتها وفروضها .

1- نفس المرجع ، ص 59 .

2- المرجع نفسه ، ص 60 .

3- غربي علي ، مرجع سابق ، ص 100-101 .

هـ- عملية الإنتاج : وذلك من خلال إستنباط جملة من الأفكار ذات العلاقة ، وتحديد الفكرة العامة بعد تفسير النص وتلخيصه . وعادة ما يتم الحكم على فئة أو على مؤشر أو دلالة ، في ضوء أهميتها الرقمية والكمية والرمزية .

خامسا : ضبط وقياس أداة التحليل :

ويقصد التثبيت من ضبط شبكة التحليل التي أعتمدها كإطار للتصنيف وتحديد فئات التحليل والوحدات المندرجة فيها ، ضمن عينة الوثائق المختارة للدراسة ، فإننا قمنا بإتخاذ جملة من الإجراءات اللازمة ، وهي كالتالي :

1- تحديد شبكة التحليل في ضوء فرضيات الدراسة بإستخدام وحدة الموضوع أو الفكرة والتي تبرز من خلال مؤشرات الموضوع المستخرجة من ضمن متغيرات الموضوع المبحوث .

2- القراءة المتأنية والمتكررة لمضامين البرامج السياسية للأحزاب الثلاثة المعنية بالدراسة وكذا القوانين الأساسية المتعلقة بهذه الأحزاب .

3- دراسة مكثفة للكتب والمراجع ذات الصلة والتي تتكلم عن تحليل المحتوى ، والقيام بمراجعة بعض الرسائل الجامعية والتي استخدمت تحليل المضمون كأداة في البحث .

4- الإستعانة ببعض الأساتذة لهم خبرة في تطبيق أداة تحليل المضمون ، وفي هذا الإطار أقترح علينا بعض الأساتذة في إطار تحكيم شبكة التحليل جملة من الملاحظات القيمة والتي أخذت بأغلبها ، والبعض الآخر كانت مقترحاته توجد ضمنا في التحليل .

أحد الأساتذة المحكمين أقترح علينا التالي :

- إضافة مؤشر مساعدة الفئات الهشة وترقية التضامن الوطني في فئة التنمية الإجتماعية .

- إضافة مؤشر العدالة الاجتماعية في فئة الإستقرار الإجتماعي .

- إضافة مؤشر ترقية الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب نفسها حتى يكون هناك تداول على المناصب القيادية داخل الأحزاب نفسها ، وذلك في فئة التنمية السياسية.
- إلا أن كل الملاحظات التي قدمها هذا الأستاذ ، تكون من قبيل : أن المؤشر المشار إليه موجود أصلا ضمن فئات التحليل المعتمدة ، وإما أنها تتطلب إستخدام منهج آخر وبكيفية أخرى من أجل المعالجة والدراسة ، فنجد مثلا :
- أ- إضافة مؤشر مساعدة الفئات الهشة وترقية التضامن الوطني في فئة التنمية الإجتماعية ، فمؤشر مساعدة الفئات الهشة هو متضمن في مؤشر الإفادة من مخرجات الرفاه الإجتماعي ضمن فئة الإستقرار الإجتماعي ، أما مؤشر ترقية التضامن الوطني فهو موجود أصلا ضمن فئة الإستقرار الإجتماعي .
- ب- إضافة مؤشر العدالة الاجتماعية في فئة الإستقرار الإجتماعي ، نلاحظ أن هذا المؤشر هو يوجد ضمنا ضمن مؤشر الإفادة من مخرجات الرفاه الإجتماعي ، فلا يمكن تحقيق الرفاه الإجتماعي في المجتمع إلا من خلال التحقق من مبدأ العدالة الاجتماعية .
- ج- إضافة مؤشر ترقية الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب نفسها : فهذا مؤشر يتطلب دراسة من نوع آخر وبمنهجية أخرى ، فهي تحتاج إلى تطبيق منهج التتبع التاريخي للكشف عن الممارسة السياسية الفعلية لكل حزب لملاحظة مدى تطبيقه للديمقراطية داخل تنظيمه السياسي .
- كما أقترح علينا أستاذ آخر أن أضيف فئة خاصة بالتنمية الإقتصادية ، لكن إعتراضي عليه هو أن موضوع الأطروحة حول الأبعاد المجتمعية للخطاب التنموي في الجزائر ، وليس الأبعاد الإقتصادية ، فبحكم أن الإقتصاد هو مجال له أبعاده ومؤشراته الخاصة به لذا سيكون التطرق إليه هو الدخول في طرح جديد للأطروحة بأكملها ، ومن ثم بذل مجهودات جديدة لتتم الدراسة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن جزء من المؤشرات الإقتصادية هو متواجد ضمنا في الأبعاد المجتمعية التي أخذناها بالدراسة في هذه الأطروحة ، كمؤشر الإستفادة من مخرجات الرفاه الإجتماعي مثلا .

كما أقترح علينا أستاذ آخر الملاحظات التالية :

أ) أقترح أن تبني الجداول وتعتمد من الجدول رقم (4) .

ولكن ردي عليه هو أن الجداول الثلاث الأولى يجب أن تعتمد ، وذلك لأنها تجمع لنا حصيلة مضامين الفقرات المتضمنة للأبعاد الإجتماعية في برامج الأحزاب ، ومن هذه الحصيلة تجمع التكرارات والنسب ضمن الجداول التي تأتي من بعدها .

ب) وقد أقترح أن يبني الجدول رقم(07) بالشكل التالي وقد إعتمدناه في دراستنا :

الاستقرار الاجتماعي		التنمية السياسية		التنمية الاجتماعية		مؤشرات الموضوع
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
						حزب جبهة التحرير
						حركة مجتمع السلم
						جبهة القوى الاشتراكية
						المجموع

ج) كما أقترح أن تجمع شبكة التحليل كل الأبعاد والمؤشرات والأحزاب على هذا النحو وقد إعتمدناه أيضا في دراستنا :

المجموع	حزب FFS		حزب HMS		حزب FLN		المؤشرات	الأبعاد
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
							المؤشر 1	البعد الأول
							المؤشر 2	
							المؤشر 3	
							المؤشر 4	
							المؤشر 1	البعد الثاني
							المؤشر 2	
							المؤشر 3	
							المؤشر 1	البعد الثالث
							المؤشر 2	
							المؤشر 3	

5- ضبط مصادر المضامين : ولقد تمثلت مصدرية الوثائق المخصصة لتحليل مضامين الخطاب التنموي لهذه الأحزاب الثلاثة ، في البرنامج السياسي والقانون الأساسي لكل حزب ، وهي كالتالي بحسب كل حزب :

• وثائق "حزب جبهة التحرير" :

أ- البرنامج السياسي⁽¹⁾ : وتتمثل في المحاور التالية :

- الجانب الإقتصادي : وعالج هذا المحور جوانب أبرزها : الفلاحة ، الماء والري والصيد البحري ، الصناعة ، الطاقة والمناجم ، المنشآت القاعدية ، السكن ، التجارة السياحة والنقل .

- الجانب الإجتماعي : وعالج هذا المحور : مسائل الأسرة والمرأة والشباب ، التشغيل ، الحماية الاجتماعية والتضامن الوطني ، الأجور والقدرة الشرائية ومستوى المعيشة ، الضمان الاجتماعي ، الصحة .

- الجانب الثقافي : وعالج هذا المحور القضايا : التعليم العالي والبحث العلمي ، الثقافة والهوية الوطنية والوازع الديني والأخلاقي ، الإعلام ، الرياضة .

- السياسة الخارجية والدفاع الوطني : وقد تم علاج قضايا السياسة الخارجية للدولة الجزائرية ، كما حدد فيه إستراتيجية الدفاع الوطني .

ب- القانون الأساسي⁽²⁾ : وقد ركزت في هذه الوثيقة على الفصل الأول والثاني منها فقط ، لأن هذين الفصلين هو ما يعيننا في هذه الدراسة ، وركزا هذين الفصلين في التالي:

1- البرنامج السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني ، المنبثق عن المؤتمر التاسع للحزب المنعقد سنة 2010 ، من الموقع الرسمي للحزب ، على الرابط التالي :

http://www.pfln.org.dz/?page_id=723

2- أنظر في هذا الإطار في القانون الأساسي لحزب جبهة التحرير الوطني ، على الموقع الرسمي للحزب :

http://www.pfln.org.dz/?page_id=831

الفصل الأول : وتمثل في مرجعيات الحزب وأسس ومبادئه .

الفصل الثاني : وتمثل في أهداف الحزب .

• وثائق "حركة مجتمع السلم" :

أ- البرنامج السياسي⁽¹⁾ : انبثق هذا البرنامج عن المؤتمر الخامس لهذه الحركة

وذلك في سنة 2013 ، وتمحور حول المواضيع التالية :

الفصل الأول: وتركز حول مرجعية الحركة، المبادئ ، الثوابت، الأهداف والوسائل .

الفصل الثاني : وكان حول التوجه السياسي العام للحركة .

الفصل الثالث : وكان حول التوجهات المحورية للبرنامج السياسي ، وتمثل في جملة من

المحاور الفرعية ، وهي : التوجهات السياسية - التوجهات الاقتصادية - التوجهات

التربوية والدعوية - التوجهات الاجتماعية - التوجهات الثقافية - توجهات السياسة

الخارجية وقضايا الأمة .

ب- القانون الأساسي⁽²⁾ : وقد ركزت في هذه الوثيقة فقط على الباب الأول ، الذي

أشتمل على أهم المحاور التالية : المرجعية والمبادئ والأهداف والوسائل التي حددتها هذه

الحركة .

• وثائق "جبهة القوى الاشتراكية" :

أ- البرنامج السياسي⁽¹⁾ : أنبثقت هذه الوثيقة عن المؤتمر الخامس المنعقد سنة

2013 بالجزائر ، وهو عبارة عن جملة من الرؤى والمقترحات التي قدمها هذا الحزب في

1- البرنامج السياسي لحركة مجتمع السلم ، المنبثق عن المؤتمر الخامس للحركة ، المنعقد سنة 2013 ، من الموقع الرسمي للحركة ، على الرابط التالي :

http://www.hmsalgeria.net/portal/politique_generale.html

2- أنظر في هذا الإطار في القانون الأساسي لحركة "حمس" ، على الرابط التالي :

<http://www.hmsalgeria.net/portal/statut.html>

إطار حركيته السياسية وتفاعله مع الواقع الإقتصادي والسياسي في الجزائر ، ويمكن تحديد هذه الرؤى في التالي :

- **رؤيتها الإستراتيجية** : وتمثلت في : مجال العمل السياسي ، العمل الإقتصادي وفي مجال العلاقات الدولية .

- **رؤيتها الإقتصادية** : تتبنى هذه الرؤية التالي : تصميم وتنفيذ التنمية الإقتصادية صياغة طريقة جديدة في التنظيم الإداري والإقليمي للبلاد ، إجراء إصلاحات عميقة لأجهزة الدولة وقوانينها ، تعزيز التكامل الإقليمي ، مع الحرص على حماية الإنتاج الوطني والعمالة .

- **رؤيتها الإجتماعية والثقافية** : وتبنت فيها : ضمان الحصول على جميع الخدمات الإجتماعية الأساسية ، التوزيع العادل للثروة والتقليل من الفوارق الإجتماعية، وضمان الحد الأدنى من العيش للأسر ذات الدخل الإجتماعي المحدود ، وتوفير فرص العمل للفئات الشبانية ، خلق فرص عمل للمواطن وبخاصة فئة الشباب ، وتسهيل خلق أنشطة مدرة للدخل تمتص مشكلات البطالة ، إنشاء نظام تعليمي فعال ، يحقق ضمان حصول على الخدمات الأساسية في مجال التعليم وضع سياسة إجتماعية ناجعة تعمل على القضاء على التفكك الإجتماعي والإنحلال الأخلاقي وتضمن حياة كريمة لشرائح عريضة من المجتمع ، تحقيق سياسة إسكانية فعالة ، تفي بحاجات السكان من قطاع السكن والتجهيزات العمومية ، وزيادة القدرة الإنتاجية لمواد البناء وتطوير القدرات الهندسية والمعمارية ، الإستمرار في النضال من أجل الإعراف بالأمازيغية كلغة رسمية ، والتي تعد كجزء لا يتجزأ من هويتنا وتراثنا الوطني ، جعل التنوع الثقافي ثروة وطنية ، وتشجيع جميع مكوناته .

1-Résolution économique et sociale du 5ème Congrès National du FFS , Publié 13 juillet 2013, à : <http://www.ffc-dz.net/?cat=6> .

- رؤيتها السياسية : وتمثلت في النقاط التالية : العمل على تحقيق الإجماع بخصوص ثلاثية : الاستقلال الوطني ، ودولة ديمقراطية وإجتماعية ، وفقا لمبادئ الإسلام ، الكفاح من أجل إرساء الديمقراطية وترسيخ مبدأ التعددية السياسية ، إحترام كرامة المواطن وسيادة القانون والتحقق بالحريات الأساسية للمواطنين ، التأكيد على المشاركة والحوار الإجتماعي البناء ، وخاصة المشاركة في الخيارات الإقتصادية والاجتماعية ، على المستوى الوطني أو المحلي ، العمل على إعادة البناء السياسي والقضاء على مشكلة الظلم الإجتماعي والعنف السياسي ، من خلال التأكيد على أسس العدالة الإجتماعية والممارسة الديمقراطية ، تحقيق إجماع وتوافق وطني من خلال وضع مجلس تأسيسي ودستور قار ، يضمن الحقوق والمبادئ والعمل على تحقيق شرعية حقيقية لمؤسسات الدولة السياسية ، لضمان إستقرار إجتماعي وإقتصادي في ربوع البلاد، العمل على تحقيق تمثيل حقيقي للإنتخابات ، سواء التشريعية منها أو المحلية ، بغية مساهمة المجالس الشعبية المنتخبة في التنمية الوطنية والمحلية ، دعم المجتمع المدني وتشجيعه على المساهمة في تحقيق الوحدة الوطنية والسلم الأهلي ، دفع النظام على فتح مناقشات جادة وحقيقية حول العديد من القضايا الوطنية ، من بينها المصالحة الوطنية بين الأطراف المتنازعة ، العمل على تنفيذ إصلاحات حقيقية على المستوى السياسي والإقتصادي .

ب- القانون الأساسي⁽¹⁾ : وقد ركز الباحث في هذه الوثيقة فقط على الديباجة ، والتي تضمنت الحديث عن : مرجعية الحزب ومبادئه وأهدافه ، من بينها : الدعوة إلى المثل العليا للحرية والمساواة والعدالة والتضامن ، والحرص على قيم الهوية المتمثلة في الأمازيغية ، الإسلام، العربية والحدثة وهي الضامنة للوحدة الوطنية . كما دعت جبهة

1- أنظر في هذا الإطار القانون الأساسي لجبهة القوى الإشتراكية ، على الموقع الرسمي للحزب :

<http://www.ffs-dz.net/?cat=6>

القوى الاشتراكية في هذه الديباجة من أجل خدمة عمومية قوية في متناول الجميع في إطار تعزيز حياة المواطن وخاصة في (التعليم، الصحة، الحماية الاجتماعية، الدفاع الوطني) ، والحرص على مصير العمال وتدعم نضالهم من أجل الرفاهية المادية والمعنوية ، كما دعت إلى إرساء القيم العالمية للديمقراطية الإشتراكية والدفاع عن حقوق الإنسان وحظر جميع أشكال التمييز، والتأكيد على حرية المعتقد وحياد الدولة في هذا الشأن .

6- في هذا الإطار تم إعادة تحليل مضامين برامج الأحزاب السياسية المعنية بالدراسة، وكانت النتيجة أن هناك تطابق وإتفاق بين التحليلين في كل بنود ومؤشرات أبعاد الدراسة ومتغيراتها ، وعليه يمكن القول أن هناك توافر الإتفاق والصدق في ثبات المعطيات المستخرجة من مضامين الموضوعات المدروسة .

خلاصة الفصل :

قمنا في هذا الفصل بتقديم المنهج المستخدم في هذه الدراسة ، والذي يتمثل في منهج الخطاب ، وقد استخدمنا أداة غاية في الأهمية ألا وهي تحليل المضمون ، والتي ستساعدنا في تحليل مضامين النصوص المستقاة من خطابات الأحزاب المعنية بالدراسة، وقد ركزنا في هذه الدراسة على وحدة الموضوع كوحدة للتحليل ، وقد كان إختيارنا على عينة من الأحزاب السياسية التي تنشط في الجزائر ، ألا وهي : "حزب جبهة التحرير الوطني" و"حركة مجتمع السلم" و"جبهة القوى الإشتراكية" ، وحتى نتمكن من عملية التحليل اللازمة قمنا ببناء شبكة التحليل الملائمة لموضوع دراستنا هذه ، انطلاقا من فرضيات الدراسة ومؤشراتها والتي سنطبقها في الفصل القادم ، بغية الوصول إلى النتائج المبتغاة ، بعد أن نكون قد قمنا بقراءتها كميا وحللناها كيفيا ، مع ربطها بالجانب النظري والتراث العلمي والدراسات السابقة التي أشرنا إليها بداية هذه الدراسة .

الفصل السادس : عرض وتفسير نتائج الدراسة

تمهيد

أولاً : عرض وتحليل وتفسير بيانات الدراسة

ثانياً : مناقشة نتائج الدراسة

ثالثاً : النتائج العامة للدراسة

- تمهيد :

لقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على طريقة علمية ، تعتمد فيها إلى الضبط الموضوعي والترتيب المنهجي المنظم ، وفقا لمتطلبات وظائف العلم المتمثلة في الوصف والتصنيف والتفسير والتنبؤ ، إذ العلم الإجتماعي يفترض منه أن لا يبقى فقط حبيسا لمرحلة الوصف والتفسير ، بل عليه المساهمة بتقديم توصياته و يضعها تحت نظر أصحاب القرار لتنفيذ ما خلص إليه من نتائج ، لأنه وللأسف تعد قضية تحويل منتجات العلم الإجتماعي إلى واقع في السياسة الإجتماعية والاقتصادية للمجتمع من أبرز مشكلات دول العالم الثالث ، وفي هذا الإطار سعى الباحث في هذا الفصل إلى وصف متغيرات الموضوع والمتمثلة في تفصيل مجموعة من الأبعاد الإجتماعية وهي بعد التنمية الإجتماعية وبعد التنمية السياسية وبعد الإستقرار الإجتماعي ، والتي ينبغي أن تدخل ضمن تطبيقات التنمية الوطنية والمفترض تجسيدها ضمن خطابات التنمية لدى ثلاثة أحزاب سياسية في الجزائر ، والتي اخترناها كنماذج لبقية الأحزاب السياسية الأخرى ، محاولين عرض وتحليل نتائج الدراسة ، بغية التوصل للإجابة على تساؤلات الدراسة وتفسير العلاقة الوثيقة بين هذه الأبعاد والخطابات التنموية التي تقدمها هذه الأحزاب ضمن برامجها السياسية ، وذلك من خلال تفسير أهمية ودور العوامل الإجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المجتمعية ، لنخلص في النهاية للكشف عن النتائج والآثار التي يمكن أن تنتبأ بها من خلال التأكيد على العلاقة المؤثر بين متغيري الموضوع المدروس والوصول بنتائج مفيدة .

أولا : عرض وتحليل وتفسير بيانات الدراسة :

- جدول رقم(1) يوضح معطيات ومؤشرات فئة التنمية الإجتماعية خاص ببرنامج جبهة التحرير الوطني⁽¹⁾:

التكرار	المضامين وحدات التحليل	الفقرات
26	ترقية منظومة التربية والتعليم	<p>- لم يعد التعليم والتكوين مجرد مرفق عمومي يمثل أحد الحقوق الأساسية أو يستهدف محو أمية أفراد وجماعات ، بل أصبح يمثل الوسيلة الناجعة في تحقيق النهضة الكاملة لأي مجتمع .</p> <p>- التربية والتعليم تمثل حيز الزاوية في بناء الشخصية الوطنية ، المتفتحة على قيم الحداثة وتقنيات العصر ولغاته وثقافته .</p> <p>- إعتبار المدرسة هي الخط الأساسي لحماية عناصر الهوية الوطنية والذات الحضارية والثقافية للمجتمع ، والحضن الحقيقي لإشاعة ثقافة الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان وإحترام القانون.</p> <p>- ضرورة تمكين المدرسة الجزائرية من التقنيات الحديثة للتربية والتعليم ، التي تمكنها من أداء دورها في بناء المواطن المعترف بإنتمائه المتفتح على عصره ، المتمسك بقيمه العقائدية وثوابته الوطنية .</p> <p>- تبقى منظومة التربية والتعليم في حاجة إلى تقييم وتقويم ، حتى لا تتحول مخرجات هذا القطاع إلى مجرد أرقام كمية غير متجانسة السلوكات ، متنافرة الطموحات والتطلعات ، ومتناقضة الفهم في معاني الولاء للوطن .</p> <p>- العمل في إطار تطبيق إصلاح المنظومة التربوية ، بضرورة الإهتمام بالمعلمين والأساتذة من خلال تحسين أوضاعهم المهنية والاجتماعية .</p> <p>- إعادة النظر في التوجيه المدرسي في الطور الثاني مع</p>

1- البرنامج السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني ، منبثق عن المؤتمر التاسع للحزب المنعقد سنة 2010 ، من الموقع الرسمي للحزب ، وأنظر في هذا الإطار أيضا ، القانون الأساسي للحزب ، سبق ذكره .

<p>ضمان التوازن بين المجالات المعرفية وإيجاد المناخ الجاذب نحو الفروع العملية والتقنية ، دون أي إهمال للفروع الإجتماعية ، ضمانا لتوازن المجتمع .</p> <p>- تمكين إطارات التعليم من التكوين لتأدية مهامهم ورسالتهم النبيلة في تكوين الأجيال في إطار التمسك بالأصالة والانفتاح على معطيات العصر .</p> <p>- تحديث أساليب منظومة التربية والتعليم والتكوين وتطوير مناهجها ومخرجاتها صار عنصرا رئيسا ومحورا مركزيا في كل تخطيط شامل وفعال .</p> <p>- إعتبار مجانية التعليم وديمقراطية التعليم ركائز أساسية لتمكين كل الجزائريين من التمتع بهذا الحق ، ووسيلة هامة لتحقيق النوعية المطلوبة في سوق التشغيل .</p> <p>- العمل على وضع الضوابط القانونية والتنظيمية التي تسمح للخواص من المشاركة في نشاط هذا القطاع .</p> <p>- ضرورة ترابط جهود الإصلاح في مختلف أطوار ومستويات التعليم والتكوين ، وتثمين الكفاءات والمهارات .</p> <p>- مراجعة شاملة لطرق إعداد الكتاب المدرسي شكلا ومضمونا مع مراعاة الجوانب النفسية للطفل وربط ذلك كله بالطموح الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع .</p> <p>- تشجيع التمدرس التحضيري لمعرفة المواهب والميول منذ البداية والعمل على رعايتها وتعهدها .</p> <p>- توفير الشروط الكفيلة بإعادة التكوين المهني إلى طبيعته الحرفية والمهنية ، مع إعطاء عناية خاصة للتدريب في الوسط المهني بغية ربط التشغيل بإحتياجات المؤسسات والمقاولات .</p> <p>- إيجاد جسور تواصل بين التعليم الأساسي والتكوين المهني لإستيعاب أكبر عدد ممكن من التلاميذ الذين لا تسمح لهم قدراتهم بمواصلة الدراسة في الطور الثانوي والجامعي .</p> <p>- تكثيف الجهود لتعليم اللغات الأجنبية مع تعزيز الاهتمام باللغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية للبلاد ، والعمل</p>	<p>ترقية منظومة التربية والتعليم</p>
------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--------------------------------------

	<p>على توسيع إستعمالها في مختلف مرافق الدولة ومناحي الحياة اليومية للمواطن.</p> <p>- ضرورة التفكير الجدي في إيجاد آليات الحماية الحضارية والثقافية لتماسك المجتمع .</p> <p>- توفير الإمكانيات الضرورية المتجاوبة مع الهيكل الجديدة للتعليم العالي .</p> <p>- الإهتمام بتحسين التأطير الجامعي كما ونوعا بواسطة دمج الكفاءات العلمية الوطنية المتواجدة في الخارج في العملية التعليمية والتكوينية والبحثية .</p> <p>- مراجعة مبدأ الجزارة في التعليم العالي بإعتبار ذلك يتنافى وواقع حركية الكفاءات العلمية في العالم .</p> <p>- سن تشريعات وقوانين جاذبة للكفاءات والخبرات الوطنية والدولية.</p> <p>- ضرورة ربط الجامعة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي للبلاد من خلال عقد شراكة تأخذ في الاعتبار إحتياجات التنمية وتطلعات المجتمع بصفة عامة .</p> <p>- التأكيد على رفع مخصصات التمويل لمشاريع البحث العلمي</p> <p>- تشجيع عملية المساهمة في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي من الخواص والجماعات المحلية .</p> <p>- تكثيف التعاون وتبادل الخبرات مع الجامعات الكبرى في العالم ، من خلال إستقدام أساتذة من المصنف العالي للمساهمة في تحسين التأطير وضمان التلاحق الضروري من أجل التفتح على منجزات الحضارة .</p>	<p>ترقية منظومة التربية والتعليم</p>
<p>11</p>	<p>- إن إصلاح المنظومة الصحية يقتضي تكثيف الجهود الهادفة الى التحكم في التسيير وصيانة الهيكل والتجهيزات وإعطاء جدية اكبر لمجالات الصحة المدرسية والاهتمام بالمعوقين مع العمل على ضمان الاستفادة من الخدمات الصحية لكل المواطنين .</p> <p>- يجب تكثيف الجهود الهادفة الى إصلاح منظومة الصحة العمومية والحماية الإجتماعية ومنظومة الضمان الإجتماعي .</p>	<p>تطوير الخدمة الصحية والعلاجية</p>

<p>- إن الصحة القاعدية التي تمثل المرفق العام الأساسي الذي يجسد الحق في التغطية الصحية لكافة المواطنين تبقى عملية انجاز هياكلها وتجهيزها وتسييرها من صلاحيات الدولة ، غير أن الصحة الإستشفائية ، يجب أن تخضع عملية تسييرها للتعاقد بين الضمان الإجتماعي والمستشفيات ، وذلك لإرساء قواعد تسيير حديثة يسهل بموجبها تقييم الأداءات المختلفة .</p> <p>- تعزيز الجهود المبذولة من أجل ترشيد النفقات والتحكم في تسيير المرافق الإستشفائية المختلفة وكذا تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.</p> <p>- إن البرامج الصحية سواء في مجال الأمراض المعدية المتنقلة أو غير المتنقلة ، يجب أن تدعم أكثر كما يجب أن تحظى الوقاية بإهتمام خاص .</p> <p>- أما بخصوص الصحة المتخصصة ، فيرى حزب جبهة التحرير الوطني إن مشاركة القطاع الخاص تعد أمرا ملحا لاسيما في جانبي التسيير والتمويل .</p> <p>- الحرص على إستمرارية دور ومسؤولية الدولة في إنجاز قاعات العلاج مع تجهيزها وتسييرها على حساب ميزانية الدولة</p> <p>- تثمين الجهود المبذولة في إنجاز وتجهيز وتسيير العيادات المتعددة الخدمات العلاجية وتشديد الرقابة على الهياكل التابعة للقطاع الصحي الوطني أو الأجنبي .</p> <p>- العمل على تعزيز الجهود المبذولة من أجل ترشيد النفقات والتحكم في تسيير المرافق الإستشفائية المختلفة وكذا تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين .</p> <p>- إستمرارية دور الدولة في إنجاز وتجهيز المستشفيات الكبرى الجامعية ، مع إعطاء الأولوية للبرامج المسجلة من الهياكل الصحية ودعمها بأخرى من أجل بلوغ مؤشرات الدولة المتقدمة .</p> <p>- ضرورة الإنتقال بالصناعة الدوائية إلى مستويات أعلى تعتمد البحث الصيدلاني والإنتاج المندمج والاستمرارية في ترقية الدواء الجنييس إنتاجا وإستهلاكاً ، والعمل على ترقية الصناعات الصحية للوصول بالبلاد إلى مستوى معقول من الإستقلالية .</p>	<p>تطوير الخدمة الصحية والعلاجية</p>
-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	---------------------------------------------

<p>18</p>	<p>- إن بقاء نسبة البطالة في أوساط الشباب مرتفعة نسبيا يعد أمرا مقلقا وخطيرا ، يقتضي العمل أكثر على إيجاد آليات جديدة للتكفل بهذه المعضلة .</p> <p>- إن اعتماد المقاربة الإقتصادية في حل مشكلة البطالة يعد أمرا حيويا ، غير أنه لا ينبغي في هذا الميدان تجاهل المقاربة الإجتماعية مؤقتا كحل إنتظاري يستوجب تدخل الدولة .</p> <p>- تقتضي هذه المقاربة ترقية سياسة صارمة تتصدى للبطالة والبطالة المقنعة وإستحداث صيغ تضيي نجاعة أكبر لإحتواء هذه المشكلة .</p> <p>- إستمرار تكييف التشريع في ميدان تحفيز الإستثمار العمومي والخاص لخلق مناصب الشغل ، وتسييره وتنظيمه وضبطه وإحترام قواعد العمل في مفهومها الواسع .</p> <p>- يرى أن النجاح في محاربة البطالة يقتضي التركيز على آليات التطبيق ذات الأولوية ، ومنها :</p> <ul style="list-style-type: none"> • إعتبار القطاع الفلاحي خزانا لا ينضب للإستثمار وإحتياجات الإنتاج في كل النشاطات الفلاحية وفي كل مناطق البلاد . • إعطاء الأولوية إلى استثمار الموارد العمومية في القطاعات الإنتاجية . • تشجيع وتسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . • إقحام التكوين المهني كشريك فعال لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتلبية ما تحتاجه من حرف ومهارات ، تكويننا ورسكلة تستدعيها عملية إنشاء المؤسسات . • تشجيع الإستثمار العمومي والخاص بشكل أحد الروافد الأساسية في التقليل من حجم البطالة ، لاسيما في أوساط الشباب المؤهل والحامل لشهادات عليا . • التكفل بالعاطلين عن العمل بما يضمن حفظ كرامتهم على مستوى شروط العيش والتأمين الإجتماعي كمواطنين كاملين المواطنة . 	<p>ترقية عالم الشغل</p>
-----------	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-------------------------

	<ul style="list-style-type: none"> • وضع الآليات الضرورية للتحكم في التشغيل الموازي ومعالجته . • ترقية الحوار مع المتعاملين الإقتصاديين والشركاء الإجتماعيين على مستوى المؤسسات على وجه الخصوص من أجل خلق الأجواء المساعدة على تنظيم العمل ودعم توسيع سوق العمل في الجزائر . - محاربة البطالة المقنعة والتشغيل الخفي والقضاء على ظاهرة التحايل في تشغيل الشباب من قبل بعض أصحاب المقاولات . - إصلاح المنظومة الإحصائية المتعلقة بالتشغيل لإضفاء المزيد من الشفافية والوضوح عليها . - العمل على معرفة دقيقة لخارطة البطالين الجامعيين في كل ولاية ووضع برنامج خاص لتشغيلهم بصفة دائمة ، خاصة في قطاعات الفلاحة والصناعات الصغيرة والمتوسطة وتمكينهم من الحصول على قروض بنكية لتمويل مشاريعهم . - يلح حزب جبهة التحرير على حتمية الإعتناء والإهتمام أكثر بالطبقة النشطة التي تبقى محدودة بالمقارنة مع عبئها في تحمل غير النشطين من السكان . - يسجل أيضا بقلق على مستوى الضمان الإجماعي نسبة الطبقة الشغيلة في النشاطات الموازية ، التي أخذت أبعادا أصبحت تعيق التحكم في المعطيات المتعلقة بالشغل وتفرغ المعالجات الإجماعية ذات الصلة من محتواها الإجماعي والتضامني . 	<p>ترقية عالم الشغل</p>
<p>12</p>	<ul style="list-style-type: none"> - يشكل السكن في بلدنا ثقلا إجتماعيا متزايدا وسلعة إقتصادية ضرورية لحفظ التوازن الإجماعي وعاملا رئيسا لدعم التشغيل . - ضرورة دعم إنجاز السكن الاجتماعي كوسيلة للحد من معاناة المواطن ، مع العمل على تشجيع بقية الصيغ والآليات الأخرى المسخرة من قبل الدولة لتمكين المواطن من الحصول على السكن اللائق . - إن القضاء على العجز في مجال السكن بصفة نهائية يبقى 	

	<p>مرهونا بمدى التحكم في آجال الإنجاز وعدالة التوزيع وشفافيته</p> <p>- التشجيع على الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الدولة لتسهيل القرض العقاري لمتوسطي الدخل من أجل الحصول على السكن والتخفيف من الأعباء على ميزانية الدولة .</p> <p>- العمل على جعل مخططات ومشاريع السكن والعمران متجاوبة مع الاحتياجات التي يفرضها النمو الديمغرافي حاضرا ومستقبلا .</p> <p>- تعزيز وسائل الإنجاز العمومية والخاصة وعصرنتها وذلك من خلال دعم الشراكة مع الأجانب عن الاقتضاء .</p> <p>- تعزيز محاربة الفوضى العمرانية وإيجاد آليات جديدة كفيلة بإتمام إنجاز السكنات الفردية للمواطنين للمساهمة في حل مشكلة السكن .</p> <p>- تحقيق شفافية أكبر لعملية توزيع السكن واقتناء أراضٍ للبناء الفردي ، وذلك بتعزيز دور الجماعات المحلية في هذه العملية والعمل على تشجيع صيغ البيع بالإيجار ، وإيجاد آليات لمساعدة الفئات المحدودة الدخل في الحصول على سكن .</p> <p>- تشجيع صيغة السكن الريفي للحفاظ على استقرار السكان مع توفير المرافق الأساسية الضرورية .</p> <p>- ضبط أكثر لآليات الإنجاز والتوزيع والتسيير .</p> <p>- مواصلة الجهود المبذولة من أجل القضاء على السكن الهش والسكن القصدي وضرورة التفريق بينهما .</p> <p>- تجديد الطاقات والكفاءات ذات الخبرة في مجال العمران لتكفل بإنجاز المخططات والدراسات المنسجمة مع التوسع المطلوب في البناء والمراعاة النسق العمراني المتلائم مع أصالة المجتمع والحفاظ على القيم الاجتماعية للأسرة الجزائرية .</p>	<p>تطوير عمليات الإسكان</p> <p>تطوير عمليات الإسكان</p>
67		مجموع تكرار الفئة

- جدول رقم(2) يوضح معطيات ومؤشرات فئة التنمية الإجتماعية خاص ببرنامج حركة مجتمع السلم⁽¹⁾ :

التكرار	المضامين وحدات التحليل	الفقرات
18	<p>ترقية منظومة التربية والتعليم</p> <p>ترقية منظومة التربية والتعليم</p>	<p>- تطوير منظومة تربية مناسبة للمساهمة في تكوين الفرد المنتج والمواطن الصالح والأسرة المستقرة والمجتمع المتماسك الحر الذي يساهم في نهضة الأمة .</p> <p>- إصلاح المنظومة التربوية وترقيتها وفق الثوابت بما يمكنها من تخريج المواطن الصالح .</p> <p>- المحافظة على مكسب مجانية التعليم .</p> <p>- التربية والتكوين المتخصص .</p> <p>- التشجيع على الإبداع والإبتكار العلمي والثقافي .</p> <p>- الإستقصاءات العلمية وسير الآراء والدراسات .</p> <p>- إشراك الجامعات والبحث العلمي في تحقيق التنمية .</p> <p>- تجسيد البعد الحضاري للإسلام بتفعيل مكوناته ضمن منظومة ثقافية للفرد والأسرة والمجتمع والدولة والأمة .</p> <p>- الدفاع عن قيم الشعب وثوابته ومبادئه .</p> <p>- نشر الدعوة وترقية المجتمع .</p> <p>- نشر الفضيلة في الأسرة والمدرسة والمجتمع ومحاربة الإباحية وحماية المجتمع من الإنحلال .</p> <p>- العمل على إشاعة الأخلاق والآداب الإسلامية والقيم الإنسانية الفاضلة .</p> <p>- حماية الأسرة الجزائرية من التفكك والفقر والانحراف والجريمة المنظمة وسائر الآفات الاجتماعية ، وتفعيل دور مؤسسات التنشئة الإجتماعية .</p> <p>- توفير ظروف النبوغ في المجتمع وبناء النخب وتحسين تكوينهم</p>

1- البرنامج السياسي لحركة مجتمع السلم ، المنبثق عن المؤتمر الخامس للحركة ، المنعقد سنة 2013 ، من الموقع الرسمي للحركة ، وأنظر في هذا الإطار أيضا ، القانون الأساسي للحركة ، مرجع سبق ذكره .

	<p>، ونشر ثقافة المطالعة وتشجيع الإعلام الهادف .</p> <p>- الحرص على تنمية وترقية التنوع الثقافي والحضاري في الجزائر بما يخدم الوحدة الوطنية وينشط الابتكار والإبداع .</p> <p>- الإنفتاح على الثقافات العالمية والإستفادة منها بما لا يتعارض مع هوية المجتمع .</p> <p>- إستكمال مسار الدفاع عن اللغة العربية وترقيتها بإعتبارها رمزا من رموز السيادة ، والسعي لرفع التجميد عن قانون تعميم إستعمال اللغة العربية والعمل على جعلها لغة الإدارة والتعليم .</p> <p>- ترقية الأمازيغية لغة وثقافة والعمل على تحريرها من الهيمنة الإيديولوجية والحزبية .</p>	<p>والتعليم</p>
<p>2</p>	<p>- مواصلة إصلاح منظومة الصحة العمومية والحماية الإجتماعية ومنظومة الضمان الإجتماعي .</p> <p>- المحافظة على مكسب مجانية الصحة وترقية خدماتها.</p>	<p>تطوير الخدمة الصحية والعلاجية</p>
<p>8</p>	<p>- جعل الإنسان هو محور التنمية وهدفها .</p> <p>- العمل على محاربة البطالة ودعم التشغيل .</p> <p>- تنمية الموارد البشرية .</p> <p>- التدريب والتأهيل القيادي .</p> <p>- مراجعة القوانين الناظمة للمنظومة الإجتماعية والمحتاجين .</p> <p>- توسيع منظومة الضمان الإجتماعي للعاطلين عن العمل .</p> <p>- نشر الوعي الإقتصادي لدى الشباب وزرع قيمة العمل وثقافة الإنتاج والإستثمار .</p> <p>- دعم الحريات النقابية والنضال العمالي .</p>	<p>ترقية عالم الشغل</p>
<p>0</p>	<p>X</p>	<p>تطوير عمليات الإسكان</p>
<p>28</p>		<p>مجموع تكرار الفئة</p>

- جدول رقم(3) يوضح معطيات ومؤشرات فئة التنمية الإجتماعية خاص ببرنامج جبهة القوى الإشتراكية (1) :

التكرار	الفقرات	المضامين وحدات التحليل
3	<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء نظام تعليمي فعال ، يحقق ضمان حصول على الخدمات الأساسية في مجال التعليم. - الإستمرار في النضال من أجل الإعتراف بالأمازيغية كلغة رسمية ، والتي تعد كجزء لا يتجزأ من هويتنا وتراثنا الوطني . - جعل التنوع الثقافي ثروة وطنية ، وتشجيع جميع مكوناته . 	ترقية منظومة التربية والتعليم
1	<ul style="list-style-type: none"> - ضمان الحصول على الخدمات الخاصة بالرعاية الصحية المجانية 	تطوير الخدمة الصحية والعلاجية
2	<ul style="list-style-type: none"> - الحرص على مصير العمال وتدعيم نضالهم من أجل الرفاهية المادية والمعنوية . - توفير فرص العمل للفئات البطالة وخاصة الشبانة منها وتسهيل خلق أنشطة مدرة للدخل تمتص مشكلات البطالة . 	ترقية عالم الشغل
1	<ul style="list-style-type: none"> - ضمان الحصول على السكن الإجتماعي من خلال تحقيق سياسة إسكانية فعالة ، تقي بحاجات السكان من قطاع السكن والتجهيزات العمومية ، وزيادة القدرة الإنتاجية لمواد البناء وتطوير القدرات الهندسية والمعمارية . 	تطوير عمليات الإسكان
07		مجموع تكرار الفئة

ضمن هذه الفئة المدرجة تحت مسمى "التنمية الإجتماعية" والتي تعد أحد متغيرات الموضوع الأساسية ، بحكم أن تنمية المجتمع هي إحدى الركائز الرئيسية التي تهدف إلى رفع كفاءة الأفراد والجماعات في المجتمع ، من خلال التحقق بجملة الأنشطة وتوفر الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع ، أهمها التربية والتعليم ، خدمات الصحة والعلاج ،

1-Résolution économique et sociale du 5ème Congrès National du FFS , Publié 13 juillet 2013,

أنظر في هذا الإطار أيضا ، القانون الأساسي للحزب ، مرجع سبق ذكره .

وتوفير ما يلزم من حاجات السكن والإيواء ، وكذا تطوير عالم الشغل وتوفير مناصب العمل للفئات البطالة من المجتمع ، وخاصة فئة الشباب ، وهذا بغية الوصول إلى حالة يكون فيها المجتمع قد حقق ما يصبو إليه من نماء وتقدم ، في مجالات عدة ؛ منها الاجتماعي والثقافي والإقتصادي وغيره ، فالانتمية الإجتماعية تهتم إذن بتنمية الأفراد وتطوير المجتمعات وبيئاتها المحليّة ، فهي أداة تتحقّق بها رفاهية المجتمع ، ويندرج ضمن هذا المتغير جملة من المؤشرات ، خصصنا منا أربع مؤشرات أساسية ، وهي مؤشر ترقية منظومة التربية والتعليم ، ومؤشر تطوير الخدمة الصحية والعلاجية ، ومؤشر ترقية عالم الشغل ، ومؤشر تطوير عمليات الإسكان ، وهي كما يلي :

1- مؤشر ترقية منظومة التربية والتعليم : كلنا يعلم ولو القليل عن الجدل القائم اليوم حول المنظومة التربوية والذي أمتد منذ سنوات ، هذه المنظومة التي أصبح يستاء لوضعيتها كل من له علاقة بها من قريب أو بعيد ، فالمربي مستاء والأستاذ مستاء وولي التلميذ مستاء والكل مستاء ، ولكن أين المغيث لهذه المنظومة التي تستجد أهل الإختصاص ولا مجيب ، لقد أصبح المعلم والأستاذ هو الذي يستغيث من قلة الإمكانيات ونقص الإحتياجات لكي يحفظ كرامته أمام تلاميذه ، ولقد كثرت الإضطرابات الخاصة بقطاع التربية نتيجة لتأخر الرواتب والمنح ، فإزاء هذا الوضع المتردي هل بإمكان المربي والأستاذ أن يؤدي رسالته التربوية والتعليمية بكفاءة ؟ فالإجابة طبعا تكون دون شك سلبا والواقع الإجتماعي يدعم ذلك .

لا جدال في أن الحاجة إلى التعليم والمعرفة تعتبر من أرقى الحاجات الإنسانية فكما زاد تحضر الدولة كلما زاد إلحاح هذه الحاجة⁽¹⁾ ، ولقد أطلق الإقتصادي الأمريكي "Muhlup" على القطاعات التي تقوم بالتعليم ونشر الأفكار والمعلومات إسم صناعات

1- حازم البيلاوي ، على أبواب عصر جديد ، دار الشروق ، ط2 ، بيروت 1983 ، سنة ، ص206 .

المعرفة⁽¹⁾ ، لأن التعليم والتدريب ونشر الثقافة تعد كلها من العوامل والمقومات الأساسية والهامة التي يكون لها أثر كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك لما تتركه من آثار إيجابية مثل خلق الوعي والتحفيز على العمل وسرعة إستيعاب المعرفة الفنية الحديثة وتحقيق نوع من المرونة المهنية والاجتماعية⁽²⁾، ولهذا يتطلب من الجزائر كبلد نام طموح أن تولي أهمية قصوى بالجيل الجديد في جميع مراحل التعليم وتوفير التمويل اللازم ، وتطوير الأساليب التعليمية والتربوية بغية إنشاء الجيل القادر على مواجهة متطلبات الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة ، إن الإتحاد الأوروبي مثلا ينفق على الفرد الواحد في حقل البحث العلمي 300 دولار، وفي أمريكا 600 دولار بينما في اليابان ما يقارب 700 دولار، أما نسب العلماء الفنيين هي 81 في الألف من السكان بالنسبة للبلدان الصناعية أما البلدان النامية والجزائر واحدة منها فلا تتعدى هذه النسبة 9 في الألف من السكان⁽³⁾ .

إن عملية التنمية في الحقيقة هي في جوهرها انعكاس لتوجهات الإنسان وجهوده ، لذلك فإن كيفية تنشئة هذا الإنسان وتنمية قدراته يجب أن تحتل المقام الأول في إستراتيجية التنمية ، فالمجتمع الذي لا يستطيع تنمية الإنسان فيه ، غير قادر في نهاية المطاف على تنمية القضايا الكبرى في المجتمع ، إلا أن الخطر كل الخطر إذا سمحنا لظروف الحياة الصعبة أن تتحكم في الناشئة ، الذين هم عُدّة مستقبل البلاد ، وأن نتركهم للمصير المجهول يعبت بهم ، ونخلّي بينهم وبين الأخطبوط الثلاثي الخطير وهو الفقر والجهل والمرض يفعل فعله فيهم فيوردهم المهالك ، إن ما نلاحظه اليوم من إنتشار لمظاهر الإنحراف الإجتماعي والأخلاقي ما هي إلا مخلفات لأذرع هذا الأخطبوط الدامي في أبنائنا وشبابنا ، وما ظاهرة التخلي عن الدراسة لدى الأطفال إلا تأكيداً على ذلك ، فحالات

1- نفس المرجع ، ص 209 .

2- مريم أحمد مصطفى وإحسان حفطي ، مرجع سبق ذكره ، ص 140 .

3- موسى الضرير ، مرجع سبق ذكره ، ص 23 .

البؤس الإجتماعي والتشرد والضياع والحرمان وتسلط شتى أنواع الأمراض الموبوءة ، هي حالات تقف وراء حالات الإخفاق والعنف والتسرب المدرسي ، فهي عوامل تعود بالدرجة الأولى للحياة الإجتماعية والظروف المادية السيئة، مما يجعل من هؤلاء الأطفال الإفلات من قيد الأسرة والمدرسة التي رأى بفطرته البريئة أنهم قد أبخسوه حقه ، فيحاول جاهدا التعويض على النقص الذي يعانیه فيؤدي به في آخر المطاف إلى الإنخراط مع قرناء السوء ، مكونا لنفسه عصابة من أطفال يتشابهون في الظروف ، فيجد ضمنها المكانة اللائقة التي أفتقدها حينما كان منخرطا في مجتمعه العادي .

وهناك جملة من المتطلبات بخصوص قضايا التربية التعليم والتكوين منها⁽¹⁾ :

أ- حرص الدولة على تنظيم مواردها البشرية بإعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج ، وذلك من خلال توجيهها وتكوينها ورفع مستوى كفايتها الإنتاجية .

ب- ومن ثم إستثمار هذه الطاقات في إنجاح برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

ج- وهذا يؤدي في الأخير بالبلد إلى الإهتمام بنوعية التكوين والتأهيل الذي يسمح بإستيعاب التطورات الإقتصادية والتكنولوجية والمعرفية الحاصلة .

وبما أن القوى المنتجة في المجتمع يتطور مستواها من خلال مستوى التعليم والتكوين بها ، فإنه يصبح لزاما على أي بلد يريد التقدم لمجتمعه أن يحقق معدلات مناسبة في زيادة قوى الإنتاج والعمال المهرة والمتدربين يكونون محققين لهدفين اثنين وهما :

أ- أن تكون في مستوى التحديات ومواكبة لكل التطورات الحاصلة في العالم من تطور علمي ومعرفي وتقني .

1- بالقاسم سلاطينية ، سوسيولوجيا التكوين المهني وسياسة التشغيل في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري قسنطينة ، العدد 10 سنة 1998 ، ص 128 .

- ب- أن تكون في مستوى تطلعات الأمة ومتواكبة مع التزايد السكاني الذي يتطلب الرفع من قدراته الإنتاجية وتحريك دواليب التنمية الإقتصادية والإجتماعية .
- إن أهمية تحقيق هذا التناسب⁽¹⁾ بين قوة العمل المنتجة مع نمو السكان ؛ تتجلى حينما نعرف خطورة حالات الإختلال التي تعيشها البلدان النامية ومنها الجزائر ، وخاصة في معادلة نسبة النمو السكاني مع نسبة النمو الإقتصادي .
- وحتى يتم الإستغلال الأمثل لهذه الطاقات ينبغي معالجة المشكلات التالية⁽²⁾ :
- أ- مشكلة التحدي الخطير الذي تمثله إستمرارية ظاهرة الهدر وعدم إستغلال الموارد البشرية في تحقيق الهدف منها .
- ب- مشكلة عدم مواكبة التطورات العلمية والتقنية والمعرفية الحديثة .
- ج- ومشكلة عدم توفر كل الإمكانيات والهيكل اللازمة لإستيعاب كل الطاقات الحية في المجتمع لتنفيذها وتكوينها وتأهيلها .
- د- وعلى ضوء النقطة السابقة نلاحظ أهمية توفير وتكوين الإطارات المكونة من أجل سد إحتياجات البلاد من الإطارات المسيرة والعاملين المهرة ، للإسراع في وتيرة التنمية الشاملة ، وفي هذا المقام أتذكر الطرح الذي قدمه د/سلاطينة بالقاسم في إحدى كتاباته حينما تكلم عن سوسيولوجيا التكوين المهني وسياسة التشغيل بالجزائر من خلال طرح تساؤل وجيه مفاده : ما مدى الربط بين التكوين كوسيلة وسياسة التشغيل كغاية ؟ إذ أنه ما من عملية للتكوين والتدريب والتأهيل ؛ إلا ووراءها إستراتيجية بعيدة المدى تربط بين الأهداف والوسائل ، أو ما يعرف بمدخلات التعليم عامة والتكوين خاصة وبين مخرجات

1- موسى الضيرير ، مرجع سبق ذكره ، ص 23 .

2- بالقاسم سلاطينة ، مرجع سبق ذكره ، ص 129 .

هذا العمل ، بمعنى وضع سياسة تنموية واضحة توظف طاقات الأمة من غير هدر في الإمكانيات البشرية والمادية والمالية ، حتى يتم التحقق الكامل من ثمار التنمية الوطنية⁽¹⁾ .

ويمكن أن نعبر أكثر على عمق هذه الأزمة في الجزائر من خلال عقد مقارنة مع بعض الأرقام المتعلقة بالميزانيات المحددة لقطاع التربية والتعليم بما فيه التعليم العالي مع قطاع الدفاع والداخلية والمجاهدين لنلاحظ أن الفارق شاسع بينهما ، إذ على ضوء ميزانية الدولة لسنة 2017 حددت مبالغ الميزانيات لهذه القطاعات ، كالتالي⁽²⁾ :

- الجدول رقم(4): يبين ميزانية قطاع الدفاع والداخلية والمجاهدين لسنة 2017 :
(الوحدة بمليار دينار جزائري) :

المجموع	المجاهدين	الداخلية	الدفاع	القطاع
1762	245	394	1118	المبلغ

- الجدول رقم(5) : يبين ميزانية قطاع التربية الوطنية والتعليم العالي لسنة 2017 :
(الوحدة بمليار دينار جزائري) :

المجموع	التكوين المهني	التعليم العالي	التربية الوطنية	القطاع
1104	48	310	746	المبلغ

ولنقارن ما بين القطاع الأول المدرج ضمن قطاع الدفاع والداخلية والمجاهدين في الجدول رقم(4) التي قدرتها ميزانية الدولة بـ: 1762 مليار دينار جزائري وبين القطاعات الأخرى التي تتعلق بالمجتمع مباشرة والمدرجة ضمن الجدول رقم(5)، ألا وهي خدمات التربية والتعليم الأساسي والتعليم العالي والتكوين المهني ، حيث قدرت ميزانيتها فقط بـ: 1104 مليار دينار جزائري ، حيث يبرز لنا الفارق الشاسع من خلال تلك المخصصات .

1- المرجع السابق ، ص 136 .

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 77 ، المؤرخة في 2016/12/29 ، المتضمنة القانون رقم 16 والمؤرخ في 2016/12/28 ، والمتعلق بقانون المالية لسنة 2017 .

2- مؤشر تطوير الخدمة الصحية والعلاجية : إن الحالة الصحية للسكان تعد من أهم المؤشرات التي من خلالها نقيس المستوى المعيشي والإجتماعي بصفة عامة⁽¹⁾ وأهم المتغيرات في هذا المؤشر هو نصيب الفرد من الرعاية والخدمات الصحية ، التي عادة ما تقاس بنسبة تعداد الأطباء لمجموع السكان ، وتقاس هذه النسبة بطبيب لكل مجموعة محددة من السكان ونسبة الإنفاق الحكومي على مجال الخدمات الإستشفائية والصحية التي يمثلها نسبة مستوى إنجاز الهياكل الصحية كعدد المستشفيات ، وعدد الإسرة الإستشفائية لمجموع السكان .

ويعد ميدان الصحة العامة من الميادين التي برزت فيها النظرة الإجتماعية إلى المريض ، تلك النظرة التي لا تغفل العوامل المجتمعية والنفسية ، فلقد مهدت التدابير الإجتماعية التي روعيت في مجال الصحة العامة ، وكذا البحوث والدراسات الصحية إلى النهوض بالجانب الإجتماعي والإرتقاء بالمستوى الثقافي والتربوي للأفراد والجماعات ، بإعتبار أن ذلك هو الضمان الأكيد للإرتفاع بمستوى البيئة حيث أن صحة البيئة أمر مجتمعي ، ولذا فإن الجهد الذي يبذل من أجلها يحتاج إلى إسهام الذين يعينهم أمر المجتمع ، من القادة والساسة وخبراء الإقتصاد والإجتماع والأخصائيين في الطب وعلم النفس والمربون وغيرهم⁽²⁾ .

إن سوء الحالة الصحية وأخطار البيئة ورداءة المسكن وإرتفاع معدلات الوفيات وإنتشار الأمراض المعدية ، كلها عوامل تؤدي إلى إنهيار الوضع العام للأفراد والمجتمعات ، ومن ثم في تردي عمليات التنمية المجتمعية ، لقد كان لرسالة الدكتور " نثرثا كراه " 1831 أبلغ الأثر في لفت الإنتباه إلى إجتماعية الصحة العامة وخلال الفترة من 1830 إلى

1- جبهة سلطان العيسى وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 174 .

2- حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مرجع سبق ذكره ، ص 05 إلى 06 .

1840 قامت لجنة خاصة بصياغة قانون متعلق بالفقراء في إنجلترا ، من أهم ما قامت به هذه اللجنة هو وضعها لقاعدة تؤكد على النظرة الإجتماعية للمرض ، وقد برز من ضمن هذه اللجنة الدكتور "هوبن سادويك" الذي أكد على أهمية العوامل الإجتماعية وتأثيرها على الرعاية الصحية⁽¹⁾.

ولقد أعادت منظمة الصحة العالمية تحديد مفهوم الصحة العامة وعرفته بما يلي: بأنها " حالة من اللياقة البدنية والنفسية الكاملة " بعد ما كان سابقا يقتصر مفهوم الصحة في خلو الجسم من المرض فقط ⁽²⁾ . ولقد أجرى "هينكل" "Hinkle" عام 1974 دراسة حول تأثير العوامل الصحية على الأفراد العاملين ، وركز في دراسته على كيفية تأثر الصحة بالمتغيرات التي تعتري الوسط الإجتماعي والعلاقات الشخصية ولقد أجرى هذه الدراسة على 1300 عامل ولمدة 20 عاما ، إستنتج منها أن العمال الأصحاء يرتبطون بعملهم إرتباطا طيبا ، فهم يحبون عملهم ومقتنعون به ، وقيمون علاقات طيبة مع أقرانهم ، بعكس العمال المصابون بأمراض فهم يشعرون نحو عملهم بنوع من الضيق ، ولا يشعرون بسعادة نحو العمل الذي يؤديه⁽³⁾ ، لأنه في ظل الظروف البيئية والصحية المتردية لا يمكن للإنسان تقديم مستوى مرتفع من الإنتاجية .

وتعد صحة الناس مسؤولية مباشرة تقع على عاتق المجتمع والدولة على السواء وأن العوامل الإجتماعية والإقتصادية لها آثار هامة على الصحة والمرض ومن ثم نشأ في مجال الرعاية الإجتماعية لصحة الأفراد والمجتمع علما خاصا سمي بالطب الإجتماعي، ومن أبرز المهتمين بهذا النوع من الطب ، طبيب بلجيكي أصدر عام 1862 مؤلفا عن الأحوال الصحية والإجتماعية والإقتصادية للشعب البلجيكي تناول فيه البيئة الجغرافية

1- المرجع السابق ، ص 07 .

2- نفس المرجع ، ص 133 .

3- المرجع نفسه ، ص 254 .

للمجتمع ودراسة أسباب الوفيات والبحث في التدابير الإجتماعية التي يؤخذ بها لعلاج المشكلات الصحية والمرضية⁽¹⁾ .

وتعد الرعاية الصحية وتطويرها من أهم القضايا التي تؤرق الدول النامية ، نظرا لتلك الأغلفة المالية الكبيرة المرصودة بخصوص هذا الشأن ، وبما أن الرعاية الصحية مسألة لصيقة بحياة الإنسان الإجتماعية والمهنية ، فإنها تصبح جزء لا يتجزأ من عملية التنمية بحد ذاتها ، وبالتالي يصبح من الضروري على الدولة مراعاة هذا الجانب بتوفير الإمكانيات والهياكل الأساسية الصحية ، وتوفير الأطباء والمختصين في مجال الخدمات الصحية ، وفي حالة توفر بعض من هذه الشروط ينبغي العمل وبشكل جاد على التنظيم الجيد لهذه المصالح ، حتى تكون في مستوى خدمة المجتمع وتلبية حاجاته من الخدمات الصحية الضرورية ، وهذا بغرض تمكين المواطن من الإستمرار في أداء دوره الإجتماعي في التنمية الوطنية الشاملة .

إن الصحة العامة هي في الحقيقة عبارة عن توازن يحكم بين الإنسان والوسط الذي يعيشه ، سواء من النواحي البدنية والتربوية والسلوكية والنفسية والصحية ، فسوء الحالة الصحية وأخطار البيئة المهنية ورياءة المسكن وإرتفاع معدلات الوفيات وإنتشار الأمراض المعدية ، كلها عوامل تؤدي بإنهيار الوضع العام للأفراد والمجتمعات ومن ثم تردي عمليات التنمية المجتمعية⁽²⁾ ، إنه يصبح من الضروري تفعيل وتدعيم برامج الوقاية من المخاطر المهنية وأمراضها ، وفي ذلك تدعيم لفعاليات التنمية بحد ذاتها⁽³⁾ .

فالعلاقة بين التنمية والصحة تتضح من خلال الفوائد الكبيرة التي تطبعها التنمية الإقتصادية والإجتماعية على الناحية الصحية ، فجزء كبير من التقدم الصحي يعتمد على

1- سلوى عثمان الصديقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 20 .

2- المرجع السابق ، ص 05 .

3- حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مرجع سبق ذكره ، ص 269 .

التحسن في الميدان الإقتصادي والتعليمي والإجتماعي ، ولكن في نفس الوقت فإن خطط التنمية التي تفنقر إلى أسس سليمة يمكن أن تؤدي إلى أخطار جسيمة على الحالة الصحية⁽¹⁾ .

إن ضعف الجانب الصحي وسوء التغذية تكون كعوامل تؤدي بالضرورة إلى إنخفاض إنتاجية الأفراد وفشل عملية التنمية ، ويمكن بعملية إحصائية بسيطة ملاحظة الفارق بين ما ينفق على قطاع الرعاية الصحية في الجزائر والقطاعات الأخرى ، حيث حددت الميزانية العامة للدولة الجزائرية الميزانيات التالية⁽²⁾ وهذا كما هو مبين في :

- الجدول رقم(6): يبين ميزانية قطاع الدفاع والداخلية والمجاهدين لسنة 2017. الوحدة (مليار دج)

المجموع	المجاهدين	الداخلية	الدفاع	القطاع
1762	245	394	1118	المبلغ

- الجدول رقم(7) : يبين ميزانية قطاع الصحة والسكان والنشاط الإجتماعي والعمل والضمان الإجتماعي والسكن والعمران لسنة 2017 : (الوحدة بمليار دينار جزائري)

المجموع	السكن والعمران	العمل والضمان الإجتماعي	النشاط الإجتماعي والتضامن الوطني	الصحة والسكان	القطاع
627	17	151	70	389	المبلغ

ولنقارن مع بعض ضمن الجدولين أعلاه بين القطاع الأول والمتمثل في الدفاع والداخلية والمجاهدين التي قدرتها ميزانية الدولة بـ: 1762 مليار دينار جزائري وبين القطاعات الإجتماعية الأخرى والتي تتعلق بالمجتمع مباشرة ، ألا وهي خدمات الصحة والتضامن والعمل والتأمين وخدمات السكن والعمران ، حيث قدرت ميزانيتها فقط بـ: 627 مليار دينار جزائري ، حيث يبرز لنا الفارق الشاسع من خلال تلك المخصصات بين القطاعين الأول متعلق بمسألة الأمن والدفاع الوطنيين إضافة إلى قطاع المجاهدين ،

1- سلوى عثمان الصديقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 08 .

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد العدد77 المؤرخة في 2016/12/29 ، المتضمنة لقانون المالية لسنة 2017 ، مرجع سبق ذكره .

والثاني المتعلق بقطاعات ترتبط مباشرة بالمجتمع كالصحة والسكن والتضامن والعمل ، وحسب موقع "كنيوما أطلس" "knoema Atlas"⁽¹⁾ فإن نسبة الإنفاق على الصحة في الجزائر لسنة 2014 هو فقط 7.2% من الناتج الإجمالي المحلي ، وأن نصيب الفرد من الإنفاق الصحي هو 233 دولار في السنة فقط لنفس السنة ، بينما دولة مثل السويد نجد أن نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي هو 11.9% لسنة 2014 ، أما نصيب الفرد من الصحة فيها فهو 6.808 دولار لنفس السنة ، بينما نجد في ألمانيا أن نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي هو 11.3% لسنة 2014 ، أما نصيب الفرد من الصحة فيها فهو 5.411 دولار لنفس السنة ، أما فرنسا فنجد أن نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي هو 11.5% لسنة 2014 ، أما نصيب الفرد من الصحة فيها فهو 5.959 دولار لنفس السنة ، وبمقارنة هذه المعطيات مع بعضها نجد أن الجزائر لا زالت متأخرة كثيرا في الإنفاق على الصحة والعلاج .

3- مؤشر ترقية عالم الشغل : تعد العوامل البشرية ذات أهمية كبيرة ، بإعتبارها أهم الروافد في بناء نهضة إجتماعية إقتصادية ، إذا ما أستخدمت هذه القوة في الإصلاح والبناء ، أما إذا أهملت فإنها ستصبح رافدا من روافد الهدم وليس البناء ، إذ أن هناك إتفاقا على أن العنصر البشري هو محور الإهتمام الذي توجه إليه عمليات التنمية ، فعن طريقه تتم وتحقق أهداف التغييرات الإقتصادية الشاملة في المجتمع⁽²⁾ ، فعملية التنمية هي في جوهرها إنعكاس لتوجهات الإنسان وجهوده ، لذلك فإن كيفية تنشئة هذا الإنسان وتنمية قدراته يجب أن يحتل المقام الأول في إستراتيجية التنمية .

إن المجتمع الذي لا يستطيع تنمية الإنسان فيه ، فهو بالأحرى غير قادر في نهاية المطاف على تنمية أي شيء ذي بال ، وهنا يكون للمنظومة التعليمية والتربوية والتكوين

1- موقع "كنيوما أطلس" الدولي ، على الرابط التالي : <http://ar.knoema.com/atlas>

2- أحمد مصطفى خاطر ، مرجع سبق ذكره ، ص، 45 .

دور كبير في تنمية قدرات هذا الإنسان ، وتقويم سلوكه وإطلاق مبادراته في الخلق والإبداع⁽¹⁾ ، إن كل الإستراتيجيات الشاملة التي تضعها الأمم التي تحترم نفسها إلا وأرست في أولى بنودها أهمية تنمية الموارد البشرية ، على أساس أنها أداة فعالة في تحسين أداء وكفاءة المشروعات العامة ، إن عامل الإستفادة من الموارد البشرية يخلق بالطبع إمكانية حقيقية للتنمية⁽²⁾ .

وبالطبع أنه بقدر أهمية العوامل البشرية في التنمية الوطنية ، بقدر ما ندرك خطورتها على هذه التنمية ، ويبرز ذلك خاصة في المظاهر التالية :

أ- **ضعف في الأداء** : تعتبر الموارد البشرية دعامة النظام الإقتصادي لأي بلد ، ومن المفترض أن تولي البلدان النامية - والجزائر من ضمنها - أهمية خاصة بمواردها البشرية ، لما لها من آثار سياسية وإقتصادية وإجتماعية⁽³⁾ ، فالعنصر الإنساني ينبغي النظر إليه على أنه أساس كل عملية تنموية وأن الإنسان هو الرأسمال الذي ينبغي صيانته وحمايته .

والحقيقة قدمت الدولة مجهودات وخصصت المليارات من الدينارات في ميدان التكوين ورسكلة الفئات العمالية العريضة ، بغية تحسين كوادرها المسيرة ولجموع القوى العاملة ، إلا أن مستوى الكفاءة لمسيرينا ومستخدمينا في المؤسسات والإدارات العامة ، تتسم في الأغلب بنقص الكفاءة في التسيير ، فما هي أسباب ضعف الأداء في مؤسساتنا ، ربما البعض يرجع سبب ذلك إلى العوامل التالية :

1- علي خليفة الكواري ، نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة ، مرجع سبق ذكره ، ص 98 .

2- نفس المرجع ، ص، 27 .

3- بالقاسم سلاطينية وآخرون ، المجتمع العربي ، التحديات الراهنة وآفاق المستقبل ، المجتمع العربي - التحديات الراهنة وآفاق المستقبل - الجزائر ، منشورات جامعة قسنطينة ، سنة 2000 ، ص110 .

- نقص المشاركة الفعلية للعامل وللإطار المسير في برمجة مسار إدارة المشروعات ووضع طرق التسيير لها .

- عدم ملاءمة الخيارات التنظيمية التسييرية (أي مجموعة النظم والقوانين المسيرة لجهاز الإدارة والمؤسسة) مع روح المجتمع المعني بالتنمية الشاملة .

- ضعف في دور المؤسسات الفكرية والثقافية والإعلامية والمهنية ، والتي من المفروض أن تؤدي دورا تعبويا لصالح الموارد البشرية ، الشيء الذي أدى بدوره إلى ضعف في رؤية المجتمع ، ومن ثم حال دون بلورة الحد الأدنى من الإرادة اللازمة للإنطلاق وإستئناف عملية التنمية .

وحتى يكون كلامنا هذا له نوع من المصادقية ، فها هي إحدى الجمعيات المختصة(*) في متابعة المسائل المتعلقة بكفاءة الإطار الجزائري ، وتحقيق ملاءمة مخرجات مؤسساتنا التعليمية والجامعية مع واقع مؤسسات المجتمع المدني والمهني والإقتصادي ، إذ نظمت منتدى وطني أول وتمحورت أشغاله حول موضوع "المدرسة والمؤسسات الإقتصادية " ، قام المناقشون في هذه الندوة وهم من السادة الأساتذة والمختصين في التكوين والتأطير ومسؤولي مؤسسات عمومية ، بمناقشة مسألة مهمة تمثلت في العمل على كيفية توظيف الجيوش الجرارة من المتخرجين من مختلف المعاهد والمدارس الوطنية ، وتقليص ظاهرة البطالة التي لم يسلم منها هؤلاء الخريجين الذين خسرت الدولة على تكوينهم الأموال الضخمة ، وخاصة منهم الذين تحصلوا على شهادات ذات قيمة علمية داخل الوطن وخارجه .

وخرج هذا المنتدى بتوصية مفادها أنه ينبغي ضمان توفير مناصب شغل لهؤلاء الخريجين ، وتوقيف النزيف الحاصل في هجرة الأدمغة الجزائرية ، التي ما فتئت تقدم

(*) - تُعرف هذه الجمعية بإسم "جمعية المعرفة .

للجامعات ولأكبر المؤسسات الصناعية في الغرب من عطائها وعصارة أدمغتها بينما الجزائر في أمس الحاجة إليهم لتكوين طلبة جامعاتها ، وكذا تسيير مؤسساتها الإقتصادية والصناعية⁽¹⁾ .

ب- مشكلة البطالة : إن العامل يعد بحق أداة بناء إقتصادية واجتماعية بل أداة حضارية شاملة ، لأن الإنسان هو الهدف والغاية والوسيلة في نفس الوقت ، وحينما ندرك هذه المعنى فإننا لا يمكن أن نسمح لأنفسنا ببخس هذا العامل حقه ، وإلا فإننا نكون جناة بحق المجتمع قاطبة ، سنكون جناة في حق أبنائه والعوائل التي هو متكفل بها إنها مسألة إحكام التوازن المجتمعي الذي هو في النهاية تحقيق الأمن الإجتماعي المطلوب .

وهناك تضارب بخصوص نسبة البطالة في الجزائر ، حيث حدد موقع "أكتياليتيكس" actualitix⁽²⁾ أن نسبة البطالة في الجزائر هي 11.58% في سنة 2016 ، بينما وبحسب "الديوان الوطني للإحصائيات" ONS⁽³⁾ بلغت نسبة البطالة بالجزائر 10.5% في شهر سبتمبر 2016 ، مقابل 9.9% خلال شهر أبريل من نفس السنة ، بزيادة نسبة 0.6% في مدة 06 أشهر فقط ، حيث بلغ حجم السكان النشطين والذين يمثلون مجموع الأشخاص البالغين سن العمل القانوني بما فيهم من هم في وضعية بطالة ، حوالي 12.117 مليون شخص وهذا في شهر سبتمبر سنة 2016 ، مقابل 12.092 مليون شخص في شهر أبريل من نفس السنة ، حيث زاد عدد البطالين بمقدار 25.000 بطلال لمدة 6 أشهر فقط ، أما بالنسبة للأشخاص المشتغلين فقد بلغ عددهم 10.845 مليون شخص في شهر سبتمبر من

1- إ . بن مختار، المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات تفقد مصداقيتها ، مهندسون يبحثون عن العمل ، جريدة الشروق ، الجزائر ، العدد 808 السنة الثالثة ، بتاريخ 2003/06/28 ، ص05 .

2- موقع أكتياليتيكس ، على الرابط التالي :

<https://ar.actualitix.com/country/dza/ar-statistics-presentation-algeria.php>

3- البطالة في الجزائر بالأرقام ، الخبر أونلاين ، 2017/01/14 ، قراءة 3558 ، نقلا عن الديوان الوطني للإحصاءات "ONS" الجزائر ، نظر إليه بتاريخ 2017/06/17 ، على الرابط التالي :
<http://www.elkhabar.com/press/article/117120/%D8%A>

سنة 2016 ، مقابل 10.895 مليون شخص في شهر أبريل من نفس السنة ، حيث نقص عدد المشتغلين بمقدار 50.000 شخص في مدة 6 أشهر فقط ، وذلك من شهر أبريل 2016 حتى شهر سبتمبر 2016 ، وبمجموع الرقمين $52.000 + 50.000 = 75.000$ شخص بطل ولمدة 06 أشهر فقط ، مما يدل على تنامي ظاهرة البطالة في الجزائر، ولكن المشكل أن البطالة في الجزائر تتركز أكثر ما تتركز في فئة الشباب وخاصة أن نسبتهم تفوق 75% من الكتلة السكانية بالجزائر والذي يعد معضلة بحق ، حيث أشارت الإحصائيات أنها قد بلغت في الفئة العمرية التي تتراوح بين 16 و 24 سنة 26.7% في شهر سبتمبر 2016 ، مقابل 24.7% في شهر أبريل من نفس السنة ، أي بزيادة 2% في مدة لا تزيد عن 6 أشهر .

وبالأخذ بعين الاعتبار مستوى التأهيل فيلاحظ حسب نفس الإحصائيات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاءات أن إرتفاع مستوى البطالة مس بشكل رئيسي خريجي التعليم العالي وهذا لسنة 2016 ، حيث بلغ معدل البطالة في وسط حاملي شهادات التعليم العالي 17.7% ، مقارنة بـ 13% بالنسبة لحاملي شهادات التكوين المهني ، وبنسبة 7.7% للأشخاص الغير حاملين للشهادات⁽¹⁾ ، هذا وأشار نفس المصدر وفي نفس السنة أن نسبة البطالين الذين يقبلون بمهن أقل من كفاءاتهم المهنية تقدر بـ 75.3% ، والذين يقبلون بمهن لا تتوافق مع مؤهلاتهم تقدر نسبتهم بـ 74.4% والذين يقبلون بالمهن الشاقة تقدر بـ 26.7% ، مما يدل بحسب هذه النسب على أن تكون مؤسساتنا وإدارتنا مهددة بضعف الأداء ونقص في مستوى الكفاءة لدى مستخدمي هذه المؤسسات والإدارات .

ج- ضعف في الأداء الإداري : إن الإدارة هي المجال الذي يعول عليه في توفير الأدوات اللازمة لتنفيذ وإنجاز الأعمال وتوفير الوسائل الملائمة من أجل الحصول على

1- المرجع السابق .

المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الصائبة من أجل رعاية الصالح العام ، إلا أن واقع الأداء الإداري اليوم في الجزائر يعد ضعيفا ومردوديته محدودة ، وهذا ربما راجع بالأساس إلى فقدان آلية إدارية للتنمية وتسيير دواليبها ، لأن التنمية كما عرفناها أنها عملية مجتمعية واعية وموجهة ، لأن التنمية الناجحة بحاجة ماسة إلى إدارة قوية منظمة تعرف أهدافها جيدا وتضع الإطار الذي يناسب المجتمع وواقعه ، ولكي يتم ذلك ينبغي بذل جهود كبيرة لإصلاح الإدارة وترقيتها ، بما يواكب التطورات الحاصلة ويواجه التحديات التي تهدد برامج التنمية في الجزائر ، فبقدر ما تكون التنمية مسألة إرادة مجتمع ؛ فهي أيضا مسألة إدارة قوية بنظمها وقوانينها ، التي تقوم بمهام المراقبة والمتابعة لمسار المشاريع ومدى تحقيق أهدافها التنموية ، فإذا غاب دور الإدارة في المراقبة والمتابعة الميدانية ؛ فإننا بذلك نكون قد سمحنا لأنفسنا بأن تتردى أوضاعنا الإجتماعية والإقتصادية وحتى السياسية .

وهناك مجموعة من العلامات تدل على هذا الضعف والوهن المتعلق بإدارتنا وخاصة في هذه المرحلة ، منها على سبيل المثال لا الحصر :

أ- عدم وجود رؤية واضحة لسياسة إدارية ، تتبنى نظرة إستراتيجية بعيدة المدى لتحقيق أهداف الإدارة من أجل التنمية الشاملة في الجزائر .

- نقص كفاءة المسيرين .

- عدم وجود صرامة في التسيير .

- عدم وجود نصوص فاعلة ومجدية تحقق الأهداف من التسيير الإداري ، وتضبط

العلاقة القائمة بين التسيير الإداري والعاملين بها .

د- غياب نظام الحوافز المادية والمعنوية : بمعنى غياب تصور واضح في سياسة

الدولة تجاه نظام الحوافز المادية والمعنوية في منظومة التنمية الوطنية الشاملة أي غياب

فلسفة خاصة لنظام حوافز يهدف بالأساس إلى تحفيز القوى العاملة ، نحو الرفع من

فعاليتها وكفاءتها واندماجها ، من أجل تحقيق الأهداف والغايات من وراء الجهد التنموي، ولهذا فإن منظومتنا التنموية تحتاج اليوم إلى مراجعة جادة وجذرية لنظام الحوافز ، حتى يكون مواكبا مع النظم الحديثة في تسيير وإدارة الأعمال على أن تتضمن هذه المراجعة النقاط التالية :

- أن تكون الحوافز قادرة على خلق الترابط بين المجهود الفردي للعامل والكاثر المسير من جهة ، وبين مردوديتهم في إنجاز المهام المطلوب تحقيقها .
- وضع حوافز مجدية تسمح فعلا برفع معدلات الأداء وتخفيض من مستويات الهدر في الوقت والإمكانات المتاحة .
- أن تكون قادرة على تعبئة جهود الأفراد وتوجيهها لخلق الإمكانيات ومواجهة التحديات .
- أن ترسي هذه الحوافز على قيم العدل والمساواة كمعايير لوضع نظام الحوافز حتى لا ينقلب نظام الحوافز إلى عنصر مثبط لجهود الأفراد .

4- مؤشر تطوير عمليات الإسكان : إن السكن اللائق من العناصر المهمة والأساسية في حياة الفرد والمجتمع ، إذ يتعلق إستقرار الإنسان بمصيره في تملكه للسكن فهو كما يقال 'قبر الحياة' فبدونه لا يمكن أن يحس بمشاعره كإنسان له عزة وكرامة في الحياة أو يشعر بالأمن والطمأنينة وراحة البال ، فضلا على أن يتمكن من بناء عش الحياة الزوجية ، وهذا بحد ذاته يشكل بؤرة توتر للمواطن تزيد في عرقلته نحو مسار فعاليته الإجتماعية ، ومن ثم التأثير السلبي على أدائه الإنتاجي والمهني . وتختلف تعريفات مشكلة الإسكان باختلاف الأولوية التي تعطى لبعض عناصرها دون البعض الآخر ، فقد ينظر إليها على أنها ندرة

هذا المسكن ، والبعض الآخر ينظر إليها على أساس أنها مشكلة إرتفاع في قيمة الإيجار والبعض الآخر يراها مشكلة ملاءمة المسكن ونظافته وكبر أو صغر حجمه⁽¹⁾ .

ونستطيع القول بأن مسألة الإسكان وتوفير السكن كحاجة ملحة للإنسان أرتقت اليوم في الجزائر إلى مستوى مشكلة إجتماعية ، والذي يزيد في تأزم هذه المشكلة هو إرتفاع تكلفة مواد البناء وسعر الأراضي الذي أخذ أشكالا من الغلو في السعر وبأثمان خيالية ، مما يزيد في تردي الوضع السكني ، حيث يرى الكثير من المتتبعين الإجتماعيين أن المناطق المتخلفة هي تلك الأمكنة التي تتجسد فيها سوء الأحوال السكنية والآيلة للسقوط وتفتقر إلى أعمال الصرف الصحي ، وتتسم بالإزدحام الشديد والظروف الصحية الغير ملائمة ، وما يترتب عنه من آثار على الأمن الإجتماعي والأخلاقي ، إن مسألة علاج مشكلة المناطق السكنية المتخلفة جزء لا يتجزأ من أمن السياسة العامة للدولة في مجال التنمية الإجتماعية ومقوم أساسي لها⁽²⁾ .

في هذا المعنى يقول "برجس" بأن الجريمة والسلوك الإنحرافي يرجع إلى عوامل التغيير السكاني والظروف السكنية والفقر والأمراض والإضطرابات العقلية⁽³⁾ ، كما يقول في هذا الإطار أيضا "م.بريي "M. Bryee" أن المكان الذي يسكن فيه الفرد يعد أمرا حيويا في تكوين شخصيته ، وعاملا مؤثرا في صحته النفسية والجسدية والإجتماعية ، كما يرى " وود "Wood" أن من المتاعب الأساسية التي تواجه ساكن المدينة هي ندرة المساكن الصحية ذات المستوى اللائق والمقبول بل تبين من بعض الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين رداءة المسكن والتدرن والتيفوؤد والإسهال وأمراض معوية أخرى ، والمسكن يعتبر مسألة إقتصادية أو بالأحرى محصلة مجموعة من العوامل الإقتصادية مثل تكاليف الموقع

1- حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مرجع سبق ذكره ، ص 97 .

2- نفس المرجع ، ص 112 و 118 .

3- نبيل صبحي الطويل ، مرجع سبق ذكره ، ص 33 .

والبناء والصيانة ، كما تتعلق مشكلة السكن بموضوع الدخل ويخلق إنعدام التوافق بين المستوى السكني والمستوى الإقتصادي مشاكل جمة خاصة في البلدان المتخلفة⁽¹⁾ .

وسياسة السكن في الجزائر لا تزال للأسف ولحد اليوم تعتمد في مجملها على الدور الأساسي للدولة في الإنجاز والتسيير بما في ذلك التمويل والتوزيع ، مما أدى بتزايد حدة أزمة السكن ، هذه السياسة في الحقيقة ، برهنت مع مرور الوقت على فشلها في تحقيق الأهداف المنشودة ، وذلك بالرغم من المبالغ الباهظة التي صرفت في هذا القطاع ، فلقد تحولت كل الجهود التي بذلت في هذا الميدان منذ أمد بعيد إلى ما أصبح يعرف “بأزمة السكن في الجزائر” ، وقد يفسر ذلك منذ الوهلة الأولى بتزايد معدل نمو السكان بدون تزايد مماثل في عدد السكنات ، إضافة إلى تزايد النزوح الريفي باتجاه المدن ، إلا أن الأمر لو يدقق فيه ، حيث نجد أن هناك عوامل لا تقل أهمية منها : عدم قدرة الدولة على التحكم في زمام الأمور، إما بسبب غياب التسيير أو بسبب بيروقراطية الإدارة أو المضاربة بالعقار.... الخ ، إذ غدت مشكلة العقار بالأساس من بين المشاكل الرئيسية التي يجب على السلطات العمومية أن توليها العناية الكافية من أجل حل مشكلة السكن .

في هذا الإطار أكد وزير السكن والعمران والمدينة أن برنامج السكن في الجزائر والذي يحظى بالأولوية في النفقات العمومية مستمر إلى غاية انتهائه بشكل كلي ، ووعده بتسليم أزيد من 300 ألف وحدة سكنية عبر التراب الوطني قبل نهاية سنة 2017 ، وأن مصالحه تعمل على امتصاص أزمة السكن والقضاء على السكن الهش⁽²⁾ ، لكنه

1- حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مرجع سبق ذكره ، ص 95 إلى 97 .

2- من موقع السكن في الجزائر ، على الرابط التالي : <http://www.logement-algerie.com>

سرعان ما استدرك وأجلها إلى 2018 ، ثم ما لبث وأن حدد سنة 2019 كموعدا لإنهاء هذه الأزمة⁽¹⁾ ، وهذا ما يدل على صعوبة حل مشكلة السكن .

واعتبر "عبد الحميد بوداود" رئيس مجمع خبراء المهندسين المعماريين الجزائريين، أن الجزائر لا تعاني من أزمة سكن بقدر ما تعاني من مشكلة تنظيم وغياب إستراتيجية واضحة لضبط القطاع ، وفي ظل غياب إستراتيجية واضحة المعالم فإن المشاكل المتعلقة بالسكن لن تحل ، رغم الأموال الضخمة التي خصصتها الدولة على قطاع السكن وأطلقت مختلف الصيغ السكنية ، لكن للأسف النتائج لم تظهر، وأشار إلى أنه منذ إنشاء وزارة السكن في سنة 1977 تعاقب عليها 35 وزيرا ، لكن للأسف لم يعتمد أي منهم على رؤية واضحة⁽²⁾ .

كما أكد رئيس مجمع خبراء المهندسين المعماريين المذكور آنفا ، أن ما يدل على أن قطاع السكن يعاني من غياب الإستراتيجية والتنظيم ، هو وجود 1.5 مليون سكن شاغر وغير مستغل في البلاد كشف عنها الإحصاء العام للسكان لعام 2008 ، بإمكانها امتصاص جزء كبير من مشكلة السكن في الجزائر، والدولة مطالبة بإجبار مالكي هذه السكنات على استغلالها أو تأجيرها لقاء تحفيزات مشجعة ، إضافة إلى ذلك ، ذكر "بوداود" أن هناك 1.2 مليون مسكن تم تشييده إما بطريقة غير قانونية أو ما زال في طور الإنجاز وغير مكتمل البناء ، وكشف على أنه قدم مقترحا للحكومة لإجراء تحقيق شامل عن وضعية السكن في الجزائر ، وبإشراك جميع بلديات الوطن ودواوين السكن عبر كامل

1- أ.رفيق ، أزمة السكن في الجزائر.... تتأوب عليها 35 وزيرا وخصصت لها إمكانيات ضخمة ، موقع

جريدة الموعد اليوم ، نظر فيه بتاريخ : 2017/06/18 ، على الرابط التالي :

<https://elmaouid.com/regional/10939>

2- نفس المرجع .

التراب الوطني ، للخروج بإحصائيات دقيقة حول حقيقة واقع السكن في البلاد لكن السلطات لم ترد على طلبه⁽¹⁾ .

في هذا الإطار أوضح "مصطفى زبدي" رئيس الجمعية الجزائرية لحماية المستهلك، أن الأمور بدأت تتطور نحو حل أزمة السكن ، لكن هناك بطئا وتأخرا كبيرين في المشاريع وعدم احترام آجال التسليم ، وذكر أن المشاكل والإحتجاجات التي تلقته الجمعية كانت في الغالب تتعلق بتأخر آجال تسليم الوحدات ، وتوقع أن تتجه أزمة السكن في غضون السنوات الثلاث المقبلة للحل ، إذا استمرت وتيرة الإنجاز والتسليم على ما هي عليه الآن ، لكنه استدرك موضحا أنه حاليا وفي ظل إستمرار إرتفاع أسعار العقارات والإيجار، فهذه قرائن على أن الطلب ما زال قويا والأزمة ما زالت مستمرة⁽²⁾.

وعلى العموم هذه إحصائية وزارة السكن⁽³⁾ تبين عدد السكنات في طور الإنجاز وعدد السكنات المسلمة ما بين 2005 إلى غاية 2012 ، والجدول أدناه يوضح ذلك :

- الجدول رقم(8) : يتضمن الوضعية السكنية في الجزائر لسنة 2016 :

السنوات	سكنات في طور الإنجاز	السكنات المسلمة	نسبة الإنجاز
2012/2005	2.298.499	1.531.518	66.63%

حيث نلاحظ من خلال هذه المعطيات أنه في ظرف 7 سنوات لم يتم إنجاز إلا 66.63% من مشاريع السكنات التي تقرر في هذه الفترة ، وهذا يؤكد بطء عملية إنجاز هذا النوع من المشاريع ذات الأهمية القصوى في حياة المواطن .

1- المرجع السابق .

2- المرجع نفسه .

3- موقع وزارة السكن ، على الرابط التالي :

<http://www.mhuv.gov.dz/Pages/StatistiquesArabes.aspx>

وضمن الجدول التالي والموضح للتكرارات والنسب المستخرجة منها ، يمكن لنا المقارنة بين البرامج السياسية للأحزاب الثلاثة المعنية بالدراسة بخصوص بعد التنمية الإجتماعية ومؤشراتها ، وهو كما يلي:

جدول رقم(9) يبين تكرارات ونسب مضامين بعد التنمية الإجتماعية بحسب مؤشراته لبرنامج الأحزاب الثلاثة :

تطوير عمليات الإسكان		تطوير عالم الشغل		تطوير الخدمة الصحية والعلاجية		تطوير منظومة التربية والتعليم		مؤشرات الموضوع
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%92.31	12	%64.29	18	%78.57	11	%55.32	26	حزب جبهة التحرير
00	00	%28.57	08	%14.28	02	%38.30	18	حركة مجتمع السلم
%07.69	01	%07.14	02	%07.15	01	%06.38	03	جبهة القوى الإشتراكية
%100	13	%100	28	%100	14	%100	47	المجموع

ولنتذكر جيدا أن الهدف من تحليل المضمون هو الوصول للتعرف على مدى تكرار الجمل والعبارات الدالة عن الأبعاد والمؤشرات التي تدخل ضمن تساؤلات الدراسة ومؤشراتها ، بمعنى تكميم هذه المعطيات ، ثم الوصول بالنتيجة إلى منتهاها ، أي أن نصل إلى التحليل الكيفي ، الذي يساعدنا على فهم الظاهرة محل الدراسة .

وفي هذا الإطار وبغية تقييم مضامين ما تكلمت عنه الأحزاب الذين هم محل دراستنا هذه ، ضمن برامجهم السياسية ، نجد وضمن الجداول السالفة الذكر رقم(1)و(2)و(3) والخاصة بالمعطيات المحصل عليها ضمن بعد التنمية الإجتماعية الخاص بالبرامج السياسية لهذه الأحزاب ، ومع الجدول رقم(9) أعلاه والذي قمنا من خلاله بمقارنة بين هذه البرامج ، ضمن نفس البعد أي بعد التنمية الإجتماعية بحسب مؤشراته ، نلاحظ القراءات التالية :

• بالنسبة لمؤشر ترقية منظومة التربية والتعليم ، نلاحظ ما يلي :

أ- حزب جبهة التحرير الوطني: تضمن برنامجه على 26 جملة دالة على مضمون هذا المؤشر ، وبمقارنتها بمجموع التكرارات للأحزاب الثلاثة ، يكون هذا الحزب قد تحصل على نسبة 55.32% .

وربما يعزز هذه النتيجة هو دعوة "جبهة التحرير الوطني" إلى تنظيم نشاطها والتأكيد على ضرورة بعث الحيوية في تنظيمها وأساليب ومناهج عملها ، حتى تتكيف مع التحولات السياسية ، وبالتالي تدعم دورها القيادي في تطوير سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلاد⁽¹⁾ .

وفي هذا دعا "حزب جبهة التحرير الوطني" إلى تبني فكرة إصلاح المنظومة التربوية ، من خلال الإنفتاح على التجارب العالمية ، دون التقليل من أهمية الإنجازات التي حققتها المدرسة الجزائرية خلال فترة الإستقلال ، على خلاف أطراف سياسية أخرى اتهمت المدرسة بأنها كانت سببا في بروز "الإرهاب"⁽²⁾ .

ب- حركة مجتمع السلم: تضمن برنامجها على 18 جملة دالة على مضمون هذا المؤشر ، وبمقارنتها بمجموع التكرارات للأحزاب الثلاثة ، تكون هذه الحركة قد تحصلت على نسبة 38.30% .

وهي على صعيد المماحكة السياسية بخصوص المنظومة التربوية ، نجد أن "حركة مجتمع السلم" تتبنى مواقف معارضة لعمليات إصلاح المنظومة التربوية بالطريقة التي طرحتها اللجنة الوطنية في تقريرها النهائي ، وتطالب بضرورة الحفاظ على قيم المجتمع الجزائري المتمثلة أساسا في الإسلام وضمن سيادة اللغة العربية⁽³⁾ .

1- حزب جبهة التحرير الوطني ، المؤتمر السادس - لائحة العمل السياسي لجبهة التحرير - 26 نوفمبر 1988.

2- قراءة في برامج الأحزاب الجزائرية في تشريعات 2002 ، على الرابط التالي :
<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/>

3- المرجع السابق .

ج- جبهة القوى الإشتراكية (FFS): تضمن برنامجها على 03 جمل دالة على مضمون هذا المؤشر، وبمقارنتها بمجموع التكرارات للأحزاب الثلاثة، يكون هذا الحزب قد تحصل على نسبة 06.38% .

يدعو هذا الحزب إلى ضمان الحصول على جميع الخدمات الإجتماعية الأساسية، كالرعاية الصحية المجانية والتعليم والسكن الإجتماعي⁽¹⁾ .

ومن ثم وبحسب المعطيات أعلاه نجد أن جبهة التحرير الوطني تكون قد تفوقت على كل من حركة (حمس) و(FFS) في التأكيد على مضمون التربية والتعليم .

- بالنسبة لمؤشر ترقية الخدمة الصحية والعلاجية، نلاحظ ما يلي :

أ- حزب جبهة التحرير الوطني: تضمن برنامجه على 11 جملة دالة على مضمون هذا المؤشر، وبمقارنتها بمجموع التكرارات للأحزاب الثلاثة، يكون هذا الحزب قد تحصل على نسبة 78.57% .

ب- حركة مجتمع السلم: تضمن برنامجها على 02 جمل دالة على مضمون هذا المؤشر، وبمقارنتها بمجموع التكرارات للأحزاب الثلاثة، يكون هذا الحزب قد تحصل على نسبة 14.28% .

ج- جبهة القوى الإشتراكية (FFS): تضمن برنامجها إلا على جملة واحدة دالة على مضمون هذا المؤشر، وبمقارنتها بمجموع التكرارات للأحزاب الثلاثة، يكون هذا الحزب قد تحصل على نسبة 07.15% .

فحسب المعطيات أعلاه نجد أن جبهة التحرير الوطني تكون قد تفوقت أيضا في هذا المؤشر على كل من حركة (حمس) و(FFS) في التأكيد على مضمون المنظومة الصحية والعلاجية .

1-Résolution économique et sociale du 5ème Congrès National du FFS, op.cit

- بالنسبة لمؤشر تطوير عالم الشغل ، نلاحظ ما يلي :

أ- حزب جبهة التحرير الوطني : تضمن برنامجه على 18 جملة دالة على مضمون هذا المؤشر ، وبمقارنتها بمجموع التكرارات للأحزاب الثلاثة ، يكون هذا الحزب قد تحصل على نسبة 64.29% .

ب- حركة مجتمع السلم: تضمن برنامجها على 08 جمل دالة على مضمون هذا المؤشر، وبمقارنتها بمجموع التكرارات للأحزاب الثلاثة ، يكون هذا الحزب قد تحصل على نسبة 28.57% .

ج- جبهة القوى الإشتراكية (FFS) : تضمن برنامجها على 02 جمل دالة على مضمون هذا المؤشر، وبمقارنتها بمجموع التكرارات للأحزاب الثلاثة ، يكون هذا الحزب قد تحصل على نسبة 07.14% .

ينادي هذا الحزب بخلق فرص عمل للمواطن وبخاصة فئة الشباب ، وتسهيل خلق أنشطة مدرة للدخل تمتص مشكلات البطالة⁽¹⁾ .

فحسب المعطيات أعلاه نجد أن جبهة التحرير الوطني تكون قد تفوقت أيضا في هذا المؤشر على كل من حركة (حمس) و(FFS) في التأكيد على مضمون تطوير عالم الشغل

- بالنسبة لمؤشر ترقية عمليات الإسكان ، نلاحظ التالي :

أ- حزب جبهة التحرير الوطني: تضمن برنامجه على 12 جملة دالة على مضمون هذا المؤشر ، وبمقارنتها بمجموع التكرارات للأحزاب الثلاثة ، يكون هذا الحزب قد تحصل على نسبة 92.31% .

ب- حركة مجتمع السلم: لم يضمن برنامجها على جمل دالة على مضمون هذا المؤشر .

1- op.cit .

ج- جبهة القوى الإشتراكية (FFS): تضمن برنامجها على جملة واحدة دالة على مضمون هذا المؤشر، وبمقارنتها بمجموع التكرارات لأحزاب الثلاثة ، يكون هذا الحزب قد تحصل على نسبة 07.69% .

وبحسب المعطيات أعلاه نجد أن جبهة التحرير الوطني تكون دائما متفوقة في هذا المؤشر على كل من حركة (حمس) و(FFS) في التأكيد على مضمون ترقية عمليات الإسكان .

- جدول رقم(10) يوضح معطيات ومؤشرات فئة التنمية السياسية خاص ببرنامج حزب جبهة التحرير الوطني :

التكرار	الفقرات	المضامين وحدات التحليل
00	x	التأكيد على الخيار الديمقراطي الحر
02	- حماية حرية الفكر والتعبير في إطار قيم وثوابت المجتمع . - ضرورة الإسراع في مراجعة التشريعات والقوانين المنظمة للإعلام بما يخدم ويدعم التعددية الإعلامية .	الدعوة لمجتمع مدني فاعل
00	x	التأكيد على التمثيل الشعبي والمشاركة المجتمعية
02		مجموع تكرار الفئة

- جدول رقم(11) يوضح معطيات ومؤشرات فئة التنمية السياسية خاص ببرنامج حركة مجتمع السلم:

التكرار	الفقرات	المضامين وحدات التحليل
8	- منهج الشورى والخيار الديمقراطي . - النظام الجمهوري والتعددية السياسية في ظل التداول السلمي على السلطة .	

	<p>- العمل على طرح البدائل الإسلامية في مجال التشريع والحياة العامة والإستفادة من التجارب الناجحة في العالم , بالإفتتاح على الإبداعات البشرية .</p> <p>- إعتبار العملية السياسية توجهها حضاريا وإستحقاقا وطنيا يقوم على مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .</p> <p>- الإسهام في تطوير الفعل الديمقراطي ، والعمل بجِدٍّ من أجل ترقية الحريات الفردية والجماعية للخروج من الأحادية والوصول الى تمدين النظام السياسي .</p> <p>- إعادة الاعتبار للعمل الحزبي والفعل الانتخابي وبناء الثقة في العملية السياسية .</p> <p>- التداول السلمي على السلطة, بالوسائل الديمقراطية .</p> <p>- محاربة تزوير الإنتخابات وإحترام الإرادة الشعبية وتشجيع المواطن على الدفاع عن خياراته .</p>	<p>التأكيد على الخيار الديمقراطي</p>
<p>12</p>	<p>- العمل على تحرير المجتمع المدني وترقيته وتطويره وتنميته .</p> <p>- النضال من أجل تمدين النظام السياسي وتحقيق الإصلاح الشامل. - رفع القيود عن الإعتماد القانوني للجمعيات والنقابات وللحركة الجمعوية والمجتمع المدني ، وتشجيع حرية المبادرة للمساهمة في تنمية المجتمع .</p> <p>- إسهاف تطوير الدولة والمجتمع وتنمية العمل الديمقراطي وخدمة الوطن .</p> <p>- بناء دولة الحق والقانون وتجذير الديمقراطية وتجسيد المعايير الدولية للحكم الراشد .</p> <p>- بناء التكتلات السياسية الوطنية والإسلامية والديمقراطية ، وفق مبادئ الحركة والمصلحة الوطنية الراجحة .</p> <p>- الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان والعلاقة مع المجتمع المدني.</p> <p>- معالجة مظاهر العنف في المجتمع الجزائري ، بإشراك الحركة الجمعوية .</p> <p>- تنمية الفكر الحر والسلوك الديمقراطي وقبول الآخر والتحلي بأداب الإختلاف مع الغير ، وتنمية روح التنافس على الخير .</p>	<p>الدعوة لمجتمع مدني فاعل</p>

	<p>- حماية المجتمع من حملات التفكيك والإنحلال والتنصير، التي تستغل حرمان وفقر الشعوب ، وحاجة المعوز بسبب الفقر والبطالة والتهميش .</p> <p>- دعم جهود التعددية الإعلامية وتحرير المجال السمعيّ البصريّ، وأخلقة الممارسة الصحفية والإعلامية .</p> <p>- دعم نضالات الصحفيين والباحثين والنخب في تحصيل حقوقهم المشروعة .</p>	<p>الدعوة لمجتمع مدني فاعل</p>
<p>14</p>	<p>- إعادة الإعتبار للعمل الحزبي والفعل الإنتخابي وبناء الثقة في العملية السياسية .</p> <p>- تفعيل آليات الرقابة الرسمية والشعبية .</p> <p>- الحوار والمبادرات .</p> <p>- ترقية المشاركة السياسية ضمن مبادئ الحركة .</p> <p>- تثبيت الحريات والتأكيد على الديمقراطية ومقاومة تزوير الإرادة الشعبية .</p> <p>- ترسيخ ثقافة التعددية السياسية والنقابية والإعلامية والمجتمعية .</p> <p>- ترقية العمل السياسي وأخلقته بما يخدم ثوابت الأمة .</p> <p>- المشاركة السياسية بكل أشكالها وفق توجهها السياسي العام .</p> <p>- التحالفات والعلاقات والتكتلات السياسية .</p> <p>- إعتبار المعارضة السياسية وظيفة أساسية لبناء دولة الحق والقانون وتجذير الديمقراطية .</p> <p>- على الحزب الحاكم أن ينهض بالوطن بحسن التسيير والتدبير والعدالة وضمن الحرية وحماية المال العام ، وتحقيق التنمية من خلال تطبيق برنامجه في مختلف القطاعات التي تغطّي جميع أفضية الحياة .</p> <p>- كما أنه يستوجب على الحزب المعارض أن يخدم الوطن من خلال مراقبة عمل الحكومة ومختلف المؤسسات التي يديرها الحزب الحاكم ومتابعة طرائق تسييرها وملاحقة الفساد والنضال من أجل الحرية والمساواة بين الناس .</p> <p>- تعزيز دور المنتخب في المجالس الوطنية والمحلية وتوسيع</p>	<p>التأكيد على التمثيل الشعبي والمشاركة المجتمعية</p> <p>التأكيد على التمثيل</p>

	صلاحياته بما يضمن تجسيد البرامج وتوازن العلاقة بينه وبين الإدارة. - وسائل الاتصال والإعلام والتعبئة الجماهيرية .	الشعبي والمشاركة المجتمعية
34		مجموع تكرار الفئة

- جدول رقم(12) يوضح معطيات ومؤشرات فئة التنمية السياسية خاص ببرنامج جبهة القوى الإشتراكية :

التكرار	الفقرات	المضامين وحدات التحليل
4	- العمل على تحقيق الإجماع بخصوص ثلاثية : الإستقلال الوطني ، ودولة ديمقراطية وإجتماعية ، وفقا لمبادئ الإسلام . - الكفاح من أجل إرساء الديمقراطية وترسيخ مبدأ التعددية السياسية - التأكيد على أسس العدالة الإجتماعية والممارسة الديمقراطية . - إحترام سيادة القانون والتحقق بالحريات الأساسية للمواطنين .	التأكيد على الخيار الديمقراطي
2	- دعم المجتمع المدني وتشجيعه على المساهمة في تحقيق الوحدة الوطنية والسلم الأهلي . - الدعوة إلى الدفاع عن حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية ، ودعم الجمعيات المعارضة والمدنية بغض النظر عن أيديولوجيتها الديمقراطية أو الإسلامية .	الدعوة لمجتمع مدني فاعل
5	- الدعوة لمشاركة الشعب في إتخاذ القرارات المصيرية التي تعنيهم - التأكيد على المشاركة والحوار الإجتماعي البناء وخاصة المشاركة في الخيارات الإقتصادية والاجتماعية ، على المستوى الوطني والمحلي . - إحترام كرامة المواطن وسيادة القانون والتحقق بالحريات الأساسية للمواطنين . - العمل على تحقيق تمثيل حقيقي للإنتخابات ، سواء التشريعية منها أو المحلية ، بغية مساهمة المجالس الشعبية المنتخبة في التنمية الوطنية والمحلية . - محاربة تزوير الانتخابات واحترام الإرادة الشعبية وتشجيع المواطن على الدفاع عن خياراته .	التأكيد على التمثيل الشعبي والمشاركة المجتمعية

11	مجموع تكرار الفئة
----	-------------------

كما قلنا في الفصول السابقة أن التنمية السياسية تعد من أبعاد التنمية الشاملة يتمكن من خلالها تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح ، وكذا تعبئة كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي وواقعي ، ولذا وفي ظل النظم السياسية ذات الفاعلية والشرعية السياسية والقادرة على أداء دورها ومهامها المنوطة بها ، تكون مثل هذه النظم قادرة بالفعل على مواجهة الأعباء التي يمكن أن تتعرض لها فالتنمية السياسية كما يعتقد "باي" يمكن أن تكون كمطلب للتنمية الاقتصادية وللتحديث السياسي ، وكتنمية في مجالات الإدارة والتنظيم وكتعبئة جماهيرية ، كما أنها تهدف لبناء نظام سياسي ديمقراطي مستقر يهدف للتغيير الهادف والمنتظم⁽¹⁾ ، فهي بالتأكيد تستهدف الإرتقاء بحياة الأفراد لتمكينهم من مواجهة التحديات الداخلية والخارجية ، كما تستهدف بناء مؤسسات المجتمع وفقا لما يتناسب وحاجات ومتطلبات هذا المجتمع ، حتى يتمكن النظام السياسي بالتطلي بقدرات عالية تضمن له الشرعية والفاعلية والإستقلالية على الصعيد الدولي ، وعليه لا يمكن للتنمية السياسية أن تحقق أهدافها دون تضافر كافة الجهود الرسمية والشعبية من مؤسسات وأفراد لخلق الظروف الملائمة لإنجاحها ، وعليه ينبغي للتنمية السياسية أن تتوافر فيها المؤشرات التالية⁽²⁾ :

1- التأكيد على الخيار الديمقراطي : إن عملية التنمية السياسية الناجحة هي التي تخلق الظروف والشروط الملائمة للتطور الديمقراطي ، لأنها تكون قد إستهدفت بناء النظام السياسي وتحديثه كي يحقق نظاما ديمقراطيا ، بمعنى أن التنمية السياسية ستظل تعمل

1- ناصر محمد عارف ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة - دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي ، الدار العالمية للكتاب الإسلامي ، ط2 ، الرياض 1994 ، ص232 .

2- وليد عبد الهادي العويمر ، دور الإذاعة والتلفاز الأردني في التنمية السياسية - دراسة تحليلية ميدانية ، المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية ، المجلد6 ، العدد1 ، سنة 2013 ، ص56 .

على التخلص من رواسب النظام القديم الذي سيبقى يؤثر سلبا في اتجاهات الأفراد والمجتمع ، إذ الديمقراطية لم تعد مجرد آلية إنتخابية أو مجرد إطار للتنافس الحزبي ، بل غدت الديمقراطية في إحدى معانيها العميقة هي المشاركة في إتخاذ القرارات المصيرية ومراقبة تنفيذها والمحاسبة على نتائجها⁽¹⁾ ، وترى الأمم المتحدة أن الديمقراطية هي تجسيد لتقرير المصير ، بحيث ينبغي أن تبنى على الإرادة المعبرة عن تحرير الجميع ، من خلال تيسير عبر توفير المعلومات وحرية الرأي والتعبير وحرية التجمع وتكوين الرابطات وإحترام جميع حقوق الإنسان⁽²⁾ ، ورغم تعدد آلياتها ، إلا أن الديمقراطية تقوم في جوهرها على التعددية السياسية وإحترام مبدأ تداول السلطة سلميا، والرقابة السياسية وتوفير الضمانان لإحترام حقوق المواطنين وحياتهم ، وعليه يصبح من المهم على المنظومة السياسية التي إقتنعت بخيار الديمقراطية ، أن تعمل على التطبيق الفعلي للممارسة الديمقراطية ، والتركيز على تبنى مقومات هذا الخيار ، وتتمثل هذه المقومات في :

أ- المشاركة السياسية : بمعنى إشراك جميع أفراد المجتمع في الحياة السياسية وتمكينهم من لعب دور واضح في العملية السياسية .

ب- التعددية السياسية : وهي كما يعرفها "سعد الدين إبراهيم" عبارة عن "مشروعية تعدد القوى السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في القرار السياسي في مجتمعها"⁽³⁾ ، ويراهنا "محمد عابد الجابري" كمظهر من مظاهر الحداثة السياسية أو كمجال إجتماعي وفكري يمارس فيه الناس سياستهم بواسطة الحوار والنقد والإعتراض ،

1- سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2000 ، ص69 .

2- المذكرة التوجيهية للأمم العام للأمم المتحدة بشأن الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص08 .

3- أسامة الغزالي حرب ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1987 ، ص30.

تفترض وجود أحزاب لها برامج وإيديولوجيات مختلفة ، تتنافس في بينها عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة⁽¹⁾ .

ج- التداول السلمي على السلطة : ويعني ذلك عدم ترك الحكم في قبضة شخص واحد ، أي جعل الحكم في حالة تعاقب دوري بين القوى المتنافسة على السلطة ، حيث يقوم الحاكم بممارسة سلطته بتحويل الناخبين له وفق أحكام الدستور والتشريعات المعمول بها .

فالديمقراطية لها بنية وآليات ومؤسسات وممارسة سياسية تقوم على المشاركة الواسعة عبر قنوات المؤسسات السياسية وعلى أساس من التنافس الحر⁽²⁾ ، فالديمقراطية هي عملية تطويرية تعكس في الحقيقة حركة المجتمع السياسية ، هي نقطة انطلاق لبناء حركة إجتماعية واسعة تنخرط فيها الجماهير بشكل نضالي ، ومن ثم فعلى النظام السياسي أن يدرك أن الديمقراطية اليوم لم تعد خياراً فقط ، بل أصبحت أكثر من ضرورة باعتبار أن المواطنة التي هي إحدى مقومات التنمية الشاملة ، يتحدد كيانها بجملة من الحقوق والحريات الديمقراطية ، والتي في مقدمتها الحق في إختيار الحاكمين ومراقبتهم وإن شاءوا عزلهم⁽³⁾ .

2- التأكيد على مجتمع مدني فاعل : يعد وجود مجتمع مدني منظم نشط ومسئول ويعمل بحرية أمراً جوهرياً بالنسبة للديمقراطية نفسها ، وهذا يفترض وجود دور فعال للمنظمات غير الحكومية وجماعات الإصلاح الديمقراطي وجماعات حقوق الإنسان

1- محمد عابد الجابري ، التعددية السياسية وأصولها وآفاق مستقبلها - حالة المغرب ، ندوة الفكر العربي ، عمان ، 1979 ، ص 107 .

2- حسين علوان البيج ، الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة ، في ندوة حول لمسألة الديمقراطية في الوطن العربي ن مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2002 ، ص 156 .

3- محمد عابد الجابري ، إشكالية الديمقراطية في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص 195، 194 .

والحركات الإجتماعية والنقابات والجمعيات المهنية⁽¹⁾ ، هذا ويعرف المجتمع المدني بإعتباره : شكل من أشكال التنظيم الذي يحشد ويجند جهود المجتمع وفعالياته ، فهو يمثل تلك القوى المتواجدة في المجتمع ، على أن يسمح لها بالتعبير عن آراء مواطنيه وتوجهاتهم ورغباتهم ، ويرى "سعد الدين إبراهيم" أن مفهوم المجتمع المدني بأنه : يشير إلى مختلف التنظيمات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها ، ومنها على سبيل المثال : الأحزاب السياسية والتنظيمات الثقافية والإتحادات المهنية وجماعات المصالح والجمعيات الأهلية والمنظمات الغير حكومية⁽²⁾ ، ويعرف المجتمع المدني أيضا بإعتباره : مجموعة من الجمعيات التطوعية التي تتوسط العلاقة بين المصالح القابلة للتعبئة من جهة ، وعمل المركز السياسي من جهة أخرى⁽³⁾ ، وهناك من عرفه بأنه : كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكين من الخيارات والمنافع العامة دون التدخل أو توسط الحكومة⁽⁴⁾ .

ويعد المجتمع المدني أحد الفعاليات المهمة في المجتمع ، لما له من قدرة على التجنيد وتمكنه من الوصول إلى تحقيق مستويات في مجالي التأثير والإقناع ، إذا ما سمح له أن يتمتع بقدر من الحرية والإستقلالية ، فبحكم أن المجتمع المدني وثيق الصلة بالقاعدة الشعبية للمجتمع ويكسب ثقته ، ومن ثم فهو جدير بأن يمنح من طرف النظام السياسي إمكانية لعب الدور المنوط به في تهيئة جميع شرائح المجتمع وتحفيزها للعب دورها في الإنخراط في تنمية المجتمع والنهوض به ، فبقدر ما تتدعم قوى المجتمع المدني

1- المذكرة التوجيهية للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص 11 .

2- عبد النور ناجي ، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر - دراسة حالة الأحزاب السياسية ، مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية ، جامعة سطيف ، عدد5 لسنة 2007 ، ص10 .

3- ميشيل كامو ، ثلاث تساؤلات حول المنظور الديمقراطي في الوطن العربي ، في ندوة التحولات الديمقراطية في الوطن العربي ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1993 ، ص25 .

4- ثناء فؤاد عبد الله ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1997 ، ص282 .

ومؤسساته ، بقدر ما يسهم ذلك في تثبيت الديمقراطية كنظام للحكم ، فالمجتمع المدني هو عبارة عن الأرضية التي تركز عليها الممارسة الديمقراطية⁽¹⁾ .

ولقد تأكدت أهمية مفهوم المجتمع المدني لعدت أسباب ، أبرزها :

أ- الدور البارز الذي يؤديه المجتمع المدني في الدفاع عن حقوق الإنسان .

ب- الرغبة لدى كثير من الناس في التقرب أكثر بمنظمات المجتمع المدني ،

للحصول على المزيد من الحقوق الضائعة والمسلوبة في كثير من الأحيان .

ج- الرغبة الجامحة من طرف العديد من شرائح المجتمع في ممارسة نوع من الرقابة

على سلطة بعض الحكومات ، التي تحول عندها مفهوم السلطة في كثير من الأحيان

إلى نوع من التسلط والكف من حرية الكثير من فعاليات المجتمع المفيد .

3- التأكيد على التمثيل الشعبي والمشاركة المجتمعية : وكلا هذين المصطلحين

يؤكدان على معنى المشاركة السياسية لجمهير الناس ، حيث يغدو كل من التمثيل

الشعبي والمشاركة المجتمعية في الحياة السياسية هدفا أصيلا وفي نفس الوقت وسيلة ،

فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية تقوم على المشاركة النشيطة للمواطنين في مختلف

المجالات ، وهي وسيلة لأن مجالات المشاركة تتيح للمواطنين إدراك وتدوق أهمية

ممارستها ، ومن ثم تتأصل فيهم عاداتها ومسالكها وتصبح جزءا من ثقافتهم وسلوكهم⁽²⁾

فالمشاركة الشعبية تعني تلك العملية التي من خلالها يلعب فيها الأفراد دورا في الحياة

السياسية والإجتماعية والمجتمعية ، ويكون لديهم الفرصة لأن يشاركوا في وضع الأهداف

العامة لذلك المجتمع ، والقيام بأفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز تلك الأهداف⁽³⁾ ،

والمشاركة الشعبية بالنسبة للأمم المتحدة هي: أن يكون المواطنين حاضرين ومشاركين

1- أحمد شكري الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص 220 .

2- إلهام عبد الحميد فرج ، التعليم ومستقبل المجتمع المدني ، مطبعة الجمهورية ، الإسكندرية ، 2001 ، ص 114 .

3- عبد الهادي الجوهري ، المنظور التنموي في الخدمة الإجتماعية ، مرجع سابق ، ص 51 .

في جميع عمليات الحكم ، بما في ذلك المداولات المتعلقة بالقرارات العامة ووضع السياسات العامة وتنفيذها ورصدها وتقييمها ونتائج تلك السياسات⁽¹⁾ ولذا فالأمم المتحدة تقر بأهمية المشاركة الشعبية والمداولات الجماعية والمساواة السياسية التمثيلية والشفافية والخاضعة للمساءلة ، التي تسهل الإتصال⁽²⁾.

فحسب التعاريف السابقة يمكن القول أن التمثيل الشعبي والمشاركة المجتمعية ، تقتضي أن يكون الناس فاعلين ضمن الممارسة السياسية ، ومشاركين فاعلين في عملية التنمية المجتمعية والتغيير الإجتماعي المطلوب ، وليسوا فقط مجرد مستفيدين يتلقون النتائج دون مساهمة فعلية تغير من واقعهم ، إذ أن المشاركة السياسية تعني بالضرورة تلك النشاطات والإختيارات الواعية لدى الناس⁽³⁾ ، بمعنى أن يتمكن الناس من ممارسة الخيارات التي صاغوها بإرادتهم الحرة ، ضمن ما يسمى باللعبة الديمقراطية والتي من أخص خصائصها :

- أ- توسيع قاعدة المشاركة السياسية لدى شرائح كبيرة من المجتمع .
- ب- إيجاد تمثيل حقيقي وعادل لكافة الشرائح المجتمعية داخل البرلمان بغرفتيه .
- ج- ترك الناس يختارون ممثليهم بكل شفافية وحرية ، تعبيرا عن حقهم الطبيعي في إختيار من ينوبهم ويوصل إنشغالاتهم إلى المجالس الشعبية المنتخبة الممثل الحقيقي للشعب ، إذ المشاركة السياسية الحقيقية هي حق ومسئولية ، تتطلب وعيا ورغبة وقدرات تنظيمية ، وبيئة تمكن لها .

1- المذكرة التوجيهية للأمم العام للأمم المتحدة بشأن الديمقراطية ، قرار الجمعية العامة تحت رقم A/RES/62/7 ، نسخة إلكترونية ، ص08 ، على الرابط التالي :

www.un.org/ar/globalissues/democracy/pdfs/SGGuidelines.pdf

2- نفس المرجع والصفحة .

3- Mark S.Boncheck, Thinking about Poltical Participation finding the right theoretical tool . office of United national Hight Commisioner for human Rights, Geneva, 1997 . Internet Source :www.PinLibraryPool-cog .

- جدول رقم(13) يبين تكرارات ونسب مضامين بعد التنمية السياسية بحسب مؤشراتته لبرنامج الأحزاب الثلاثة :

التأكيد على التمثيل الشعبي والمشاركة المجتمعية		الدعوة لمجتمع مدني فاعل		تعزير الخيار الديمقراطي		مؤشرات الموضوع
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
00%	00	12.50%	02	00%	00	حزب جبهة التحرير
73.68%	14	75%	12	66.67%	08	حركة مجتمع السلم
26.32%	05	12.50%	02	33.33%	04	جبهة القوى الإشتراكية
100%	19	100%	16	100%	12	المجموع

ونفس الشيء وفي إطار تقييم مضامين ما تكلمت عنه هذه الأحزاب الذين هم محل دراستنا هذه ، نجد وضمن الجداول أعلاه رقم(10)و(11)و(12) والخاصة بالمعطيات المحصل عليها ضمن بعد التنمية السياسية والخاص بالبرامج السياسية لهذه الأحزاب ، ومع الجدول رقم(13) أعلاه ، والذي قمنا من خلاله بمقارنة بين هذه البرامج ، ضمن نفس البعد أي بعد التنمية السياسية بحسب مؤشراتتها ، نلاحظ القراءات التالية :

● بالنسبة لمؤشر تعزير الخيار الديمقراطي ، نلاحظ التالي :

أ- حزب جبهة التحرير الوطني: ليس هناك جملة دالة على مضمون هذا المؤشر . وفي الحقيقة عرف حزب جبهة التحرير الوطني تطوراً نوعياً منذ المؤتمر الرابع المنعقد في 1979 ، الذي يعتبر ميلاداً ثانياً نقله من وضعيته كجهاز إلى مستوى تنظيم يجمع معظم التيارات الموجودة في الساحة الوطنية ، ويذهب البعض أن ذلك كان مبرمجاً منذ أمد طويل ، لكن غموض علاقته بالمؤسسة التنفيذية والعادات المتراكمة خلال المدة السابقة ، جعلت مهامه كتنظيم سياسي متعدد التيارات أصعب من مهامه كجهاز حول

السلطة⁽¹⁾ ، إلا أنه وبعد إنعقاد المؤتمر السادس للحزب سنة 1988 ، عملت القوى الإصلاحية على تحقيق جملة من الأهداف لعل أبرزها⁽²⁾ :

- تعميق الديمقراطية وتوسيعها في الحياة العامة، بإشراك جميع القوى الموجودة في المجتمع من أجل تحديد الإختيارات السياسية .

- تنظيم جبهة التحرير الوطني ، وجعلها قوة تحول وتغيير حاسم تجند أغلبية القوى السياسية الوطنية .

- تأصيل جبهة التحرير الوطني بتحقيق أوسع إنخراط للقوى الوطنية ، وببدو أن إقرار تعدد الحساسيات والتيارات داخل جبهة التحرير الوطني ، كان يهدف إلى سد الطريق كمرحلة أولى أمام المطالبة بالتعددية السياسية .

ولقد كان بيان رئاسة الجمهورية حول التنظيم السياسي والعمل الديمقراطي في الجزائر الذي صدر عام 1988 واضحا ، حيث أكد بالدرجة الأولى أن تستوعب "جبهة التحرير" التحولات الكبرى السياسية والإجتماعية عن طريق⁽³⁾ :

- تحرير جبهة التحرير الوطني نهائياً من نزعة الممارسة الفوقية ، من خلال تحديد المسؤوليات في جهاز الدولة وفي المجالس المنتخبة ، وفي أجهزة الإقتصاد والمنظمات الجماهيرية والمهنية، وبالتالي يصبح مناظرو الجبهة يتقلدون المسؤوليات بحكم كفاءاتهم في المنافسات المفتوحة للجميع .

1- محمد العربي ولد خليفة ، التنمية والديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 1991، ص 55 .

2- Mohamed Taher Ben Saada , Le régime politique Algérienne, Entreprise national du livre,. Alger , 1992,p69.

3- بيان رئاسة الجمهورية حول مشروع الإصلاحات السياسية ،(جريدة المجاهد الأسبوعي) ، الجزائر ، العدد(1473)، ليوم 1988/10/28، ص7.

- التلخص من الهياكل الموازية للتنظيم الإداري والإقليمي للدولة ، بحيث تقوم "جبهة التحرير" على هياكل مرنة للعمل والتنشيط والتنسيق قادرة على التكيف مع التحولات السياسية .

- إعادة النظر في أسلوب عمل جبهة التحرير الوطني ، وهذا بتحررها نهائياً من المشاركة في التسيير المباشر في جميع مستويات جهاز الدولة .

- تغيير دور جبهة التحرير الوطني إزاء المجالس المنتخبة عن طريق ديمقراطية الحياة العمومية بعيداً عن التسيير البيروقراطي للعمل السياسي .

وطبعا استهدفت الإصلاحات السياسية التي أخذت بها السلطة الجزائرية ، إعادة تشكيل المنظومة السياسية للبلاد وفقاً للتعاطي الديمقراطي ، محاولة منها لإحداث تغيير راديكالي في منظومة الحكم في الجزائر، وذلك بإلغاء إحتكار "جبهة التحرير" للمجال السياسي⁽¹⁾ ، وقد أنهت الإصلاحات وصاية الجبهة على المنظمات الجماهيرية وألغت العمل بالمادة 120 من قانون الحزب ، وقلصت من تدخلها في شؤون الدولة ، وأدت إلى ديمقراطية ولو محدودة للحياة السياسية ، وهذا بتحويل الحزب إلى "جبهة" تضم مختلف الحساسيات والتوجهات⁽²⁾، ويعتبر الإعلان عن تعدد التيارات داخل جبهة التحرير الوطني خطوة في طريق التعددية الحزبية ، وقد أكد ذلك السيد "عبد الحميد مهري" الأمين العام السابق "لحزب جبهة التحرير" بقوله : « إن إعادة تجديد موارد جبهة التحرير الوطني يهدف إلى إخراج صيغة "حزب" الذي هو بطبيعته مفهوم ضيق من الناحية النظرية ، وإستبداله بصيغة "الجبهة" التي تهدف إلى تجميع كل طاقات البلاد ما دامت هذه الطاقات تجتمع حول أهداف وقواسم مشتركة"⁽³⁾ .

1-Mohamed Taher Ben Saada, op. cit, p70.

2-Kapil Arun , L'évolution du régime autoritaire en Algérie , Annuaire de l'Afrique de Nord, Paris: édition C.N.R.S, 1990, p525.

3-Mohamed Taher Ben Saada, op.cit, p69.

وبمقارنة ما هو مقرر نظريا في اللوائح السابقة التي إنبثقت عن حزب جبهة التحرير منذ المؤتمر الرابع سنة 1979 وإلى غاية اليوم ، يتبين لنا مدى ضبابية مؤشر تعزيز الخيار الديمقراطي ، حيث تتمثل المهمة الأساسية لهذا الحزب في المحافظة على التجديد الشعبي وتوسيعه ، مستغلة مبدأ السيادة للشعب ، لتحارب أي عمل أو تنظيم يرمي إلى الإستحواذ على السلطة أو إحتكار للإرادة الشعبية ، والغريب أنه ورد في لائحة السياسية العامة أن : جبهة التحرير الوطني لا ترفض أية تعددية حزبية ، وهي تراهن على حيويتها وقدرتها على التجديد والإبتكار والتكيف والإستجابة لمطامح الجماهير الشعبية ، المعتمدة على تجربتها ورصيدها التاريخي وصحة مبادئها⁽¹⁾ .

ب- حركة مجتمع السلم: ب 08 جمل دالة على مضمون هذا المؤشر ، وبمقارنتها بمجموع التكرارات للأحزاب الثلاثة ، تكون هذه الحركة قد تحصلت على نسبة 66.67% .

ج- حزب القوى الإشتراكية (FFS): ب 04 جمل دالة على مضمون هذا المؤشر، وبمقارنتها بمجموع التكرارات للأحزاب الثلاثة ، تكون هذه الحركة قد تحصلت على نسبة 33.33% .

فحسب المعطيات أعلاه نجد أن حركة مجتمع السلم تكون قد تفوقت على كل من جبهة القوى الإشتراكية(FFS) وجبهة التحرير الوطني في التأكيد على مضمون مؤشر تعزيز الخيار الديمقراطي .

1- محمد العربي الزبيري ، المؤامرة الكبرى أو إجهاض الثورة ، المؤسسة الوطنية للطباعة والنشر، الجزائر ، 1989، ص179.

- بالنسبة لمؤشر الدعوة لمجتمع مدني فاعل ، نلاحظ التالي :
 - أ- حزب جبهة التحرير الوطني: تضمن برنامجها على 02 جملة دالة على مضمون هذا المؤشر ، وبمقارنتها بمجموع التكرارات للأحزاب الثلاثة ، يكون هذا الحزب قد تحصل على نسبة 12.50% .
 - ب- حركة مجتمع السلم: تضمن برنامجها على 12 جملة دالة على مضمون هذا المؤشر ، وبمقارنتها بمجموع التكرارات للأحزاب الثلاثة ، تكون هذه الحركة قد تحصلت على نسبة 75% .
 - ج- حزب القوى الاشتراكية (FFS): تضمن برنامجها على 02 جمل دالتين على مضمون هذا المؤشر ، وبمقارنتها بمجموع التكرارات للأحزاب الثلاثة ، تكون هذه الحركة قد تحصلت على نسبة 12.50% .

فبحسب المعطيات أعلاه نجد أن حركة مجتمع السلم تكون قد تفوقت على كل من جبهة القوى الاشتراكية(FFS) وجبهة التحرير الوطني في التأكيد على مضمون مؤشر الدعوة لمجتمع مدني .
- بالنسبة لمؤشر التأكيد على التمثيل الشعبي والمشاركة الشعبية ، نلاحظ ما يلي:
 - أ- حزب جبهة التحرير الوطني: ليست هناك جملة دالة على مضمون هذا المؤشر.
 - ب- حركة مجتمع السلم: تضمن برنامجها على 14 جمل دالة على مضمون هذا المؤشر ، تكون هذه الحركة قد تحصلت على نسبة 73.68% .
 - ج- حزب القوى الاشتراكية (FFS): تضمن برنامجها على 02 جمل دالتين على مضمون هذا المؤشر ، تكون هذه الحركة قد تحصلت على نسبة 26.32% .

ودائماً وبحسب المعطيات أعلاه نجد أيضاً أن حركة مجتمع السلم تفوقت على كل من جبهة القوى الإشتراكية (FFS) وجبهة التحرير الوطني في التأكيد على مضمون مؤشر التأكيد على التمثيل الشعبي والمشاركة المجتمعية .

- جدول رقم(14) يوضح معطيات ومؤشرات فئة الإستقرار الإجتماعي خاص ببرنامج حزب جبهة التحرير الوطني :

التكرار	الفقرات	المضامين وحدات التحليل
01	- إن نظرة حزب جبهة التحرير الوطني إلى مسار الإصلاحات الشاملة التي عرفتها البلاد في السنوات القليلة الماضية والنتائج الإيجابية المسجلة وكذا الصعوبات التي طرحتها تجعل إصراره على مواصلتها يتزايد باستمرار .	الإصلاحات المؤسسية والدستورية
02	- التأكيد على قيم الترابط والتكافل والتضامن الإجتماعي . - ضرورة الحفاظ على السلم الإجتماعي من خلال الدعوة لإستمرارية دور الدولة في حماية الحقوق الإقتصادية والإجتماعية الأساسية للمواطن والإستجابة لتطلعاته المشروعة في الحياة الكريمة.	التضامن والمصالحة الوطنية
07	- إن حزب جبهة التحرير الوطني حريص على إيجاد آليات التكيف الإيجابي مع متغيرات المحيط الإقتصادي العالمي . - إعتقاد المقاربة الإقتصادية المبنية على حرية المبادرة التنافسية الهادفة إلى توسيع حجم الإستثمارات وزيادة النمو المستدام . - ضمان النمو الإقتصادي المتكافئ كفيل بتلبية الحاجيات المجتمعية. - الحرص على إيجاد آليات التكيف الإيجابي مع متغيرات المحيط الإقتصادي العالمي . - التأكيد على التعزيز والإهتمام بالمجالات التي لها علاقة بالمستوى المعيشي للمواطن وربطه بالتنمية المستدامة في مختلف الميادين . - مراعاة التكيف المطلوب بين اقتصاد السوق ومبدأ العدالة في	الإفادة من مخرجات الرفاه الإجتماعي

	<p>توزيع الثروة بين الفئات والمناطق والجهات .</p> <p>- إن التفتح على المحيط الخارجي والإستفادة من التجارب الناجحة في العالم بات أمرا ضروريا لتوفير شروط الإقلاع الاقتصادي الشامل والمتوازن ، والذي لا يتأتى إلا بالحفاظ على دور الدولة في تحريك عجلة التنمية المستدامة من خلال اعتمادها أسلوب الصرامة في الضبط والمراقبة .</p>	<p>الإفادة من مخرجات الرفاه الإجتماعي</p>
10		مجموع تكرار الفئة

- جدول رقم(15) يوضح معطيات ومؤشرات فئة الإستقرار الإجتماعي خاص ببرنامج حركة مجتمع السلم:

التكرار	الفقرات	المضامين وحدات التحليل
05	<p>- إستكمال بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الإجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية .</p> <p>- العمل على تحقيق إصلاح دستوري يؤسس للنظام البرلماني ، يحقق الفصل بين السلطات ويضمن استقلالية القضاء .</p> <p>- العمل من أجل تمدين النظام السياسي وتحقيق الإصلاح الشامل.</p> <p>- ترقية العمل السياسي وأخلاقته بما يخدم ثوابت الأمة .</p> <p>- المساهمة في تحقيق إستقرار مؤسسات الدولة الجزائرية وتجاوز الأزمات التي كادت أن تعصف بالبلاد .</p>	<p>الإصلاحات المؤسسية والدستورية</p>
08	<p>- الحث على النهج السلمي الوسطي المعتدل .</p> <p>- نبذ العنف بجميع أشكاله المادية والمعنوية والعمل على معالجة أسبابه ومظاهره .</p> <p>- بسط ثقافة الحوار والإسهام في لمّ شمل الجزائريين وتعاونهم على ترجيح المصلحة العليا للوطن .</p> <p>- الدعوة إلى المصالحة الوطنية الشاملة وطيّ ملف المأساة الوطنية.</p> <p>- محاربة كل أنواع الظلم والبيروقراطية والتهميش .</p> <p>- ترسيخ ثقافة الحوار كقيمة حضارية لتحقيق التعايش والتواصل .</p>	<p>التضامن والمصالحة</p>

	<p>- ترقية التضامن والتكافل الاجتماعي بين فئات المجتمع . - نبذ العنف بجميع أشكاله المادية والمعنوية كوسيلة للتعبير أو للوصول إلى الحكم أو البقاء فيه والعمل على معالجة أسبابه ومظاهره.</p>	<p>الوطنية</p>
<p>12</p>	<p>- إعتقاد رؤية إقتصادية بديلة تقوم على مبدأ المشاركة ، وأولوية الإستثمار وتسخير الموارد الكافية لصناعة الثروة المتجددة . - تحديد أولويات التنمية الوطنية ، واعتماد التخطيط لدى المؤسسات وتفعيل آليات الرقابة الرسمية والشعبية . - توجيه دور الدولة لتنمية الهياكل الأساسية والمرافق العامة وحماية القطاعات الإستراتيجية وضمان التوازن التنموي لكل جهات الوطن الداخلية والحدودية والساحلية على حد سواء وتأمين حقوق الأجيال المقبلة من الثروة . - تنمية الثقافة الإقتصادية والوعي الإذخاري لدى المواطن ، وإيجاد أساليب وآليات تعبئة مدخرات الجزائريين في الداخل والخارج وإشراكهم في التنمية . - تمكين الشباب من القيام بدوره في تحقيق النهضة الإقتصادية والثقافية والإجتماعية والعلمية للجزائر، وإشراكه في صناعة القرار الوطني . - ربط المسؤولية والمحاسبة والشفافية وكل مقومات الحكم الراشد . - محاربة الفساد والعمل على توفير فرص الكسب المشروع وحماية الثروات العامة وتأمين مستقبل الأجيال . - توفير الضمانات القانونية لضمان توزيع عادل لثروة ، وتحقيق التنمية الشاملة وفق الخصوصيات الجغرافية والطبيعية المتنوعة للوطن . - ضمان الأمن الغذائي والمائي والبيئي والطاقي والتكنولوجي بتطوير ودعم برامج التنمية المستدامة. - التكفل بالانشغالات الأساسية للمواطنين في المدينة والريف والمناطق الداخلية والحدودية والصحراوية .</p>	<p>الإفادة من مخرجات الرفاه الإجتماعي</p>

<p>25</p>	<p>- حماية الأسرة الجزائرية من التفكك والفقر والانحراف والجريمة المنظمة وسائر الآفات الاجتماعية ، وتفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية . - تكريس مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة بما يكفل إستقرار المجتمع وإستمراريته .</p>	<p>الإفادة من مخرجات الرفاه الإجتماعي</p>
<p>25</p>		<p>مجموع تكرار الفئة</p>

- جدول رقم(16) يوضح معطيات ومؤشرات فئة الإستقرار الإجتماعي خاص ببرنامج جبهة القوى الإشتراكية :

التكرار	الفقرات	المضامين وحدات التحليل
04	<p>- تحقيق إجماع وتوافق وطني من خلال وضع مجلس تأسيسي ودستور قار ، يضمن الحقوق والمبادئ . - إجراء إصلاحات عميقة لأجهزة الدولة وقوانينها على المستوى السياسي والإقتصادي . - العمل على تحقيق إصلاحات حقيقية على المستوى السياسي والإقتصادي . - وضع صياغة جديدة في طريقة التنظيم الإداري والإقليمي للبلاد .</p>	<p>الإصلاحات المؤسسية والدستورية</p>
03	<p>- فتح مناقشات جادة وحقيقية حول العديد من القضايا الوطنية ، من بينها المصالحة الوطنية وقضايا السلم الإجتماعي . - العمل على تحقيق الإجماع بخصوص ثلاثية : الاستقلال الوطني ، ودولة ديمقراطية واجتماعية وفقا لمبادئ الإسلام . - العمل على إعادة البناء السياسي والقضاء على مشكلة الظلم الإجتماعي والعنف السياسي .</p>	<p>التضامن والمصالحة الوطنية</p>
10	<p>- تبني رؤية إستراتيجية في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تهدف إلى وضع وتعزيز الرفاه البشري . - التوزيع العادل للثروة هو مسؤولية الدولة ، بغية التقليل من الفوارق الاجتماعية . - إقامة دولة الرفاهية الحديثة ، بحكم أن التقدم الإقتصادي لا</p>	

	<p>يمكن فصله عن التقدم الاجتماعي .</p> <p>- تصميم وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية بما يتوافق وطموحات الشعب وبما يسمح بالتخصيص الرشيد للموارد ودعم أفضل لتطلعات السكان ويلبي إحتياجاتهم .</p> <p>- الدعوة إلى تفعيل عمليات النشاط الاقتصادي وتحقيق أوسع في مجال التجارة الحرة ، بما يسمح بالتوسع في عمليات الإنتاج والتصدير المثمر ، لتحقيق مصالحنا ونرتقي بأهداف وطموحات الشعب المادية .</p> <p>- إعطاء صلاحيات مالية وإدارية أكبر للسلطات المحلية ، وإضفاء اللامركزية وتمكين سلطة إتخاذ القرار الاقتصادي للصالح العام .</p> <p>- وضع سياسة إجتماعية ناجعة تعمل على القضاء على التفكك الاجتماعي والإنحلال الأخلاقي وتضمن حياة كريمة لشرائح عريضة من المجتمع .</p> <p>- العمل للقضاء على الفساد المنظم والواسع النطاق ، كالرشوة وغسيل الأموال وما شابه .</p> <p>- ضمان الحد الأدنى من العيش للأسر ذات الدخل الاجتماعي المحدود وذلك حرصا على كرامة المواطن .</p> <p>- الحفاظ على البيئة من خلال برامج التنمية المستدامة ، وتوعية وتعبئة السكان نحو المحافظة على بيئة نظيفة وصحية للجميع .</p>	<p>الإفادة من مخرجات الرفاه الاجتماعي</p>
17		مجموع تكرار الفئة

من الأبعاد المجتمعية التي ينبغي الإستقصاء عنها والبحث فيها ، هو ما نعنيه بالإستقرار الاجتماعي ، حيث يشكل أحد أهم الأهداف التي تسعى إليها كافة المجتمعات الإنسانية ، وذلك لما يشكله الإستقرار من إنعكاسات إيجابية على جميع مناحي الحياة في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فالإستقرار الاجتماعي من مقتضياته تحقيق نوع من التوازن الاجتماعي في الوسط الذي يعيشه الناس ، بحيث يحقق أجواء من التراضي بين جميع أطراف المجتمع الفاعلين فيه حكاما كانوا أو محكومين ، وأيضا بما

يحقق الرفاهية بين الجميع ، وفي حالة عدم التحقق بالإستقرار الإجتماعي سوف يعاني المجتمع من حالات الإضطراب في نمط العلاقات الإجتماعية والسياسية ، وسوف تهدد قيم المجتمع ونسيجه الداخلي وتربط مؤسساته ، مما يتحتم على الدولة من حيث مسؤوليتها السياسية والأخلاقية ، الإلتزام بإقامة العدالة الإجتماعية في المجتمع ، التي هي الضامن الحقيقي للإستقرار الإجتماعي من جهة ، كما تقتضي منها الوعي بمواطن قصور البرامج الموجه لرفاهية المجتمع من جهة أخرى ، ومن ثم تجاوز مسببات الإبتكاس والتخلف الإجتماعي ، مستحضرين في نفس الوقت مقدرات البلد وثوابته التاريخية وموروث المجتمع الثقافي والروحي ، وإلا فإن النظام سيكون في مهب المعركة ، معرضاً لهزات إجتماعية تأكل الأخضر واليابس ، وبهذا يمثل الإستقرار والتماسك الإجتماعيين صمام أمان للمجتمع سواء في وجوده أو في بنائه المؤسساتي ، حيث عادة ما تكون من مثل هذه المجتمعات الأكثر تطوراً ونماءً من المجتمعات الغير مستقرة .

ويمكن إدراج أبرز المؤشرات تحقق معنى الإستقرار الإجتماعي في المجتمع ، وهي

كما يلي :

1- الإصلاحات المؤسساتية والدستورية : إن الحديث عن مسألة الإصلاح الدستوري والمؤسساتي ، هو حديث في غاية الأهمية ، لأن من شروط التحقق بالتوازن الإجتماعي المطلوب هو وجود مؤسسات جيدة تحقق التوازن بين مطالب المجتمع العديدة ، ومن بين هذه المؤسسات نجد ، أن يكون هناك برلمان قوي يحضى بتمثيل حقيقي من الشعب ، وكذلك أن تكون هناك مؤسسات دستورية وقضائية قيمة تدير الشأن العام في المجتمع ، ذلك أن القيام بإصلاحات مؤسساتية ودستورية حقيقية وعلى ضوء من العدالة الإجتماعية يعكس قدراً أكبر من ناحية محاسبة النخبة الحاكمة ومساءلتها وصياغة آليات عملية صنع القرار ، وإرساء لقواعد تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، يتمتع الحاكم فيها بطاعة المحكوم وبمقتضاها يلتزم هذا الحاكم بقواعد اللعبة الديمقراطية ، ويكون بمقدور

تغيير الحكومات بالوسائل السلمية ، ولقد تضمنت المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة الصادرة لعام 2006 بشأن توفير أجواء سياسية تحقق الإستقرار الإجتماعي للمجتمع جملة من المبادئ ، من ضمن هذه المبادئ : إيلاء أهمية خاصة ببناء المؤسسات والقدرات ، وإعطاء أهمية لإصلاح نظام الحكم ولإصلاح القانوني والانتخابي والإجتماعي والإقتصادي⁽¹⁾ .

وفي هذا الإطار والجزائر منذ عهد الإنفتاح السياسي أواخر ثمانينات القرن العشرين ، والشعب الجزائري يطمح إلى هكذا إصلاحات ، بغية مؤسّسة الدولة على أسس من مبادئ الشرعية الدستورية ، والخروج من طوق الشرعية الثورية والتاريخية التي لازالت للأسف ضاربة بأطنابها إلى يومنا هذا ، ولا زالت هذه المطالب الإصلاحية لم يكتب لها النجاح لأسباب متعددة ، أقلها إدعاء النظام أن الشعب لم ينضج ولم يستكمل وعيه السياسي بعد ، إلا أنه لا ننكر أن هناك إصلاحات قامت بها الدولة الجزائرية في العشرينات الأخيرة ، لكن للأسف كانت في حدود الإصلاحات الشكلية .

وفي الحقيقة يرتبط موضوع الإصلاح المؤسساتي بأشكالية الدستور ، الذي ينبغي أن يتضمن في بنوده ما يستجيب لمطالب الطبقة السياسية ، وأكثر من ذلك مطالب الشعب الجزائري ، في تحقيق آماله وطموحاته في العيش بكرامة متمتعا بالرفاه الإجتماعي الذي يصبوا إليه ، إن أي إصلاح في المجال المؤسساتي أو الدستوري ، يجب أن يرتبط بالعمق المجتمعي وبدور الشعب في احتضان هذه المطالب ، من خلال حوار سياسي بناء حول هذه القضايا المصيرية . وقد انبثقت الإصلاحات الدستورية والسياسية في الجزائر في مرحلة دقيقة من تاريخها ، حيث برزت كنتيجة للتحويلات الدولية وخاصة بعد

1- المذكرة التوجيهية للأمم العام للأمم المتحدة بشأن الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص 7 و8 .

سقوط المعسكر الإشتراكي من جهة ، والمتغيرات الوطنية المتمثلة في بروز طبقة سياسية واعية لها مطالب أكيدة في التغيير السياسي من جهة أخرى .

والحقيقة حينما نقوم بتقييم حصيلة الإصلاحات التي قام بها النظام الجزائري ، في إطار المعالجة السياسية لمؤسسات الدولة ، بما فيها الإصلاحات الدستورية أو ما يعرف بالتعديلات التي شهدها الدستور الجزائري ، إبتداء من عهد الإنفتاح بعد أحداث 5 أكتوبر 1988 ، وبالذات تعديل 1989 وتعديل 1996 ثم تعديل 2004 وتعديل 2011 هذا الأخير الذي جاء على وقع تأثيرات ما عرف بالربيع العربي ، نجد أن كلها كانت تعديلات شكلية في مضامينها ، ما عدا التعديل الدستوري لسنة 1989 ، الذي كان انطلاقة حقيقية لتغيير النظام السياسي الجزائري من نظام أحادي التوجه إلى نظام يتبنى التعددية السياسية ، وإن لم يكتب لها الإستمرارية . وبالرغم من المطالب الحثيثة والمقترحات التي قدمتها القوى السياسية في البلاد في تحقيق إصلاحات دستورية حقيقية، إلا أن النظام الجزائري لم يستمع إليها وعمل على صياغة ما يراه مناسباً له ، أي كانت تعديلات حسب ما يدعي هو بنفسه أن هذا ما سمحت به التوازنات السياسية ، وربما يرجع السبب إلى خطاب الدولة الذي لم يكن يعير إهتماماً للقوى السياسية من جهة ، وأنه كان يعطي أولوية الإصلاح الإقتصادي والإجتماعي عن الإصلاح السياسي من جهة أخرى .

ويمكن القول أنه لدينا دستور جزائري عدّل لعدد من المرات ، وحيث تدعي فيه الدولة أنها عدلته وفقاً لمطالب الشعب وطموحات الطبقة السياسية ، إلا أنها تعديلات صيغت بروح ممارسة سياسية قديمة ، تحكمت ولازالت تتحكم في تطبيقه وتفعيله وتأويله بالشكل الذي يخدم فقط منظومة الحكم ، مما جعل من مبدأ احترام الشرعية الدستورية حلماً لم يتحقق بمخرجاته ولم يطال بعد ، لا الشعب الجزائري ولا الطبقة السياسية الطموحة ، بمعنى أننا لم نتحقق بعد بجعل الحياة الدستورية مطابقة تماماً للواقع السياسي والإجتماعي ، ولازلنا للأسف مع أسبقية وأولوية سمو النظام السياسي على مؤسسة الدولة

والدستور نفسه ، أي أسبقية السياسي على الدستوري وأسبقية المصالح الفئوية على تطبيق مبدأ القانون فوق الجميع ، وكل ما قام به النظام أنه عالج مسألة الإصلاحات ، من خلال خطاب ساقه في مرحلة معينة يعتبر فيه الإصلاح الإقتصادي والاجتماعي أولوية عمل أساسية ، وكأن مسألة الإصلاح السياسي والمؤسسي والدستوري قد تم إنجازها وأصبح مكتمل البناء ، وما بقي إلا التوجه إلى الأهم ، ألا وهو التحدي الإقتصادي .

2- التضامن والمصالحة الوطنية : كل المجتمعات التي تحترم نفسها عليها أن تحرص على قيمة التضامن في وسط الناس ، فالتضامن كقيمة مثلى وعليا مجدها الإسلام وحرص على إقامة مجتمع متماسك ومترابط ومتحاب ، ويعبر مصطلح التضامن الإجتماعي : على إيمان الأفراد بمسؤولية بعضهم وبعض ، بمعنى إيمانهم بأن كل واحدٍ منهم حاملٌ لتبعية أخيه ، ومحمول بتبعاته على أخيه ، فالتضامن قيمة أخلاقية وشعور وواجب إنساني نبيل ، لا يمكن أن يؤمن به ويتحلى بخصاله إلا من كانت له شخصية مفعمة بالإنسانية وبالحس الإجتماعي المرهف ، وهو علاقة إجتماعية ورياط بين الأفراد والمجموعات .

فمن مشتقات التضامن نجد مثلا التعاون والتآزر ، فهو كسلوك إجتماعي يتم فيه الاشتراك والمظاهرة على فعل شيء ما ، بقصد المعاونة والمآزره والأخذ بيد الطرف الأضعف والذي هو في حاجة ماسة لمعاونة المجتمع له ، ويدخل التضامن ضمن شبكة العلاقات الإجتماعية ، بحكم أنه يمثل رباط بين الأفراد والمجموعات يتم فيها تقديم العون والمساعدة من قبل شخص أو مجموعة أشخاص أو فئة من الناس تستحق هذا العون والمساعدة ، يقول عز وجل : **[وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ۗ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالتَّعَدْوَانِ] ⁽¹⁾ ، وقال صلى الله عليه وسلم : (مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ**

1- سورة المائدة ، الآية 22 .

وتعاطفهم ، مثلُ الجسدِ الواحد ، إذا اشتكى منه عضوٌ ، تداعى له سائرُ الجسدِ بالسهرِ والحُمى⁽¹⁾ .

وللتضامن والتعاون مظاهر ، تترتب عليهما نتائج وثمار طيبة ، من بينها :

أ- السعي لتحقيق تماسك المجتمع وتعزيز مفهوم الإلتئام الإيجابي بين الأفراد ، ونشر الخير وتجديد الطاقة وبعث الهمم .

ب- العمل على راحة الأفراد وسعادتهم وطمأنينتهم ، وجعلهم يشعرون بإندماجهم وإلتحامهم مع أفراد المجتمع .

ج- مساعدة الفئات الضعيفة كالفقراء والمساكين وذوي الإحتياجات الخاصة .

د- المساعدة على الحد من آثار الكوارث الطبيعية ، كالزلازل والفيضانات والحرائق ، وغير ذلك .

3- الإفادة من مخرجات الرفاه الإجتماعي : لا شك أن الرفاه الإجتماعي مسألة غاية في الأهمية ، فهو يعتمد على متغيرات كثيرة منها ما يعزى إلى عوامل طبيعية ، ومنها ما يعزى إلى عوامل إقتصادية وإجتماعية وسياسية ، ومن معاني الرفاه الإجتماعي هو تلازم بعض الجوانب الإقتصادية مع جوانب إجتماعية معينة وتتداخل مع بعض من معطياتها ، بمعنى أن تتحقق الأهداف الإقتصادية بمضامين إجتماعية ، وذلك من أجل مجتمع الرفاه أو من أجل نظام إجتماعي ، تكون فيه الدولة مسؤولة عن رفاه مواطنيها أفراداً أو جماعات ، فالرفاه الإجتماعي يقوم على مفهوم التكافل الإقتصادي والإجتماعي بين مواطني الدولة الواحدة .

إذ الرفاه الإجتماعي ، ينبغي أن يبنى على أسس علمية وموضوعية بحثة ، بحيث يعكس كل مخرجاته الإقتصادية والإجتماعية بشكل إيجابي ونافع لجموع المواطنين في الدولة ، فالمفترض على دولة الرفاه أن تضع خططها السياسية وبرامجها الإقتصادية وفق

1- في صحيح البخاري ومسلم .

أهداف إجتماعية معتمدة سلفاً ومرغوب في تحقيقها ، حيث تقاس فيه النتائج الإقتصادية اللاحقة في ضوء إنسجامها مع معايير إجتماعية معتمدة وفق نموذج مثالي يقيس معطيات الرفاه الإجتماعي ، من بينها :

أ- تحقيق أعلى قدر ممكن من النفع العام بجميع صورته ، وتحسين المستوى المعيشي بإطراد لأفراد المجتمع كافة .

ب- إقامة حد من العدالة في توزيع الدخل ، وتحقيق المساواة في الفرص المعيشية لاسيما في عمليات تشغيل اليد العاملة .

ج- ضمان حرية الفرد في إنتقاء ما يناسبه من الخيارات الإقتصادية المتاحة، والحد من الإستغلال بأنواعه المختلفة .

د- تحقيق شرط التنمية المستدامة ، منها الإستغلال الأمثل لمقدرات المجتمع المادية والبشرية ، والمحافظة على سلامة البيئة والحد من تلويثها .

وسوف نلاحظ من خلال القراءة التحليلية أسفله للمعطيات التي تحصلنا عليها من خلال جداول التفريغ والتي إستخلصنا منها المعطيات المتضمنة في برامج الأحزاب الثلاثة المعنية بهذه الدراسة ، مدى تطابق أو عدم تطابق مفاهيم ومعاني هذه المؤشرات مع برامج هذه الأحزاب ، وبخاصة جبهة التحرير الوطني ، بإعتباره الحزب الحاكم منذ الإستقلال ولايزال .

جدول رقم(17) يبين تكرارات ونسب مضامين بعد الإستقرار الإجتماعي بحسب مؤشرات لبرامج الأحزاب الثلاثة :

الإفاداة من مخرجات الرفاه الإجتماعي		التضامن والمصالحة الوطنية		الإصلاحات المؤسساتية والدستورية		مؤشرات الموضوع
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
24.14%	07	15.38%	02	10%	01	حزب جبهة التحرير

%41.38	12	%61.54	08	%50	05	حركة مجتمع السلم
%34.48	10	%23.08	03	%40	04	جبهة القوى الاشتراكية
%100	29	%100	13	%100	10	المجموع

ونفس الشيء وفي إطار تقييم مضامين ما تكلمت عنه هذه الأحزاب الذين هم محل دراستنا هذه ، نجد وضمن الجداول أعلاه رقم(14)و(15)و(16) والخاصة بالمعطيات المحصل عليها ضمن بعد الإستقرار الإجتماعي والخاص بالبرامج السياسية لهذه الأحزاب ، ومع الجدول رقم(17) أعلاه ، والذي قمنا من خلاله بمقارنة بين هذه البرامج ، ضمن نفس البعد أي بعد الإستقرار الإجتماعي بحسب مؤشراتته ، نلاحظ القراءات التالية :

• بالنسبة لمؤشر الإصلاحات المؤسساتية والدستورية ، نلاحظ التالي :

أ- حزب جبهة التحرير الوطني: تضمن برنامجه على 01 جملة دالة على مضمون هذا المؤشر ، يكون هذا الحزب قد تحصل على نسبة 10% .

ب- حركة مجتمع السلم: تضمن برنامجها على 08 جمل دالة على مضمون هذا المؤشر ، يكون هذا الحزب قد تحصل على نسبة 50% .

ج- حزب القوى الاشتراكية (FFS): تضمن برنامجها على 03 جمل دالة على مضمون هذا المؤشر ، يكون هذا الحزب قد تحصل على نسبة 40% .

وحسب المعطيات أعلاه نجد أن حركة مجتمع السلم تكون أيضا قد تفوقت على كل من جبهة القوى الاشتراكية(FFS) وجبهة التحرير الوطني في التأكيد على مضمون مؤشر التضامن المصالحة الوطنية .

• بالنسبة لمؤشر التضامن والمصالحة الوطنية ، نلاحظ التالي :

أ- حزب جبهة التحرير الوطني: تضمن برنامجه على 02 جملة دالة على مضمون هذا المؤشر ، يكون هذا الحزب قد تحصل على نسبة 15.38% .

في هذا الإطار نجد أن "حزب جبهة التحرير الوطني" تساند المواقف المعتدلة حيال أهم القضايا السياسية المطروحة ، وأعتبر أن سياسة "الوثام المدني" و"المصالحة الوطنية" التي أدرجت في إطار معالجة الأزمة الوطنية أعطت نتائج جيدة ، بدليل أن العناصر المسلحة وضعت السلاح مقتتعة وعادت إلى الحياة العادية ، وأن معالجة ظاهرة "الإرهاب" ينبغي أن تتم في إطار قانون العقوبات بإعتبار أن عمليات الإغتيال والتفجير ، هي في الحقيقة منبع الجرائم التي يمكن معالجتها في إطار قوانين الجمهورية السارية⁽¹⁾.

ب- حركة مجتمع السلم: تضمن برنامجها على 08 جمل دالة على مضمون هذا المؤشر ، تكون هذه الحركة قد تحصلت على نسبة 61.54% .

في هذا الإطار تتبنى "حركة مجتمع السلم" في برنامجها الخاص مبدأ الحوار كطريق لحل الإشكالات السياسية العالقة ، فهي تسعى إلى تطبيق مسعى المصالحة الوطنية وتحقيق السلم الإجتماعي ، وترى أنه يجب أن تفتح قنوات الحوار أمام الجميع والعمل بصورة جدية على التكفل بالعائلات المتضررة من جراء المأساة الوطنية⁽²⁾ .

ج- جبهة القوى الاشتراكية (FFS): تضمن برنامجها على 03 جمل دالة على مضمون هذا المؤشر ، يكون هذا الحزب قد تحصل على نسبة 23.08% .

وحسب المعطيات أعلاه نجد أن حركة مجتمع السلم تكون أيضا قد تفوقت على كل من جبهة القوى الاشتراكية (FFS) وجبهة التحرير الوطني في التأكيد على مضمون مؤشر التضامن والمصالحة الوطنية .

1- قراءة في برامج الأحزاب الجزائرية في تشريعات 2002 ، مرجع سابق .

2- نفس المرجع .

• بالنسبة لمؤشر الإفادة بمخرجات الرفاه الإجتماعي ، نلاحظ التالي :

أ- حزب جبهة التحرير الوطني: تضمن برنامجه على 07 جملة دالة على مضمون هذا المؤشر ، يكون هذا الحزب قد تحصل على نسبة 24.14% .

أختارت "جبهة التحرير الوطني" شعار "نعم لجزائر الرخاء والحدائة والتضامن" ، وتبدو أنها حذرة في تناولها للملف الإقتصادي ، حيث حاولت التتبيه من مخاطر الكلفة الإجتماعية ، التي ستكون على حساب الشرائح الضعيفة من المجتمع الجزائري ، وفي هذا الإطار يؤكد برنامج الحزب ضرورة تكريس التضامن من خلال حماية الفئات الفقيرة من الآثار السلبية للخصخصة ، وخاصة من خلال تأكيده على ضمان مجانية التعليم والعلاج لشرائح المجتمع الواسعة⁽¹⁾ .

وفي هذا الإطار أكد الأمين العام السابق لحزب جبهة التحرير الوطني "عبد العزيز بلخادم" ، "أن حزبه يملك في برنامجه جملة من الإقتراحات تشمل في جانب منها مسألة الإستثمار " مؤكدا أنه " لا يمكن الإعتماد فقط على المحروقات التي هي ثروة ينبغي إستغلالها من أجل إيجاد إقتصاد بديل" ، وتحدث أيضا في هذا الإطار على أهمية ترشيد الطاقة بما فيها إستغلال الطاقة الشمسية ، مشيرا بهذا الخصوص إلى أن من بين الإقتراحات التي تقدمها تشكيلته السياسية في برنامجها الإقتصادي تلك المتعلقة "بتأهيل المؤسسات الإقتصادية بشقيها العمومي والخاص"⁽²⁾ .

ب- حركة مجتمع السلم: تضمن برنامجها على 12 جمل دالة على مضمون هذا المؤشر ، تكون هذه الحركة قد تحصلت على نسبة 41.38% .

1- المرجع السابق .

2- عبد العزيز بلخادم ، مقترحات حزب جبهة التحرير الوطني في حل الأزمة الإقتصادية ، (وكالة الأنباء الجزائرية) ، ليوم 2012/04/24 ، على الرابط التالي :

<http://www.djazairress.com/aps/244024>

وتؤكد هذه الحركة دائما على ضرورة الإهتمام بالجوانب الإجتماعية وحماية الفئات المحرومة ، وتتحفظ هذه الحركة من تطبيق سياسة إقتصادية ليبرالية ، التي ربما تفضي إلى تغول القطاع الخاص على حساب الشرائح الواسعة من المجتمع ، شريطة أن توضع آليات حقيقية لمحاربة الفساد والرشوة⁽¹⁾ .

ج- حزب القوى الإشتراكية (FFS): تضمن برنامجه على 10 جمل دالة على مضمون هذا المؤشر ، يكون هذا الحزب قد تحصل على نسبة %34.48 .

وحسب رؤية هذا الحزب الإستراتيجية ، يرى من الجدير أن يتم تصميم وتنفيذ التنمية الإقتصادية بما يتوافق وطموحات الشعب ، وبما يسمح بالتخصيص الرشيد للموارد ودعم أفضل لتطلعات هؤلاء السكان ، ويلبي الإحتياجات التي يعبرون عنها ، ومشاركتهم في إتخاذ القرارات المصيرية التي تعنيهم ، وكذلك ضمان التوزيع العادل للثروة ، بغية التقليل من الفوارق الإجتماعية⁽²⁾ .

ودائما وبحسب هذه المعطيات نجد أن حركة مجتمع السلم متفوقة على كل من جبهة القوى الإشتراكية(FFS) وجبهة التحرير الوطني في التأكيد على مضمون مؤشر الإفادة بمخرجات الرفاه الإجتماعي .

ثانيا : مناقشة نتائج الدراسة :

هناك لحد ما شبه عدم وضوح في الرؤية من خلال قراءة متأنية لمضامين هذه البرامج التي قدمتها هذه الأحزاب ، بل البعض اكتفى فقط بإعادة صياغة نفس الخطاب السياسي الذي تطرقت إليه الأحزاب الأخرى ، مما جعل المنتبِع يجد نفسه أمام حزب واحد عوض التعددية الحزبية ، فالتعددية الحزبية في الجزائر لم تعكس حقيقة مبدأ التعددية السياسية ، بقدر ما نجدها قد أعادت تكريس منطق برنامج الحزب الواحد ، هذه

1- قراءة في برامج الأحزاب الجزائرية في تشريعات 2002 ، مرجع سابق .

2-Résolution économique et sociale du 5ème Congrès National du FFS , op.cit

الحقيقة تدفعنا إلى التساؤل بخصوص من يصنع الواقع السياسي بالجزائر وطبعا الإجابة يمكن التعرف عليها من خلال الطابع الخاص بالنظام السياسي عامة والحزبي خاصة منذ 1991 إلى غاية اليوم .

- التحقق من الفرضيات الفرعية :

1- **التحقق من نتائج الفرضية الفرعية الأولى** : هناك عدم وضوح رؤية في بعد التنمية الإجتماعية يتضمن في خطابات التنمية لدى برامج هذه الأحزاب .

بالنسبة لمؤشر ترقية منظومة التربية والتعليم ، نلاحظ ما يلي : أن حزب جبهة التحرير الوطني يكون قد تفوق على كل من حركة (حمس) وجبهة القوى الاشتراكية (FFS) في التأكيد على مضمون التربية والتعليم ، حيث تضمن برنامجه على 26 جملة دالة على مضمون هذا المؤشر وبنسبة 55.32% ، في حين تضمن برنامج حركة مجتمع السلم على 18 جملة دالة على مضمون هذا المؤشر وبنسبة 38.30% ، بينما تحصلت جبهة القوى الاشتراكية (FFS) على 03 جمل دالة على مضمون هذا المؤشر وبنسبة 06.38% .

بالنسبة لمؤشر ترقية الخدمة الصحية والعلاجية ، نلاحظ ما يلي : أن حزب جبهة التحرير الوطني يكون قد تفوق أيضا في هذا المؤشر على كل من حركة (حمس) و(FFS) في التأكيد على مضمون المنظومة الصحية والعلاجية ، حيث تضمن برنامجه على 11 جملة دالة على مضمون هذا المؤشر وبنسبة 78.57% ، في حين تضمن برنامج حركة مجتمع السلم إلا على (02) جملتين دالتين على مضمون هذا المؤشر وبنسبة 14.28% ، أما جبهة القوى الاشتراكية (FFS) فتضمن برنامجها إلا على جملة واحدة دالة على مضمون هذا المؤشر وبنسبة 07.15% .

بالنسبة لمؤشر تطوير عالم الشغل ، نلاحظ ما يلي : أن حزب جبهة التحرير الوطني يكون قد تفوق أيضا في هذا المؤشر على كل من حركة (حمس) و(FFS) في التأكيد على مضمون تطوير عالم الشغل ، حيث تضمن برنامجه على 18 جملة دالة على مضمون هذا

المؤشر وبنسبة 64.29% ، أما حركة مجتمع السلم فتضمن برنامجها على 08 جمل دالة على مضمون هذا المؤشر وبنسبة 28.57% ، في حين تحصلت جبهة القوى الإشتراكية (FFS) على 02 جمل دالة على مضمون هذا المؤشر وبنسبة 07.14%.

بالنسبة لمؤشر ترقية عمليات الإسكان ، نلاحظ التالي : أن حزب جبهة التحرير الوطني يكون دائما متفوقا في هذا المؤشر على كل من حركة (حمس) و(FFS) في التأكيد على مضمون ترقية عمليات الإسكان ، حيث تضمن برنامجها على 12 جملة دالة على مضمون هذا المؤشر وبنسبة 92.31% ، أما حركة مجتمع السلم فلم يتضمن برنامجها على جمل دالة على مضمون هذا المؤشر، بينما تضمن برنامج جبهة القوى الإشتراكية (FFS) على جملة واحدة دالة على مضمون هذا المؤشر وبنسبة 07.69% .

وبالنهاية وبحسب المعطيات أعلاه يمكن القول أن الفرضية الأولى تم التحقق منها بما يفيد أن هناك عدم وضوح رؤية في بعد التنمية الإجتماعية يتضمن في خطابات التنمية لدى برامج هذه الأحزاب ، وهذا ما تطابق مع إحدى النتائج التي توصلت إليها الدراسة الأولى ، حيث كشفت بأن الفروق تظل دون دلالة إحصائية بالنسبة للتكفل بالمسألة الإجتماعية بين مختلف البرامج الحزبية . فيما عدا "حزب جبهة التحرير الوطني" ، الذي يبدو أنه متحقق بمقتضيات التنمية الإجتماعية ، كما هو ملاحظ من خلال مضامين برنامجها السياسي ، وذلك راجع لأن هذا الحزب هو الوحيد الذي يحكم منذ الإستقلال ، فيما عدا أواخر التسعينات من القرن العشرين ، حينما أقتسم السلطة مع "التجمع الوطني الديمقراطي" ، حيث نجد أن "حزب جبهة التحرير الوطني" لديه تجربة ثرية في التحقق من التنمية الإجتماعية بجميع أبعادها ومتطلباتها ، بحكم أنها تمس بحياة المواطن مباشرة ، فمقتضيات الحكم وسياسة المجتمع تقتضي حتما العمل الدعوب على توفير كل احتياجات المجتمع ، من مأكّل ومشرب ومن متطلبات التربية والتعليم والصحة والعلاج والإسكان وتوفير مناصب شغل للفئات التي وصلت مرحلة العمل ، وهذا ما أشرنا

إليه في الفصول السابقة من هذه الدراسة على أن تنمية المجتمع هي إحدى الأهداف الرئيسية لأي دولة ، بحيث تهدف إلى رفع كفاءة الأفراد والجماعات في المجتمع ، خلال أنماط من الممارسات والأنشطة التي تهدف للوصول إلى حالة يكون فيها المجتمع قد حقق ما يصبو إليه من نماء وتقدم ، في مجالات عدة ؛ منها الاجتماعي والثقافي والإقتصادي وغيره ، فالتنمية الاجتماعية تهتم إذن بتنمية الأفراد وتطوير المجتمعات وبيئاتها المحليّة ، فهي أداة تتحقّق بها رفاهية المجتمع ، حيث تعرف التنمية الاجتماعية باعتبارها عملية تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه ، بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية للفرد والجماعة، بمعنى أنها عملية تغيير لكافة الأوضاع التقليدية من أجل إقامة بناء اجتماعي جديد ينبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة ، تشبع رغبات وحاجات الأفراد وتطلعاتهم .

2- **التحقق من نتائج الفرضية الفرعية الثانية :** هناك عدم وضوح رؤية في بعد التنمية السياسية يتضمن في خطابات التنمية لدى برامج هذه الأحزاب .

فبالنسبة لمؤشر تعزيز الخيار الديمقراطي ، نلاحظ أن حركة مجتمع السلم بحسب المعطيات أعلاه أنها تفوقت على كل من جبهة القوى الاشتراكية (FFS) وجبهة التحرير الوطني في التأكيد على مضمون مؤشر تعزيز الخيار الديمقراطي ، حيث تضمن برنامج حركة مجتمع السلم على 08 جمل دالة على مضمون هذا المؤشر وبنسبة 66.67% ، في حين تحصلت جبهة القوى الاشتراكية (FFS) على 04 جمل دالة على مضمون هذا المؤشر وبنسبة 33.33% ، أما حزب جبهة التحرير الوطني فليس في برنامجه جملة دالة على مضمون هذا المؤشر .

وقد أشرت في الفصول السابقة من هذه الدراسة ، وبمقارنة ما هو مقرر نظريا في اللوائح السياسية التي انبثقت عن حزب جبهة التحرير منذ المؤتمر الرابع سنة 1979 وإلى غاية اليوم ، يتبين لنا مدى ضبابية مؤشر تعزيز الخيار الديمقراطي ، حيث تتمثل المهمة

الأساسية لهذا الحزب في المحافظة على التجنيد الشعبي وتوسيعه ، مستغلة مبدأ السيادة للشعب ، لتحارب أي عمل أو تنظيم يرمي إلى الإستحواذ على السلطة أو احتكار للإرادة الشعبية ، والغريب أنه ورد في لائحة السياسية العامة أن : جبهة التحرير الوطني لا ترفض أية تعددية حزبية ، وهي تراهن على حيويتها وقدرتها على التجديد والإبتكار والتكيف والإستجابة لمطامح الجماهير الشعبية ، المعتمدة على تجربتها ورصيدها التاريخي وصحة مبادئها⁽¹⁾ .

إلا أنه وبعد انعقاد المؤتمر السادس للحزب سنة 1988 ، عملت القوى الإصلاحية في حزب جبهة التحرير الوطني على تحقيق جملة من الأهداف لعل أبرزها⁽²⁾ :

- تعميق الديمقراطية وتوسيعها في الحياة العامة .
- تنظيم جبهة التحرير الوطني ، وجعلها قوة تحول وتغيير حاسم تجند أغلبية القوى السياسية الوطنية .
- تأصيل جبهة التحرير الوطني بتحقيق أوسع إنخراط للقوى الوطنية .
- إلا أنه في واقع الحال لا يزال هذا الخيار متعثرا لأسباب غير مفهومة ، ولم نرى بعدُ تطبيقا واضح المعالم لمبادئ الخيار الديمقراطي في واقع الممارسة السياسية .
- أما بالنسبة لمؤشر الدعوة لمجتمع مدني فاعل ، فإننا نلاحظ دائما تفوق حركة مجتمع السلم على كل من جبهة القوى الإشتراكية (FFS) وجبهة التحرير الوطني في التأكيد على مضمون مؤشر الدعوة لمجتمع مدني ، حيث تضمن برنامج هذه الحركة على 12 جملة دالة على مضمون هذا المؤشر وبنسبة 75% ، أما برنامجي حزب جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الإشتراكية (FFS) فتضمن كل منهما على (02) جملتين دالتين على مضمون هذا المؤشر وبنسبة 12.50% لكل منهما .

1- محمد العربي الزبيري ، المؤامرة الكبرى أو إجهاض الثورة ، مرجع سابق، ص179.

2- Mohamed Taher Ben Saada , Le régime politique Algérienne,op.cit,p69.

وبخصوص مؤشر التأكيد على التمثيل الشعبي والمشاركة الشعبية ، نلاحظ أيضا أن حركة مجتمع السلم تفوقت على كل من جبهة القوى الإشتراكية (FFS) وجبهة التحرير الوطني بخصوص مضمون هذا المؤشر ، حيث تضمن برنامج هذه الحركة على 14 جملة دالة على مضمون هذا المؤشر ونسبة 73.68% ، في حين تضمن برنامج جبهة القوى الإشتراكية (FFS) على (02) جملتين داليتين على مضمون هذا المؤشر ونسبة 26.32% ، أما حزب جبهة التحرير الوطني فلم يدل ببرنامج على جملة دالة على مضمون هذا المؤشر .

وفي النهاية يمكن القول بخصوص الفرضية الثانية أنها قد تحققت ، بما يعني أن هناك عدم وضوح رؤية في بعد التنمية السياسية يتضمن في خطابات التنمية لدى برامج هذه الأحزاب ، مع رصد تفوق ملحوظ لحركة مجتمع السلم على باقي الأحزاب الأخرى المعنية بالدراسة ، من حيث بعد التنمية السياسية ومؤشراتها ، سواء من حيث التأكيد على خيار الممارسة الديمقراطية ، أو تدعيم أكبر للمجتمع المدني للقيام بدوره الإجماعي والسياسي ، أو بخصوص مؤشر التأكيد على المشاركة المجتمعية والتمثيل الشعبي .

وهذا ما تطابقت في نتائجه بنتائج الدراسة الثالثة ، التي أكدت على غياب مشروع وطني واضح ، وغياب حوار وطني جاد يناقش أساسيات صياغة رؤية واضحة تعتمدها الدولة لحل المشكلات السياسية والإجتماعية والإقتصادية وهذا ما يعبر على إخفاق الدولة في تحقيق تنمية سياسية حقيقية ، تعمل على توسيع الممارسة السياسية وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب والمشاركة الشعبية ، وعلى رغم الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية منذ دستور 1989 ، إلا أن الوضع لا يزال يراوح مكانه ولم يحقق طموح الطبقة السياسية ولا الشعب . وهذا أيضا ما أكدته نتائج الدراسة الرابعة من خلال ملاحظتها ضعف المشاركة الشعبية في الإنتخابات ، وتراجع في حصيلة النتائج المحققة من الإنتخابات من طرف الأحزاب وبخاصة الإسلامية منها ، وكذا ضعف دور المجتمع

المدني في الحياة السياسية والإجتماعية ، مما فوتت الأحزاب السياسية على نفسها فرصة الديمقراطية سواء بإعتماد سياسة المغالبة أو بإتباع سياسة المسايرة لنظام الحكم . وهذا ما أكدته الدراسة الخامسة ، حيث لاحظت أن الوضع السياسي في الجزائر لا يزال يعاني بعض الإضطرابات البنيوية ، ومحدودية في دور وفعالية الأحزاب السياسية في المساهمة في الحياة السياسية ، مما أدى إلى حالات من الريبة واليأس في أوساط الشعب من دور الأحزاب السياسية ومشاركتها الحقيقية في رسم السياسة العامة ، وأن أغلب برامج الأحزاب السياسية ما هي إلا خطوط عريضة غير دقيقة ، حيث أنها لم تستطع تقديم مشروع مجتمع متكامل . أما الدراسة السادسة فلاحظت أن النظام السياسي في الجزائر يقوم على ركيزتين ، هما : هيمنة السلطة التنفيذية في شخص الرئيس ، واعتماد الحزب الواحد المهيمن على الحياة السياسية ، وأن الصراع السياسي الذي شهدته الجزائر أدى بإتساع الهوة بين النظام والواقع الإجتماعي ، وأن عملية التحول والتغيير السياسي في الجزائر ، فرضها الواقع الداخلي الذي أفرزته عدة أزمات من بينها أزمة الشرعية ، وأزمة الهوية وأزمة المشاركة السياسية ، هذا الواقع أفرز مجتمع مدني ضاغط طالب بمزيد من الإصلاحات السياسية والدستورية وتصحيح للوضع الإجتماعي والإقتصادي ، إلا أن الملاحظ على الحياة السياسية في الجزائر بروز مظاهر ، من بينها : هيمنة مؤسسة الرئاسة على كافة مناحي الحياة السياسية ، ضعف أداء البرلمان ومن ثم ضعف في دور الأحزاب السياسية وعدم فاعليتها في رسم السياسة العامة للدولة ، أصبحت الحكومات المتعاقبة مجرد أداة في يد سلطة الرئيس . كما كان لنتائج الدراسة السابعة تقارب أيضا بدراستنا هذه والتي أكدت على جملة من الملاحظات ، منها : بقاء النظام السياسي مفتقدا للنضج المؤسسي وحدثة التجربة الديمقراطية وهشاشة أو غياب المؤسسات التنظيمية الفاعلة ، وأيضا غياب ثقافة المشاركة السياسية أو تدني معدلاتها ، وتهميش فئات واسعة من المجتمع عن العمل السياسي العام ، هذا الوضع أدى إلى العديد من الأزمات كأزمة

الشرعية وأزمة الهوية وعجز المؤسسات السياسية عن استيعاب القوى السياسية والإجتماعية ، وعدم تمكين مختلف القوى من التعبير عن مصالحها ومطالبها .

وعليه أشرت ضمن ثنايا هذه الدراسة أن عملية التنمية السياسية الناجحة هي التي تخلق الظروف والشروط الملائمة للممارسة الديمقراطية الحرة ، لأنها تكون قد استهدفت بناء النظام السياسي وتحديثه كي يحقق نظاما ديمقراطيا ، وأن التركيز على التطبيق الفعلي للممارسة الديمقراطية ، يتطلب تبني مقومات هذا الخيار ، والتي تتمثل في :

أ- المشاركة السياسية : بمعنى إشراك جميع أفراد المجتمع في الحياة السياسية وتمكينهم من لعب دور واضح في العملية السياسية .

ب- التعددية السياسية : والتي تتي مشروعية تعدد القوى السياسية وحققها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في القرار السياسي في مجتمعها .

ج- التداول السلمي على السلطة : ويعني ذلك عدم ترك الحكم في قبضة شخص واحد أو حزب واحد ، أي جعل الحكم في حالة تعاقب دوري بين القوى المتنافسة على السلطة ، حيث يقوم الحاكم بممارسة سلطته بتحويل الناخبين له وفق أحكام الدستور والتشريعات المعمول بها .

كما يتضمن موضوع التنمية السياسية تشجيع المجتمع المدني كأحد الفعاليات المهمة في المجتمع ، لممارسة دوره الإقتصادي والسياسي المخول له ، لما له من قدرة على التجنيد وتمكنه من الوصول إلى تحقيق مستويات في مجالي التأثير والإقناع ، إذا ما سمح له أن يتمتع بقدر من الحرية والإستقلالية ، فبحكم أن المجتمع المدني وثيق الصلة بالقاعدة الشعبية للمجتمع ويكسب ثقته ، ومن ثم فهو جدير بأن يمنح من طرف النظام السياسي إمكانية لعب الدور المنوط به في تهيئة جميع شرائح المجتمع وتحفيزها للعب دورها في الإنخراط في تنمية المجتمع والنهوض به .

كما يعد كل من التمثيل الشعبي والمشاركة المجتمعية في الحياة السياسية هدفا أصيلا وفي نفس الوقت وسيلة ، فهو هدف لأن الحياة الديمقراطية تقوم على المشاركة النشيطة للمواطنين في مختلف المجالات ، وهي وسيلة لأن مجالات المشاركة تتيح للمواطنين إدراك وتدوق أهمية ممارستها ، فالمشاركة الشعبية تعني تلك العملية التي من خلالها يلعب فيها الأفراد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية والمجتمعية ، ويكون لديهم الفرصة لأن يشاركوا في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع .

ونحن إذ نؤكد على عدم وضوح الرؤية بخصوص بعد التنمية السياسية في برامج الأحزاب السياسية المعنية بالدراسة ، لأن كل من حركة مجتمع السلم وجبهة القوى الإشتراكية ، لم يتمكننا بعد من الوصول للسلطة لممارسة نفوذهما وتطبيق مضامين البرنامج السياسي الذي بحوزة كل منهما على أرض الواقع ، في حين كان ينتظر من حزب جهة التحرير الوطني والذي لا يزال منذ الإستقلال في صميم سلطة النظام الجزائري ، العمل وبجدية في تحقيق هذا البعد المهم في حياة المواطن الجزائري .

3- **التحقق من نتائج الفرضية الفرعية الثالثة :** هناك عدم وضوح في الرؤية بالنسبة لبعد الإستقرار الإجتماعي يتضمن في خطابات التنمية لدى برامج هذه الأحزاب .

فبالنسبة لمؤشر الإصلاحات المؤسساتية والدستورية ، نلاحظ حسب المعطيات أن حركة مجتمع السلم تكون قد تفوقت على كل من جبهة القوى الإشتراكية (FFS) وحزب جبهة التحرير الوطني في التأكيد على مضمون مؤشر الإصلاحات المؤسساتية والدستورية ، بحيث تضمن برنامج هذه الحركة على 08 جمل دالة على مضمون هذا المؤشر وبنسبة 50% ، في حين تضمن برنامج جبهة القوى الإشتراكية (FFS) على 03 جمل دالة على مضمون هذا المؤشر وبنسبة 40% ، أما برنامج حزب جبهة التحرير الوطني فلم يتضمن برنامجه إلا على 01 جملة دالة على مضمون هذا المؤشر وبنسبة 10% .

أما بالنسبة لمؤشر التضامن والمصالحة الوطنية ، نلاحظ أن حركة مجتمع السلم تفوقت أيضا على كل من جبهة القوى الاشتراكية (FFS) وحزب جبهة التحرير الوطني في التأكيد على مضمون مؤشر التضامن والمصالحة الوطنية ، حيث تضمن برنامج حركة مجتمع السلم على 08 جمل دالة على مضمون هذا المؤشر ونسبة 61.54% ، في حين تضمن برنامج جبهة القوى الاشتراكية (FFS) على 03 جمل دالة على مضمون هذا المؤشر ونسبة 23.08% ، أما حزب جبهة التحرير الوطني فلم يتضمن برنامجه إلا على (02) جملتين دالتين على مضمون هذا المؤشر ونسبة 15.38% .

وفيما يخص مؤشر الإفادة بمخرجات الرفاه الاجتماعي ، نلاحظ أن حركة مجتمع السلم متفوقة أيضا على كل من جبهة القوى الاشتراكية (FFS) وحزب جبهة التحرير الوطني في التأكيد على مضمون مؤشر الإفادة بمخرجات الرفاه الاجتماعي ، حيث تضمن برنامج الحركة على 12 جملة دالة على مضمون هذا المؤشر ونسبة 41.38% ، في حين تضمن برنامج جبهة القوى الاشتراكية (FFS) على 10 جمل دالة على مضمون هذا المؤشر ونسبة 34.48% ، أما برنامج حزب جبهة التحرير الوطني فقد تضمن على 07 جملة دالة على مضمون هذا المؤشر ونسبة 24.14% .

وفي النهاية يمكن القول أن الفرضية الثالثة قد تم التحقق منها ، بما يعني أن هناك عدم وضوح في رؤية بعد الاستقرار الاجتماعي ضمن خطابات التنمية لدى برامج هذه الأحزاب ، مع رصد تفوق ملحوظ لحركة مجتمع السلم على باقي الأحزاب السياسية المعنية بالدراسة ، سواء من حيث التأكيد على جملة الإصلاحات المؤسساتية والدستورية ، أو من حيث مسألة التضامن والمصالحة الوطنية أو بخصوص مؤشر الإفادة من الرفاه الاجتماعي .

ذلك وكما أشرت في الفصول السابقة أن بعد الاستقرار الاجتماعي يُعد نوعا من التوازن المجتمعي الذي يعيشه الناس في وسطهم الاجتماعي ، محققا أجواء من التراضي

بين جميع أطراف المجتمع الفاعلين فيه حكاما كانوا أو محكومين ، بما يحقق الرفاهية بين الجميع . فالمسؤولية السياسية والأخلاقية التي ينبغي أن يلتزم بها المسؤولون في المجتمع تلزمهم إقامة العدالة الإجتماعية في المجتمع التي هي الضامن للإستقرار الإجتماعي من جهة ، ومن جهة أخرى تقتضي منهم الوعي بمواطن قصور المشاريع وتجاوز مسببات الإنتكاس والتخلف الإجتماعي ، وإلا فإن النظام سيكون في مهبط المعركة معرّضا لهزات إجتماعية تآكل الأخضر واليابس .

والإستقرار الإجتماعي يتطلب نوعا من الإصلاحات الدستورية والمؤسسية ، حتى تضمن الدولة حالة من التراضي العام بين جموع السكان ، فمنذ عهد الإنفتاح السياسي أواخر ثمانينات القرن العشرين ، والشعب الجزائري يطمح إلى هكذا إصلاحات، بغية مؤسّسة الدولة على أسس من مبادئ الشرعية الدستورية ، والخروج من طوق الشرعية الثورية والتاريخية ، التي لازالت للأسف ضارية بأطنابها إلى يومنا هذا ، وللأسف لازالت هذه المطالب الإصلاحية لم يكتب لها النجاح بعد ، وبالرغم من أن الدولة قامت ببعض الإصلاحات ، إلا أنها كانت في حدود الإصلاحات الشكلية .

ونحن إذ نؤكد على عدم وضوح الرؤية بخصوص بعد الإستقرار الإجتماعي في برامج الأحزاب السياسية المعنية بالدراسة ، لأن كل من حركة مجتمع السلم وجبهة القوى الإشتراكية ، لم يتمكننا بعد من الوصول للسلطة لممارسة نفوذهما وتطبيق مضامين البرامج السياسية التي بحوزتهما على أرض الواقع ، في حين كان ينتظر من حزب جهة التحرير الوطني والذي لا يزال منذ الإستقلال في صميم السلطة والحكم ، أن يعمل وبجدية في تحقيق هذا البعد المهم في حياة المواطن الجزائري .

- نتائج الفرضية العامة :

وبحسب النتائج المتحصل عليها ضمن تحليل نتائج الفرضيات الثلاث ، يمكن القول أن الفرضية العامة لهذه الدراسة محققة ، بما يعني أن هناك عدم وضوح في الأبعاد المجتمعية ضمن خطابات التنمية عند الأحزاب السياسية الرئيسية في الجزائر، ممثلة في "جبهة التحرير" و"حركة حماس" و"جبهة القوى الإشتراكية" ، إذ نلاحظ وضمن الجدول رقم(18) أدناه والذي يشتمل على شبكة التحليل العامة بكل الأبعاد المجتمعية ومؤشراتها المستخرجة من مضامين برامج هذه الأحزاب ، وذلك كما يلي :

- جدول رقم(18) يشتمل على شبكة التحليل بكل أبعادها ومؤشراتها لجميع الأحزاب الثلاث :

الأبعاد	المؤشرات	حزب FLN		حزب HMS		حزب FFS		المجموع	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
البعد الأول	المؤشر 1	26	55.32%	18	38.30%	03	06.38%	47	100%
	المؤشر 2	11	78.57%	02	14.29%	01	07.14%	14	100%
	المؤشر 3	18	64.29%	08	28.57%	02	07.14%	28	100%
	المؤشر 4	12	92.31%	00	00%	01	07.69%	13	100%
البعد الثاني	المؤشر 1	00	00%	08	66.67%	04	33.33%	12	100%
	المؤشر 2	02	12.50%	12	75%	02	12.50%	16	100%
	المؤشر 3	00	00%	14	73.68%	05	26.32%	19	100%
البعد الثالث	المؤشر 1	01	10%	05	50%	04	40%	10	100%
	المؤشر 2	02	15.38%	08	61.54%	03	23.08%	13	100%
	المؤشر 3	07	24.14%	12	41.38%	10	34.48%	29	100%

نلاحظ ضمن الشبكة أعلاه وبخصوص بعد التنمية الإجتماعية بجميع مؤشراتها ، ضمن برنامج حزب جبهة التحرير الوطني أنه ثري من حيث مضامين هذا البعد ، سواء في مؤشر التربية والتعليم ، أو مؤشر الخدمة الصحية والعلاجية ، أو مؤشر ترقية عالم الشغل ، أو مؤشر تطوير برامج الإسكان ، لما نقارنه مع الحزبين الآخرين

1- البعد الأول : التنمية الإجتماعية : فنجد ما يلي :

- مؤشر ترقية منظومة التربية والتعليم : نجد المعطيات التالية : "حزب جبهة التحرير" متحصل على 26 تكرارا وبنسبة 55.32% في حين نجد "حركة المجتمع السلم" تحصلت 18 وبنسبة 38.30% ، بينما تحصلت "جبهة القوى الاشتراكية" 03 تكرارات وبنسبة 06.38% .

- مؤشر تطوير المنظومة الصحية : نجد المعطيات التالية : "حزب جبهة التحرير" متحصل على 11 تكرارا وبنسبة 78.57% في حين نجد "حركة المجتمع السلم" تحصلت 02 وبنسبة 14.29% ، بينما تحصلت "جبهة القوى الاشتراكية" 01 تكرارات وبنسبة 07.14% .

- مؤشر ترقية عالم الشغل : نجد المعطيات التالية : "حزب جبهة التحرير" متحصل على 18 تكرارا وبنسبة 64.29% في حين نجد "حركة المجتمع السلم" تحصلت 08 وبنسبة 28.57% ، بينما تحصلت "جبهة القوى الاشتراكية" 02 تكرارات وبنسبة 07.14% .

- مؤشر تطوير برامج الإسكان : نجد المعطيات التالية : "حزب جبهة التحرير" متحصل على 12 تكرارا وبنسبة 92.31% في حين نجد "حركة المجتمع السلم" تحصلت 00 وبنسبة 00% ، بينما تحصلت "جبهة القوى الاشتراكية" 01 تكرارات وبنسبة 07.69% .

وبحسب ما هو موضح من معطيات في شبكة التحليل العامة أعلاه نجد تفوق لـ"حزب جبهة التحرير الوطني" بخصوص بعد التنمية الإجتماعية ، وهذا راجع ربما إلى أنه حزب السلطة منذ الإستقلال ، إلا أن برامج كل من "حركة مجتمع السلم" و"جبهة القوى الاشتراكية" بخصوص هذا البعد أن هناك عدم وضوح في الرؤية بالنسبة لكليهما ، وربما راجع ذلك إلى أنهما لم يتمكنوا بعد من الوصول للسلطة لممارسة نفوذهما وتطبيق مضامين البرنامج السياسي الذي بحوزة كل منهما على أرض الواقع .

2- البعد الثاني : التنمية السياسية : فوجد ما يلي :

- مؤشر الخيار الديمقراطي : نجد المعطيات التالية : "حزب جبهة التحرير" متحصل على 00 تكرارا وبنسبة 00% في حين نجد "حركة المجتمع السلم" تحصلت 08 وبنسبة 66.67% ، بينما تحصلت "جبهة القوى الإشتراكية" 04 تكرارات وبنسبة 33.33% .
- مؤشر المجتمع المدني : نجد المعطيات التالية : "حزب جبهة التحرير" متحصل على 02 تكرارا وبنسبة 12.50% في حين نجد "حركة المجتمع السلم" تحصلت 12 وبنسبة 75% ، بينما تحصلت "جبهة القوى الإشتراكية" 02 تكرارات وبنسبة 12.50% .
- مؤشر التمثيل الشعبي والمشاركة المجتمعية : نجد المعطيات التالية : "حزب جبهة التحرير" متحصل على 00 تكرارا وبنسبة 00% في حين نجد "حركة المجتمع السلم" تحصلت 14 وبنسبة 73.68% ، بينما تحصلت "جبهة القوى الإشتراكية" على 05 تكرارات وبنسبة 26.32% .

كما نؤكد وبحسب النتائج المستقاة من شبكة التحليل أعلاه على عدم وضوح الرؤية بخصوص **بعد التنمية السياسية** في برامج الأحزاب السياسية المعنية بالدراسة فمثلا نجد أن "حزب جبهة التحرير الوطني" لم تتحقق كلية بأي جملة دالة من مؤشر التأكيد على الخيار الديمقراطي أو مؤشر المشاركة المجتمعية والتمثيل الشعبي ، ما عدا مؤشر تدعيم المجتمع المدني فكان هناك جملتين دالتين فقط ، أما بخصوص برنامجي "حركة مجتمع السلم" و"جبهة القوى الإشتراكية" ، قد تضمننا جمل دالة على التأكيد على بعد التنمية السياسية ، إلا أنه وطالما أنهما لم يتمكننا بعد من الوصول إلى السلطة لممارسة نفوذهما وتطبيق مضامين البرنامج السياسي الذي بحوزة كل منهما على أرض الواقع ، يكون الأمر سيان ، لأن المواطن يريد تطبيقا في الواقع وليس مجرد كلمات على الورق ، في حين كان ينتظر من "حزب جبهة التحرير الوطني" والذي لا يزال منذ الإستقلال في

صميم سلطة النظام الجزائري ، العمل وبجدية في تحقيق هذا البعد المهم في حياة المواطن الجزائري .

3- البعد الثالث : الإستقرار الإجتماعي : فنجد ما يلي :

- مؤشر الإصلاحات المؤسساتية والدستورية : نجد المعطيات التالية : "حزب جبهة التحرير" متحصل على 01 تكرارا وبنسبة 10% في حين نجد "حركة المجتمع السلم" تحصلت 05 وبنسبة 50% ، بينما تحصلت "جبهة القوى الاشتراكية" 04 تكرارات وبنسبة 40% .

- مؤشر التضامن والمصالحة الوطنية : نجد المعطيات التالية : "حزب جبهة التحرير" متحصل على 02 تكرارا وبنسبة 15.38% في حين نجد "حركة المجتمع السلم" تحصلت 08 وبنسبة 61.54% ، بينما تحصلت "جبهة القوى الاشتراكية" 03 تكرارات وبنسبة 23.08% .

- مؤشر الإفادة من مخرجات الرفاه الإجتماعي : نجد المعطيات التالية : "حزب جبهة التحرير" متحصل على 07 تكرارا وبنسبة 24.14% في حين نجد "حركة المجتمع السلم" تحصلت 12 وبنسبة 41.38% ، بينما تحصلت "جبهة القوى الاشتراكية" 10 تكرارات وبنسبة 34.48% .

نفس الشيء وبحسب النتائج المستقاة من الشبكة أعلاه ، تجعلنا نؤكد على عدم وضوح الرؤية بخصوص **بعد الإستقرار الإجتماعي** في برامج الأحزاب السياسية المعنية بالدراسة ، لأن كل من حركة مجتمع السلم وجبهة القوى الاشتراكية ، لم يتمكنوا بعد من الوصول للسلطة لممارسة نفوذهما وتطبيق مضامين البرامج السياسية التي بحوزتهما على أرض الواقع ، في حين كان ينتظر من "حزب جبهة التحرير الوطني" والذي لا يزال منذ الإستقلال في صميم سلطة النظام الجزائري ، العمل وبجدية في تحقيق هذا البعد المهم في حياة المواطن الجزائري .

ويمكن إستخلاص نفس النتائج لكن بصياغة أخرى ضمن المعطيات في الجدول أدناه :

- جدول رقم(19) يوضح المجموع العام لتكرارات ونسب الأبعاد المجتمعية مفصلة ضمن برامج الأحزاب الثلاث :

الاستقرار الاجتماعي		التنمية السياسية		التنمية الاجتماعية		الأبعاد الأحزاب
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%19.23	10	%04.26	02	%65.69	67	حزب جبهة التحرير
%48.08	25	%72.34	34	%27.45	28	حركة مجتمع السلم
%32.69	17	%23.40	11	%6.86	07	جبهة القوى الإشتراكية
%100	52	%100	47	%100	102	المجموع

فمن خلال المعطيات المبينة ضمن الجدول رقم(19) يمكن لنا من قراءة أخرى للمعطيات الخام المستنبطة من التكرارات العامة والمفصلة حسب كل بعد مقارنة بين الأحزاب الثلاثة ، وذلك كما يلي :

- "حزب جبهة التحرير الوطني" أستحوذ على النسبة الأكبر من مجموع عدد تكرارات مضامين بعد التنمية الإجتماعية ، حيث حصد 67 تكرارا من جملة 102 تكرار مجتمعة لتكرارات الأحزاب الثلاثة المدللة على هذا البعد ومؤشراته ، وذلك بنسبة %65.69 من مجموع تكرارات الأحزاب الثلاثة .

- "حركة مجتمع السلم" تحصلت على مجموع 28 تكرارا ونسبة %27.45 .

- "جبهة القوى الإشتراكية" تحصلت على 07 تكرارات فقط ونسبة %6.86 من مجموع تكرارات الأحزاب الثلاثة .

أما بخصوص مضامين بعد التنمية السياسية فكانت النتائج كالتالي :

- "حركة مجتمع السلم" أستحوذت على النسبة الأكبر من مجموع عدد تكرارات مضامين بعد التنمية السياسية ، حيث حصدت ما مجموعه 34 تكرارا من جملة 47 تكرارا

مجتمعة من تكرارات الأحزاب الثلاثة المدللة على هذا البعد ومؤشراته ، وبنسبة 72.34% من مجموع تكرارات الأحزاب الثلاثة .

- بينما "جبهة القوى الاشتراكية" تحصلت على 11 تكرارا من مضامين هذا البعد وبنسبة 23.40% من مجموع تكرارات الأحزاب الثلاثة .

- في حين لم تتحصل "حزب جبهة التحرير الوطني" إلا على تكرارين فقط من مضامين هذا البعد ، وذلك بنسبة 04.26% من مجموع تكرارات الأحزاب الثلاثة .

وبخصوص مضامين بعد الإستقرار الإجتماعي فكانت النتائج كالتالي :

- نجد أيضا أن "حركة مجتمع السلم" أستحوذت على النسبة الأكبر من مجموع عدد تكرارات مضامين بعد الإستقرار الإجتماعي ، حيث حصدت ما مجموعه 25 من جملة 52 تكرارا مجتمعة لتكرارات الأحزاب الثلاثة المدللة على هذا البعد ومؤشراته ، وبنسبة 48.08% من مجموع تكرارات الأحزاب الثلاثة .

- بينما "جبهة القوى الاشتراكية" تحصلت على 17 تكرارا من مضامين هذا البعد وبنسبة 32.69% من مجموع تكرارات الأحزاب الثلاثة .

- في حين تحصل "حزب جبهة التحرير الوطني" إلا على 10 تكرارات من مضامين هذا البعد ، وبنسبة 04.26% من مجموع تكرارات الأحزاب الثلاثة .

ويمكن أيضا إستخلاص النتائج بصيغة أخرى ضمن معطيات الجدول أدناه :

- جدول رقم(20) يوضح المجموع العام لتكرارات ونسب الأبعاد المجتمعية جملة ضمن برامج الأحزاب الثلاث :

النسبة	التكرارات	مضامين وحدات التحليل
39.31%	79	حزب جبهة التحرير الوطني
43.28%	87	حركة مجتمع السلم
17.41%	35	جبهة القوى الاشتراكية
100%	201	المجموع

فمن خلال الجدول أعلاه والذي يوضح المجموع العام لتكرارات ونسب الأبعاد المجتمعية جملة واحدة مقارنة بين الأحزاب الثلاثة مجتمعة ، يمكن لنا قراءة النتائج التالية:

- "حركة مجتمع السلم" أستحوذت على النسبة الأكبر من مجموع عدد تكرارات مضامين الأبعاد المجتمعية ككل ، حيث حصدت 87 تكرارا من جملة 201 تكرار مجتمعة لتكرارات الأحزاب الثلاثة المدللة على الأبعاد المجتمعية ومؤشراتها ، وذلك بنسبة 43.28% ، بينما "حزب جبهة التحرير الوطني" تحصل على مجموع 79 تكرارا وبنسبة 39.31% من هذه التكرارات في حين تحصلت "جبهة القوى الإشتراكية" على 35 تكرارا فقط وبنسبة 17.41% من مجموع تكرارات الأحزاب الثلاثة .

والنتائج المستخلصة ضمن الجدولين رقم (18) ورقم (19) ورقم (20) أعلاه تثبت وتؤكد نفس النتائج العامة ضمن تحليل الجداول من رقم (01) إلى الجدول رقم (17) وهي أن هناك غموضا بالنسبة للتطبيق الفعلي لهذه الأبعاد في الواقع الإجتماعي ، أو بالأحرى هناك نوع من الفصام بين الواقع الإجتماعي المعاش والممارسة السياسية الفعلية للأحزاب الجزائرية ، بإعتبار أن كل من "حركة مجتمع السلم" و"جبهة القوى الإشتراكية" ليسا إلا حزبان من ضمن عدد من الأحزاب الجزائرية التي لم تصل بعد إلى السلطة بشكل إحتراقي وضمن ممارسة حقيقية تؤكد حضورهما وتسييرهما للشأن العام ، وتبرهن على تجربتهما في التنمية الوطنية .

وعموما ومن خلال القراءة التأويلية لمضامين البرامج الحزبية المعنية بهذه الدراسة ، إضافة لقراءة واقع النشاط السياسي للأحزاب في الجزائر ، يدفعنا نحو الخلاصة التالية :

أ- ميل النظام الحزبي في الجزائر نحو نظام الحزب الواحد المهيمن والتسلطي .

ب- أن السلطة في الجزائر تعمل على تكريس هندسة إنتخابية ، تعكس توزيع الحصص أكثر مما تعكس إنتخابات فعلية ، بما يجعل هذه الأحزاب ليس لها فاعلية في الواقع ، بحيث تحقق الهدف من وجودها .

ج- اتخاذ المشاركة السياسية في الجزائر شكل التعبئة بغرض خلق مساندة دون أن تعبر عن مشاركة حقيقية نابغة من اهتمام بما يجري في واقع الناس ، ما أدى بالحفاظ على الوضع الإجتماعي والسياسي على ما هو عليه .

د- ما انعكس ذلك كله على مبدأ التداول على السلطة ، ومن ثم غياب مفهوم وظيفية السلطة ودورها المهم والخطير في حياة المجتمع ، بإعتبار أن السلطة أداة رئيسية في التنمية الوطنية الشاملة .

هـ- أدى ذلك كله إلى ضعف الحراك الإجتماعي وعزوف غالبية الشعب عن المشاركة السياسية ، وفي أحسن الأحوال وقوع مشاركة شكلية موسمية غير فعالة من قبل القوى السياسية ، حيث لا تظهر الأحزاب إلا أثناء العملية الانتخابية بهدف تأدية أدوار معينة أو الحصول على الربيع الانتخابي .

و- وأيضا أدى إلى ضعف المشاركة في أوجه النشاط الاجتماعي الأخرى وفي المجالات غير السياسية للحياة الاجتماعية ، ذلك أن مثل هذه المشاركة تؤثر إيجابا إن وجدت في اتجاهات الأفراد نحو دعم النظام السياسي والعملية السياسية برمتها .

ي- ما أدى في النهاية إلى غياب التطابق بين المبادئ والمواقف والبرامج مع الممارسات السياسية الفعلية ، مع ما صاحبها من تفشي للفساد الإداري والسياسي .

- المقترحات :

ويمكن في الأخير أن نقدم المقترحات التالية :

- 1- على النخبة السياسية الجزائرية حاكمة ومحكومة ، أن تتجند بكل أطيافها وحساسياتها السياسية نحو مشروع جديد ، يمكن من خلاله أن يتنازل الجميع عن تعنتهم وينظروا للمصلحة العليا للبلاد .
- 2- يتوجب على الجميع القبول بالآخر في سياق العملية الديمقراطية ، والإقرار بنظام ديمقراطي منفتح ، لا يقوم على مبدأ إقصاء أحد من الحياة السياسية والاجتماعية ولا يناهض على وجه التحديد نظاماً سياسياً يستلهم مصادر عمله السياسي من قيم المجتمع نفسه .
- 3- ولن يكون هذا متأتياً إلا من خلال مشروع مبني على توافقات بين الجميع ، مشروع يبني البلاد ويجمع ولا يفرق ، حتى يتم وضع تصور جديد من خلاله يمكن أن تأخذ الجزائر مسارها من جديد نحو النهوض والتنمية الوطنية الحقيقية .
- 4- العمل على تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية ، وبالخصوص في مسألة التربية والتعليم ، ودعم منظومة الخدمة الصحية ، وتوفير مناصب العمل اللازمة للفئات النشطة في المجتمع ، وكذا دعم برامج الإسكان .
- 5- دعم وإصلاح المؤسسات السياسية والدستورية ، بما يخدم توجهات الطبقة السياسية ويحقق تطلعات الشعب .
- 6- الإيمان الفعلي بمبدأ التداول على السلطة والممارسة الديمقراطية الحقة في المجتمع .
- 7- أن تأخذ المشاركة السياسية طابعها الفعلي ، وأن تكون نابعة من اهتمامات الناس بما يجري في الواقع .

8- دعم فعاليات المجتمع المدني وتدعيم الحراك الإجماعي وتفعيل دور الأحزاب السياسية بما يخدم الأجندة الإجماعية .

9- الحرص على التطابق بين المبادئ والمواقف والبرامج مع الممارسات السياسية الفعلية .

10- تشجيع المشاركة في مختلف أوجه النشاط الاجتماعي الأخرى وفي المجالات غير السياسية للحياة الاجتماعية ، ذلك لأن مثل هذه المشاركة تؤثر إيجاباً في اتجاهات الأفراد نحو النظام السياسي وتدعيم العملية السياسية .

الخاتمة

الخاتمة :

إن سياسة التنمية الإجتماعية والإقتصادية لأي بلد تستهدف في الحقيقة الصالح العام وترعى الشأن المجتمعي لعموم الناس ، فبحكم أن الدولة هي الأداة الأساسية التي تلعب الدور البارز وتسهم إسهاما فعالاً في تأسيس وتوجيه الرعاية والرفاه الإجتماعيين في المجتمع من جهة ، وبحكم أن السياسة الإجتماعية والإقتصادية تمثل عدة تدابير وإجراءات وتشريعات وبرامج مخططة من جهة ثانية ، فإن ذلك ينبغي أن يستهدف إلى تحقيق جملة من الأبعاد المجتمعية العامة ضمن ما يسمى بالعدالة الإجتماعية والمساواة والحرية والمواطنة وتحسين نوعية الحياة ، ليس أقلها التحقق من شروط التنمية الإجتماعية بجميع مؤشراتها ، وخاصة التربية والتعليم والرعاية الصحية والعلاجية وترقية عالم الشغل وتطوير لبرامج الإسكان ، وأيضاً التحقق من شروط التنمية السياسية بجميع مؤشراتها ، والمتمثلة على الأقل في ممارسة ديمقراطية حرة وتدعيم لمجتمع مدني فاعل ومشاركة مجتمعية وتمثيل شعبي حقيقي، وذلك للتحقق من شروط الإستقرار الإجتماعي المطلوب بجميع مؤشراتته ، ليس أقلها العمل على إنجاز وإصلاح لمؤسسات الدولة السياسية والإجتماعية والإقتصادية ، في إطار من أجواء المصالحة الوطنية والتضامن الإجتماعي ، بهدف تحقيق حياة إجتماعية مستقرة وبنعم الجميع بخيرات البلاد .

إلا أنه يجب التنويه في هذه الحالة أن أي منظومة سياسية تنطلق من عقلية وتفكير الحزب الواحد ، لا يمكنها أن تعبر عن جميع تناقضات المجتمع أو أن تكون مستجيبة لتطلعات شرائحه الواسعة ، وما يقع في الجزائر اليوم ، لا يعدو أن يكون سوى محاولات لتغطية التصدعات الإجتماعية والسياسية عوض عرضها على المسرح السياسي ، لتجد التعبير التعددي المؤسساتي الحقيقي لها ضمن المؤسسات الدستورية المخولة قانوناً ، فمثل

الخاتمة

هكذا واقع لا يسمح إطلاقاً بممارسة ديمقراطية تمثيلية ، يجعل من النسق الحزبي والسياسي في موضعه الطبيعي ، إذ أن الدور المزدوج للسلطة بين سلطة فعلية تمارس حقها المدني في المجتمع بوجه أحادي إنفرادي من جهة ، ودور يتيح مسحة تعددية شكلية من جهة أخرى ، تكون نتائجه سلبية على جميع الصعد الإقتصادية والسياسية والإجتماعية ، إلا أن واقع العمل بالديمقراطية يقتضي إذا ما اتجهت الإرادة الشعبية إلى إختيار ممثليها فعلى الجميع التسليم والإقرار بذلك ؛ فهو خيار سياسي يجسد الإختيار الحر للشعب لمن يمثله ، سواء في قيمه أو في نظامه السياسي والإجتماعي والإقتصادي ، وهذا للتدليل على أن الديمقراطية ما هي إلا أداة ووسيلة لإدارة البلاد وسياسة جموع الناس ، بما يحقق أهدافهم ويلبي حاجاتهم المادية والإجتماعية والثقافية وغيرها .

وربما يرجع ضعف الممارسة الديمقراطية في بلادنا إلى غياب ثقافة المشاركة السياسية فهذا الغياب يعد مؤشراً على انخفاض مستويات التنمية بمفهومها الشامل ، وأيضاً يدل على سلطة غير معبرة عن الرأي العام ، بينما العمل بالديمقراطية توجب المشاركة السياسية ، ومن ثم فآزمة المشاركة السياسية في الجزائر هي أحد أشكال التعبير عن غياب مؤسسات المجتمع المدني وغياب الممارسة الديمقراطية الحرة ، فلا شك أن غياب ثقافة المشاركة السياسية عن الحياة السياسية ، وتهميش فئات واسعة من المجتمع عن العمل السياسي العام ، تعد مشكلة لا يدرك الكثير منا تداعياتها ونتائجها الخطيرة ، لأنه يحول دون قيام السياسة بدورها الحقيقي في المجتمع .

ويمكن التدليل على ذلك بما استخلصناه من هذه الدراسة ، التي توصلت إلى : التأكيد على عدم وضوح الرؤية بخصوص الأبعاد المجتمعية في برامج الأحزاب السياسية المعنية بالدراسة ، سواء بخصوص بعد التنمية الإجتماعية والمتمثلة في قضية التربية والتعليم أو الخدمات الصحية والعلاجية وعالم الشغل وبرامج الإسكان ، فيما عدا "حزب جبهة التحرير

الخاتمة

الوطني" بحكم تجربته الثرية في السلطة التي مارسها ولا يزال منذ الإستقلال ، كما أن هناك عدم وضوح في الرؤية بخصوص بعد التنمية السياسية ، سواء فيما يخص الممارسة الديمقراطية أو دعم للمجتمع المدني أو التأكيد على أهمية المشاركة والتمثيل الشعبين ، فيما عدا "حركة مجتمع السلم" ولحد ما "جبهة القوى الاشتراكية" ، اللتان أُلحتا في مضامين برامجهما السياسية على التأكيد على قيم ومبادئ المشاركة السياسية الحقة ، وبالنسبة لبعث الإستقرار الإجتماعي ، طالما أنه يرتبط كلية بما يتحقق من البعدين الأولين وهما بعث التنمية الإجتماعية والتنمية السياسية ، فيمكن التأكيد على أن هذا البعد لا يزال يراوح مكانه ، ولم يصل المجتمع الجزائري بعد إلى الإشباع الكامل من قيمة السلم والإستقرار الإجتماعيين ، هذا إضافة إلى أنه وبحكم أن كل من حركة مجتمع السلم وجبهة القوى الاشتراكية ، لم يتمكنوا بعد من الوصول للسلطة لممارسة نفوذهما وتطبيق مضامين البرنامج السياسي الذي بحوزة كل منهما على أرض الواقع ، وبالتالي فالأمر في ذلك سياتي ، إلا أنه كان ينتظر من "حزب جبهة التحرير الوطني" والذي لا يزال منذ الإستقلال في صميم سلطة النظام الجزائري ، العمل وبجدية في تحقيق هذه الأبعاد وبقوة في حياة المواطن الجزائري .

هذه المعاناة التي نلاحظها بخصوص المجتمع الجزائري ، ربما يرجع سببها إلى إحتكار النظام للحياة السياسية ، ومنعه للعمل السياسي المفتوح وحصره في حدود الولاء له ، الأمر الذي أدى إلى تحويل الأحزاب والمنظمات السياسية إلى مؤسسات شبه رسمية مفرغة من مضمونها الإجتماعي والسياسي ، وقد أدى هذا إلى عزوف فئات واسعة من المجتمع عن العمل السياسي والمشاركة فيه ، مما أثر سلباً على الحراك السياسي المثمر والإيجابي ، أنجر عنه مظاهر عديدة ، منها :

الخاتمة

- أ- تنامي الشعور باليأس والإحباط ، وعدم الإكتراث من أي عملية سياسية .
- ب- تحوّل العمل السياسي إلى حالة من التماهي مع السلطة الرسمية ، بحيث أصبحت الأحزاب والمؤسسات السياسية مجرد ذراع بيد السلطة تسوق لها مشاريعها السياسية .
- ج- تلاشي ثقافة المواطنة ، بحيث لم تعد المشاركة الفعالة في الحياة السياسية هي الأساس ، وإنما أصبح الولاء لمقتضيات السلطة الحاكمة هو المقصد ، لدرجة أن العمل السياسي انتهى إلى نوع من البحث عن الوجاهة والتفاخر الإجتماعي وشراء الذمم .
- د- غياب التداول السلمي على السلطة ، بسبب غياب ثقافة المشاركة السياسية والممارسة الفعلية لمقتضيات العمل الديمقراطي الحر .
- هـ - عدم استجابة النظام الحاكم إلى مطالب القوى الإجتماعية الصاعدة .
- و- إحتكار وسائل الإعلام من قبل السلطة ، وأن ما يطرح على المجتمع عبر هذه الوسائل إنما هو انعكاس لرغبات السلطة السياسية ، فالمجتمع عادة يتأثر ببنوعية الرسالة الإعلامية المراد تلقينها له ، وبالتالي تظل الرسالة الإعلامية الموجهة عاجزة عن أداء دور حقيقي يسهم في بناء التنمية الوطنية الشاملة .
- ي- إستئثار فئة قليلة في المجتمع في إدارة عجلة التنمية في المجتمع وبخاصة التنمية الإقتصادية منها .
- س- هشاشة أو غياب المؤسسات التنظيمية الفاعلة في المجتمع .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : المصادر :

1- القرآن الكريم .

2- السنة النبوية الشريفة .

ثانياً : المراجع باللغة العربية :

I- المعاجم والموسوعات :

1- ابن منظور، لسان العرب ، ج 4، تحقيق: أمين محمد عبد الوهاب ، محمد الصاوي العبيدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 1997 .

2- إحسان محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ، الدار العربية للموسوعات ، ط 1 ، بيروت ، سنة 1999 .

3- إبراهيم مصطفى وآخرون ، المعجم الوسيط ، ط 2 ، دار الدعوة ، تركيا 1989 .

4- إبراهيم مذكور ، معجم العلوم الإجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، سنة 1975 .

5- قاموس أكسفورد ، مطبعة جامعة أكسفورد ، بريطانيا ، الإصدار الثالث ، لسنة 2002 .

6- مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق الدولية ، ط 4 ، القاهرة ، سنة 2004 .

7- محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية 1979 .

8- معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة ، عرض وتقديم وترجمة : سعيد علوش ، دار الكتاب اللبناني ، ط 1 ، بيروت ، 1985 .

9- المعجم الأبجدي ، معاجم دار الشروق ، الطبعة الخامسة ، بيروت 1967 .

10- المنجد الأبجدي ، معاجم دار المشرق ، الطبعة الثانية ، بيروت 1977 .

11- مارشال جوردن ، موسوعة علم الاجتماع ، المجلد الأول ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، المشروع القومي للترجمة ، العدد 136 ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2000 .

II-الكتب :

- 1- إبراهيم العيسوي ، التنمية في عالم متغير - دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها ، دار الشروق ، ط2 ، القاهرة ، 2001 .
- 2- إبراهيم العسل ، التنمية في الإسلام- مفاهيم ومناهج وتطبيقات ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1996 .
- 3- أحمد طالب الإبراهيمي ، المعضلة الجزائرية - الأزمة والحل ، دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع ، ط1 ، الجزائر 1996 .
- 4- الأمين شريط ، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية المقارنة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1998 .
- 5- أحمد مصطفى خاطر ، تنمية المجتمع المحلي- الإتجاهات المعاصرة ، الإستراتيجيات ، نماذج للممارسة ، دار المعرفة الجامعية ، سنة 2000 .
- 6- أحمد فايز سعيد ، قضايا علم السياسة العام ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، لبنان ، 1986 .
- 7- أحمد شكري الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، سنة 2000 .
- 8- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج2 ، دار البصائر ، ط6 ، الجزائر ، سنة 2009 .
- 9- إلهام عبد الحميد فرج ، التعليم ومستقبل المجتمع المدني ، مطبعة الجمهورية ، الإسكندرية ، سنة 2001 .
- 10- أحمد وهبان ، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، القاهرة ، سنة 2000 .
- 11- أسامة الغزالي حرب ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، عالم المعرفة ، الكويت ، سنة 1987 .
- 12- أحمد أوزي ، تحليل المضمون ومنهجية البحث ، الشركة المغربية للنشر والطباعة ، المغرب ، سنة 1993 .

قائمة المصادر والمراجع

- 13- إحسان محمد الحسن ، البناء الإجتماعي والطبقة ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط2، بيروت ، سنة 1985 .
- 14- إبراهيم مدكور ، معجم العلوم الإجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، سنة 1975 .
- 15- أندريه هوريو ، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، ج2 ، ترجمة علي مقلد وآخرون ، الأهلية للنشر والتوزيع ، ط2 ، لبنان ، 1988 .
- 16- ألان تورين ، ما هي الديمقراطية- حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية ، ترجمة : حسن قبيسي ، دار الساقى ، بيروت ، سنة 1994 .
- 17- بالقاسم سلاطينية وآخرون ، المجتمع العربي- التحديات الراهنة وآفاق المستقبل - الجزائر ، منشورات جامعة قسنطينة ، سنة 2000 .
- 18- بالقاسم سلاطينية والجيلاني حسان ، أسس المناهج الإجتماعية ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، ط1 ، القاهرة ، سنة 2012 .
- 19- بلقيس أحمد منصور ، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، سنة 2004 .
- 20- برهان غليون ، إغتيال العقل- محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية ، المركز الثقافي العربي ، ط4 ، سنة 2006 .
- 21- (.....،) ، المحنة العربية - الدولة ضد الأمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3 ، بيروت ، سنة 2003 .
- 22- تيسير الرداوي ، التنمية الإقتصادية ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، حلب ، سوريا ، 1985 .
- 23- توماس باترسون ، التغير والتنمية في القرن العشرين ، ترجمة عزة الخميسي ، المشروع القومي للترجمة ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2005 .
- 24- ثناء فؤاد عبد الله ، في آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، سنة 1997 .
- 25- جهينة سلطان العيسى وآخرون ، علم اجتماع التنمية ، مطبعة الأهالي ، ط1 ، سوريا ، 1999 .

قائمة المصادر والمراجع

- 26- جورج قرقم ، التبعية الاقتصادية - مآزق الاستدانة في العالم الثالث ، دار الطليعة ، ط3 ، بيروت 1986 .
- 27- جابريل إيه ألموند وجي بنجهام ، السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية ، ترجمة هشام عبد الله وسمير عصار ، الأهلية للنشر والتوزيع ، لبنان ، 1998 .
- 28- حسن إبراهيم ، دراسات في التنمية والتخطيط الإجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، سنة 1984 .
- 29- حازم الببلاوي ، على أبواب عصر جديد ، دار الشروق ، ط2 ، بيروت 1983 .
- 30- حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، التغير الإجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، سنة 1988 .
- 31- خميس حزام والي ، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية- تجربة الجزائر ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، سنة 2001 .
- 32- سلوى عثمان الصديقي ، مدخل في الصحة العامة والرعاية الصحية والإجتماعية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، سنة 1999 .
- 33- سمير أمين ، التطور اللامتكافيء - دراسة في التشكيلات الإجتماعية للرأسمالية المحيطة - ترجمة برهان غليون ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط3 ، بيروت 1980 .
- 34- سعد الدين إبراهيم ، المجتمع والدولة في الوطن العربي- مشروع إستشراف مستقبل الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، سنة 1988 .
- 35- (.....،.....) ، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية حول أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، بيروت ، سنة 1987 .
- 36- (.....،.....) ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، سنة 2000 .
- 37- سعد الدين إبراهيم وآخرون ، صور المستقبل العربي ، دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، بيروت 1985 .
- 38- سليمان الرياشي وآخرون ، الأزمة الجزائرية - الخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، سنة 1996 .

قائمة المصادر و المراجع

- 39- سعيد بوالشعير ، النظام السياسي الجزائري ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، سنة 1990 .
- 40- سامية خضر صالح ، المشاركة السياسية - إتجاهات نظرية ومنهجية حديثة ، تساهم في فهم العالم من حولنا ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 2005 .
- 41- (.....،.....) ، البعد السياسي للجامعة والأمن البيئي - دراسة في المشاركة وإتخاذ القرار ، أكاديمية البحث للعلوم التكنولوجية ، القاهرة ، سنة 1996 .
- 42- صلاح الدين حافظ ، صدمة الديمقراطية ، دار سينا للنشر ، القاهرة ، سنة 1993 .
- 43- صبحي محمد قنوص ، أزمة التنمية - دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي لبلدان العالم الثالث ، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية ، ط2 ، القاهرة ، سنة 1999 .
- 44- صمويل هنتنجتون ، الموجة الثالثة - التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ترجمة عبد الوهاب علوب ، ناهد محمود عرنوش، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية القاهرة ، سنة 1993 .
- 45- (..... ،) ، النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة ، ترجمة سميرة عبود ، دار الساقى ، بيروت سنة 1993 .
- 46- طارق البشري ، الملامح العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر ، دار الشروق ، ط1 ، القاهرة ، سنة 1996 .
- 47- دافيد هاريسون ، علم إجتماع التنمية والتحديث ، ترجمة : محمد عيسى برهوم ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان 1998 .
- 48- عادل مختار الهواري وآخرون ، قضايا التغيير والتنمية الإجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، سنة 1998 .
- 49- عادل مختار الهواري ، التغيير الإجتماعي والتنمية في الوطن العربي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، سنة 1993 .
- 50- عبد الوهاب المسيري وعزيز العظمة ، العلمانية تحت المجهر ، دار الفكر المعاصر ، ط1 ، بيروت ، سنة 2000 .
- 51- عبد الله بوقفة ، أساليب ممارسة السلطة في النظام السياسي الجزائري - دراسة مقارنة - دار هومة للنشر والطباعة ، الجزائر ، سنة 2002 .

قائمة المصادر والمراجع

- 52- عبد المنعم سعيد ، مدخل لدراسة قضية الديمقراطية في مصر، نقلا عن علاء الدين هلال : التطور الديمقراطي في مصر، قضايا ومناقشات ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، سنة 1986 .
- 53- علي الدين هلال وآخرون ، معجم المصطلحات السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، سنة 1994 .
- 54- عبد الهادي محمد والي ، التنمية الإجتماعية - مدخل لدراسة المفاهيم الأساسية ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، سنة 1988 .
- 55- علي خليفة الكواري ، نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، سنة 1985 .
- 56- (..... ،) ، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، سنة 1981 .
- 57- علي خليفة كوارى وآخرون ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، سنة 2000 .
- 58- عامر رخيلا ، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني (1962-1980) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، سنة 1993 .
- 59- عبد الله شريط ، المشكلة الإيديولوجية وقضايا التنمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، سنة 1981 .
- 60- عبد الحميد مهري ، في تقديمه لكتاب محمد شفيق مصباح : الجزائر بين ركود ونهوض ، نشر جريدة Le Soir d'algerie ، 2009 .
- 61- عبد الغفار رشاد القصمي ، التطور السياسي والتحول الديمقراطي ، مكتبة الآداب ، ط2 ، القاهرة ، سنة 2006 .
- 62- عبد الباقي الهرماسي وآخرون ، ديمقراطية من دون ديمقراطيين- سياسات الإنفتاح في العالم العربي والإسلامي ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، سنة 1995 .
- 63- عبد الهادي الجوهري ، المنظور التنموي في الخدمة الإجتماعية ، مكتب نهضة الشروق ، القاهرة ، سنة 1988 .

قائمة المصادر والمراجع

- 64- (.....،)، دراسات في التنمية الإجتماعية - مدخل إسلامي ، مكتبة النهضة الشرقية ، القاهرة ، سنة 1968 .
- 65- علي غربي وآخرون ، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة ، ط1 ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، سنة 2003 .
- 66- عبد الرحيم تمام أبو كريشة ، دراسات في علم إجتماع التنمية ، دار المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، سنة 2003 .
- 67- غربي علي ، أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية ، مطبعة سيرتا ، قسنطينة ، سنة 2006 .
- 68- عمر صدوق ، آراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، سنة 1995 .
- 69- عبد الرحيم تمام أبو كريشة ، دراسات في علم إجتماع التنمية ، دار المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، سنة 2003 .
- 70- عبد الجليل الطاهر ، مسيرة المجتمع ، بحث في نظرية التقدم الإجتماعي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، سنة 1966 .
- 71- غبريل ألموند وبنجام بويل ، السياسة المقارنة - إطار نظري ، ترجمة : محمد زاهي بشير المغربي ، منشورات جامعة قار يونس ، ط1 ، بن غازي ، 1996 .
- 72- رايح لونيبي ، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين ، دار المعرفة ، ط1 ، الجزائر ، سنة 1999 .
- 73- روبرت شولتر ، السيمياء والتأويل ، ترجمة سعيد الغالمي ، المركز الثقافي ، بيروت ، 1993 .
- 74- رشدي طعيمة ، تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، سنة 2007 .
- 75- الزواوي بغورة ، مفهوم الخطاب في فلسفة "ميشيل فوكو" ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، سنة 2000 .
- 76- فرانسوا بيرو ، فلسفة لتنمية جديدة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط1 ، بيروت ، سنة 1983 .

قائمة المصادر و المراجع

- 77- فؤاد مرسي ، التخلف والتنمية - دراسة في التطور الإقتصادي ، دار المستقبل ، القاهرة ، سنة النشر غير واضحة .
- 78- فاروق العادلي ، قطاعات التنمية في المجتمع العربي- في دراسات في المجتمع العربي ، تأليف نخبة من أساتذة الجامعات العربية ، إتحاد الجامعات العربية ، ط1 ، عمان ، سنة 1985 .
- 79- فهمي جدعان ، تحرير الإسلام- ورسائل زمن التحولات ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1 ، بيروت ، سنة 2014 .
- 80- فرنسيس فوكوياما ، نهاية التاريخ وخاتم البشر ، ترجمة : حسنين أحمد أمين ، مركز الأهرام للنشر والترجمة ، القاهرة ، سنة 1993 .
- 81- قحطان أحمد سليمان الحمدان ، الأساس في العلوم السياسية ، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، سنة 2004 .
- 82- كمال التابعي ، تغريب العالم الثالث - دراسة نقدية في علم إجتماع التنمية ، دار المعارف ، ط1 ، القاهرة ، سنة 1993 .
- 83- كمال المنوفي ، السياسية العامة وأداء النظام السياسي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، سنة 1988 .
- 84- كريم النشاشيبي وآخرون ، الجزائر ؛ تحقيق الإستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق دراسة خاصة ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، سنة 1998 .
- 85- مالك بن نبي ، شروط النهضة ، ترجمة عمر مسقاوي وعبد الصبور شاهين ، دار الفكر ، ط4 ، دمشق ، سنة 1987 .
- 86- (..... ،) ، بين الرشاد والتهيه ، دار الفكر ، دمشق ، سنة 1979 .
- 87- (..... ،) ، المسلم في عالم الإقتصاد ، دار الفكر ، دمشق ، دار الفكر المعاصر ، ط3 ، بيروت ، سنة 1987 .
- 88- (..... ،) ، من أجل التغيير ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، دار الفكر ، ط4 ، دمشق ، سنة 2005 .
- 89- محمد قطب ، العلمانية والإسلام ، دار الشروق ، ط1 ، بيروت ، سنة 1994 .

قائمة المصادر والمراجع

- 90- (..... ،) ، مذاهب فكرية معاصرة ، دار الشروق ، ط2، بيروت ، سنة 1987 .
- 91- محمد عباس ، نصر بلا ثمن - الثورة الجزائرية (1954-1962) ، دار القصة للنشر ، ط1 ، الجزائر، سنة 2007 .
- 92- محمد شفيق ، التنمية الإجتماعية - دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، سنة 1994 .
- 93- محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد ، دراسات في التنمية والتخطيط الإجتماعي ، دار النهضة العربية ، سنة 1986 .
- 94- محمد سعد إبراهيم ، الصحافة والتنمية السياسية ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، سنة 1998 .
- 95- محمد سيد فهمي ، تقويم برامج المجتمعات الجديدة ، المكتب الجامعي الجديد ، الإسكندرية ، سنة 1999 .
- 96- مريم أحمد مصطفى وإحسان حفطي ، قضايا التنمية في الدول النامية - دار المعارف الجامعية ، الإسكندرية ، السنة 2001 .
- 97- محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف ، التنمية الإقتصادية - دراسات نظرية وتطبيقية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، سنة 2000 .
- 98- محمد عمر شبرا ، الإسلام والتحدي الاقتصادي - المعهد العالمي للفكر الإقتصادي ، عمان ، سنة 1996 .
- 99- محمد عابد الجابري ، الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، سنة 1994 .
- 100- (..... ،) ، الخطاب العربي المعاصر، دار الطليعة ، بيروت ، سنة 1982 .
- 101- محمد الجوهري ، علم الاجتماع و قضايا التنمية في العالم الثالث ، دار المعارف ، ط1 ، القاهرة ، سنة 1978 .
- 102- محمد الجوهري وسعاد عثمان ، دراسات في الأنثروبولوجيا الحضرية ، دار المعارف الجامعية ، ط1 ، مصر، سنة 1991.

قائمة المصادر و المراجع

- 103- محمد عبد الحميد ، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، سنة 1979 .
- 104- محمد سويدان ، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري- تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، سنة 1984 .
- 105- محمد عارف نصر ، إشكاليات الخطاب العربي المعاصر ، دار الفكر، ط1 ، دمشق ، سنة 2001 .
- 106- محمد العربي ولد خليفة ، الجزائر والعالم - ملامح قرن وأصداء ألفية ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ومنشورات ثالثة ، الجزائر، سنة 2001 .
- 107- (.....،) ، الأزمة المفروضة على الجزائر، دار الأمة ، الجزائر ، سنة 1998 .
- 108- (.....،) ، التنمية والديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، سنة 1991 .
- 109- محمد تمالث ، الجزائر من فوق بركان حقائق وأوهام 1988-1999، الجزائر، سنة 1999 .
- 110- محمد العربي الزبيري ، المؤامرة الكبرى أو إجهاض الثورة ، المؤسسة الوطنية للطباعة والنشر، الجزائر ، سنة 1989 .
- 111- محمد سويدي ، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري- تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع لجزائري المعاصر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط1 ، الجزائر، 1984 .
- 112- مصطفى الفيلاي ، الصحة الدينية الإسلامية - خصائصها ، أطوارها ، مستقبلها ، في مجموعة مؤلفين ، الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي ، سلسلة مكتبة المستقبلات العربية البديلة ، مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الأمم المتحدة ، ط2 ، بيروت ، سنة 1989 .
- 113- منير حجاب ، الإعلام والتنمية الشاملة ، دار الفجر للنشر، ط3 ، القاهرة ، سنة 2001 .

قائمة المصادر و المراجع

- 114- مارسيل بريلو ، علم السياسة ، ترجمة محمد الرجائي ، منشورات عويدات للنشر والطباعة ، بيروت ، سنة 2016 .
- 115- نصر محمد عارف ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة - دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي ، الدار العالمية للكتاب الإسلامي ، ط2 ، الرياض ، سنة 1994 .
- 116- (.....،) ، نظرية التنمية السياسية المعاصرة ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، فرجينيا ، سنة 1992 .
- 117- نداء مشطر صادق ، التخلف والتحديث والتنمية السياسية - دراسة نظرية ، منشورات جامعة قار يونس ، ط1 ، بنغازي ، ليبيا ، سنة 1998 .
- 118- نبيلة عبد الحليم كامل ، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر ، دار الفكر العربي ، مصر ، سنة 1982 .
- 119- نبيل السمالوطي ، علم إجتماع التنمية ، دراسات في إجتماعيات العالم الثالث ، الهيئة المصرية للكتاب ، ط2 ، الإسكندرية ، سنة 1978 .
- 120- نجيب الغضبان ، التحول الديمقراطي والتحدي الإسلامي في العالم العربي- 1980-2000- دار المنار، عمّان ، سنة 2002 .
- 121- وحيد عبد المجيد ، الأحزاب المصرية من الداخل- 1907-1992 ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، القاهرة ، سنة 1993 .
- 122- وليام زارتمان ، بحث مقدم إلى ندوة الأمة والدولة والإندماج في الوطن العربي ، تحرير غسان سلامة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
- 123- يوسف أحمد كشاكش : الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة ، منشأة المعارف ، مصر ، سنة 1987 .

III- رسائل جامعية (غير منشورة) :

- 1- الجمعي النوي ، المسألة الإجتماعية في برامج الأحزاب السياسية في الجزائر ، دراسة سوسيو- سياسية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علم إجتماع التنمية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2010/2009 .
- 2- مصطفى بلعور ، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية - دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية- فرع التنظيم السياسي والإداري ، 2010/2009 ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر .
- 3- الجيلاني حسان ، الجماعات الصغيرة في التنظيم ، دراسة إمبريقية لمعرفة أثر الجماعات الصغيرة في التنظيم - أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع ، جامعة الفاتح الجماهيرية العربية الليبية 1999 .
- 4- دبله عبد العالي ، الأصول والفرضيات الأساسية لنظرية التحديث ، محاضرات أقيمت على طلبة السنة أولى ماجستير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، السنة الجامعية 2002/2001 .
- 5- علي غربي ، التنظير السوسيولوجي ونظرية التنمية ، محاضرات أقيمت على طلبة السنة أولى ماجستير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، السنة الجامعية 2002/2001 .
- 6- صفاء جبار سنكور ، تحليل الخطاب في الدراسات الإعلامية ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، 1996 .
- 7- حسن محمد سلامة السيد ، التحولات الديمقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر ، رسالة ماجستير ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، سنة 1997
- 8- أميرة إبراهيم حسن دياب ، التحول الديمقراطي في المغرب 1992-1998 ، رسالة ماجستير ، معهد الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، سنة 2002 .
- 9- أحمد جمال عبد العظيم ، التحول الديمقراطي في الصين ، رسالة ماجستير ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، سنة 2003 .
- 10- صخر المحمد ، أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية - الجزائر نموذجا ، حلقة بحثية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة دمشق ، سوريا ، 2010-2011 .

IV- الندوات :

- 1- محمد عابد الجابري ، التعددية السياسية وأصولها وآفاق مستقبلها - حالة المغرب ، ندوة الفكر العربي ، عمان ، سنة 1979 .
- 2- مصطفى الفيلاي ، الديمقراطية وتجربة الحزب الواحد في الوطن العربي ، بحث مقدم للندوة الفكرية بعنوان "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي" ، من تنظيم مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، بيروت ، سنة 1987 .
- 3- إسماعيل صبري عبد الله ، الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بينها ، بحث مقدم للندوة الفكرية بعنوان "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي" ، من تنظيم مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، بيروت ، سنة 1987 .
- 4- علي الدين هلال ، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية حول أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، بيروت ، سنة 1987 .
- 5- أحمد يوسف ، التجارب الديمقراطية في الوطن العربي- التجربة الجزائرية ، في ندوة إشكالية الديمقراطية في الوطن العربي ، مجلة عالم الفكر ، المجلد42 ، 4 يونيو 2014 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت .
- 6- حسين علوان البيج ، الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة ، في ندوة حول لمسألة الديمقراطية في الوطن العربي ن مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، سنة 2002 .
- 7- ميشيل كامو ، ثلاث تساؤلات حول المنظور الديمقراطي في الوطن العربي ، في ندوة التحولات الديمقراطية في الوطن العربي ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، سنة 1993 .

V - وثائق رسمية وإدارية :

- الجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية :

- 1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 77 ، المؤرخة في 2016/12/29 ، المتضمنة القانون رقم 16 والمؤرخ في 2016/12/28 ، والمتعلق بقانون المالية لسنة 2017
- 2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 2 ، مؤرخة في 2012/01/15 ، تتضمن القانون العضوي رقم 04/12 مؤرخ في 2012/01/12 ، والمتعلق بالأحزاب السياسية .
- 3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 43 مؤرخة في 2003/07/20 ، تتضمن الأمر رقم 03/03 مؤرخ في 2003/07/19 متعلق بالمنافسة والأسعار .
- 4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 86 مؤرخة في 2002/12/25 ، المتعلقة بقانون المالية رقم 11/02 المؤرخ في 2002/12/24 لسنة 2003 .
- 5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 09 مؤرخة في 1995/02/22 ، تتضمن الأمر رقم 06/95 الصادر بتاريخ 1995/02/25 متعلق بالمنافسة والأسعار .
- 6- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 48 مؤرخة في 1994/08/27 ، والمتضمنة الأمر 95/22 المؤرخ في 1995/08/26 متعلق بخصوصة المؤسسات العمومية .
- 7- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 26 المؤرخة في 1993/04/26 ، تتضمن مرسوم تشريعي رقم 07/93 مؤرخ في 1993/04/24 ، متعلق بالمخطط الوطني والآفاق على المدى المتوسط والتوازنات الإقتصادية الكلية من سنة 1993 إلى غاية 1997 .
- 8- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية : العدد 14 لسنة 1990 ، تتضمن قانون رقم 07/90 المؤرخ في 1990/04/03 والمتعلق بالإعلام .
- 9- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد 09 مؤرخة في 1989/03/01 ، تتضمن المرسوم الرئاسي رقم 18/89 مؤرخ في 1989/02/28 ، متعلقة بنشر نص تعديل الدستور
- 10- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد 27 مؤرخة في 1989/07/05 ، تتضمن القانون رقم 11/89 مؤرخ في 1989/06/05 ، المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي .

قائمة المصادر والمراجع

- 11- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد الثاني مؤرخة في 13/01/1988 ، تتضمن القانون رقم 01/88 مؤرخ في 12/01/1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية .
- 12- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرسوم تنفيذي رقم 240/80 الصادر في 14/10/1980 متعلق بإعادة هيكلة الشركات الوطنية .
- 13- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية : العدد 51 ، مؤرخة في 31 ديسمبر 1971 ، تتضمن المرسوم رقم 79/71 المؤرخ في 3/12/1971 متعلق بإنشاء الجمعيات .
- 14- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية : العدد 2 بتاريخ 1963 ، وألغى هذا القانون بواسطة الأمر 29/73 المؤرخ في 05/07/1973 ، الجريدة الرسمية العدد 62 .
- 15- التعليمات الرئاسية المؤرخة في 15/11/2001 ، والمتعلقة ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي .

- تقارير ووثائق إدارية :

- 1- مشروع دراسة حول تسيير المالية المحلية في منظور إقتصاد السوق ، الدورة الثامنة عشر للمجلس الإقتصادي الإجتماعي المنعقد سنة 2001 .
- 2- حزب جبهة التحرير الوطني : المؤتمر السادس- لائحة العمل السياسي لجبهة التحرير - 26 نوفمبر 1988 .

VI- مجلات ودوريات :

- 1- إبراهيم توفيق حسنين ، ندوة التعددية في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 96 ، فيفري 1987 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
- 2- إسماعيل قيرة ، الفقراء بين التنظيم والسياسة والصراع ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 241 ، سنة 1999 .
- 3- أحمد سويقات ، التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004 ، مجلة الباحث ، العدد 4 ، 2006 ، جامعة ورقلة .
- 4- بالقاسم سلاطونية ، سوسيولوجيا التكوين المهني وسياسة التشغيل في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 10 سنة 1998 جامعة منتوري ، قسنطينة .

قائمة المصادر والمراجع

- 5- باسل يوسف ، حماية حقوق الإنسان في الجامعة العربية - الواقع والخلفية السياسية ، مجلة الدراسات السياسية ، العدد9 ، سنة 2002 .
- 6- حسن علوان البيج ، التعاقب على السلطة في الوطن العربي ، مجلة الدراسات الإستراتيجية ، العدد4 ، سنة 1998 .
- 7- جلال عبد الله معوض ، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، السنة السادسة ، العدد 55 سبتمبر 1983 .
- 8- سعد يقطين ، تحليل الخطاب الروائي وأبعاده النصية ، مجلة الفكر العربي المعاصر ، بيروت ، العدد49 ، 1989 .
- 9- عبد الخالق عبد الله ، التبعية والتبعية الثقافية - مناقشة نظرية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد83 ، السنة الثامنة ، 1986 .
- 10- عبد النور ناجي ، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر- دراسة حالة الأحزاب السياسية ، مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية ، جامعة سطيف ، عدد5 لسنة 2007 .
- 11- رغيد كاضم الصالح ، الانتقال إلى التعددية السياسية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد175 ، ديسمبر 1993 .
- 12- الطاهر الإبراهيمي ، نحو علم إجتماع لما بعد التعددية السياسية في الجزائر- الدواعي والإمكان-رؤية تحليلية ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد10 ، نوفمبر 2006 ، جامعة محمد خيضر - بسكرة .
- 13- محمد السيد سعيد ، نظرية التبعية وتفسير تخلف الإقتصاديات العربية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد السادس 1984 .
- 14- محمد ميلي ، الجزائر ... إلى أين ؟ ، مجلة المستقبل العربي ، العدد271 ، سبتمبر 2001 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
- 15- محمد عبد العليم ، ملاحظات نقدية حول دراسة الخطاب السياسي ، مجلة المنار ، العدد7 ، باريس ، 1985 .
- 16- موسى الضيرير ، مقارنة إقتصادية وإجتماعية للمسألة السكانية في الدول العربية ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 10 سنة 1998 ، جامعة منتوري قسنطينة .

قائمة المصادر و المراجع

- 17- ناصر يوسف ، الأبعاد الإجتماعية للإقتصاد الجزائري ، مجلة العلوم الإجتماعية ، العدد1 ، شهر ربيع ، 1995 .
- 18- نبيل عبد الفتاح ، الأزمة السياسية في الجزائر- المكونات والصراعات والمسارات ، مجلة السياسة الدولية العدد108 ، أبريل 1992 .
- 19- وليد عبد الهادي العويمر ، دور الإذاعة والتلفاز الأردني في التنمية السياسية - دراسة تحليلية ميدانية ، المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية ، المجلد6 ، العدد1 ، سنة 2013 .
- 20- يحيى عبد المتجلي ، التنمية السياسية في العالم الثالث ، مجلة الباحث العربي ، العدد09 ، سنة 1986 .

VII- الجرائد :

- 1- المجاهد الأسبوعي، العدد(1473) ، الجزائر ، يوم 1988/10/28، ص6 ، تتضمن بيان رئاسة الجمهورية الذي يحتوي على العناصر الرئيسية من مشروع الإصلاحات السياسية .
- 2- جريدة الشروق اليومي ، الجزائر ، العدد:2531 ، بتاريخ 2009/02/12 ، بشير مصيطفى: تجميد المشاريع الكبرى في البلاد : هل هو الحل الأمثل .
- 3- جريدة النصر ، الجزائر، العدد 4319 بتاريخ 1987/10/01 ، تتضمن خطاب حول إستقلالية المؤسسات العمومية ، للرئيس السابق الشاذلي بن جديد .
- 4- المجاهد الأسبوعي، العدد1473، الجزائر ، يوم 1988/10/28 ، تتضمن بيان رئاسة الجمهورية : حول مشروع الإصلاحات السياسية ، ص6 .
- 5- جريدة الشروق اليومي ، الجزائر ، العدد 808 السنة الثالثة ، بتاريخ 2003/06/28 ، إ . بن مختار: المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات تفقد مصداقيتها ، مهندسون يبحثون عن العمل .

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية :

I- Les Livres :

- 1- Abed Charef: Octobre dossier , édition Laphomic , Alger , 1989 .
- 2- Jean Charlot : les partis politiques, 2 édition, Paris , Armand colin, 1971.
- 3- Abdelkader Yefsh : La question du pouvoir en Algerie , édition ENAP , Algérie , 1990.
- 4- David L.Sills : International Encyclopidie of the Social Sciences, the Macmillan company and the free press, New York . Collier Macmillan Publishers, VL,11 , London, Reprinted, 1972.
- 5- Guy Hermet et autres : Dictionnaire de la science politique et des institutions politiques, Paris, Armand colin,1994 .
- 6- Jean Baudouin : Introduction a science politique , 3 édition, Paris, Dalloz, 1992 .
- 7-Gerth Hans and C.Wright Mills , Character and social structure, the psychology of social institution, New York, Harcourt, Barace, 1953.
- 8- Firth Reymond William, Elements of Social organization. New York, Philosophil Library,1951
- 9- Ramdane Redjala : L' opposition en Algérie, depuis 1962 le PRS – CNDR, le FFS, Algérie, édition rahma, 1991.
- 10-Mohamed Taher Ben Saada : Le régime politique Algérienne, Alger , Entreprise national du livre, 1992.
- 11- Lahouari Addi: L'Algerie et la democratie , pouvoir et crise du poletique en Algerie contemporaine, la déouverte, Paris, 1994 .
- 12-Kapil Arun : L'évolution du régime autoritaire en Algérie , Annuaire de l'Afrique de Nord, Paris: édition C.N.R.S, 1990.
- 13-Robert Pinkney: Democracy in the Third World, New York, Lynner Rienner Publisher,1996.
- 14- Mark S.Boncheck : Thinking about Poltical Participation finding the right theoretical tool . Internet Source :WWW.Pin Library Pool- cog . office of United national Hight Commisioner for human Rights, Geneva, 1997 .
- 15-O'Donnelle Guillermo, Philippe Schmitter and Laurence Whitehead , Transition from authoritarian rule, Prospects Democracy, Baltimore Johns Hopkns University Press ,1986.
- 16- W.W.(ROSTOW) : Les Etapes de la croissance économique ; Eddition Le Point . Paris 1969 .

II- Dictioneur :

- 1- Le petit Larousse Illustré, 2004,paris, France: édition Larousse,2003.

- مراجع عبر الإنترنت :

1- معجم المعاني ، عبر الرابط التالي :

=<http://www.almaany.com/links.php?language=arabic&ad>

2- المذكرة التوجيهية للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الديمقراطية ، قرار الجمعية العامة تحت رقم A/RES/62/7 ، نسخة إلكترونية ، على الرابط التالي :

www.un.org/ar/globalissues/democracy/pdfs/SGGuidelines.pdf

3- بومدين طاشمة ، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، نقلا عن الرابط التالي :

<http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/montada-f23/topic-t197.htm>

4- خيربي عبد الرزاق جاسم ، التحول الديمقراطي في الجزائر، عن موقع مجلة الإسلام والديمقراطية العدد 13، على الرابط التالي :

<http://www.demoislam.com/modules.php?name=News&file=article&sid=491>

5- حسن بن إبراهيم الهنداوي ، التعليم وإشكالية التنمية ، على الرابط التالي :

http://library.islamweb.net/newlibrary/display_umma.php?lang=&BabId=7&ChapterId=7&BookId=298&CatId=201&startno

6- سائد أبو بهاء ، التنمية من منظور إسلامي ، على الرابط التالي :

<https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2008/07/23/140076.html>

7- عبد الرزاق مقري ، التحول الديمقراطي في الجزائر - رؤية ميدانية ، ص 06 ، نسخة إلكترونية بصيغة pdf على الرابط التالي :

boulemkahel.yolasite.com/resources/التحول_الديمقراطي_في_الجزائر/

8- دعاس عميور صالح : مآزق التنمية في الجزائر ، على الرابط التالي :

www.univ-chlef.dz/uahbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_6.pdf

9- محمد ناصر الخوالدة ، مفهوم الخطاب كوسيلة إتصالية ، على الرابط التالي :

<http://www.shroq2.com,10-11-2005>

10- قراءة في برامج الأحزاب الجزائرية في تشريعات 2002 ، على الرابط التالي :

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/>

11- محمد نصر عارف ، مفهوم التنمية ، إعادة الإعتبار للإنسان، على الرابط التالي:

www.ISLAMONLINE.NET/IOARABIC/DAWALIA/MAFAHEEM.A.AP

قائمة المصادر و المراجع

- 12- محمد تامالت ، ماذا بقي من العمل الحزبي في الجزائر بعد عشرين سنة من إقراره ، مداخلة أقيمت في 23 أكتوبر 2009 بالملتقى العربي البريطاني في لندن ، على الرابط التالي :
http://www.hoggar.org/index.php?option=com_content&view=article&id=833
- 13- مسلم بابا عربي ، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر: على الرابط التالي : <http://www.ulum.nl/c110.html>
- 14- ميلاط عبد الحفيظ ، الآليات القانونية لتحقيق الحكم الراشد في الجزائر والعالم العربي، نقلا عن:
<http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/montada-f4/topic-t1108.htm>
- 15- البرنامج السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني ، المنبثق عن المؤتمر التاسع للحزب المنعقد سنة 2010، من الموقع الرسمي للحزب ، على الموقع الرسمي للحزب:
http://www.pfln.org.dz/?page_id=723
- 16- القانون الأساسي لحزب جبهة التحرير الوطني ، على الموقع الرسمي للحزب :
http://www.pfln.org.dz/?page_id=831
- 17- البرنامج السياسي لحركة مجتمع السلم : المنبثق عن المؤتمر الخامس للحركة ، المنعقد سنة 2013 ، من الموقع الرسمي للحركة ، على الموقع الرسمي للحركة :
http://www.hmsalgeria.net/portal/politique_generale.html
- 18- القانون الأساسي لحركة "حمس"، على الموقع الرسمي للحركة :
<http://www.hmsalgeria.net/portal/statut.html>
- 19- Résolution économique et sociale du 5ème Congrès National du FFS , Publié 13 juillet 2013, à : <http://www.ffs-dz.net/?cat=6> .
- 19- أنظر في هذا الإطار القانون الأساسي لجبهة القوى الاشتراكية ، على الموقع الرسمي للحزب : <http://www.ffs-dz.net/?cat=6>
- 20- عبد العزيز بلخادم : مقترحات حزب جبهة التحرير الوطني في حل الأزمة الاقتصادية ، (وكالة الأنباء الجزائرية) ، ليوم 2012/04/24 ، على الرابط التالي :
<http://www.djazairess.com/aps/244024>
- 21- (.....،.....) : الأفلان مستعد للمساهمة بفعالية في مسار تدعيم الديمقراطية ، (جريدة المساء) ، الجزائر ، ليوم 2011/06/25 . على الرابط التالي :
<http://www.djazairess.com/aps/244024>

قائمة المصادر و المراجع

- 22- (.....،.....) : ديمومة الأقالان مرهونة بتشبيب الصفوف والمسؤوليات ونبذ الأنانية ، (جريدة الفجر) ، الجزائر، ليوم 09 /06/ 2010 ، على الرابط التالي :
<http://www.djazairess.com/aps/244024>
- 23- (.....،.....) : يعد بإستقطاب الإستثمارات لتحقيق التنمية ، (جريدة الجزائر نيوز) ، الجزائر ، ليوم 22 /04/ 2012 ، على الرابط التالي :
<http://www.djazairess.com/aps/244024>
- 24- من موقع السكن في الجزائر ، على الرابط التالي :
<http://www.logement-algerie.com>
- 25- أ.رفيق ، أزمة السكن في الجزائر تتأوب عليها 35 وزيرا وخصصت لها إمكانيات ضخمة ، موقع جريدة الموعد اليوم ، نظر فيه بتاريخ : 18/06/2017 ، على الرابط التالي
<https://elmaouid.com/regional/10939>:
- 26- البطالة في الجزائر بالأرقام ، الخبر أونلاين ، 14/01/2017 ، قراءة 3558 ، نقلا عن الديوان الوطني للإحصاءات "ONS" الجزائر ، نظر إليه بتاريخ 17/06/2017 ، على الرابط التالي :
<http://www.elkhabar.com/press/article/117120/%D8%A>
- 27- موقع أكتياليتيكس ، على الرابط التالي :
<https://ar.actualitix.com/country/dza/ar-statistics-presentation-algeria.php>
- 28- موقع "كنيوما أطلس" الدولي ، على الرابط التالي :
<http://ar.knoema.com/atlas>
- 29- Le président de la commission de l'évaluation au "cnes" ; Rapport d'évaluation de la situation économique et social en Algérie . Alger, le 28 octobre 2001. www.cnes.dz
- 30-Avis relative a l'avant projet de strategie ntional de devloppenent econonique , proposition de gouvernement Algeria , au terme de 1996-2000 . www.cnes.dz
- 31- Statistiques , L'office Nationale de statistiques , année 2002 .
- 32- Mark S.Boncheck : Thinking about poltical participation finding the right theoretical toolm. office of United national Hight Commisioner for human Rights, Geneva, 1997 . par Internet :www.Pin Library Pool- cog

الملاحق

- نماذج شبكة التحليل المعتمدة في هذه الدراسة :

لقد صغنا نموذجا مناسباً لهذه الدراسة لشبكة التحليل ، وفقاً لما قمنا بشرحه سابقاً ، بحيث قمنا بتصنيف فئات التحليل مرتبة كعناوين رئيسية ، وهي مستخرجة من فرضيات الموضوع ، ويندرج تحت كل فئة جدولاً به خانات ، خانة خاصة بوحدة التحليل ، حيث استخرجنا وحدات التحليل من مؤشرات الموضوع ، ثم خانة خصصت لمضامين الموضوع والمحددة ضمن فقرات النص الخاضع للتحليل ، والخانة الأخيرة حددت للتكرارات ، تليها جداول خاصة بتكرارات ونسب مضامين الأبعاد الإجتماعية بحسب مؤشراتنا لبرنامج الأحزاب الثلاثة ، وهي تتمثل في الأشكال التالية :

1- جدول نمذجي خاص بفئة التنمية الإجتماعية ومؤشراتها لكل حزب :

التكرارات	الفقرات	المضامين
		وحدات التحليل
		ترقية منظومة التربية والتعليم
		تطوير الخدمة الصحية والعلاجية
		ترقية عالم الشغل
		تطوير عمليات الإسكان
		المجموع

2- جدول نمذجي خاص بفئة التنمية السياسية ومؤشراتها لكل حزب :

التكرارات	الفقرات	المضامين
		وحدات التحليل
		التأكيد على الخيار الديمقراطي الحر
		الدعوة لمجتمع مدني فاعل
		التأكيد على التمثيل الشعبي والمشاركة المجتمعية
		المجموع

3- جدول نموذجي خاص بفئة الإستقرار الإجتماعي ومؤشراته لكل حزب :

التكرارات	الفقرات	المضامين
		وحدات التحليل
		الإصلاحات المؤسساتية والدستورية
		التضامن والمصالحة الوطنية
		الإفادة من مخرجات الرفاه الإجتماعي
		المجموع

4- جدول نموذجي يبين تكرارات ونسب مضامين بعد التنمية الإجتماعية بحسب مؤشراته لبرنامج الأحزاب الثلاثة :

تطوير عمليات الإسكان		تطوير عالم الشغل		تطوير الخدمة الصحية والعلاجية		تطوير منظومة التربية والتعليم		المؤشرات
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	الأحزاب
								حزب جبهة التحرير
								حركة مجتمع السلم
								جبهة القوى الإشتراكية
								المجموع

5- جدول نموذجي يبين تكرارات ونسب مضامين بعد التنمية السياسية بحسب مؤشراته لبرنامج الأحزاب الثلاثة:

التأكيد على التمثيل الشعبي والمشاركة المجتمعية		الدعوة لمجتمع مدني فاعل		تعزيز الخيار الديمقراطي		المؤشرات
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	الأحزاب
						حزب جبهة التحرير
						حركة مجتمع السلم
						جبهة القوى الإشتراكية
						المجموع

ملاحق

6- جدول نموذجي يبين تكرارات ونسب مضامين بعد الإستقرار الإجتماعي بحسب مؤشراتته لبرنامج الأحزاب الثلاثة:

الإفادة من مخرجات الرفاه الإجتماعي		التضامن والمصالحة الوطنية		الإصلاحات المؤسساتية والدستورية		المؤشرات
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
						حزب جبهة التحرير
						حركة مجتمع السلم
						جبهة القوى الإشتراكية
						المجموع

7- جدول نموذجي يشتمل على شبكة التحليل بكل أبعادها ومؤشراتها لجميع الأحزاب الثلاث :

المجموع		حزب FFS		حزب HMS		حزب FLN		المؤشرات	الأبعاد
نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار		
								المؤشر 1	البعد الأول
								المؤشر 2	
								المؤشر 3	
								المؤشر 4	
								المؤشر 1	البعد الثاني
								المؤشر 2	
								المؤشر 3	
								المؤشر 1	البعد الثالث
								المؤشر 2	
								المؤشر 3	

8- جدول نموذجي يوضح المجموع العام لتكرارات ونسب الأبعاد المجتمعية مفصلة المتضمنة في برامج الأحزاب الثلاث :

الاستقرار الاجتماعي		التنمية السياسية		التنمية الاجتماعية		مؤشرات الموضوع
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
						حزب جبهة التحرير
						حركة مجتمع السلم
						جبهة القوى الاشتراكية
						المجموع

9- جدول نموذجي يوضح المجموع العام لتكرارات ونسب الأبعاد المجتمعية جملة المتضمنة في برامج الأحزاب الثلاث :

النسبة	التكرارات	مضامين الأبعاد المجتمعية
		حزب جبهة التحرير الوطني
		حركة مجتمع السلم
		جبهة القوى الاشتراكية
		المجموع

- قائمة بأسماء أساتذة محكمين لشبكة التحليل :

الجامعة	الشهادة والتخصص	الإسم واللقب
جامعة الطارف	دكتور في علم الاجتماع	تريكي حسان
جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي	دكتور في علوم التربية	بالطاهر النوي
//	دكتور في علم الاجتماع	لوحيدي فوزي

برامج الأحزاب



البرنامج العام للحزب

القاعة البيضاوية 19-20-21/03/2010

الفهرس

مدخل

أولاً: الجانب الاقتصادي

- 1- الفلاحة
- 2- الماء والري والصيد البحري
- 3- الصناعة
- 4- الطاقة والمناجم
- 5- المنشآت القاعدية
- 6- السكن
- 7- التجارة
- 8- السياحة
- 9- النقل

ثانياً: الجانب الاجتماعي

- 1- الأسرة والمرأة والشباب
- 2- التشغيل
- 3- الحماية الاجتماعية والتضامن الوطني
- 4- الأجور والقدرة الشرائية ومستوى المعيشة
- 5- الضمان الاجتماعي
- 6- الصحة

ثالثاً: الجانب الثقافي

- 2- التعليم العالي والبحث العلمي
- 3- الثقافة والهوية الوطنية والوازع الديني والأخلاقي
- 4- الإعلام
- 5- الرياضة

رابعاً: السياسة الخارجية والدفاع الوطني

إذا كان البرنامج العام لحزب جبهة التحرير الوطني المصادق عليه من قبل المؤتمر الثامن المنعقد أيام 30 و31 جانفي و01 فيفري 2005 بالجزائر العاصمة قد استوعب الأهداف الكبرى التي يتعين على المناضلين والمناضلات التمسك بها والدفاع عنها لتبقى رسالة الحزب متواصلة وإشعاعها متجددا، فإن الرؤية الواقعية والعصرية التي ميزت تعاطي الحزب مع رهانات وإكراهات المحيط الدولي وتأثيراته المختلفة أبرزت بصورة جلية قدرته على الاستقراء الواعي لحقائق الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للبلاد .

وينبغي التذكير في هذا السياق بأن النقاش العميق لمحاور هذا المشروع المندرج في إطار الإثراءات المرئية لمشاريع المؤتمر التاسع قد اعتمد في تصوراته للأفاق والأهداف المستقبلية على ما أثمره التطبيق الميداني لمضمون ومحتوى البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة المتبني والمزكى من طرف الحزب، وكذا نتائج المخططات والبرامج الإنمائية المختلفة الجاري تنفيذها ميدانيا .

حيث أوضحت هذه المناقشات أهمية إعطاء التوضيحات الضرورية والمطلوبة لبعض المفاهيم التي ميزت أدبيات حزب جبهة التحرير الوطني على امتداد المراحل المتعاقبة، وهي المفاهيم التي شكلت وتشكل نقطة الارتكاز المحوري في جهود مناظلي ومناضلات الحزب في مختلف المواقع التمثيلية والتنفيذية على حد سواء .

وينبغي التأكيد مبدئيا أن المفاهيم الإيديولوجية الدغماتية إن كانت قد تراجعت مع نهاية القرن الماضي فاسحة المجال لمعالم سوق عالمية واحدة، تحكمها التنافسية غير المتوازية بين الشعوب والدول فإن العولمة الزاحفة التي لا تعترف بالحدود تفرض على المناضلين والمناضلات ضرورة الوعي بالتحديات والرهانات الواجب عليهم مواجهتها بفعالية واقتدار .

إن اعتماد اقتصاد السوق في معالجة الاختلالات الناجمة عن التسيير الإداري للاقتصاد الوطني إذا كان قد ولد غبنا مرحليا لدى بعض الفئات الاجتماعية الهشة، فإنه أدى إلى تعزيز قدرة البلاد في التحكم في معدلات التضخم وقيمة صرف العملة وأوجد اقتناعا واضحا بأهمية المنافسة في زيادة المردودية للمؤسسات الوطنية الإنتاجية والخدماتية .

ورغم إدراك حزب جبهة التحرير الوطني لطبيعة المشكلات الاجتماعية والمعيشية الصعبة المترتبة على اعتماد هذا النهج في تسيير الاقتصاد الوطني لاسيما لدى الفئات المحدودة الدخل، فإن رؤيته لمعالجة الآثار الاجتماعية المتولدة عن هذا النهج تبقى منحازة لضرورة التوزيع العادل للثروة الوطنية بين الفئات والجهات والمناطق، شريطة أن يكون هذا التوزيع نابعا من اعتماد المقاربات الاقتصادية المبنية على حرية المبادرة التنافسية الهادفة إلى توسيع حجم الاستثمارات وزيادة النمو المستدام، وإيجاد مناصب شغل جديدة قادرة على الامتصاص التدريجي لليد العاملة الوافدة لسوق الشغل، لاسيما منها المؤهلة فنيا وتكنولوجيا .

إن حزب جبهة التحرير الوطني الذي خضم هذه المتغيرات حريصا على ايجاد آليات التكيف الإيجابي مع متغيرات المحيط الاقتصادي العالمي، يبقى متفهما ومدركا لضرورة الحفاظ على السلم الاجتماعي من خلال دعوته لاستمرارية دور الدولة في حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للمواطن والاستجابة لتطلعاته المشروعة في الحياة الكريمة .

وإذا كانت المراحل المتعاقبة في مسيرة التنمية الوطنية، بانتصاراتها وإخفاقاتها، قد أكسبت حزب جبهة التحرير الوطني قدرة فائقة ومتميزة في تصور الحلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، فإن الظرف الاقتصادي الراهن المتمسم على المستوى الداخلي بوفرة في احتياطات الصرف وتحرر البلاد من ضغط المديونية الخارجية والداخلية، والمتميز على المستوى الدولي بالتأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية، إن كان يدفع إلى حتمية البحث عن شروط الملائمة والترشيد لهذه النتائج مع معطيات السوق الدولية المتسمة بتزايد التوجه نحو عولمة شاملة للاقتصاد إنتاجا وتسويقا، فإنه يستدعي تحليلا يقظا وقراءة واعية للمؤشرات الكلية والجزئية للاقتصاد الوطني بعيدا عن سياسة التوجه نحو الزيادة في حجم الإنفاق العمومي والاستهلاك دون التفكير في الآليات الكفيلة بتحقيق تقدم وتطور في الإنتاج وتحسين نوعيته .

إن الوفرة المالية المتأتية عن عائدات المحروقات على أهميتها في الظرف الراهن في تحريك المشاريع الكبرى للتنمية وما ينجم عنها من امتصاص للبطالة وزيادة في الاستهلاك للسلع والخدمات تبقى مؤقتة وزائلة ولا ينبغي الاعتماد عليها أو الاطمئنان لها في رسم مستقبل البلاد والأجيال .

ومن هنا فإن قناعة حزب جبهة التحرير الوطني وجهوده المتواصلة من أجل بناء اقتصاد وطني قوي يقتضي زيادة على اعتماد قانون السوق وحرية المبادرة، التفكير في إخضاع المؤسسات العمومية والخاصة إلى مبدأ الربح والخسارة مع وضع القوانين والتشريعات الضابطة لذلك ومراعاة التكيف المطلوب بين اقتصاد السوق ومبدأ العدالة في توزيع الثروة بين الفئات والمناطق والجهات .

إن نظرة حزب جبهة التحرير الوطني إلى مسار الإصلاحات الشاملة التي عرفتها البلاد في السنوات القليلة الماضية والنتائج الإيجابية المسجلة وكذا الصعوبات التي طرحتها تجعل إصراره على مواصلتها يتزايد باستمرار، كما أن التفتح على المحيط الخارجي والاستفادة من التجارب الناجحة في العالم بات أمرا ضروريا لتوفير شروط الإقلاع الاقتصادي الشامل والمتوازن والذي لا يتأتى تحقيقه مرحليا إلا بالحفاظ على دور الدولة في تحريك عجلة التنمية المستدامة من خلال اعتمادها أسلوب الصرامة في الضبط والمراقبة وتنازلها لفائدة المؤسسة الإنتاجية عن مهمة التسيير .

وضمن هذا السياق تأتي الإثراءات الجديدة لبرنامج عمله المقترح على المؤتمر التاسع الذي سيضفي بالتأكيد المزيد من التكيف والتعميق والإيضاح لأهدافه، حتى يكون في مستوى المسؤولية التي يتحملها إزاء التاريخ أولا وبناء الدولة ثانيا والاستجابة لتطلعات المواطن ثالثا .

ومن أجل هذه الغاية يؤكد حزب جبهة التحرير الوطني حتمية تعزيز الاهتمام والعناية بالمجالات التي لها علاقة مباشرة بالمستوى المعيشي للمواطن وربطه بالتنمية المستدامة في مختلف الميادين .

أولا : الجانب الاقتصادي

1- الفلاحة :

تشكل الفلاحة والتغذية المحور الرئيسي للحوار الوطني والدولي في السنوات المقبلة، ونظرا للإشكالية الديمغرافية والغذائية والتجارية والبيئية لهذه المسألة، فإن حزب جبهة التحرير الوطني يرى أن حل هذه الإشكالية يجب أن يتم بعيدا عن الظرفية مع العمل على دعم المجهودات المبذولة في قطاع الفلاحة لإدماجه في العملية الشاملة للتطور الاقتصادي والاجتماعي، بغية ترقية عالم الريف والتقليل من التبعية الغذائية .

إن المكانة التي أولاها حزب جبهة التحرير الوطني لقطاع الفلاحة على امتداد المراحل وفي ضوء التغيرات التي عرفها تنظيما وتسييرا، تحديثا وتمويلا، قد مكنت من تحقيق نتائج ملموسة، غير أن ما يؤكد الواقع المعيش المستخلص من الإصلاحات التي عرفها القطاع تقتضي الدعوة الملحة للتكفل بجملة من القضايا التي تسمح بتأهيل أكبر لقطاع الفلاحة ليساهم ايجابيا في دفع عجلة النمو وتوسيع الاستثمارات وتطوير وترقية عالم الريف، وتتلخص هذه القضايا في :

– الإسراع في حل مشكل العقار الفلاحي وأراضي العرش وإيجاد الصيغ الكفيلة بالتحفيز على إستغلال كل الأراضي الفلاحية وتفادي تفتيتها واستصلاح مساحات جديدة .

– العمل على تشجيع استغلال الأرض وفق مقتضى الاقتصاد وإتاحة الفرصة للمستفيدين الجزائريين من حق الامتياز، التنازل عن هذا الحق مع ايجاد الضوابط التشريعية والقانونية التي تضمن بقاء ملكية الدولة للأرض، وترقية مختلف الصيغ لتمويل النشاطات الفلاحية بما فيها الرعوية .

– العمل على تشجيع المبادرة الخاصة للاستثمار في هذا القطاع وتوفير شروط التأمين الضروري لحماية المنتجات الفلاحية ذات الطابع الاستراتيجي .

– دعم أكثر جهود تنمية الفلاحة الصحراوية خاصة في المناطق المؤهلة لذلك والاهتمام بالفلاحة الجبلية باعتبارها تمثل وسيلة استقرار للسكان في هذه المناطق ومصدر ثروة لا ينضب .

– دعم هياكل التخزين والتبريد، بما يضمن حماية المنتجات الفلاحية وضبط سوقها .

– ضرورة إعادة تنظيم القطاع الفلاحي بالشكل الذي يسمح بإنشاء أحواض التميز كالألبان والحبوب واللحوم وترقية الصحة الحيوانية والنباتية .

– التأكيد على ضرورة وضع آليات ضبط ورقابة من طرف الدولة وفق المقاربات الاقتصادية وقانون السوق لمختلف الأنشطة الإنتاجية في عالم الفلاحة .

– تعزيز دور التأمينات الفلاحية في حماية الفلاحين وإنتاجهم وتسهيل الحصول على القروض للفلاحين .

– تشجيع عملية مسح الأراضي الفلاحية وغيرها لتشكيل دعامة أساسية في إنجاز مخطط تنظيم الإقليم والتهيئة العمرانية .

2- الماء والري والصيد البحري :

إن الأهمية التي يمثلها الماء كعنصر حيوي واستراتيجي في حياة الشعوب والدول قد أمّلت ضرورة العناية به من طرف الدولة، حيث حظي منذ 1999 بمشاريع كبرى تمثلت على الخصوص في بناء السدود وتجهيزات الري وإيصال الماء الشروب إلى التجمعات السكانية والذي سجل تحسنا ملموسا .

وإذ يثمن حزب جبهة التحرير الوطني النتائج الهامة المسجلة في هذا القطاع، فإنه يؤكد على :

– ضرورة مواصلة الجهود المبذولة في مجال تجديد شبكات النقل والتوزيع للقضاء على ظاهرة تسرب وضياع المياه .

– دعم برامج تحويل المياه من المناطق التي تتوفر على منابع متعددة إلى المناطق والتجمعات السكانية التي تعاني نقصا في تساقط الأمطار وفقرا في المنابع الجوفية .

– مواصلة إنجاز محطات تحلية المياه لسد العجز من هذه المادة الحيوية والأساسية لحياة السكان .

– دعم عملية تطهير المياه العديمة وضمان إعادة استغلالها في الصناعة والفلاحة .

– التعامل مع المياه بقيمتها الاقتصادية لضمان عقلنة استغلالها، بما لا يتعارض مع دعم الدولة عند الاقتضاء للنشاطات المنتجة .

– ضمان الحفاظ على الثروة السمكية .

– عصرنة الوسائل والتجهيزات الصيدية وإعطاء شفافية أكثر في عملية التنظيم .

– دعم زراعة البرمائيات وحماية الثروة المرجانية .

3- الصناعة :

إن مسيرة التصنيع في الجزائر الذي يعتمد قاعدة صناعية ثقيلة كان من المفروض أن تستوفي قواعدها في نهاية السبعينات لتليها مرحلة الصناعات التحويلية لكنها بترت دون التمكن من استكمالها أولا و الانتقال بها إلى المرحلة الأخيرة ثانيا، ولهذا يرى حزب جبهة التحرير الوطني واجب استكمال هذا التصور .

إن المعاينة الفاحصة للنسيج الصناعي بشقيه العمومي والخاص والدور الذي يلعبه في توفير حاجيات السوق الوطنية من الموارد المصنعة ووسائل الانجاز والإنتاج والاستجابة لما يتطلبه تطوير وتحديث القطاع الفلاحي، تقتضي التركيز على العناصر التالية :

- إعادة بناء وتأهيل النسيج الصناعي الذي تتوفر عليه البلاد .
- العمل أكثر على تحسين شروط الاستثمار بوضع تشريعات تحفيزية بإمكانها أن تمثل نقطة جذب واستقطاب للمستثمرين الخواص الوطنيين والأجانب لاسيما في ما يتعلق بالمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تتيح فرص عمل جديدة والحد من حجم البطالة مع اهتمام خاص بالصناعة الثقيلة وتشجيع إنشاء المقاولات الكبرى في هذا الميدان .
- تنظيم اليقظة التكنولوجية والذكاء الاقتصادي وترقية مساهمات المؤسسات الجزائرية في الهندسة الصناعية ، التي تضمن الانتقال إلى مرحلة متقدمة للتموقع ضمن التنافس العالمي في هذا الميدان .
- تعزيز جهود الشراكة بين المتعاملين الوطنيين والأجانب بغية اكتساب الخبرة والتكنولوجيات الحديثة في التسيير والإنتاج وتقاسم المخاطر .
- تثمين وتعزيز جهود إدخال وسائل الإعلام والاتصال الحديثة في عمليتي التسيير والإنتاج ومراقبة حركية السوق بالاعتماد على أسلوب التسيير بالأهداف .
- العمل على توفير الشروط الضرورية الكفيلة بإيجاد إستراتيجية صناعية تركز على مبدأ تطوير الفروع المتخصصة وإنشاء أقطاب صناعية كبرى مع الحرص على عدم الإخلال بمبدأ التوازن بين الجهات والمناطق، واعتبار النمو المستدام وسيلة فعالة وناجعة في تطوير وتحديث القطاع .
- تشجيع الصناعات التحويلية باعتبارها مصدرا لتلبية حاجيات المواطن ورافدا حيويا لتطوير القطاع الفلاحي ومصدر لإنشاء مناصب شغل جديدة .
- الحرص على إنجاز دراسات متخصصة لتحديد المؤسسات الاقتصادية الكبرى القابلة لإعادة التأهيل .
- العمل على خلق مؤسسات صناعية في مجال الصناعات البتروكيمياوية، باعتبار أن الجزائر تملك قدرات كبيرة في هذا الميدان غير مستغلة بعقلانية ودون ذلك لا يمكن سد الفراغ الذي ظل قائما ولا مبرر له .
- تعزيز دور القطاع العام في مجال الصناعات الثقيلة لكون الاستثمارات في هذا القطاع ذات أحجام كبرى ولا يمكن للقطاع الخاص الوطني بحكم إمكانياته الحالية المحدودة أن يقوم بهذه المهمة لزم من طویل .
- السعي إلى خلق أقطاب الامتياز الصناعي، بما فيها صناعة المعرفة، القادرة على استقطاب واستغلال القدرات البشرية الوطنية المتواجدة داخل الوطن وخارجه .

4- الطاقة والمناجم :

اعتبارا لكون الطاقة والمناجم يمثل ثروة مؤقتة وزائلة والتنمية الوطنية في الظرف الراهن تعتمد في تحقيق أهدافها على عائداته، فإن الاهتمام بالعناصر التالية بات تأمرا ملحا ويتمثل في :

- تمسك حزب جبهة التحرير الوطني بممارسة الدولة وحدها دون سواها السيادة بشأن البحث والتنقيب واستغلال ونقل وتسويق المحروقات، ولا يمكن في أي حال من الأحوال التنازل عن هذه السيادة بما في ذلك الشراكة التي تحتفظ فيها الدولة بالهيمنة الواضحة .

- الحفاظ على حق الأجيال القادمة من هذه الثروة بإعطائها أهمية متميزة في حركية التنمية المستدامة إنتاجا وتمويلا .

- تشجيع الدراسات المتخصصة في مجال المحروقات وما تعلق منها على وجه التحديد بالاستخدام الأمثل لتكنولوجيات الاستكشاف والاسترجاع والحرص على التحديد الدقيق لمستوى الاحتياط وكيفيات استغلالها والبحث عن بدائل جديدة للطاقة .

- عقلنة استهلاك أنواع المحروقات لفائدة الحفاظ على البيئة من خلال تكثيف نشاطات البحث في ميادين الطاقة النووية السلمية والطاقات المتجددة النظيفة الأخرى كالطاقة الهوائية والشمسية .

- العمل على ربط النسبة القليلة المتبقية من السكنات بشبكة الكهرباء في الأجل القريبة المنظورة وكذا إيصال الغاز الطبيعي إلى مختلف المناطق بنسب أعلى ومتساوية يراعى فيها ما يمكن تجنيده من الإمكانيات .

- ضرورة تشجيع البحث من أجل المعرفة الحقيقية للخريطة المنجمية الوطنية وتقديرات احتياطاتها واستغلال ما هو متوفر بصورة عقلانية .

5- المنشآت القاعدية :

إن برنامج حزب جبهة التحرير الوطني يعتبر المنشآت القاعدية شرطا رئيسا للتنمية الاقتصادية ويدرج في هذا السياق المشاريع الكبرى في كل القطاعات مثل: شق الطرقات بمختلف أنواعها، بناء وتحديث شبكة السكة الحديدية ومدّها إلى كل مناطق الجنوب، تحديث المطارات والموانئ، بناء السدود وتوسيع شبكة توزيع المياه، تعزيز شبكات الألياف البصرية والهريزية بأنواعها المختلفة وتمكين المواطن من النفاذ لها بسهولة و أمان، مع سهر على جودة خدماتها و ضبط أسعارها .

وإذ يثمن المجهودات المبذولة والنتائج المحققة في هذا المجال من خلال تنفيذ البرامج التنموية المتتالية منذ سنة 2000، فإنه يسجل بارتياح ما تحقق من تطور ملموس في مجال الربط بشبكة الأنترنت سوء بالنسبة للمؤسسات أو المواطنين وكذا الاستفادة من خدمات الهاتف النقال والربط بحواسيب واستكمال أحسبة كل الخدمات البريدية والمالية، فإنه يولي عناية خاصة لتقليص الفجوة الرقمية بين الجزائر والدول المتقدمة كما يعطي نفس الاهتمام لتضييق الفجوة الرقمية بين المواطنين في مختلف المناطق .

وفي هذا السياق يؤكد :

- ضرورة دعم كل هذه المشاريع الحيوية لتسهم بشكل ملموس في تعزيز القدرات الوطنية والاستجابة لحاجيات المواطنين المتنامية وتوفير عوامل الاستقرار للسكان في

مناطقهم، وتمكين المستثمرين الوطنيين والأجانب من غرس مشاريعهم في المناطق الداخلية للوطن .

– التأكيد على ضرورة تعزيز المتابعة والمراقبة لهذه المشاريع واحترام آجال إنجازها .

6- السكن :

يشكل السكن في بلدنا ثقلا اجتماعيا متزايدا وسلعة اقتصادية ضرورية لحفظ التوازن الاجتماعي وعاملا رئيسا لدعم التشغيل .

ومن هذا المنطلق فإن حزب جبهة التحرير الوطني يبقى مقتنعا بضرورة دعم إنجاز السكن الاجتماعي كوسيلة للحد من معاناة المواطن، مع العمل على تشجيع بقية الصيغ والآليات الأخرى المسخرة من قبل الدولة لتمكين المواطن من الحصول على السكن اللائق، وإذ يثمن في هذا الإطار الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الدولة لتسهيل القرض العقاري لمتوسطي الدخل من أجل الحصول على السكن والتخفيف لذلك على ميزانية الدولة، فإنه يؤكد بأن مشروع المليون سكن الذي تضمنه برنامج فخامة رئيس الجمهورية للمخطط الخماسي الثاني هو نفس العدد المحقق في المخطط الأول إذا كان يخفف من الضغط المسجل في هذا الميدان فإن القضاء على العجز بصفة نهائية يبقى مرهونا بمدى التحكم في آجال الإنجاز وعدالة التوزيع و شفافيته .

إن حزب جبهة التحرير الوطني، من منطلق حرصه على تمكين المواطن من الحصول على سكن لائق، يؤكد على ما يلي :

– العمل على جعل مخططات ومشاريع السكن والعمران متجاوبة مع الاحتياجات التي يفرضها النمو الديمغرافي حاضرا ومستقبلا .

– تعزيز وسائل الإنجاز العمومية والخاصة وعصرنتها وذلك من خلال دعم الشراكة مع الأجانب عن الاقتضاء .

– تحقيق شفافية أكبر لعملية توزيع السكن واقتناء أراض للبناء الفردي، وذلك بتعزيز دور الجماعات المحلية في هذه العملية والعمل على تشجيع صيغ البيع بالإيجار وإيجاد آليات لمساعدة الفئات المحدودة الدخل في الحصول على سكن .

– تشجيع صيغة السكن الريفي للحفاظ على استقرار السكان مع توفير المرافق الأساسية الضرورية .

– ضبط أكثر لآليات والإنجاز والتوزيع والتسيير .

– مواصلة الجهود المبذولة من أجل القضاء على السكن الهش والسكن القصدي و ضرورة التفريق بينهما .

– تجديد الطاقات والكفاءات ذات الخبرة في مجال العمران لتكفل بإنجاز المخططات والدراسات المنسجمة مع التوسع المطلوب في البناء والمراعاة النسق العمراني المتلائم مع أصالة المجتمع والحفاظ على القيم الاجتماعية للأسرة الجزائرية .

- تعزيز محاربة الفوضى العمرانية وتحديد واجبات المالكين في عملية الصيانة وإيجاد آليات جديدة كفيلة بإتمام إنجاز السكنات الفردية للمواطنين و البحث عن صيغ تنظيمية قادرة على تمكين الميسورين منهم على بناء سكناتهم لتخفيف العبء على ميزانية الدولة والمساهمة بذلك في محل مشكل السكن .

7- التجارة :

- إن مفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة وتوقيعها على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وما ينجم عنهما من قواعد تعامل جديدة لا ينبغي أن ينظر إليها من زاوية تحرير المبادرة فقط بل إنه في فهم حزب جبهة التحرير الوطني بشكل منطلقا لعودة مؤسسات الدولة لممارسة وظائفها الطبيعية في ميدان الضبط والتنظيم والمراقبة وبذلك يتم الفصل بين مسؤولية الدولة وبقية المتعاملين في هذا الميدان، إذ أن السوق المنضبطة هي واحدها الكفيلة بحماية حقوق المستهلك وأخلقة التعاملات التجارية .

- دعم المنتجات ذات الاستهلاك الواسع .

- تنظيم السوق الداخلية واعتماد آليات للتحكم أكثر في نوعية السلع والخدمات وأسعارها الذي يعد شرطا للنهوض بهذا القطاع .

8- السياحة :

رغم الحديث المتزايد عن أهمية السياحة في الجزائر، فإن المنتج السياحي الوطني ما يزال غير قادر على المنافسة الإقليمية والدولية، ويرى حزب جبهة التحرير الوطني بأن أسباب هذه الوضعية عديدة ومتشابهة، ولا يمكن تجاوزها بمجرد الاهتمام اللفظي وترديد أهمية وحيوية هذا القطاع في دعم حركية النمو الاقتصادي للبلاد وإستقطاب المداخل من العملة الصعبة وخلق مناصب شغل جديدة للشباب بالخصوص، بل ينبغي للنهوض بهذا القطاع الاهتمام بالدرجة الأولى بما يلي :

- ضرورة وضع التشريعات القانونية الكفيلة بتنازل الدولة عن الوظيفية التسييرية بهذا القطاع لفائدة القطاع الخاص الوطني والأجنبي، مع وضع آليات رقابة صارمة تحد من التجاوزات المسجلة على مستوى المناطق السياحية .

- دعم تعزيز سوق الإشهار للمنتج السياحي الوطني في الأسواق العالمية والإقليمية على الخصوص .

- تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي في هذا القطاع عن طريق رفع القيود البيروقراطية في مجال الحصول على العقار وتقديم التسهيلات البنكية الجاذبة للاستثمارات مع حفظ حق الدولة في التنظيم والضبط و الرقابة .

وإذا يقر حزب جبهة التحرير الوطني بمكانة وأهمية وإسهام قطاع السياحة في الناتج الوطني الخام، فإنه في الوقت نفسه يؤكد على عامل الذهنيات الغير مهياة للتساوق مع متطلبات السائح المحلي والأجنبي، ولذلك يرى ضرورة العمل على :

– ضرورة تجنيد الجالية الجزائرية المهاجرة للتعريف بالإمكانيات السياحية الوطنية وذلك من خلال تحفيزها على زيارة البلاد على الأقل مرتين في السنة واتخاذ الإجراءات الضرورية لبلوغ ذلك .

– الاعتماد على السياحة الداخلية كبديل مرحلي ومؤقت، تدعمه السياحة الخارجية مستقبلا .

– الاستغلال العقلاني للتنوع الطبيعي الذي تتوفر عنه البلاد وإعطاء عناية خاصة لشروط الاستقبال الجيد لاسيما على مستوى الهياكل والخدمات المتقدمة .

– الاهتمام بتكوين وتأهيل العنصر البشري الذي يشكل العامل الحاسم في تحقيق الرواج المطلوب للمنتوج السياحي الوطني .

9- النقل :

يعد النقل بمختلف أنواعه الشريان الحيوي لتطور الاقتصاد الوطني ووسيلة مثلى لتحقيق الرقي الاجتماعي، ومن هذا التحديد يرى حزب جبهة التحرير الوطني بأن النهوض بهذا القطاع يقتضي التركيز على ما يلي :

– الإسراع في استكمال إنجاز مختلف المشاريع المسجلة في برنامج فخامة رئيس الجمهورية وملحقاتها الحيوية مع احترام آجال الإنجاز والتحكم في التكاليف .

– العمل على عصرنه قطاع السك الحديدية كهربة وسرعة وخدمات وجعله وسيلة النقل التنافسية الأولى من بين وسائل النقل .

– دعم النقل الجوي ما بين المدن الكبرى، والعمل على إعادة تشكيل الأساطيل الجوية والبحرية الوطنية، بما فيها النقل البحري ما بين المدن الساحلية .

– ضبط تدخل الخواص في مجال النقل بمختلف وسائطه وتحيين دفاتر الشروط الخاصة بذلك، لاسيما بالنسبة لنوعية الخدمات المقدمة وأمانها وتوقيتها .

– الحرص على ضمان سلامة المستعملين وحقوقهم وتفعيل وسائل الرقابة التقنية للمركبات التابعة للقطاع العام والخاص، بما يساهم في التقليل من حوادث المرور .

– ضمان المداومة في تأمين النقل للمواطن في كل الأوقات والأيام والمناسبات .

– دعم وترقية النقل الحضري العمومي بتوسيعه إلى مختلف مقرات الولايات والتجمعات السكانية الكبرى وإلزام الجماعات المحلية بتوفير مرافق الخدمات اللائقة وفق لمخططات التوسع العمراني وتزايد السكان .

– تحسين المنظومة التشريعية والتنظيمية للقطاع احتراماً لقواعد المنافسة وصونا للأمن وحقوق المستعملين والمستثمرين .

– الاستمرار في مد طرق جديدة بمختلف أنواعها، حسب حاجيات الاقتصاد والمواطنين .

- الاهتمام أكثر بصيانة الطرق وهياكل النقل القاعدية بما يضمن الحفاظ على وسائل النقل ومردودية استعمالها .
- إلزام المستثمرين العموميين والخواص بالصيانة الدورية لعتاد النقل وتجديده عند الاقتضاء وفق لمقاييس السلامة على الطرقات .
- إعادة النظر في لجان النقل على مستوى الولايات تركيبة وتنظيما عملا .

ثانيا : الجانب الاجتماعي

ترتكز السياسة الاجتماعية لحزب جبهة التحرير الوطني على خمسة محاور أساسية وهي : الأسرة، التشغيل ومكافحة البطالة، الحماية الاجتماعية والتضامن الوطني ، محاربة الآفات الاجتماعية وترقية الحوار الاجتماعي .

1. الأسرة والمرأة والشباب :

قناعة منه بأن الأسرة هي المدرسة الأولى التي تعد النشء للإندماج في المجتمع ، فإن حزب جبهة التحرير الوطني يولي أهمية خاصة لرعاية الأسرة عموما والأم والطفل بصفة خاصة ، ويوصي تبعا لذلك بضرورة تسخير الإمكانيات الضرورية لتحقيق هذا الهدف .

وإعتبارا لكون الأسرة هي عماد المجتمع ، فإن حزب جبهة التحرير الوطني يعتبر العناية بالطفل عناية بأجيال الغد التي يتوقف عليها مستقبل البلاد ، لذلك يوصي بتخصيص الإعتمادات الكفيلة بتجسيد هذه العناية ، وتوفير الشروط الموضوعية لها ، لتتمكن من الإضطلاع بدورها كاملا في حماية القيم الوطنية والإسلامية للمجتمع .

يعتبر قانون الأسرة والتعديلات التي أدخلت عليه بمثابة الانطلاقة الجادة لتحقيق الترقية المنشودة للمرأة . ورغم إدراكه لما حققته المرأة من مكتسبات داخل المجتمع في الدراسة وفي العمل وفي ممارسة حقها السياسي ، فإن ترقيتها لتتواجد أكثر في الميادين الأخرى، تبقى مهمة دائمة ومتجددة بتجديد الأجيال .

ويؤكد الحزب في سياق هذا الإهتمام على واجب الدولة في مساعدة الأسرة على حماية الشباب من ظاهرة المخدرات والجريمة الالكترونية والتنصير، وكذا التكفل بالأرامل واليتامى والنساء والمطلقات .

وإعتبارا لواجبات الأبناء نحو آبائهم وأمهاتهم ، فإن الحزب يوصي بتثمين هذا الواجب ، دون إعفاء المجتمع والدولة من مهمة التكفل بالمسنين اللذين يفتقدون الى رعاية الأبناء لمختلف الأسباب مع الحفاظ على العادات والتقاليد الحميدة ، التي تجعل الأسرة متماسكة بين الأصول والفروع ومرتكزة على قيم الدين الإسلامي الحنيف ، وذلك من خلال إدخال هذا المفهوم في البرامج المدرسية والتذكير بها في كل وسائل الإعلام ، وتنظيم ملتقيات وأيام دراسية بهذا الخصوص بالإشتراك الواسع لعنصر الشباب . لذلك يوصي بتكثيف التشريع بما يحفظ للمواطنين المهمشين حقهم في الإندماج في المجتمع وحفظ كرامتهم بما لا يتعارض مع مبادئ وضوابط ديننا الإسلامي الحنيف .

في هذا السياق يوصي حزب جبهة التحرير الوطني بالعمل على تجسيد التعديلات الدستورية المتعلقة بمشاركة المرأة في الحياة السياسية والإقتصادية بما يليق ومكانتها ودورها في المجتمع .

2- الشغل :

يسجل حزب جبهة التحرير الوطني بإرتياح تحسن مؤشرات التشغيل وتقليص حجم البطالة ، وإذ كانت البطالة نتيجة الجهود والآليات المتخذة من طرف الدولة قد تقلصت ، فإن بقاء نسبتها في أوساط الشباب مرتفعة نسبيا يعد أمرا مقلقا وخطيرا ويقتضي العمل أكثر على إيجاد آليات جديدة للتكفل بهذه المعضلة .

ويرى حزب جبهة التحرير الوطني أن اعتماد المقاربة الإقتصادية في حل مشكلة البطالة يعد أمرا حيويا ، غير أنه لا ينبغي في هذا الميدان تجاهل المقاربة الإجتماعية مؤقتا كحل إنتظاري يستوجب تدخل الدولة .

إن ضمان النمو الإقتصادي هو الكفيل بتلبية الحاجيات المجتمعية بما فيها التشغيل، وفي هذا السياق يؤكد حزب جبهة التحرير الوطني على ما يلي :

– تشجيع الإستثمار العمومي والخاص الذي بإمكانه أن يشكل أحد الروافد الأساسية لجهود الدولة في مجال التقليص من حجم البطالة ، لاسيما في أوساط الشباب المؤهل والحامل لشهادات عليا .

– محاربة البطالة المقنعة والتشغيل الخفي والقضاء على ظاهرة التحايل في تشغيل الشباب من قبل بعض أصحاب المقاولات .

– تعزيز الإستثمار العمومي والخاص في مجال الصناعات المختلفة الغذائية بالخصوص ، لعلاقتها بالتطوير وتنمية القطاع الفلاحي ، وإتاحة الفرصة أمام المؤسسات الوطنية الكبرى للنشاط في هذا الميدان ، وتلقين الشباب الوافد على سوق الشغل ثقافة المقولة .

– إصلاح المنظومة الإحصائية المتعلقة بالتشغيل لإضفاء المزيد من الشفافية والوضوح عليها .

– ضرورة معالجة إشكالية سن التقاعد وفق منظور إقتصادي وإجتماعي .

– العمل على معرفة دقيقة لخارطة البطالين الجامعيين في كل ولاية ، ووضع برنامج خاص لتشغيلهم بصفة دائمة ، خاصة في قطاعات الفلاحة والصناعات الصغيرة والمتوسطة وتمكينهم من الحصول على قروض بنكية لتمويل مشاريعهم .

إن حزب جبهة التحرير الوطني إذ يثمن التحسن العام في التشغيل المتأتي عن الحجم الكبير للإستثمارات التي تحققت منذ سنة 1999، فإنه يبقى يلح على حتمية الإعتناء والإهتمام أكثر بالطبقة النشطة التي تبقى محدودة بالمقارنة مع عبئها في تحمل غير النشطين من السكان .

كما يسجل بقلق على مستوى الضمان الإجتماعي نسبة الطبقة الشغيلة في النشاطات الموازية ، التي أخذت أبعادا أصبحت تعيق التحكم في المعطيات المتعلقة بالشغل وتفرغ المعالجات الإجتماعية ذات الصلة من محتواها الإجتماعي والتضامني .

وإذ يبقى حزب جبهة التحرير الوطني متفائلا في إمتداد آثار التحسن الإقتصادي الملحوظ وإستمرار النمو الإقتصادي خارج المحروقات ، فإنه يسجل حتمية إتباع سياسات فعالة للقضاء على هذه المعضلة وتقليص أثارها السلبية على مسيرة التنمية وإستقرار المجتمع .

لذا فإن حزب جبهة التحرير الوطني يؤمن بإدراج هذه السياسة ضمن مسعى تنموي مستدام على النحو الذي يدعم عوامل الإستقرار السياسي والإجتماعي ويسهل الإندماج ضمن الآليات الجديدة التي طرأت على الإقتصاد العالمي .

وتقتضي هذه المقاربة ترقية سياسة صارمة تنصدي للبطالة والبطالة المقنعة وإستحداث صيغ تضيي نجاعة أكبر لإحتواء هذه المشكلة .

وإذا كانت الآليات الإقتصادية الإنتقالية المتخذة لإمتصاص بطالة الفئات المختلفة من اليد العاملة النشطة بالخصوص لا تخلو من الإيجابيات ، فإن حزب جبهة التحرير الوطني إذ يثمنها ويسعى إلى توسيعها ، فإنه مقتنع أن التمويل الموازنا للإقتصاد إذا كان لا مفر منه في مرحلة إنتقالية ، فإن العودة إلى التمويل الإقتصادي المحض أصبح يفرض نفسه بصفة ملحة ، ويرى أن النجاح في محاربة البطالة يقتضي التركيز على آليات التطبيق ذات الأولوية ، ومنها :

– إعتبار القطاع الفلاحي خزانة لا ينضب للإستثمار وإحتياطات الإنتاج في كل النشاطات الفلاحية وفي كل مناطق البلاد .

– إعطاء الأولوية إلى استثمار الموارد العمومية في القطاعات الإنتاجية .

– تشجيع وتسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

– إقحام التكوين المهني كشريك فعال لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتلبية ما تحتاجه من حرف ومهارات ، تكويننا ورسكلة تستدعيها عملية إنشاء المؤسسات .

– إستمرار تكييف التشريع في ميدان تحفيز الإستثمار العمومي والخاص لخلق مناصب الشغل ، وتسييره وتنظيمه وضبطه وإحترام قواعد العمل في مفهومها الواسع .

– التكفل بالعاطلين عن العمل بما يضمن حفظ كرامتهم على مستوى شروط العيش والتأمين الإجتماعي كمواطنين كاملي المواطنة .

– وضع الآليات الضرورية للتحكم في التشغيل الموازي ومعالجته .

– ترقية الحوار مع المتعاملين الإقتصاديين والشركاء الإجتماعيين على مستوى المؤسسات على وجه الخصوص ، من أجل خلق الأجواء المساعدة على تنظيم العمل

ورفع الإنتاجية والتنافسية ، ودعم توسيع سوق العمل في الجزائر التي ستتطور بالتساوق مع إقتصاد السوق والتنافسية الإقتصادية العالمية .

3- الحماية الإجتماعية والتضامن الوطني :

رغم هشاشة الوضعية المالية لنظام الحماية الإجتماعية ، كونها مثار إنشغال كبير في المستقبل ، بسبب ضعف قاعدتها المالية في الدائرة الإقتصادية وبسبب ضعف أدائها التسييرية ، فإن حزب جبهة التحرير الوطني، وإيماناً منه بمشارب سياسته في الحماية الإجتماعية ، التي تعود إلى القيم المتجذرة في المجتمع الجزائري ومقومات الحركة الوطنية وثورة التحرير والبرامج المختلفة خلال مراحل التشييد الوطني وأحكام دساتير البلاد منذ الإستقلال ، التي تركز بصفة صريحة إعتقاد مفهوم العدالة الإجتماعية في توزيع الثروة الوطنية ، فإنه يعتبر الحماية الإجتماعية أداة لتمكين المواطنين من الإستفادة من خيارات التنمية عن طريق إعادة توزيع مداخيل الدولة ، حسب صيغ مختلفة في شكل تحويلات إجتماعية تضمن فيها النجاعة والشفافية لصالح الفئات المحرومة والهشة .

إن الحماية الإجتماعية الحقيقية في مفهوم حزب جبهة التحرير الوطني، لا تعني تصحيح ما ترتب من إختلالات في توزيع الدخل الوطني أو في سير الإقتصاد فحسب ، بل تتعداه إلى التصدي لأسباب هذه الظاهرة والعمل على توظيف آليات وإعتقاد سياسات واقعية تراعي تطلعات المجتمع وقدرات الإقتصاد الوطني .

لذلك فإن حزب جبهة التحرير الوطني يعطي الأهمية لمحاربة الفقر ، عن طريق تفضيل الإدماج الإجتماعي المهني للفئات الهشة بالخصوص .

كما أن الحزب يحث على ترقية التضامن الوطني مع ضرورة وضع آليات شفافة، لذلك تأخذ كل الأشكال الممكنة في ذلك قنوات الزكاة والتبرعات المختلفة .

ولضمان الفعالية في تطبيق الحماية الإجتماعية ، يرى حزب جبهة التحرير الوطني ضرورة تنظيم الهياكل المتعلقة بذلك وتنسيقها ودعمها بالوسائل البشرية والمادية يجب أن تحقق نجاعتها وفعاليتها .

إن الظاهرة الإجتماعية المتمثلة خصوصا في تشرد المسنين والأمهات العازبات والفتيات المشرديات ، يستدعي في منظور حزب جبهة التحرير الوطني ، تكفلا خاصا ، نظرا لكون الواقع المعيش أفرز أوضاعا صعبة ، تفرض على السلطات العمومية التكفل بهؤلاء في هياكل تسييرها الدولة .

يعتبر حزب جبهة التحرير الوطني ، أن بقاء بعض العجز في مجال الحماية الإجتماعية والتضامن الوطني رغم الجهود الكبيرة المبذولة ، هي ناتجة أساسا عن إختلالات مختلفة، يجب العمل على تداركها ، علما أن الظاهرة لا يمكن سوى الحد من أبعادها ، فإدماج الفئات المعنية إدماجا إجتماعيا ومهنيا ، يعد أقصر الطرق للتقليص من حجم هذه الظاهرة ، ولذلك يبقى مقتنعا بأن العمل هو أول المرتكزات لحماية إجتماعية فعالة والعمل على تفادي ظهورها أصلا .

4 - الأجور والقدرة الشرائية ومستوى المعيشة :

يثمن حزب جبهة التحرير الوطني الإجراءات المتخذة لمعالجة ملف الأجور و يبقى يلح على ضرورة العمل على مواصلة تحسين الأجور بما يضمن مواءمتها مع مقتضيات الحياة الكريمة للمواطنين، كما يتبنى انشغالات عديمي الدخل و يعمل على إيجاد الصيغ الكفيلة بتمكينها من أسباب العيش إلى غاية توفرها على مصادر دخل ثابت .

يوصى بضرورة مواصلة الجهود المبذولة للعناية بفئة المجاهدين وأبناء الشهداء و ذوي الحقوق لتمكينهم من متطلبات الحياة الكريمة والاستفادة بكل ما تتطلبه مكانتهم المتميزة و بما يفي بتقدير الأمة لهم .

يؤكد ضرورة إيجاد الآليات الكفيلة بربط مسالة الأجور بمستوى النمو، مع مراعاة الانشغالات الاجتماعية وتحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة للمواطنين، مع العمل على إعادة الاعتبار إلى الكفاءة و سلم القيم والتحكم في مشكلة الأجور الخفية لعلاقتها بالتهرب الجبائي والإخلال بحقوق العامل صحيا واجتماعيا .

وإذ يقر حزب جبهة التحرير الوطني بوضعية الاختلال المسجل بين الأسر والجهات والمناطق، فإنه يلح على أهمية تعزيز الجهود المبذولة من طرف الدولة في ميادين النقل والإطعام المدرسيين والتغطية الصحية وإيصال المياه الصالحة للشرب وتمكين المواطن من النفاذ للتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال .

5- الضمان الاجتماعي :

يعد هذا الميدان مجالا حيويا للتعبير عن الحماية الصحية والاستفادة من الخدمات الإستشفائية ولذلك يرى حزب جبهة التحرير الوطني ضرورة مواصلة الجهود المبذولة من أجل تطويره وعصرنته بما في ذلك تغطية الأداءات، وفي هذا السياق يوصى بـ :

– دعم وتممين ما تحقق في مجال استعمال التكنولوجيات الحديثة وتعميم بطاقة المؤمن لهم وتحيين النصوص القانونية لمراقبة النفقات و ترشيدها .

– معالجة العمل غير الشرعي والبحث عن مصادر تمويل جديدة والحفاظ على التوازنات المالية للصندوق مع الإسراع في تطبيق النظام التعاقدى مع المستشفيات .

– يثمن قرار رئيس الجمهورية القاضي بتأسيس الصندوق الوطني لاحتياجات التقاعد و تخصيص نسبة 2 % من الجباية البترولية لتمويله ضمانا لديمومة منظمة الضمان الاجتماعي على مبادئها و أسسها الحالية .

6- الصحة :

إن إصلاح المنظومة الصحية الذي سجل تطورا نوعيا خلال السنوات القليلة الماضية من خلال الفصل بين المستشفيات و الوحدات الصحية القاعدية يقتضي تكثيف الجهود الهادفة الى التحكم في التسيير وصيانة الهيكل والتجهيزات وإعطاء جدية اكبر لمجالات الصحة المدرسية والاهتمام بالمعوقين مع العمل على ضمان الاستفادة من الخدمات الصحية لكل المواطنين .

أن الصحة القاعدية التي تمثل المرفق العام الأساسي الذي يجسد الحق في التغطية الصحية لكافة المواطنين تبقى عملية إنجاز هياكلها وتجهيزها وتسييرها من صلاحيات الدولة، غير أن الصحة الإستشفائية التي تعود كذلك عملية إنجاز هياكلها وتجهيزاتها إلى الدولة، يجب أن تخضع عملية تسييرها للتعاقد بين الضمان الاجتماعي والمستشفيات، وذلك لإرساء قواعد تسيير حديثة يسهل بموجبها تقييم الأداءات المختلفة.

أما بخصوص الصحة المتخصصة، فيرى حزب جبهة التحرير الوطني إن مشاركة القطاع الخاص الوطني بها تعد أمرا ملحا لاسيما في جانبي التسيير والتمويل .

– أن البرامج الصحية سواء في مجال الأمراض المعدية المتنقلة أو غير المتنقلة، يجب أن تدعم أكثر كما يجب أن تحظى الوقاية باهتمام خاص .

– العمل على تعزيز الجهود المبذولة من أجل ترشيد النفقات و التحكم في تسيير المرافق الإستشفائية المختلفة وكذا تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين .

– الحرص على استمرارية دور ومسؤولية الدولة في إنجاز قاعات العلاج مع تجهيزها و تسييرها على حساب ميزانية الدولة .

– تثمين الجهود المبذولة في إنجاز وتجهيز وتسيير العيادات المتعددة الخدمات العلاجية وتشديد الرقابة على الهياكل التابعة للقطاع الصحي الوطني أو الأجنبي .

– استمرارية دور الدولة في إنجاز وتجهيز المستشفيات الكبرى الجامعية مع إعطاء الأولوية للبرامج المسجلة من الهياكل الصحية ودعمها بأخرى من أجل بلوغ مؤشرات الدولة المتقدمة في أفق 2020 كما هي مبرمجة في 2008 .

– ضرورة الانتقال بالصناعة الدوائية إلى مستويات أعلى تعتمد البحث الصيدلاني والإنتاج المندمج والاستمرارية في ترقية الدواء الجينيس إنتاجا واستهلاكا، والعمل على ترقية الصناعات الصحية للوصول بالبلاد إلى مستوى معقول من الاستقلالية .

– البحث عن مصادر أخرى للتمويل لاسيما عن طريق التأمينات المختلفة أو عن طريق عائدات الجباية على الصناعات الملوثة .

ثالثا: الجانب الثقافي :

1- التربية والتعليم والتكوين :

لم يعد التعليم والتكوين بأطواره ومراحلها المختلفة في عصرنا مجرد مرفق عمومي يجسد أحد الحقوق الأساسية للمواطن، أو يستهدف محو أمية أفراد وجماعات، بل أصبح يمثل الوسيلة الناجحة في تحقيق النهضة الكاملة لأي مجتمع .

إن تحديث أساليب منظومة التربية والتعليم والتكوين وتطوير مناهجها ومخرجاتها صار عنصرا رئيسا ومحورا مركزيا في كل تخطيط شامل وفعال .

لقد عرفت عولمة الاقتصاد على الدول والمجتمعات أنماطا سلوكية واجتماعية أصبحت تهدد عناصر هويتها الثقافية وكيونتها الحضارية، والجزائر بحكم موقعها الجغرافي وسجلها التاريخي الحافل ومظاهر المقاومة لكل إشكال الاستلاب الأجنبي

ليست بمنأى عن هذه الأخطار، ولعل ظاهرة الإرهاب المقيت وذهنية الأنانية والفردانية التي صارت تميز سلوك بعض الفئات الاجتماعية ببلادنا لاسيما منها الشباب، يدفع كل ذلك إلى ضرورة التفكير الجدي في إيجاد آليات الحماية الحضارية والثقافية لتماسك المجتمع .

وفي هذا المنظور يرى حزب جبهة التحرير الوطني، علاوة على ما يوليه من أهمية للأسرة كخلية أساسية في حماية عناصر الهوية الوطنية والذات الحضارية والثقافية للمجتمع، إن المجال الخصب لإبراز الفرد المتفاعل ايجابيا مع قيم المجتمع وعقيدته وتاريخه ولسانه ، هو مجال التربية والتكوين حيث يمثل حيز الزاوية في بناء الشخصية الوطنية الراضة لكل جمود أو تطرف، المتفتحة على قيم الحداثة وتقنيات العصر ولغاته وثقافته .

إن الجهود التي بذلت منذ الاستقلال في قطاع التربية والتكوين على أهميتها، تبقى في حاجة إلى تقييم وتقويم حتى لا تتحول مخرجات هذا القطاع إلى مجرد أرقام كمية غير متجانسة السلوكات، متنافرة الطموحات والتطلعات ومتناقضة الفهم في معاني الولاء للوطن .

ويسجل حزب جبهة التحرير الوطني في هذا الخصوص بأن ديمقراطية التعليم التي تبقى ثابتا أساسيا من ثوابته لا يجب أن تتخذ ذريعة لتفسير جوانب الانحراف والقصور في المنظومة التربوية ولذلك يوصي بـ :

– ضرورة تمكين المدرسة الجزائرية من الوسائل التربوية والبيداغوجية الحديثة التي تمكنها من أداء دورها في بناء المواطن المعترف بإنتمائه، المتفتح على عصره، المتمسك بقيمه العائلية ووثابته الوطنية .

– إعتبار المدرسة هي الخط الأساسي لحماية عناصر الهوية الوطنية، والحضن الحقيقي لإشاعة ثقافة الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان واحترام القانون .

– تكثيف الجهود لتعليم اللغات الأجنبية مع تعزيز الاهتمام باللغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية للبلاد، والعمل على توسيع استعمالها في مختلف مرافق الدولة ومناحي الحياة اليومية للمواطن .

– ضرورة ترابط جهود الإصلاح في مختلف أطوار ومستويات التعليم والتكوين، والعمل بصورة أساسية وجوهرية على تمكين التلاميذ والطلاب من التحكم في لغة الاتصال الحديثة .

– إعتبار مجانية التعليم وعمومية وديمقراطية التعليم ركائز أساسية لتمكين كل الجزائريين من التمتع بهذا الحق ووسيلة هامة لتحقيق النوعية المطلوبة في سوق التشغيل، مع العمل على وضع الضوابط القانونية والتنظيمية التي تسمح للخواص من المشاركة في نشاط هذا القطاع .

– العمل في إطار تطبيق إصلاح المنظومة التربوية، على ضرورة الاهتمام بالمعلمين والأساتذة من خلال تحسين أوضاعهم المهنية والاجتماعية وتمكينهم من

التكوين لتأدية مهامهم ورسالتهم النبيلة في تكوين الأجيال في إطار التمسك بالأصالة والانفتاح على معطيات العصر .

لقد أثبت الواقع بأن ضعف التكوين في الطورين الثانوي والجامعي يعود أساسا إلى الهشاشة التي يَتميّز بها في المرحلة الأساسية الناجمة على الارتجال وقصور الرؤية في معالجة القضايا التربوية في هذا الطور، وكذا الإهمال الذي يعاني منه المعلم، وعليه فإن حزب جبهة التحرير الوطني يجدد التأكيد على تمسكه بديمقراطية ومجانية التعليم غير أنه يدعو أن لا يتخذ من هذا المكسب ذريعة لتبرير ضعف المستوى والانغلاق على الذات، ويرى بأن الحكم على مخرجات المنظومة التربوية بالفشل مجاف للحقيقة، بدليل ما تتوفّر عليه البلاد من طاقات وكفاءات مؤهلة في مختلف التخصصات تتحمل مسؤولية تسيير دواليب الاقتصاد الوطني وكذا استقطابها من طرف المستثمرين الأجانب في الجزائر وخارجها .

ويبدو ومن خلال جوانب القصور المسجّلة في إعداد البرامج وتنظيم الامتحانات والمسابقات بأن الأمر أصبح يمثّل خطرا حقيقيا على الأجيال، ولذلك فإن حزب جبهة التحرير الوطني ووعيا منه بأن تحصين الذات الحضارية والتاريخية والثقافية للمجتمع يتطلب إشراك الأسرة والمحيط، فإنه يؤكد على ما يلي :

– علاوة على ضمنية الاهتمام بالمعلم مهنيا واجتماعيا، وتشديد رقابة الدولة على المساهمين في النشاط التربوي والمدرسي من الخواص، وكذا تمكين المدرسة من التقنيات الحديثة للتربية والتعليم، والتقييم على ما أثمرته ثورة انفجار المعلومات والابتكارات فإن الأولويات التي ينبغي أن تخص بالاهتمام هي :

– مراجعة شاملة لطرائق إعداد الكتاب المدرسي شكلا ومضمونا مع مراعاة الجوانب النفسية للطفل وربط ذلك كله بالطموح الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع .

– تثمين الكفاءات والمهارات والتميز بين الأطفال والتلاميذ .

– تشجيع التمدرس التحضيري لمعرفة المواهب والميول منذ البداية والعمل على رعايتها وتعهدها .

– إعادة النظر في التوجيه المدرسي في الطور الثاني مع ضمان التوازن بين المجالات المعرفية وإيجاد المناخ الجاذب نحو الفروع العملية والتقنية، دون أي إهمال للفروع الاجتماعية ، ضمانا لتوازن المجتمع .

– إيجاد جسور تواصل بين التعليم الأساسي والتكوين المهني لاستيعاب أكبر عدد ممكن من التلاميذ الذين لا تسمح لهم قدراتهم بمواصلة الدراسة في الطور الثانوي والجامعي .

– توفير الشروط الكفيلة بإعادة التكوين المهني إلى طبيعته الحرفية والمهنية، والأبعاد عن ازدواجية التكوين والتأهيل والشهادات مع التعليم العالي مع إعطاء عناية خاصة للتدريب في الوسط المهني بغية ربط التشغيل باحتياجات المؤسسات والمقاولات.

2- التعليم العالي والبحث العلمي :

يسجل حزب جبهة التحرير الوطني بارتياح كبير التوسيع الهام في انجاز المرافق والهياكل البيداغوجية والخدمات لهذا القطاع ، ويرى بأن تامين هذه الانجازات يقتضي إعطاء خاصة للمجالات التالية :

– توفير الإمكانيات الضرورية المتجاوبة مع الهيكل الجديدة للتعليم العالي المتمثلة في ثلاثة أطوار (ليسانس – ماستر – دكتوراه) .

– الاهتمام بتحسين التأطير كما ونوعا بواسطة دمج الكفاءات العلمية الوطنية المتواجدة في الخارج في العملية التعليمية والتكوينية والبحثية، وذلك من خلال وضع شبكة اتصالات بينها وبين جامعات الوطن .

– تكثيف التعاون والتبادل مع الجامعات الكبرى في العالم، والعمل على استقدام أساتذة من المصنف العالي للمساهمة في تحسين التأطير وضمان التلاقح الضروري من أجل التفتح .

– مراجعة مبدأ الجزارة في التعليم العالي باعتبار ذلك يتنافى وواقع حركية الكفاءات العلمية في العالم .

– سن تشريعات وقوانين جاذبة للكفاءات والخبرات الوطنية والدولية .

– اعتماد الصرامة في رقابة المتعاملين الخواص في هذا القطاع مع ابقاء مسؤولية الدولة في تحديد محتوى برامج التكوين واعتماد الشهادات .

– ضرورة ربط الجامعة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي للبلاد من خلال عقد شراكة تأخذ في الاعتبار محتويات التكوين وعلاقتها باحتياجات المقاولات والمؤسسات واحتياجات التنمية وتطلعات المجتمع بصفة عامة .

– تشجيع عملية المساهمة في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي من الخواص والجماعات المحلية .

– إعطاء مبدأ التسيير بالأهداف محتواه الحقيقي وتمكين المسيرين من استقلالية أكثر في تحديد أبواب إنفاق الميزانية السنوية واعتبار النتائج المحققة معيارا أساسيا في الترقية والتنصيب في المنصب، أو الإعفاء من المهمة والعقاب في الحالات التي تستدعي ذلك .

– مراجعة جذرية لنظام الخدمات الجامعية .

- إيجاد آليات أكثر وضوحا ومقروئية في عملية التنسيق بين وحدات ومراكز البحث العلمي على المستوى الوطني .

- الإسراع في تجسيد نسبة 1% من الناتج الوطني الخام المخصصة لتمويل مشاريع البحث العلمي .

3- الثقافة، الهوية والوازع الديني والخلقي :

إن نظرة حزب جبهة التحرير الوطني لهذا الجانب في أبعاده الثقافية والتاريخية والحضارية، تعد رغم التراكمات السلبية التي نجمت عن الإهمال المتعمد أو المفروض استقراء واعيا لما ينبغي أن تحظى به الثقافة من اهتمام وعناية باعتبارها الوعاء الذي يستمد منه المجتمع عوامل حصانته الذاتية متمثلة على الخصوص في الحفاظ على هويته المتميزة .

غير أن تخلي النخب الوطنية عن دورها في النهوض بهذا الجانب نتج عنه ظواهر سلبية كثيرة أفرزت ثقافيا واجتماعيا مخيفا ومهددا لمستقبل الأجيال .

ولعل ظاهرة الإرهاب المقيت وسلوك الفردانية الذين أصبحا يطبعان حياة الأسر، والدعوة إلى الاحتفاء بالماضي بكل ما فيه من سلبيات وإيجابيات، والنظر إلى الواقع بعين الكارثية يعد أهم مظاهر القصور في الاهتمام بهذا الجانب، ولهذا يرى حزب جبهة التحرير الوطني أن الانخراط الواعي والتعاطي الإيجابي مع متغيرات عصر العولمة، واقتصاد المعرفة، يستلزم إعطاء الأولوية للقضايا الرئيسية التالية :

- تعميم وتعميق التربية الوطنية والإسلامية على كافة أطوار ومراحل التعليم من التحضيري إلى الجامعي وإعطاء تدريس مادة التاريخ الثقافي للبلاد معاملة هامة في كل الامتحانات والمسابقات .

- تشجيع البحوث الهادفة إلى إبراز قيم الترابط والتكافل والتضامن الاجتماعي، ورصد جوائز معتبرة لأصحابها .

- توسيع دائرة الإهتمام بالموروث الثقافي وربطه باحتياجات الحاضر والمستقبل من خلال تكثيف البحوث العلمية والملتقيات المتخصصة واستخدام تقنيات وسائط الاتصال الحديث في نشرها وتبليغها للأجيال .

- العمل على تثمين أكبر للجهود التي بذلت في مجال نشر التعليم و المعرفة في أوساط المجتمع وتعزيز المنظومة التشريعية والقانونية الهادفة لحماية حرية الفكر والتعبير في إطار قيم وثوابت المجتمع .

- إعطاء القطاع الخاص حق المبادرة في إطار القانون للمساهمة في عملية التحديث و التطور للمنشآت الثقافية والإبداعية وتعزيز دور الدولة في انجاز المنشآت الثقافية (المسرح، السينما، الكتاب) .

4- الإعلام:

نظرا للأهمية القصوى التي يحتلها الإعلام والاتصال في التوجيه والتثقيف والترفيه و التعبئة، فإنه بات من الضروري تعزيز دوره في صيانة القيم المشتركة بين أفراد المجتمع، وحتى لا يتخذ حق المواطن في الإعلام وحق الصحفي في الوصول الى مصادر الخبر، ذريعة لتبرير القذف وتحقير كل إنجاز .

يدعو حزب جبهة التحرير الوطني الى :

– ضرورة الإسراع في مراجعة التشريعات والقوانين المنظمة لنشاط هذا المرفق بما يخدم ويدعم التعددية الإعلامية وأصبحت مثالا يقتدى به في المحيط الإقليمي والقاري و الدولي .

– الاهتمام أكثر بعملية التكوين المخصص للعاملين في هذا القطاع وتمكينهم من القدرة على الاستخدام الأمثل لتقنيات الإعلام والاتصال الحديث .

– تعزيز الإعلام الجوّاري وإعطاء مساحة أكبر في البث والنشر الى انشغالات المواطن .

5- الرياضة :

إن حزب جبهة التحرير الوطني يثمن الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة في تأطير وتنشيط الحياة الرياضية لاسيما في الوسط المدرسي والجامعي ويسجل بارتياح ما تم توفيره من انجازات ومنشات رياضية في مختلف جهات الوطن ويوصي بضرورة استكمال وضع الآليات القانونية والتنظيمية للتسيير الأمثل لهذا القطاع .

رابعا : السياسة الخارجية و الدفاع الوطني :

إن السياسة الخارجية وسياسة الدفاع الوطني التي تركز على مبادئ وقيم ثورة التحرير الوطني المجيدة لأول نوفمبر 1954، والتي تأخذ بعين الاعتبار تحولات المجتمع الجزائري والعلاقات الدولية، ينبغي عليها العمل من أجل حماية المصالح الوطنية على النحو الأمثل ومنها ممتلكات الدولة الجزائرية بالخارج .

و يجب أن تهدف محاور تحركها إلى :

– السعي إلى إعادة بعث اتحاد المغرب العربي والإسراع في إنشاء وحدة اقتصادية مغاربية .

– السعي إلى تحقيق انسجام ودعم العمل العربي المشترك وإعادة لتأسيس إطارها ومؤسساتها .

– الاستمرار في الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني إلى غاية إقامة دولته كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف واسترجاع سوريا ولبنان أراضيها المحتلة .

– تعميق الحوار المتوسطي بصفته إطارا للتشاور السياسي والتعاون الاقتصادي.

– ترقية إنجاز أهداف السلم والأمن والتنمية وإدماج النيباد (NEPAD) والإتحاد الإفريقي .

- دعم جهود الأمم المتحدة من أجل إتمام مسار تحرير الشعوب من الاستعمار بممارسة الشعوب حقوقها في تقرير مصيرها .
- السهر على التطبيق الجيد لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والعمل على تنمية كاملة للعلاقات المتعددة الأشكال التي تربط بلادنا مع الخارج .
- استكمال مسار انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية لنجاح الاندماج في الاقتصاد العالمي .
- ضمان متابعة دائمة ومنسقة وتقييم منتظم لتطبيق الشراكات الاستراتيجية المبرمة مع العديد من الدول وبالخصوص في المجالات الاقتصادية، والسهر على إبرام شراكات جديدة .
- دعم قدرات جهازنا الدبلوماسي والقنصلي من أجل ترقية مصالحنا الاقتصادية والتجارية .
- استكمال عصرنة الجيش الوطني الشعبي بفضل استمرار حرفيته والتفتح على الجيوش والأحلاف الأخرى وبالخصوص الحلف الأطلسي .
- تنشيط العلاقات مع كل الأحزاب الشقيقة والصديقة إلى جانب إعطاء ديناميكية أكبر للدبلوماسية البرلمانية .



حركة مجتمع السلم المؤتمر الخامس البرنامج السياسي

الديباجة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، الجزائر أرض الإسلام، وبلد من بلدان المغرب العربي الكبير، ينتمي إلى العالم العربي والإسلامي، وقد تفاعل عبر العصور . أخذاً وعطاء . مع ثقافات وحضارات عديدة، وكان له دور ريادي في إفريقيا والمحيط المتوسطي وفي تطورات المنظومة الدولية عبر الأزمنة.

والشعب الجزائري شعب مسلم وحّدته مكونات هويته الأساسية ، المتمثلة في الإسلام والعروبة والأمازيغية . إنصهرت هذه المكونات عبر النضالات التاريخية المتتالية ، شكّلت بتنوعها وتكاملها قوة الشعب الجزائري وأسس نهضته وأصول ثوابته التي يقوم عليها بنيانه، ويحتمي بها شعبه في زمن الشدائد. فارتباط هذا الشعب بإسلامه، واعتزازه بانتمائه الحضاري وبتاريخه هو الذي مكّنه من صد الحملات ومقاومة الاحتلال ومن تجاوز كل التحديات والأزمات التي تعاقبت عليه بعد الاستقلال.

لقد تمكّن الشعب الجزائري من استرجاع سيادته واستقلاله بفضل الثورات الشعبية المتعاقبة وثورة نوفمبر 1954 المباركة، بعد كفاح مرير وتضحيات جسيمة قدّم زكاتها مليون ونصف مليون شهيد. غير أن النخبة التي حكمت البلاد بعد الاستقلال باسم الشرعية التاريخية الثورية، لم تفلح في إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية كما نص على ذلك بيان أول نوفمبر، كما لم تتّمن أصالة الأمة وطموح الشعب في تحقيق التنمية بسبب الخيارات السياسية والاقتصادية الخاطئة التي انتهجتها الأنظمة المتعاقبة وفرضتها على الشعب دون استشارته، سواء قبل التعددية السياسية أو بعدها، فأدى ذلك إلى إخفاقات كثيرة على أصعدة متعددة.

إن حركة مجتمع السلم، التي ولدت من رحم الشعب الجزائري ومعاناته، ساهمت منذ السنوات الأولى لبناء الدولة الجزائرية في الدفاع عن خيارات الشعب وتوجهات الأمة، وقد فعلت ذلك من منطلق وعيها العميق بطبيعة المرحلة، في إطار منهج الوسطية والاعتدال وبالاعتماد على مرجعيتها الإسلامية المشتركة بين جميع الجزائريين. وقد ساهمت بنضالها الطويل، عبر رجالها ومؤسساتها وخياراتها الإستراتيجية، في دحض المخططات المهددة لوحدة الوطن، وتصدّت بكل شجاعة لدعاة الفتنة والتقسيم، باسم الدين أو الجهة أو اللغة، أو باستغلال السلطة والرغبة في البقاء فيها، فقدمت في سبيل ذلك قوافل من الشهداء من خيرة رجالها ونسائها.

كما تمكّنت الحركة عبر منهجها السلمي القائم على المشاركة السياسية والمجتمعية الشاملة، وبتقديم سلسلة من المبادرات السياسية، من بسط ثقافة الحوار والإسهام في لّم شمل الجزائريين وتعاونهم على ترجيح المصلحة العليا للوطن. ومن أهم ما تميزت به في هذا الإطار دعوتها المبكرة والدائمة إلى المصالحة الوطنية الشاملة بغرض إنهاء المرحلة الانتقالية وطيّ ملف المأساة الوطنية، والمساهمة في تحقيق استقرار مؤسسات الدولة الجزائرية وتجاوز الأزمات التي كادت أن تعصف بالبلاد. كما عملت على الدفاع عن ثوابت الأمة في مواقع متقدمة ووقفت جداراً منيعاً ضد كل محاولات التلاعب بها، ودعت إلى التطوير والتحسين والاحترافية في مختلف المنظومات والبرامج والسياسات.

لقد أسهمت الحركة عبر مؤسساتها المختلفة في تطوير الفعل الديمقراطي، وعملت بجدّ من أجل ترقية الحريات الفردية والجماعية للخروج من الأحادية والوصول إلى تمدين النظام السياسي، فتبلور لديها رصيد من التجربة شكّل إضافة مهمة في الممارسة السياسية، وفّرت من خلاله للأمة فرصة كبيرة لا تزال تتجدد لتحقيق آمالها وطموحاتها بشكل مرحلي ومن غير استعجال ولا مصادمة للسنن، مع مراعاة موازين القوى المحلية والدولية.

وتأتي المرحلة الراهنة في ظلّ أوضاع وطنية متحركة، وإكراهات دولية تتميز بهيمنة الدول الكبرى اقتصادياً وعسكرياً ومالياً وإعلامياً، وفي سياق مستمر للضعف والتفرق والتخلف في دول العالم الثالث عموماً والدول العربية والإسلامية على وجه الخصوص في مقابل يقظة شعبية عربية استطاعت أن تزيل عدداً من الديكتاتوريات وأن

تتحرر من قيود الاستبداد وأن تركز اختيارات سياسية واجتماعية جديدة لم تتوقف تفاعلاتها إلى اليوم . رغم كل الظروف الصعبة التي أحاطت بها، والفتن التي إنتهشتها ، لا تزال الحركة تواصل عملها الرسالي انطلاقا من منهجها التربوي السياسي الحضاري المتميز الذي بناه مؤسسها الشيخ محفوظ النحاح رحمه الله، وضحي من أجله العديد من الشهداء الأبرار، على رأسهم الشيخ الذبيح محمد بوسليمان، ورسخه وطوره أبنائها وبناتها بنضالهم وعطائهم وصبرهم وثباتهم على منهج أساسه الوسطية والاعتدال واحترام الآخر، وقيم الشورى والديمقراطية والحرية والمواطنة، والحفاظ على كينونة الدولة ومقوماتها وثوابت الأمة وهويتها، والنهوض بها لتكون في مستوى قوله تعالى " كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله " آل عمران 110.

الفصل الأول

المرجعية، المبادئ ، الثوابت، الأهداف والوسائل

أولا: المرجعية:

تنطلق حركة مجتمع السلم من مرجعيات محددة ومعلومة هي:

- الإسلام.
- بيان أول نوفمبر 1954.
- الدستور الجزائري و قوانين الجمهورية.
- تراث الحركة الوطنية وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وتجارب الحركات الإصلاحية، وما وصل إليه الفكر الإنساني من قيم وإنجازات حضارية.
- الرصيد الفكري والسياسي والتاريخي لحركة مجتمع السلم.

ثانيا: المبادئ والثوابت:

ويقوم عملها على أساس المبادئ والثوابت الآتية:

- الإسلام عقيدة وشريعة.
- الوحدة الوطنية ترابا وشعبا وتراثا.
- الانتماء الحضاري الإسلامي و العربي والأمازيغي.

- النظام الجمهوري والتعددية السياسية في ظل التداول السلمي على السلطة.
- الحرية وحقوق الإنسان.
- العدالة وتكافؤ الفرص في ظل المواطنة الكاملة
- مبدأ الشورى والخيار الديمقراطي.
- المنهج السلمي الوسطي المعتدل.
- ربط المسؤولية بالمحاسبة والشفافية وكل مقومات الحكم الراشد.
- احترام الآخر وحسن الجوار ومبدأ حرية الشعوب في تقرير مصيرها .

ثالثا: الأهداف العامة:

انطلاقا من مرجعيتها، وبالارتكاز على مبادئها وثوابتها، تعمل الحركة على تحقيق الأهداف التالية:

- اعتماد مبادئ الشريعة الإسلامية مصدرا أساسيا للتشريع في الجزائر.
- استكمال بناء "الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية" كما نصّ عليها بيان أول نوفمبر 1954.
- الدفاع عن قيم الشعب وثوابته ومبادئه، ومحاربة كل أنواع الظلم والبيروقراطية والتهميش.
- نشر الدعوة وترقية المجتمع
- العمل من أجل استئناف مسار التعريب ورفع التجديد عن قانون تعميم استعمال اللغة العربية.
- ترقية الأمازيغية لغة وثقافة ' والعمل على تحريرها من الهيمنة الإيديولوجية والحزبية.
- ترقية العمل السياسي وأخلاقته بما يخدم ثوابت الأمة.
- الدفاع عن حقوق الإنسان وكرامة المواطن.
- النضال من أجل تمدين النظام السياسي وتحقيق الإصلاح الشامل.
- العمل على تحقيق الإصلاح الدستوري الذي يؤسس للنظام البرلماني 'ويحقق الفصل بين السلطات ويضمن استقلالية القضاء.

- تطوير منظومة تربية مناسبة للمساهمة في تكوين الفرد المنتج والمواطن الصالح والأسرة المستقرة والمجتمع المتماسك الحر الذي يساهم في نهضة الأمة.
- تمكين المرأة من أداء دورها الحضاري بما يخدم الأسرة والمجتمع والوطن.
- بلورة رؤية اقتصادية بديلة.
- محاربة الفساد و العمل على توفير فرص الكسب المشروع و حماية الثروات العامة وتأمين مستقبل الأجيال.
- استكمال مسار المصالحة الوطنية.
- محاربة تزوير الانتخابات واحترام الإرادة الشعبية، وتشجيع المواطن على الدفاع عن خياراته.
- إعادة الاعتبار للعمل الحزبي والفعل الانتخابي وبناء الثقة في العملية السياسية.
- العمل على تحرير المجتمع المدني وترقيته وتطويره وتمميته.
- دعم جهود التعددية الإعلامية وتحرير المجال السمعي البصري، وأخلاقه الممارسة الصحفية والإعلامية.
- دعم نضالات الصحفيين والباحثين والنخب في تحصيل حقوقهم المشروعة
- دعم وتطوير العلاقات الخارجية الثنائية والمتعددة الأطراف.
- نصره فلسطين ومناهضة التطبيع، ودعم القضايا العربية والإسلامية، والقضايا الإنسانية العادلة.
- دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها واختيار حكامها بعيدا عن التدخل الأجنبي.
- دعم التعددية النقابية والنضال العمالي .

رابعاً: الوسائل:

ولتحقيق أهدافها تعتمد الحركة على الوسائل التالية:

- المشاركة السياسية بكل أشكالها وفق توجهها السياسي العام.
- التحالفات والعلاقات والتكتلات السياسية.
- الرقابة الشعبية.
- الحوار والمبادرات.
- وسائل الاتصال والإعلام والتعبئة الجماهيرية.

- التربية والتكوين المتخصص.
- التدريب والتأهيل القيادي.
- تنمية الموارد البشرية.
- الدعوة والإرشاد.
- الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان والعلاقة مع المجتمع المدني.
- التضامن الوطني.
- النشاط الفكري والمعرفي.
- الاستقصاءات العلمية وسبور الآراء والدراسات.

الفصل الثاني

التوجه السياسي العام

الجزائر المنشودة ... رؤية إصلاحية

حركة مجتمع السلم حركة سياسية شعبية إصلاحية شاملة، تعتمد على منهج تغييري سلمي وسطي معتدل، يستهدف بناء الفرد والأسرة والمجتمع، وتشارك في العملية السياسية من أجل استكمال بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية، من خلال التداول السلمي على السلطة، بالوسائل الديمقراطية . وتعتبر الحركة ممارسة العملية السياسية توجهها حضاريا واستحقاقا وطنيا يقوم على مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي أمر به الله تعالى في قوله ((كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله))، وقد اعتمدته الحركة منذ نشأتها، فعارضت السلطة في فترة الحزب الواحد، وشاركت في الانتخابات والمجالس المحلية والوطنية والحكومات والمؤسسات في مرحلة الأساة الوطنية، وقررت في مرحلة أخرى عدم المشاركة في الحكومة مع المشاركة في المجالس المنتخبة، وهي في كل ذلك تعمل في إطار إستراتيجية المشاركة السياسية بمفهومها المجتمعي الواسع والشامل، التي تعني المشاركة في الشأن العام في كل مستوياته و بكل أنواعه، هدفها تطوير الدولة والمجتمع وتنمية العمل الديمقراطي وخدمة الوطن . وترى الحركة أن معيار المشاركة في الحكومة أو اختيار موقع المعارضة، تتحكم فيه نتائج

العملية السياسية والظروف المحيطة بها، والحركة في كل الحالات تتصرف ضمن منطلقاتها ومبادئها وتقدير المصالح والمفاسد، في إطار استقلالية قرارها وتميز مواقفها وما تقدّره مؤسساتها التنفيذية وتقرره هيئاتها الشورية.

والحركة من هذا المنطلق ترى أن الحزب الذي يكون في الحكومة نتيجة فوزه في انتخابات نزيهة ونظيفة عليه أن ينهض بالوطن بحسن التسيير والتدبير والعدالة وضمان الحرية وحماية المال العام وتحقيق التنمية من خلال تطبيق برنامجه في مختلف القطاعات التي تغطّي جميع أفضية الحياة، والمطلوب من الحزب الذي يكون في المعارضة أن يخدم الوطن من خلال مراقبة عمل الحكومة ومختلف المؤسسات التي يديرها الحزب الحاكم ومتابعة طرائق تسييرها وملاحقة الفساد والنضال من أجل الحرية والمساواة بين الناس وكشف عدم جدوى البرامج والإجراءات والقرارات والقوانين التي تصدرها الأغلبية إذا لم تكن خادمة للمصالح العام. وقد تتحالف الأحزاب عند الأزمات أو بغرض تحقيق أغلبية برلمانية مريحة لم يحصل عليها أيّ حزب بمفرده في الانتخابات، فيكون ذلك في إطار التشارك الشفاف والعادل حول البرامج والرجال وتحمل المسؤولية المشتركة في حالة النجاح أو الإخفاق. فمعارضة الحكومة أو المشاركة فيها كلاهما، بهذا المعنى، خيار من خيارات إستراتيجية المشاركة السياسية الجادة، وجزء لا يتجزأ من وظيفة بناء دولة الحق والقانون وتجنير الديمقراطية وتجسيد المعايير الدولية للحكم الراشد، الذي أساسه إرادة الشعب ، وشفافية الاقتراع ، وسيادة القانون، والمواطنة القائمة على الحق والواجب.

الفصل الثالث

التوجهات المحورية للبرنامج السياسي

في إطار المرجعية والمبادئ والثوابت والأهداف والوسائل المذكورة في الفصل الأول ، وعلى أساس التوجه العام للخط السياسي المنصوص عليه في الفصل الثاني ، تعمل الحركة على تجسيد برنامجها السياسي الذي ينص على التوجهات المحورية التالية:

أولاً: التوجهات السياسية :

- العمل على طرح البدائل الإسلامية في مجال التشريع والحياة العامة والاستفادة من التجارب الناجحة في العالم , بالانفتاح على الإبداعات البشرية.
- ترقية المشاركة السياسية ضمن مبادئ الحركة، وفي إطار استقلالية قرارها وتمييز مواقفها وما تقدّره مؤسساتها و تقرره هيئاتها الشورية.
- ترسيخ ثقافة التعددية السياسية والنقابية والإعلامية والمجتمعية ، واعتبار المعارضة السياسية وظيفية أساسية لبناء دولة الحق والقانون وتجزير الديمقراطية .
- تمدين النظام السياسي بما يحقق الديمقراطية وسيادة القانون.
- النضال من أجل إصلاح سياسي ودستوري يؤسّس لميلاد النظام البرلماني ويحدد العُهد ويفصل بين السلطات ويضمن استقلالية القضاء ويثبت الحريات و الديمقراطية ويجرّم الفساد ويقاوم تزوير الإرادة الشعبية ' واستعمال المال السياسي.
- بناء التكتلات السياسية الوطنية والإسلامية والديمقراطية ، وفق مبادئ الحركة والمصلحة الوطنية الراجعة.
- تعزيز دور المنتخب في المجالس الوطنية والمحلية وتوسيع صلاحياته بما يضمن تجسيد البرامج وتوازن العلاقة بينه وبين الإدارة.
- نبذ العنف بجميع أشكاله المادية والمعنوية كوسيلة للتعبير أو للوصول إلى الحكم أو البقاء فيه والعمل على معالجة أسبابه ومظاهره.
- ترسيخ ثقافة الحوار كقيمة حضارية لتحقيق التعايش والتواصل.
- توفير الضمانات القانونية لضمان توزيع عادل لثروة، وتحقيق التنمية الشاملة وفق الخصوصيات الجغرافية والطبيعية المتنوعة للوطن .
- استكمال مسار الدفاع عن اللغة العربية وترقيتها باعتبارها رمزا من رموز السيادة، والسعي لرفع التجميد عن قانون تعميم استعمال اللغة العربية والعمل على جعلها لغة الإدارة والتعليم.
- تمكين الشباب من القيام بدوره في تحقيق النهضة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعلمية للجزائر، وإشراكه في صناعة القرار الوطني.

- ترقية دور المرأة وتوسيع مشاركتها في العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي في إطار تكاملي متوازن بما يحقق التنمية والاستقرار.
- تحديث وعصرنة مؤسسة الجيش الوطني الشعبي ومختلف الأجهزة الأمنية من أجل تحقيق الاحترافية، ووضع أسس تكنولوجية لصناعة حربية متطورة ومناسبة لمتطلبات ضمان الأمن القومي للجزائر.
- مراجعة قانون الخدمة الوطنية لتمكين الجيش الوطني الشعبي من الاستغلال الأمثل للموارد البشرية ونقلص مدة الخدمة الوطنية.

ثانيا: التوجهات الاقتصادية:

- اعتماد رؤية اقتصادية بديلة تقوم على منهج المشاركة وألوية الاستثمار وتسخير الموارد الكافية لصناعة الثروة المتجددة، وجعل الإنسان هو محور التنمية وهدفها.
- وضع ربوع المحروقات في خدمة الرؤية الاقتصادية.
- بناء نسيج اقتصادي منتج للقيمة المضافة خارج المحروقات.
- تشجيع الإنفاق بمكوناته الثلاثة: الاستهلاكي والاستثماري والخيري.
- اعتماد نظام الصيرفة الإسلامية في المنظومة البنكية، وتعديل قانون القرض والنقد لهذا الغرض.
- محاربة الفساد المالي وتبييض الأموال، وتطبيق قاعدة: من أين لك هذا؟ والعمل على توفير فرص الكسب المشروع، واسترجاع الأموال المختلسة.
- تحديد أولويات التنمية الوطنية، واعتماد التخطيط لدى المؤسسات، وتفعيل آليات الرقابة الرسمية والشعبية.
- ترشيد النفقات العمومية وعقلنة استخدام المال العام وتنميته في إطار الأولويات المرسومة.
- إصلاح النظام الضريبي والجمركي ومحاربة كل أشكال الاحتكار والمضاربة والتهرب الضريبي، وإعادة النظر في الجباية المحلية.
- اعتماد الشفافية في منح وإبرام الصفقات العمومية.
- العمل على رفع قيمة العملة الوطنية، وتشجيع الإنتاج الوطني، ومحاربة التضخم وتحقيق التنمية المستدامة.

- نشر الوعي الاقتصادي لدى الشباب وزرع قيمة العمل وثقافة الإنتاج والاستثمار .
- إشراك الجامعات والبحث العلمي في تحقيق التنمية.
- صياغة مقارنة واقعية وفاعلة وصارمة لمعالجة السوق الموازية.
- توجيه دور الدولة لتنمية الهياكل الأساسية والمرافق العامة وحماية القطاعات الإستراتيجية وضمان التوازن التنموي لكل جهات الوطن الداخلية والحدودية والساحلية على حد سواء وتأمين حقوق الأجيال المقبلة من الثروة.
- المحافظة على القطاع العام الإستراتيجي باعتباره مكسبا وطنيا، وتشجيع القطاع الخاص المنتج وترقية دورهما، وإحداث توازن بينهما.
- وضع آليات تضمن تنويع الصادرات وتشجيع الاستثمار خارج المحروقات بالنهوض بالقطاع الفلاحي والصناعي والسياحي والصيد البحري.
- تحسين مناخ الاستثمار الوطني والأجنبي في إطار الشراكة برفع الحواجز البيروقراطية وتطوير القوانين النازمة للشراكة، ومعالجة إشكالية العقار الصناعي والفلاحي.
- نشر ثقافة الوقف باسترجاعه وتنميته وتفعيل نظامه.
- إنشاء مؤسسة مالية مستقلة للزكاة تساهم في حل مشكلة الفقر وتشارك في مشاريع التنمية الوطنية.
- تنمية الثقافة الاقتصادية والوعي الادخاري لدى المواطن، وإيجاد أساليب وآليات تعبئة مدخرات الجزائريين في الداخل والخارج وإشراكهم في التنمية.
- ضمان الأمن الغذائي والمائي والبيئي والطاقي والتكنولوجي بتطوير ودعم برامج التنمية المستدامة.
- توسيع قاعدة الشراكة والتعاون بين دول المغرب العربي والدول العربية والإفريقية والإسلامية ، وترقية مجالات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف .
- الاستغلال العقلاني للثروات الباطنية.
- وضع إستراتيجية لاستغلال الأراضي الصحراوية والمياه الجوفية
- العمل على استقرار المنظومة القانونية في مجال الاقتصاد.

ثالثا: التوجهات التربوية والدعوية

- نشر الفكر الوسطي المعتدل في أوساط المجتمع ولاسيما الناشئة
- الاهتمام بالأسرة الجزائرية ' وتعميق انتمائها الحضاري ' وتجذير عناصر الهوية الوطنية (الإسلام والعربية والأمازيغية).
- إصلاح المنظومة التربوية وترقيتها وفق الثوابت بما يمكّنها من تخريج المواطن الصالح.
- تفعيل دور المسجد وتمكينه من القيام بأدواره الدينية والمجتمعية ورفع التجريم عن الإمام بسبب آرائه ومواقفه ' وتحريره من الضغوطات الادارية.
- معالجة مظاهر العنف في المجتمع الجزائري، بإشراك الحركة الجمعوية .
- تنمية الفكر الحر والسلوك الديمقراطي وقبول الآخر والتحلي بآداب الاختلاف مع الغير، وتنمية روح التنافس على الخير
- حماية المجتمع من حملات التفكيك والإنحلال والتتصير، التي تستغل حرمان وفقر الشعوب. وحاجة المعوز بسبب الفقر والبطالة والتهميش .
- نشر الفضيلة في الأسرة والمدرسة والمجتمع ومحاربة الإباحية وحماية المجتمع من الانحلال.

رابعا: التوجهات الاجتماعية

- العمل على إشاعة الأخلاق والآداب الإسلامية والقيم الإنسانية الفاضلة .
- التكفل بالانشغالات الأساسية للمواطنين في المدينة والريف والمناطق الداخلية والحدودية والصحراوية .
- حماية الأسرة الجزائرية من التفكك والفقر والانحراف والجريمة المنظمة ، وسائر الآفات الاجتماعية. ' وتفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية .
- ترقية التضامن والتكافل الاجتماعي بين فئات المجتمع .
- مواصلة إصلاح منظومة الصحة العمومية والحماية الاجتماعية والتضامن الوطني والتكافل والإرشاد الاجتماعي ومنظومة الضمان الاجتماعي ، والمحافظة على مكسب مجانية التعليم والصحة وترقية خدماتها .

- رفع القيود عن الاعتماد القانوني للجمعيات والنقابات والحركة الجمعوية والمجتمع المدني، وتشجيع حرية المبادرة للمساهمة في تنمية المجتمع.
- ترقية دور المرأة في رعاية المجتمع وتحسين الأسرة من التفكك، والتكفل بالفئات النسوية الهشة.
- حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة وذوي الحاجات الخاصة وإدماجهم في المجتمع. (مراجعة القوانين النازمة للمنظومة الاجتماعية والمحتاجين
- توسيع منظومة الضمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل .
- تكريس مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة بما يكفل استقرار المجتمع واستمراريته.
- مجابهة السلبية واللامبالاة وانعدام روح المسؤولية في المجتمع.
- معالجة مظاهر اليأس في أوساط الشباب بإشراك المؤسسات الاجتماعية.
- العمل على محاربة البطالة ودعم التشغيل.
- الاهتمام بالتراث الثقافي والذاكرة التاريخية.

خامسا: التوجهات الثقافية :

- تجسيد البعد الحضاري للإسلام بتفعيل مكوناته ضمن منظومة ثقافية للفرد والأسرة والمجتمع والدولة والأمة.
- توفير ظروف النبوغ في المجتمع وبناء النخب وتحسين تكوينهم، ونشر ثقافة المطالعة وتشجيع الإعلام الهادف.
- الحرص على تنمية وترقية التنوع الثقافي والحضاري في الجزائر بما يخدم الوحدة الوطنية وينشط الابتكار والإبداع.
- الانفتاح على الثقافات العالمية والاستفادة منها بما لا يتعارض مع هوية المجتمع.
- تشجيع الإبداع والابتكار العلمي والثقافي، وصناعة السينما الاحترافية الخادمة للفضيلة والمسرح الهادف والفن الأصيل.
- ترشيد استغلال الهياكل الرياضية والثقافية بالاستعانة بأهل الاختصاص والتأسيس للمدارس المتخصصة.
- اعتماد الكفاءة في انتقاء المواهب الرياضية والثقافية بعيدا عن الإقصاء والتهميش.
- تشجيع الرياضة المدرسية والجوارية.

سادسا: توجهات السياسة الخارجية و قضايا الأمة:

- تجريم الاستعمار الفرنسي ,ومطالبته بالاعتراف والاعتذار والتعويض
- تفعيل اتحاد المغرب العربي ، من خلال التبادلات التجارية البينية والعلاقات ما بين الأحزاب والمجتمع المدني ورجال الفكر والثقافة والإعلام والأعمال والفن والشباب والرياضة.
- تنشيط المنطقة العربية الحرة الكبرى، وبحث سبل زيادة حجم التبادلات التجارية والاقتصادية.وفق مقارنة جديدة .
- تشجيع التنسيق والتعاون جنوب جنوب في المجالات الاقتصادية والثقافية وغيرها من المجالات الحيوية وخاصة منطقة الساحل.
- تعزيز المبادلات الاقتصادية والتجارية مع بلدان العالم الإسلامي في إطار منظمة التعاون الإسلامي .
- مقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني بكل أشكاله.
- دعم ونصرة القضية الفلسطينية والتعريف بها بكل الوسائل المتاحة، ونشر ثقافة المقاومة وكسر الحصار، ودعم حق العودة واسترجاع كافة الحقوق المسلوبة وحماية القدس من التهويد.
- التمييز بين ظاهرة الإرهاب وحق الشعوب في تقرير المصير ومقاومة المحتل لتحرير أوطانها.
- تشجيع مقارنة تعدد الأقطاب الدولية بما يضمن صيانة سيادة الأوطان ويحقق العدالة في مؤسسات التحكيم الدولي والمنظمات الدولية.
- العمل على تميم برامج الحوار الحضاري وتقنين الجهود المدنية الدولية بما يخدم الحقوق والحريات ويرقي التواصل بين الأمم.
- دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها واختيار حكامها ورفض التدخل الأجنبي.
- توثيق صلة الجالية الجزائرية بقيم وثوابت الأمة وتحصين الأجيال القادمة.
- تعزيز العلاقة مع الأحزاب والمنظمات الحكومية وغير الحكومية عبر العالم بما يساهم في تقوية أواصر التعاون الثقافي والسياسي وتبادل الخبرات.

- تفعيل العمل النضالي الحزبي والجمعوي والخيري لأبناء الحركة في أوساط الجالية.
- العمل على إسهام الجالية الجزائرية في المشروع التنموي للبلاد بكل الوسائل المتاحة و المشروعة .
- دعم الحركات الإسلامية في العالم.



Résolution économique et sociale du 5ème Congrès National du FFS

13 juillet 2013

Publié dans le site : <http://www.ffs-dz.net/?cat=6>

Réaliser les Objectifs du Développement Durable

Introduction

En préambule, il y'a lieu de rappeler que la raison d'être du FFS est de réaliser, pacifiquement, les aspirations politiques, économiques et sociales de la population, en ayant toujours à cœur la préservation, en toutes circonstances, de l'unité et de la souveraineté nationales.

Le combat du FFS, depuis sa création en 1963 à ce jour, s'est focalisé sur le terrain politique, en luttant, dans le prolongement de la Déclaration du 1^{er} Novembre et de la Plateforme de la Soummam, pour l'exercice du droit des Algériens à l'autodétermination avec l'élection d'une Assemblée constituante, l'édification d'un Etat de droit, l'instauration de la démocratie, le respect des libertés individuelles et collectives.

Si le Parti accorde ainsi la priorité au combat politique, pour que les citoyens choisissent démocratiquement leurs institutions et leurs dirigeants, dans des scrutins libres et transparents, c'est parce qu'il considère que **le développement économique et le progrès social dépendent fondamentalement des institutions et de la volonté politique des dirigeants.**

Ce combat politique, pour que les citoyens aient et exercent tous leurs droits, est toujours d'actualité. Le FFS l'a conduit et continuera à le conduire dans les

institutions, à travers ses élus, et sur le terrain aux côtés de la population, avec ses militants et les mouvements associatifs indépendants et tous ceux qui partagent les idéaux, auxquels notre Président Hocine AIT AHMED a voué toute sa vie.

Le contexte

Pour comprendre l'économie et le social dans notre pays, il faudrait analyser d'abord le **contexte** dans lequel nous évoluons.

Sur le plan international, la crise financière structurelle et durable qui frappe les pays développés membres de l'OCDE notamment l'Europe et les Etats Unis fortement endettés, les a amenés à repenser leur stratégie pour capter les matières premières, notamment énergétiques, et ouvrir de nouveaux marchés à leurs produits face à la concurrence des pays émergents Brésil, Russie, Inde et Chine, (BRIC). A cet effet, ils agissent **sur trois fronts**:

- **Economique** en prônant la liberté totale des échanges, permettant à leurs firmes d'exporter leurs biens et services dans les pays en développement, comme le nôtre, sans contrepartie sachant que la réciprocité est inapplicable par manque de produits à vendre ou du fait des protectionnismes tarifaires ou non tarifaires plus ou moins déguisés qu'ils ont mis en place à dessein.

- **Politique**, en prônant la défense des droits de l'homme et de la démocratie dans les pays hostiles à leur stratégie d'expansion capitaliste, en apportant leur soutien aux oppositions et aux sociétés civiles en vue de changer les régimes et d'amener au pouvoir des personnels favorables à leurs intérêts, qu'importe leur idéologie démocratique, islamiste ou autre. Par ailleurs, ils apportent en même temps et sans se contredire leur appui aux dictatures qui s'engagent à sauvegarder ces mêmes intérêts.

- **Militaire**, en prônant l'intervention armée, avec ou sans la caution des Nations Unies, et/ou des organisations politiques régionales, pour chasser les pouvoirs en place qui n'ont pas pu ou su préserver la stabilité du régime et de ce fait constituent une menace pour leurs intérêts ou ceux de leurs alliés, dans la région.

Sur le plan régional, cette mondialisation prédatrice a trouvé un terrain favorable dans le monde arabe et se développe dans tous les pays recelant des ressources naturelles abondantes ou disposant d'une position stratégique en Afrique, en Asie et en Amérique Latine, sur terre comme sur les océans. Nous ne citerons pas de pays en

particulier, mais, ce qui se passe à nos frontières, nous concerne et ne peut nous laisser indifférents car notre intégrité territoriale ainsi que notre souveraineté nationale, se trouvent visées pour ne pas dire menacées.

Notre vision de l'économie et du social

Cette vision s'inscrit dans le cadre de la réalisation des « Objectifs du Développement Durable » adoptés par les Nations Unies à la conférence Rio+20 de 2012. Ces objectifs placent la promotion du bien être humain au cœur de toute stratégie de développement, laquelle doit intégrer de façon systémique les dimensions économiques, sociales, environnementales et culturelles. **Cette stratégie repose sur une planification à moyen et long terme et sur une économie sociale de marché.**

Les lignes de force de cette stratégie sont les suivantes:

A- Sur le plan économique

1- Concevoir et mettre en œuvre un développement économique, avec et pour la population

Le développement conçu de bas en haut à partir des besoins exprimés par les populations et leur participation au niveau de chaque territoire, permettrait une allocation rationnelle des ressources et une meilleure prise en charge des aspirations de ces populations.

Cette approche territoriale du développement implique des changements dans l'organisation administrative du pays, avec la création de régions économiques dotées de moyens conséquents et spécifiques, en fonction de la géographie et des potentialités de chaque territoire. Elle impliquera également une gestion rationnelle de l'espace et du foncier industriel qui incitera, en premier lieu, les investisseurs créateurs de richesses et d'emplois.

2-Décentraliser et autonomiser le pouvoir de décision économique

A cet effet, il faudra engager une profonde réforme de l'Etat, pour donner plus de pouvoirs administratifs et financiers aux collectivités locales. Ceci nécessitera une révision appropriée de la fiscalité, en particulier, et de la politique des finances publiques, en général.

Une charte de l'Entreprise publique et privée doit pouvoir soustraire ces entités économiques de la culture rentière et du dictat bureaucratique et libérer les initiatives

sur le plan national et international. L'objectif est de favoriser la création d'entreprises dans le secteur productif par les jeunes diplômés en quête d'emploi, grâce à des programmes, dans chaque wilaya, de formation et d'accompagnement à l'entrepreneuriat lesquels viendront remplacer le dispositif actuel de l'emploi des jeunes.

3- Soustraire les secteurs stratégiques à l'appropriation par le capital étranger

A ce sujet non seulement la vigilance s'impose, mais il faudra prendre des engagements fermes et les réaliser, coûte que coûte, selon les axes stratégiques suivants :

- * Développer l'exploration minière par les moyens nationaux et limiter la production à la consommation énergétique du pays, aux besoins de transformation en produits dérivés et au financement de l'économie, en évitant de prendre de nouveaux engagements à l'exportation plus que nécessaires. Car, garder nos ressources dans le sous sol est plus sécurisant et plus profitable pour les générations actuelles et futures que de les extraire pour les transformer en réserves de change dormantes, perdant de leur valeur et bénéficiant aux banques étrangères.

- * Promouvoir les énergies renouvelables, notamment le solaire, le nucléaire civil ainsi que l'industrie des dérivés du pétrole

- * Disposer d'une position dominante dans tous les secteurs stratégiques dont dépend le développement économique du pays.

- *Eviter, à tout prix, l'appropriation des ressources du sous sol par les intérêts étrangers. Il faudra notamment, s'interdire de confier l'exploration des gisements de gaz de schiste à des firmes étrangères, car ce type de contrat implique l'appropriation et l'exploitation des gisements par ces firmes. En d'autres termes, si la prospection des gaz s'avère nécessaire, il faudra le faire par les moyens nationaux en procédant à cet effet à l'acquisition de la technologie appropriée. Dans tous les cas, la production des gaz de schiste ne se fera pas en l'absence d'une technologie qui garantisse la préservation des nappes phréatiques et de l'environnement.

4-Réduire notre dépendance économique en visant à satisfaire les besoins primaires de la population par la production nationale

En d'autres termes, il faudrait diversifier l'appareil de production et l'orienter vers la substitution des importations et la promotion d'exportations hors hydrocarbures. Des actions urgentes s'imposent, en particulier :

- sur le plan alimentaire, en mettant tout en œuvre pour réaliser une autosuffisance en céréales à travers une politique agricole efficace (notamment l'aquaculture, l'agroalimentaire, la pêche et l'élevage)

- sur le plan du logement, en renforçant les capacités de production de matériaux de construction et en développant les capacités d'engineering et de réalisation publiques et privées.

5-Favoriser l'intégration régionale dans le cadre des complémentarités existantes comme première étape à une insertion dans l'économie mondiale. Quant à l'adhésion à l'OMC, elle doit s'inscrire dans le cadre d'une ouverture progressive et contrôlée de l'économie, sauvegardant la production nationale et l'emploi, tout en s'ouvrant, à court terme, dans un cadre régional, notamment, l'Union Maghrébine et l'Union Africaine.

B- Sur le plan social

1- Assurer l'accès, de tous, aux services sociaux de base par l'instauration d'un Etat social moderne.

Le progrès économique est indissociable du progrès social. La création de richesses est du ressort de l'Entreprise publique et privée, la juste répartition de ces richesses relève de la responsabilité de l'Etat. Cette juste répartition doit veiller à la réduction des disparités et permettre **l'accès de tous aux services sociaux de base**. A cet effet, il faudra combler le retard pris dans la construction des infrastructures sociales permettant à la population, dont les besoins croissent avec la démographie, d'accéder à ces services, tels que l'eau, l'électricité et revoir impérativement la politique nationale du logement.

2- Garantir un revenu social minimum aux familles sans ressources

Pour instaurer et garantir au mieux le **progrès social**, des mécanismes forts connus des économistes, existent : gratuité des soins et de l'éducation, subvention des

produits de première nécessité, **allocation d'un revenu social minimum** aux personnes vulnérables et aux familles sans ressources, crédits bonifiés pour accéder à des logements sociaux. Il est plus que nécessaire de passer de la solidarité par l'assistantat à la solidarité active.

3- Respecter la dignité du citoyen

Mais plus fondamentalement, c'est le **respect de la dignité du citoyen** qui est le véritable enjeu, en ne faisant pas de lui un assisté, mais un citoyen responsable protégé par les lois(code de travail, convention collectives...etc), qu'il faudra garantir par la création d'emplois, la facilitation de création d'activités génératrices de revenus, et surtout en le faisant participer aux choix économiques et sociaux le concernant au niveau de l'entreprise et au niveau de sa commune en tant que citoyen, et ce, en constitutionnalisant au besoin les mécanismes de participation et de dialogue social.

C- Sur le plan environnemental

Le développement, pour qu'il soit durable implique à la fois la croissance de l'économie, le progrès social et la préservation de l'environnement.

1-Sensibiliser et mobiliser la population, les écoles et les acteurs concernés à tous les niveaux

La sauvegarde de l'environnement est l'affaire de tous.

2- Concevoir et mettre en œuvre un programme au niveau national et local

La sauvegarde de l'environnement exige l'adoption d'un programme à court, moyen et long terme, en visant notamment l'assainissement, l'aménagement des espaces verts, l'efficacité énergétique et l'adaptation aux changements climatiques.

D- Sur le plan culturel

1-Poursuivre le combat pour la reconnaissance de Tamazight comme langue officielle

La culture et la langue qui la véhicule sont parties intégrantes du développement durable. C'est le cas de la culture et de la langue Tamazight. Leur préservation et leur enrichissement nécessitent des moyens conséquents que seule une reconnaissance, à

part entière, dans la Constitution et par les institutions comme langue nationale et officielle, garantira.

Le FFS a lutté et continuera de lutter pour l'instauration de la démocratie et d'un Etat de droit à même de favoriser la réalisation de cet objectif.

En même temps, il dénoncera toute action visant à marginaliser, folkloriser, ghettoïser une culture et une langue millénaires, qui sont partie intégrante de notre identité et du patrimoine national.

2- Faire de la diversité culturelle une richesse nationale, en favorisant toutes ses composantes.

Résolution politique **du 5ème Congrès du FFS**

14 juillet 2013

Publié dans le site : <http://www.ffi-dz.net/?cat=6>

L'histoire contemporaine de l'Algérie montre à l'évidence que l'appel de Novembre et les résolutions du Congrès de la Soummam, avaient défini les termes d'un consensus national fondamental et fondateur.

Ce consensus s'est organisé autour du triptyque : indépendance nationale, Etat démocratique et social dans le cadre des principes de l'Islam, construction du Maghreb démocratique. Il a permis la concrétisation de l'indépendance et l'élection d'une Assemblée Constituante.

La recomposition politique, violente, opérée à l'occasion de la crise de l'été 62, a brisé ce consensus et a permis la mise en place d'un système politique autoritaire qui perdure jusqu'à nos jours.

Aujourd'hui, le *statu quo* politique, l'instabilité constitutionnelle, la crise morale, la crise économique et les injustices sociales trouvent leurs sources respectives dans l'absence d'un consensus national, dans le pays.

Le statu quo politique

La récurrence des révisions constitutionnelles vise à maintenir le rapport de force nu, afin de perpétuer le *statu quo* politique, d'infléchir les équilibres et les options politiques internes et, surtout, de conserver la légitimité internationale des équipes dirigeantes qui prennent le pouvoir.

Le but fondamental du *statu quo* politique est de maintenir la prééminence d'une institution de l'Etat sur les autres, tout en décrédibilisant et en délégitimant ces dernières. La relation, entre le civil et le militaire, dans le pays, est garante de ce *statu quo*.

Nous devons relever aussi que l'absence manifeste d'un projet politique et économique clair, porté par la société et par un Etat de Droit, fait le bonheur d'oligarchies possédantes et de forces diverses qui instrumentalisent les archaïsmes. Certaines sont directement connectées sur la grande corruption et la grande criminalité ; leur nuisance est démultipliée par la conjoncture internationale au point de menacer dangereusement l'intégrité et l'avenir de l'Algérie, Etat, Nation et Société.

La première conséquence est le désintérêt et la démobilisation incontestables de la population, lesquels s'expriment par une abstention massive et manifeste lors des différents scrutins.

Les élections qui se déroulent à intervalles réguliers dans le pays, ne peuvent pas mener à de vraies alternances ; ni à plus forte raison, à une alternative démocratique.

Seconde conséquence, cette population amputée de sa citoyenneté, est acculée à l'émeute, cantonnée et contenue dans des revendications sectorielles.

Les Algériennes et les Algériens sont conscients, aujourd'hui, que le *statu quo* politique est intenable et qu'en tous cas, il ne peut se concevoir dans les termes que le pouvoir cherche à imposer.

La crise morale

De larges franges de la population ont perdu repères, valeurs et sens civique. Les Algériennes et les Algériens n'ont pas confiance dans la justice de leur pays. Ils ne croient plus à l'égalité des chances et à l'ascension sociale par le mérite. Devant les passes droits et une corruption systémique et généralisée, le travail et l'éducation ne sont plus perçus comme des moyens émancipateurs.

La crise économique

L'Algérie, à ce jour, n'a pas réussi sa transition d'une économie administrée et centralisée, vers une économie sociale de marché. Elle n'a pas réussi à passer d'une économie rentière, dépendante et mono exportatrice, vers une économie diversifiée capable, au moins, de satisfaire les besoins nationaux. Elle n'a pas pu amorcer une dynamique de développement économique et social, malgré l'exploitation, voire la surexploitation des hydrocarbures ; qui n'a profité ni à l'agriculture, ni à l'industrie.

Les perspectives de changement

L'enjeu principal, aujourd'hui, pour trouver une issue à la crise nationale et préserver l'avenir pour toutes les Algériennes et tous les Algériens, est la reconstruction d'un consensus national fondamental qui pourrait s'organiser autour de la démocratie politique, de la citoyenneté, du développement économique et de

l'équité sociale. Concrètement, il s'agit du respect des pluralismes politique, linguistique, syndical, et des libertés fondamentales pour permettre l'autodétermination individuelle de chaque Algérienne et Algérien et l'autodétermination collective du peuple algérien.

La pensée politique, le projet et la stratégie du FFS, depuis sa fondation, visaient à atteindre cet objectif.

Il est temps que Tamazight soit constitutionnalisée langue nationale et officielle. Que le respect des droits de l'Homme s'enracine dans la société et les institutions, afin qu'ils deviennent une réalité incontestable dans la vie des Algériennes et des Algériens.

Il est temps que l'Algérie respecte ses engagements énoncés dans les Chartes et Conventions internationales garantissant les droits et les libertés (droit de l'homme, libertés syndicales, liberté d'expression, ...etc).

Il est temps que le sacrifice des martyrs du FFS, pour la démocratie, soit reconnu par l'Etat Algérien et que les anciens militants de 1963 puissent bénéficier de tous leurs droits.

Aujourd'hui, il ne s'agit pas de verser dans la dramatisation, mais tout le monde, à l'intérieur comme à l'extérieur du pays, estime que le bilan n'incite pas à l'optimisme. Les Algériennes et les Algériens sont face à un vrai dilemme.

Est-il besoin de souligner les limites et les dangers d'un changement par la violence ? Cette voie, pour le pays, ne favorise pas une évolution vers la démocratie. Elle a donné, pour trop longtemps, un coup d'arrêt à l'ouverture politique tentée après octobre 88. Les radicalismes autonomistes ou djihadistes, ne profitent qu'au pouvoir en place, et à tous ceux qui allument des contrefeux pour éviter toute avancée démocratique.

En tout état de cause, le prix, politique et humain, voire économique, à payer, est exorbitant.

Dans un contexte national difficile, le changement pacifique trouve, lui aussi, ses limites : La société est soumise à des transformations rapides et brutales, alors que les inégalités et les injustices sociales s'accroissent de façon explosive. L'espace contestataire est hétérogène et faiblement organisé, alors que les mesures démagogiques, destinées à acheter la paix sociale, ne répondent pas aux vrais problèmes.

La fermeture politique, la non-reconnaissance des pluralismes et les restrictions des libertés, expliquent, en grande partie, l'échec de la société politique et de la société civile.

Nous ne pouvons ni ignorer, ni sous estimer, ni éluder une conjoncture de grands bouleversements internationaux, marquée par des comportements brutaux de la part des puissances colonialistes. Craignant leur déclassement, celles-ci mettent davantage la pression sur les pouvoirs et les sociétés, pour que s'y dégagent des forces prêtes à

se soumettre aux injonctions extérieures ; au mépris des intérêts bien compris du pays et de sa population.

Une raison supplémentaire pour rassurer le pouvoir et lui permettre de refuser toute discussion et toute négociation sérieuse. Il n'y a aucune volonté politique pour mener de vraies réformes qui amèneraient un rapprochement des positions et ouvriraient le champ des discussions et des négociations.

La vérité est que les réformes actuelles, menées au pas de charge et sanctionnées par un vote contestable dans des assemblées disqualifiées, sont rejetées par l'immense majorité de la population.

Et pourtant, l'espoir est toujours là : les Algériennes et les Algériens continuent, dans leur immense majorité, de rejeter les extrémismes et les dérives autoritaires et, ils attachent un grand prix à la paix civile et à l'unité nationale. Les nouvelles dynamiques populaires, nées de la chute des dictatures dans les pays voisins, incitent, elles aussi, à l'optimisme.

Fait remarquable, la mobilisation et l'engagement des femmes dans les mouvements populaires, ont joué un rôle décisif. Que ce soit en Tunisie, au Yémen ou en Egypte, leur apport a permis aux luttes populaires de gagner en confiance, en énergie et en efficacité.

Dans notre pays, les femmes sont présentes en force, et parfois majoritaires dans certains secteurs stratégiques de la vie nationale. Quoi que l'on puisse penser de la décision d'instaurer une discrimination positive à l'égard de la femme dans les institutions, elle aura forcément des conséquences importantes sur la société. L'enjeu pour la femme aujourd'hui, c'est d'exploiter cette opportunité pour s'affirmer et conquérir tous ses droits. Cette décision peut paraître nécessaire, elle est sûrement insuffisante pour que la femme puisse accéder à un exercice politique effectif. La lutte ne peut se limiter au champ institutionnel, c'est un débat, c'est un combat de tous les jours dans la famille et dans la société. Même si les approches peuvent paraître hétérodoxes, l'essentiel est que la femme algérienne puisse occuper toute sa place et jouer pleinement son rôle.

Autre raison d'espérer, les mouvements, associatif et syndical, se sont développés en dépit des restrictions réelles, directes ou indirectes, à leur activité. Ils gagnent en représentativité et en audience; quelques uns d'entre eux ont atteint une dimension nationale. Ils exercent une pression réelle sur les pouvoirs publics.

Cependant, ces organisations entretiennent des liens complexes avec l'Etat et avec le mouvement politique en général. Des liens qui demandent à être explorés et clarifiés, dans l'action.

Enfin, il peut paraître paradoxal de parler de la jeunesse comme entité politique et sociale, quand nous savons que l'écrasante majorité de la population est constituée de jeunes. Fondamentalement, les problèmes du pays sont, d'abord et avant tout, les problèmes de sa jeunesse. Il apparaît de plus en plus que c'est elle qui arbitrera l'avenir. Ceci ne doit surtout pas empêcher d'avoir des politiques sociales prioritaires pour les secteurs paupérisés de notre jeunesse, afin de freiner et, si possible, de

stopper la désagrégation sociale ; cela ne doit surtout pas empêcher un pouvoir, soucieux de l'avenir des générations futures, d'arrêter le désastre national en matière d'éducation et d'engager un débat national pour la mise en place d'un système éducatif performant, basé sur l'algerianité et ouvert sur le monde.

Les femmes et les hommes de notre pays sont conscients de la gravité du moment. Ils savent que la poursuite des options actuelles est de nature à compromettre l'avenir.

Ils savent qu'« il faut faire quelque chose », ils savent que leur pays couve une révolution pacifique, ils veulent que ça change.

Que devons-nous faire ? Que doit faire le FFS ?

Les forces du changement sont là ; elles sont à l'œuvre dans le pays. Non seulement dans la société, mais probablement aussi, dans les institutions ; nous en avons la ferme conviction. L'ambition du FFS, c'est de réunir les conditions qui permettent une dynamique politique, plurielle, pacifique et organisée. Osons ! A nous de conduire le changement.

A nous de nous impliquer avec force et lucidité pour rompre les enfermements et construire, avec tous les Algériens, un changement qui soit profitable à tous. Un changement qui préserve l'avenir du pays et qui mette un terme au bradage et au pillage de nos ressources et de nos richesses.

L'action pacifique, l'action légale, par des moyens légaux, pour des intérêts quotidiens, peut permettre l'amorce d'un mouvement citoyen et démocratique.

Il faut multiplier les débats avec nos compatriotes pour réhabiliter le politique et remobiliser la société. Il faut coller aux préoccupations de la population et multiplier les initiatives en direction de toutes les couches de la société notamment, celles frappées par la paupérisation, pour accompagner et soutenir leurs luttes pour la dignité.

Notre présence dans les institutions doit les faciliter et les potentialiser. C'est ainsi que nous donnerons sens à notre présence au sein des assemblées élues. C'est ainsi que nous renouons, tous ensemble, avec l'engagement citoyen. Il faut renverser la perspective et le changement devrait se faire en partant du point de vue du citoyen. C'est la condition qui peut permettre d'enclencher une dynamique de mobilisation durable et unitaire.

International

La mondialisation sécuritaire est toujours à l'ordre du jour. Ce que nous pouvons dire, c'est que pour notre pays il n'y a pas d'avenir viable sans sécurité ; il n'y a pas de sécurité sans cohésion nationale ; il n'y a pas de cohésion nationale sans démocratie et sans bonne gouvernance.

Nous voulons mettre notre pays à l'abri des aventures et des ingérences d'où qu'elles viennent.

La crise financière et économique internationale durable, annonce un nouvel équilibre international fondé sur l'internationalisation des capitaux, le libéralisme économique et les dérégulations. L'impact sur notre pays est certain, inévitable. Sommes-nous prêts, sommes-nous préparés à cette insertion dans ce nouvel ordre en gestation ?

Force est de constater que nos relations avec les grands ensembles politiques et économiques restent illisibles. Existe-t-il par exemple, une volonté réelle d'adhérer à l'Organisation Mondiale du Commerce, ou de construire un vrai partenariat avec l'Union Européenne ?

Au cours de ce que l'on a appelé le « Printemps arabe », différents pays de la région ont connu un processus politique complexe. Ce processus a vu naître les premières tentatives de gestion politique de l'islamisme, l'élection d'Assemblées Constituantes et les premières élections libres.

Après la chute des dictatures, les islamistes sont arrivés au pouvoir par des élections et, le résultat a été reconnu en interne et par la communauté internationale.

Le processus se poursuit, il rencontre beaucoup d'obstacles et la situation dans ces pays n'est pas encore stabilisée.

Nous avons la conviction que l'Algérie ne constitue ni une anomalie ni une exception. Le printemps algérien est à venir.

Nous sommes optimistes. Nous souhaitons, nous espérons, que cette nouvelle évolution de la situation régionale permettra de lever les obstacles à la construction d'un Maghreb démocratique et d'un ensemble nord-africain solidaire. Cette construction suppose le respect de l'autodétermination de tous les peuples de la région et dans le respect de l'autodétermination individuelle. Nous sommes bien conscients que cela ne se fera pas dans l'immédiat.

Le Front des Forces Socialistes veut enraciner la dimension maghrébine parce qu'elle fonde la cohésion de nos pays. C'est pour nous une ambition nécessaire dont la réalisation est urgente. Nous continuerons de travailler au renforcement des liens humains, politiques, culturels et économiques entre nos peuples.

Cela nous permettra d'affronter ensemble les grands défis géopolitiques ou économiques qui se posent à nous, et par là-même, d'occuper la place qui nous revient en tant que versant Sud de la méditerranée occidentale.

Nous sommes en accord avec la proposition dialectique qui veut que : « Aller au Maghreb peut contribuer à déverrouiller l'intérieur de nos pays respectifs, et, déverrouiller l'intérieur de nos pays peut contribuer à construire le Maghreb ».

Quelles sont les perspectives à notre frontière sud ?

L'évolution de la situation dans la région Sahélo-Saharien a un impact important sur notre doctrine de défense et de sécurité. Nous ne sommes plus dans la conception de la sécurité nationale telle que nous l'avons connue.

Désormais, nous sommes inscrits dans une logique de sécurité collective et d'interdépendance. Le pays est impliqué, de manière directe ou indirecte, dans la lutte internationale contre le terrorisme et dans un interventionnisme extérieur qui ne dit pas son nom.

Notre doctrine de sécurité nationale est remise en cause, et, rien ne dit que nos politiques militaire, diplomatique et économique soient adaptées à cette nouvelle situation. Nous avons le devoir de prendre la mesure exacte de cette réalité nouvelle pour préserver notre souveraineté, notre autonomie de décision et la cohésion nationale.

Dans cet esprit, le FFS souligne la nécessité et l'urgence d'institutions de l'Etat, dont la légitimité soit incontestable et qui seraient pleinement associées à la redéfinition de nos options militaires, diplomatiques et économiques. Le processus de décision serait alors, sans doute, plus intelligible et plus efficace, et la décision plus crédible.

L'impératif de redéfinir une politique africaine s'impose. Pour nous, il s'agit d'une option de cœur et de raison. Ainsi, nous renouerons avec le projet africain porté par la Révolution algérienne.